



Eti ne e miye Kitaplığı	
Kitap No	3053
Yazar	3054
Baskı	3053
Tarih	
Geliş Tarihi	

3054
3053
3053



حاشية على الفتاوى لعبد الله
افندي الكافروى

بسم الله الرحمن الرحيم

حمد لك اللهم على ما انعمت علينا من اجناس الجود والكرم * وقضيتا على كثير
من خلقك بانواع اللطف وفصول الحكيم * وشكر لك على ما خصصتنا بديار خواص
الانام * واهر ضنا عن عامة اغراض العوام * وصلوة وسلاما على سيدنا محمد الذي
بين ما هيأت الاشياء حذارا ومما * وقطع مواد الاشكال عن الموارد قطعاً وحماً * وعلى آله
واسحابه الذين صدقوه في اخباره تصديقاً جزماً * وجادلوا الخصم بالحكم النبوية جداً
لاجماً * قد فموا به التخيالات والانساب دفعا عظيماً * وبعد * فيقول الفقير الى الله
الملك الباري الشيخ عبدالله ابن الشيخ حسن الكافري الانصاري استغفر الله تعالى
في دار السلام القاري * هذه تعليقات بحجية وحقيقات غريبة علقها على شرح
الفتاوى والخواشي الاحمدية اغاض الله على صاحبها وارادته الصمدية الاحمدية
حينما لا يتناول بالذاكرة الجمع كثير من المستبددين وجم غفير من المستعدين لما اوجدهناهم
ايثاماً سائلياً الى العلم والتعليم محتاجين متكئين على حواش اكثر ما عواش قلنا اللهم
يا اهل الكتاب تنفثون بلاضرام وتشتقون ذاودام فهل ندلكم على تجارة رابحة وطريقة
رايحة فقالوا ان هذا الشيء عجب واهر مستطاب فأتينا بما يؤصل المنصود ويحصل
الموعود حتى نكون في ظل مدود ومقام مشهود فشرعنا عن ساق الجود وبنينا كل الجهد
بداءت بحمد الله تعالى توفيقاً بدية وقد قيقت منعة ينفع منها الصغار والكبار
ويشبهها المهرة الاخبار وان ردها الخليل والجاهل الكبار فلكل فائتامن الناس الشاه الجليل
حبنا ما رجع من الثواب الجزيل والله الهادي الى سواء السبيل وهو حسي ونعم الوكيل
(قوله جد لك) افندي ان الشارح في الشاه على الله تعالى ما هو اهله بطريق الخطابة

٧ اعلم اني انا مشارك له في اداء الحمد كما ينبغي لان الابق ٩ بحال الحامد ان يلاحظ
المحمود او لاحاضرا ومشاهدا ثم يحمد لا يقال فعلى هذا كان الابق ان يقال لك الحمد
كما صدر من بعض الاكابر فاذا ذكرته انما يصلح وجه الشاقي دون ما ذكره الشارح والخشي
ههنا لاننا نقول الظاهر ان الحمد ههنا انما هو مجموع حمدك فسواء قدم لفظ الحمد على
قوله لك او اخر يجزى نكتة الخطابة نعم في تقديم مادة الحمد على قوله لك اعلم ان الاعتم
بالحمد لكون المقام مقام الحمد اولى لكن ذلك لا يمنع المشاهدة السابقة والملاحظة اللاحقة
هذان في السلوك المذكور اشارة ايضا الى انه مشارك للشارح فيما انعم الله تعالى عليه من
الحققات والتدقيقات في هذا المقام لان حده مثل حمد الشارح يقتضي وجود نعمته مثل
نعمته وذلك ظاهر فقيه ترغيب الطلبة الى انهم كما اتخذوا الشرح مسارح انظارهم وطراح
افكارهم لم يلزم عليهم ان يتخذوا هذه الخواشي ايضا مراشئ ابصارهم ومراشئ بصائرهم
والاخر كذلك فان هذه الخواشي مع وجازتها حاوية لحقائق كثيرة وكافلة لثمات وفيرة
فعلى الطالب الراغب ان يستغنى بما فيه من المباحث الثواب وسرمد الكلام لهذا المقام
حين جئنا الى شرح كلام الشارح (قوله اللهم) اصله عند البصريين يا الله حذف حرف
التداء وعوض عنها الميم المشددة في اخره وعند الكوفيين اصله يا الله انا بالخبر اى اقصدا
حذف حرف التداء واوصل الجلالة الى الفعل وحذف المفعول فصار ما صار والختار
هو الاول كرر الخطاب للذات بلغة الخطابة وشارة الى انه مشاهد له تعالى في ذاته ومع وصفاته
اذ الجلالة تدل على الصفات ولولا التزامية فقيه اشارة الى ان الخشي كالشارح تصف
بالمشاهدين ٩ ولك ان تقول انما اورد الجلالة بعد الخطاب اشارة الى انه تعالى انما يشهد
باعتبار صفاته المستفادة من الجلالة لا باعتبار ذاته وهذا هو الموافق لما ورد في الارض سيد
البشر صلى الله عليه وسلم (الاحسان ان تعبد الله كأنك تراه) الحديث واذا وقفت على هذه
الدقيقة ووقفت على رجحان قولهما جدا لك اللهم على قول العلامة حمزة الملة
والدين لك الحمد والحمد لله المفضل النعم (قوله على ما مضى به) افندي فية ايضا الشارح
حيث قال الحصن على من منح افعبه ثم رخص له حيث خصص الشارح ذلك انما يخص
لنفسه بقوله لي وان الاولى للش ان يجعل المحمود عليه نفس لا المنح لا المنحصة والمعنى
اعطى وانعم به فعلى هذا كان الظاهر ان يقول على ما مضى به اذ هو بعد بنفسه وقد قال
في القاموس مضى الناقص جعل له درها ولبنها ولعل ايمان الباه ههنا للدلالة على
التكرير والدوام كما في قولهم اخذت الخطام واخذت بالخطاسم فية اشارة الى ان منح
الله نعم عليه دائمة غير منقطعة وقد اشار الى مثل هذه الزيادة صاحب الفتح في تحفيق
تعلق قوله نعم (باسم ربك) باقرا الثاني فاندفع حيرة الناظرين ههنا (قوله من عارف
الافاضل) الظ ان كلمة من بيانية ويحتمل ان تكون تبيينية والمراد بالعارف من عارف
العلوم تصورية او تصدقية نظرية او ضرورية اذ الشكل من منح الله تعالى بفضله

٧ اى بطريق الخطابة
والنعم عن الخطابة بالخطابة
لا يخفى وجهه على قارئ
الخطابة

٩ فان قلت من متاع نكتة
الخطاب ههنا هو التنبه
على القرب الى المعنى
مع التمسك بقوله تعالى
وتنح اقرب اليه من قبل
لوريد قابله اكنى بما ذكره
ههنا قلت النكتة المذكورة
مع جلالها وطول ثبوتها
مستغنى عن تلك النكتة
المشهورة كما لا يخفى

٩ فيصير المعنى

فانما الظاهر ان المنح
الخاص بآدم

اعلم المولى قد خلد
وعنه

على النفوس القابلة للكمالات العلية والافاضل جمع افضل وهو الزائد على غيره في الكمال
 وهم الاكابر الذين حازوا قصبات السبق في مختار المعارف والمعنى من امثالهم مصارف
 الافاضل اذ معارف الافاضل قائمة بنفوسهم لا تعدى الى غيرهم لانها عرض لا ثقل
 ولا تبقى زمانين فالوجود في غيرهم انما هو امثالها هذا ومنهم ٦ من قدر الجند
 لتوجيهه ولا يخفى ان المأمور امثال لا اجناس فان اراد بالاجناس الامثال فليقدم من اول
 الامر على ان هذا ليس بتقدير بل بيان ما هو المعروف ههنا وفي امثاله فليفهم ان
 في هذا بيان كلاما ذكرناه في تعليقا تناه على الحواشي القصبه التهذيبية (قوله وشكر الك)
 اى اللهم على ما يقتضيه السوق فالكلام السابق يجرى ههنا فتذكر زاد الشكر استجلايا
 بالزيد النعم واشارة الى ان الحمد والشكر كانهما اخوان فاللايق ان يذكر احدهما معقيب
 الآخر وما قدم الحمد لدواعي ذكرت ١ عقبه بالشكر قضاء لحق الاخوة وطلب الكمال
 المروءة هذا ثم ان الشكر اما لغوى وهو فعل يني عن تعظيم النعم بسبب كونه منعم
 واما عرفي وهو صرف المبدج جميع ما انعم الله تعالى عليه من الجمع والبصر وغيرهما
 الى ما خلق له واعطاه لاجله كصرف النظر الى مصنوعات الله بصدق على وجود الصانع
 ووجدانيته واوصافه بسائر الكمالات وقس على هذا ما ترا النعم الظاهرة والباطنة
 والحمد ايضا معنيان لغوي وهو الوصف بالجمل الاختياري على الجمل الاختياري
 على جهة التعظيم والتبجيل وعرفي وهو فعل يني عن تعظيم المنعم بسبب كونه
 منعم كالشكر اللغوي الا انه ترد في ان وصول النعمة الى الشاكر لازم في الشكر اللغوي
 دون الحمد العرفي او غير لازم في الشكر اللغوي ايضا وعلى الثاني يكونان متعديين
 وعلى الاول يكون الحمد العرفي اعم منه مطلقا والشكر العرفي اخص مطلقا من الشكر اللغوي
 والحمدين اللغوي والعرفي وكل منهما اعم مطلقا منه وبين الحمدين عموم وخصوص
 من وجه وكذا بين الحمد اللغوي والشكر اللغوي وبالجملة ههنا معان اربعة والنسبة بينها
 على ستة اوجه اثنان بالعموم والخصوص من وجه وثلاثة بالعموم والخصوص
 مطلقا واحدا ما بالانحد اما بالعموم والخصوص على الاطلاق فمليك بالمواد
 ٧ ولا يمكن من اهل البطالة والعدا (قوله على ما نعت به على) اى بقره على التخصيص
 على وقوع الاثنان عليه ولا هو الموافق لما ورد في اللغة حيث يقال من عبد اى انعم
 واما قوله به فهو اشارة الى منعه الصريح انما لم يتعدى بنفسه وعلى ايضا ويجمع
 اتعديتان في مادة واحدة قل الله تعالى (يؤمنون عليكم ان اسما واول لاغوا على اسلامكم)
 ودخول الباء في المفعول الصريح للذات على التكرير والدوام كما حققناه آنفا فقيه
 اشارة الى ان من الله تعالى عليه ونعمه دائمة غير منقطعة وهو المطلوب ههنا فاقبل
 من ان كلمة المن انما تستعمل على فالوجه ان يقال تمت على ليس بشئ والمحب منه
 له سهاض لزوم الصبر في الصلة للوصول خاباه يطالع على الكنة الدقبقة

١ في خليل

٩ اى في محلة

٧ اى موارد الاجتماع
والانفاق

التي اسرها اليه في المقامين اذ ان قدر الوصول ضميرا الصحيح الصلة فيريد عليه على ما راعه
 انه الخلف لما في اللغة ذاهو جوبه فهو جوبنا والمنة لله تعالى (قوله من ذوارق القواضل)
 كلمة من بيانية او تبضية والذوارق جمع ذارفة اى السبلة من ثرف اى سال والقواضل
 جمع قاضلة وهى المزيا المتعدية الى الغير كما ان الفضائل هى المزيا بالقائمة باصحابها
 والاضافة من قبيل اضافة جردة طرفة والمعنى من القواضل السبلة الغائصة عن جناه
 تعالى الاقدس على المكنات القابلة لتلك القواضل علوما كانت او غيرها فالصفة المد كورة
 من قبيل المؤ كدة اذ التمديد اشارة في مفهوم القواضل والظاهر انها عبارة عن السبلان
 ثم ان في هذه الفقرة الشاملة للمعلوم وغيرها على ما شربنا به تعريضا للشارح حيث اكتفى
 باعطائه الله تعالى اياه للمعلوم والمعارف مع ان من المعلوم ان تلك المعارف والعلوم
 انما تكسب بالآلات واسباب كلها فائضة من الله تعالى والا ثبوت الحمد ان يشكر نعم
 ايضا على تلك النعم والاسباب التي لا تحصل تلك العلوم الا بها فلهذا في المحشى ما يجب
 فطنته والطف جودته (قوله وصلوة وسلاما) اى اعلى صلوة واسلاما فالصلوة لان
 محذوفان لانهما اسما بواجبي الحذف كما في حدالك وشكراك والمشهور ان الصلوة
 من الله تعالى رحمة ومن الملائكة استغفار ومن المؤمنين دعاء والتحقق انه موضوع
 للتعظيم وان كان ذلك التعظيم مشتركا بين افراد الثلاثة فالصلوة مشتركة لغوى بينها
 لامتراك لفظي حقيق ذلك في اصول الفقه ويدل عليه قوله تعالى ان الله وملائكته
 يصلون على النبي التي الاية فلو كانت الصلوة مشتركة لفظيا بينها لزم الجمع بين معنى المشتركة
 في ارادة واحدة وذات غير جائز والتقدير بان يقال ان الله يصلى وملائكته يصلون تكلف
 لاداعي له ثم وجه ايراد الصلوة معقب ايراد الحمد هو ان المعارف السابقة والقواضل
 الا حقة نعم تغبض عليه امن جناب الحق نعم وتقدس بواسطة حبسه والله فليهم علينا
 من ايضا لا يمكن استقصاؤها يجب الشاء عليهم بها فلذا التزموا ايراد الصلوة عقب
 ايراد الحمد والثناء وتحقق هذا المقام ان النفوس الساطعة الانسانية منحسة في العلائق
 البدنية مكسورة بالكدورات البشرية والذات الحق عن شانه في غاية التبرع عنها
 وقد تقرر في المأمور الحقيقية ان استفادة القسايل من المبدأ القياض يتوقف على مناسبة
 بينهما فلا جرم وجب الاستعانة في استفادة الكمالات الالافقة عن الذات السابق بجل جلالة
 بنوسه يكون ذاتها بين التبريد والتعلق بالجهة الاولى يستفيض ذلك التوسيط
 من ذلك الحساب الحق تعالى وبالجهة الثانية يفيض ذلك التوسيط لاصحابه
 الاثني والكدورات وما ذلك الا لانبيا عليهم السلام اكلهم سيدنا محمد صلى الله عليه
 وعابهم وسلم فذلك لانهما توسل في استحضار الكمالات العلية والعلية اليهم لاسباب الحمد
 عليه السلام وبافضل الوسائل اعنى الصلوة والسلام عليه وعابهم وبهذا السبب
 يتوسل ايضا فيه بآله واصحابه لانهم هم الوسائط فينا وهم الاية الروحانية

ولما كانوا انبياءا له عليه السلام في ذلك كله جعل الصلوة عليهم تبعاً للصلوة عليه
 عليه السلام هذا وانما اتى بالسلام بعد الصلوة اشارة الى ان الاولى هو الجمع بينهما
 وان كان الاقتصار على الصلوة جائزا ايضا لما اتفقوا عليه من ان الاقتصار
 على الصلوة بدون السلام مكرره لا بدله من بيان الحق ان الامر بن واقعان في القرآن
 قال الله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه
 وسلموا تسليما نعم الاولى هو الجمع بينهما لكن لا يلزم من ذلك كراهة الاقتصار فان اردوا
 بالكراهة خلاف الاولى فلا ينبغي ان يتنازع في مثله (قوله على نبيك) من النبي يعني الخبر
 او من النبوة بفتح النون وسكون الهمزة وقع الواو بمعنى الارتفاع فعلى الاول هو
 مضمون السلام وعلى الثاني ناقص واوى وعلى التقديرين فعل بمعنى فاعل ثم تنقل
 في اصطلاح اهل الكلام الى انسان بعينه الله تعالى الى الخلق لتبليغ الاحكام والمناسبة
 بين معناه الخوي على كل من التقديرين وبين معناه الاصطلاحي ظاهرة فهو لفظ متقول
 اصطلاحى كلامي واما الفرق بينه وبين لفظ الرسول في محل آخر الاضافة الى الضمير
 للعهد الخارجي على ما هو الاصل في الاضافة فتفيد التثنية فوصفه بقوله النبي
 اي الشريف من نبيه نبيه اي شرف شرافة فهو نابه ونبيه من قبيل اسس الدابر
 كان يوما عظيما اعني كانه صفة مؤكدة وان لم يكن منها حفيفة لان النباهة انما تؤكد
 ما يستفاد من الاول بطريق ٧ الاستنباع وقوله محمد عطف بيان لصفة اذ قد اشتهر
 ان العلم لا يكون صفة وان كان موصوفا لا يقال كيف يكون عطف بيان وهو تابع
 غير صفة يوخرج متبوعه ولم يبق ههنا في متبوعه خفا حتى يزيله عطف البيان
 لانا نقول لانهم عدم بناء الخفاء في متبوعه ههنا اصلا بناء على انه لا يحتمل ان يكون الاضافة
 للاستغراق وعلى تقدير كونها للمهد فلا يمتنع المقصود منه كتحينه من محمد
 صلى الله عليه وسلم (قوله امثل الافاضل) جمع افضل بمعنى امثل وفس عليه افضل الامثال
 ففي هذا عكس يدعي كافي قولهم عادات السادات سادات العادات ولهذه المثلثات
 الى تكراره على انه لا بأس بالتكرار في مقام المدح والظهار ان المراد بالافاضل ٧
 افاضل الانس وكذا المراد بالامثال امثاله فينبذ الله عليه السلام افضل الانس ولما كان
 الانس افضل جميع الخلائق لزم ان يكون عليه السلام افضلهم ويحتمل ان يكون المراد
 بالافاضل والامثال افاضل الخلق جميعا واما ثلثهم فيفيد صراحة انه عليه السلام
 افضل الخلق جميعا لكن الاول لا ينبغي (قوله ونبيه) اي اصحابه قيل كلمة ولا تنضاف
 الى مضمون الاية انهم حكموا بشذوذ قول القائل انما يعرف ذا الفضل من الناس نوبه
 وقاية ما يمكن ان يقال اشارة بهذه الاضافة الشاذة الى ان احوال اصحاب رسول الله
 عليه السلام شاذة بخلافه لاحوال سائر الخلائق كيف وكلهم بذوا الذين معهم
 وللشريعة كانوا خير اعوان فقد اشارة بشذوذ الدال الى شذوذ الدلول ولا ينبغي

لاية اشارة الى رد ما قرره
 المولى قرة خليل

٧ هم الانبياء عليهم السلام
 ع

٧ اشارة الى رد ما قرره قرة
 خليل

ان مثل هذا تصرف ذوق خارج عما يتعلق بالافاضل والحق لا يسلّم شذوذه اضافته
 الى الضمير وله ان يقول ايضا انما ذلك في كلام الفصحاء واشعار البلغاء والفصاحة
 غير ملزمة في امثال هذا المقام كما لا ينبغي (قوله المنعوتين) اي الموصوفين بحسن الشرائع
 وكرم الخصال اي الشرائع الحسنة والخصال الكريمة فلاضافة فيهما من قبيل
 اضافة الصفة الى الموصوف في هذا التوصيف اشارة الى انهم اصحابه عليه السلام
 حقيقة لانهم تخلقوا باخلاقه عليه السلام كما اشار اليه الشارح رح بقوله المنعوت
 باعني الشرائع ولما كان درجة الابعاد من درجة المتبوع قطع ما رصفهم المحتسب رح
 ٧ بحسن الشرائع (قوله اما بعد ٩) اي بعد الحمد والصلوة قطع عن الاضافة ونبت على
 الضم على ما تقر في النحو واصل اما بعد فلما هم ما يمكن من شيء فاقول بعد الحمد والصلوة
 لما كانت اذ حذف الشرط واقيم كلمة امام مقامه فلزم اجتماع ادا في الشرط ولما كانت
 فصولا بينهما بكلمة بعد الواو اقصه في حيز الفاء بعد قطعها عن الاضافة فصار اما بعد
 فاقول لما كانت حذف اقول ايضا فصار اما بعد هذا هو المختار عند المحققين ٧ من النجاة
 وعند بعضهم في اصله مهيأ كن من شيء بعد الحمد والصلوة فلما كانت اذ حذف ما حذف
 فصار اما بعد فلما كانت فهو لا لم يمتدحوا تقديم ما في حيز الفاء عليها وجعلوا الفاصل
 بين كلمة اما وبين الفاء معمول الشرط المحذوف واختاره التفتازاني في شرح التلخيص
 نظرا الى ان الايمان بكلمة اما انما وقع بعد الايمان بالحمد والصلوة فالناسب له جعل
 الفاصل جزأ من الشرط لامن الجزاء والظاهر ما اختاره المحققون من النجاة لان
 المقصود ههنا ان التأنيب المصدر الحمد والصلوة الموصوف بالاوصاف التي اشار اليها
 بقوله فلما كانت القوائد لازم لوقوع شيء ما مطلقا لانه لازم لوقوع شيء ما بعد الحمد والصلوة
 وذلك الغرض انما يحصل بعمل كلمة بعد جزأ من الجزاء لامن الشرط على ان ما ذكر
 او تم قائما يتم في هذا الموضع لافي غيره من موارد استعماله فالوجه ما اختاره المحققون
 واختاره ابن الحاجب ومن تبعه واما تقدير اقول الذي اشيرنا اليه فانه هو في مثل هذا الموضع
 اذ لا بد للنظر من عال ولا عامل فيه غيره واذا وجد هنا عامل مثل اما يريد
 منطلق ولا يحتاج الى التقدير بل يتخلل الكلام ح هذا ويا في مباحث هذا المقام يطلب
 من محله (قوله فلما كانت) كلمة لا طرف بمعنى اذ تم عمل استعمال الشرط بلية فعل ماض
 لفظا اومعنى هذا اذا دخل على الماضي كما ههنا واذا دخل على المضارع يكون حرف جازم
 واذا دخل على الاسم يكون معنى الا كما في قوله تعالى ان كل نفس اعلية لها حظ صرح به
 في شرح ديباجة المصباح وعلى الاول لا بد له من جزاء وهو ماض غالبا بدون الفاء كما ههنا
 وا لفاء قليلا وقديكون جملة اسمية مصدرية باذا ومضارعا ما ولا بالماضي وجمع
 الاستعمال واقع في الترتيل ههنا ان المقصود من هذا الكلام بيان سبب التأنيب وجمع هذه
 الحاشية لئلا يتبادر الى ذهن من الاول بيان سبب ترجيح هذا الفرض على سائر الفروض والثاني بيان

٧ ويقر بين هذا ما قاله كل
 المحي وجده كلمة ذو معنى
 صاحب الرجل ومصطبه
 فهنا عليه اضافة
 الى الضمير انتهى

٧ فيه اضافة فافهم
 ٩ هذا التفسير متى على كونه
 البعيل ليس جزأ من النجاة
 وهو المختار
 ٧ هم صبيوه ومن تبعه
 ١ وهو الغراء ومن تبعه

سبب تحشية هذا المشرح من بين كتب المنطق والثاني هو الذي اعتنى بشأنه ههنا
 وأما الأول فله مقام بين فيه أن تحصيل هذا الفن واجب باتفاق العلماء السلفية والمطهر
 النقلة لكن اختلفوا في أنه واجب عيناً أو قفياً فله تعالى الواجبة عليه مال اليه كثير
 من المحققين أو واجب على الكفاية لتوقف شعائر الدين عليه مال اليه جم غفير وإخارته
 صاحب الطريقة (قوله القول بجمع فائدة) وهي في اللغة ما حصلته من علم أو مال
 مشتق من الغب يعني استحداث المال أو الخير وفي العرف هي المصلحة المترتبة على فعل
 من حيث هي ثمرة ونتيجته وتلك المصلحة من حيث أنها على طرف الفعل تسمى غاية له
 ومن حيث أنها مطلوبة للأفعل بالفعل تسمى غرضاً ومن حيث أنها باعثة للأفعل
 على الإقدام على الفعل وصدور الفعل لأجلها تسمى غاية فائدة والغاية متخذة
 بالذات ومختلقة بالاعتبار كان الغرض واسطة الغاية أيضاً كذلك لكن الأولين اعم
 من الآخرين مطلقاً اذ ربما يترتب على الفعل فائدة لا تكون مقصودة لأفعله وانظر
 أن المراد بها المعاني التي أفادها الشرح المحقق منها ما هو فاضل دقيق لا يطلع عليه إلا
 الأذكياء ومنها ما ليس بهذه المثابة وإن خفي عن أوساط الناس وإلى هذين الأمرين
 أشار بقوله ومشتقة على ما لا يمنع عن الغموض والاعتلاق ٧ فعمل الأول على ما يتعلق
 بمشكلات الفاظه والثاني بمشكلات مدلولاته عما لا يعتد به وإن صدر ذلك عن بعض
 من مبتدعيه (قوله ومع هذا إخوان الزمان) الإضافة فيه لادنى ملازمة كافي قولهم
 أبناء الزمان راغبون فيها أي محبوبون على ما شتهر من أن الرغبة إذا استعملت في تكون
 بمعنى المحبة وإذا استعملت بمعنى تكون بمعنى اعدول وانظر أن ههنا تأخذوا في مشاقق قولهم
 بقرينة قوله واشتياق أذ لمعني لكون غايته اشتياق على ما يقتضيه العطف وهو لا يطلق لقوله
 راغبون ٧ والقول بأنه فاقون مضمّن بقوله راغبون فمن ههنا في بقوله واشتياق ليس بشيء
 إذا الرغبة تستعمل في فلا حاجة إلى التضمن والاشتياق إنما يستعمل بالي والمضمّن لا بد أن يكون
 مستعملاً بحرف الجر الواقع في مقام التضمن نعم لو قال غاية اشتياق والكنى به لكان
 في كلامه صنعة احتباك كما لا يخفى (قوله علق عليها هاء) الظاهر أن صيغة الماضي ههنا على
 حقيقة بناءه على أن الدباجة وقعت بعد التحشية ويدل عليه عطف قوله ولم آل جهداً
 عليه لأنه متبادر في معناه الحقيق أيضاً ويحتمل أن تكون بمعنى المضارع وكذا قوله
 لم آل جهداً بناءً على أن التحشية متأخرة عن الدباجة ويؤيده قوله والله ولي الأعمام
 ويؤيد الاحتكام لأن المتأخر منه ما طلب الاتصاف ويؤيد الاحتكام من الملك العلام وذلك
 يقتضي عدم تمامه واختصاصه أذ لمعني طلب الحاصل لكن يحتمل أن يكون المراد منه ما
 بيان الواقع شكر المالك نعم الله تعالى من تلك النعمتين الجليلتين (قوله حتى يتيسر لهما)
 حله اللازم وغاية لهما إيجها لهما النهوض أي النهوض بتحصيلها النهوض
 فالباء متعلقة بالنهوض المقدّر والمذكور مفسر له على عهدة ما ذكره التفازاتي في قول

الجامع هو الطرسوسي

٧ القول هو الطرسوسي

صاحب التحصيل وأكثرها الأصول جهة بناءه على أن المصدر عند العمل مأول بأن مع الفعل
 ومعموله لا يتقدم عليه فكذا المأول به قال بعد القول بعدم عمادية القياس المذكور والأظهر
 أن ههنا إذا كان المعول ظرفاً أو شبهه كافي قوله تعالى فلما بلغ معه السعي لتأخذكم بهما
 رافعة لأن الظرف يكفّر رافعة من الفعل وهذا اتسع في الظروف ما لا يتسع في غيرها
 وعلى هذا فقد يلزم عارياً السجع ومعنى النهوض القيام أي قيامهم من خفض
 النقص إلى زروة الصكمال فهو نهوض معنوي مجازي وتخصيصها بما أراجع
 إلى القوائد وأما إلى مفعول علقته أعني كلمة ما باعتبار كونها عبارة عن الحواشي وعلى
 كلا التقديرين ٧ الباء للسينية وجعل الباء متعلقة بتيسر غير مناسب من جهة المعنى كما
 لا يخفى (قوله لم آل) من الأول وهو التخصيص جهداً بضم وفتح أي الاجتهاد وعن بعض
 الجهد بالضم إطلاقة وافتح المشقة والظان الأول ههنا يضمن له معنى المنع فيكون
 متعباً إلى مفعولين كافي قولهم لا ألوك جهداً ولا ألوك نصحاً نص عليه صاحب
 الكشاف في تفسير قوله تعالى لا ألونكم خيلاً لا لمعني ههنا لم انهم اجتهدوا وحذف
 ههنا المفعول الأول لأنه خير مقصوده وهو التوجيه الذي اختاره التفازاتي في شرح
 التخصيص ولا شك في جواز المعناه بالظن إلى هذا المقام ٩ والقول بأنه لازم بمعنى التخصيص
 وجهداً تخيير أي من جهة الجهد أو منصوب بترفع الخافض أي في الجهد أو حال
 أي مجتهداً ففاسد ٨ وجعله بمعنى التوك متعباً إلى مفعول واحد على ما في القاموس
 ما ألوت الشيء ما تركته واختاره الشريف في خطبة في خطبة شرح المواقف غير جسد
 أن المشتق منه أنه لم يترك الجهد في بيان الواقع والمقصود أنه يدل كل الاجتهاد
 (قال الشارح المحقق رحمه الله جل جلاله) قد عرفت ما يتعلق بذلك فلا حاجة
 وقد استهزئ فجابهم أن في مثله التفاتاً على مذهب الجمهور إذا كان البسطة جراً
 من الكتاب حيث عبر عن الله تعالى في البسطة بالنيية وههنا بالخطاب فقد وقع تمييزان
 متغايران من ذات واحدة في كلامين لكن التحقيق علم الالتفات عندهم أيضاً في
 حقيق ذلك في محله ولما كان الحمد ههنا في مقابلة النعمة وكان مجامعاً للشكر نحو
 مقابلة النعمة بالقول أو الفعل أو الاعتقاد اكتفى بالحمد لأنه شامل للشكر فظهر ما
 وقفه عرفت وجداد البراد الشكر في الداشية عقيب الحمد ولكل وجهة لكن الأول للشارح
 أن يقدم الفقرة الثانية على الأولى لأن الثانية متعلقة بالتخصيص بالحمد المحمّلة والأول
 متعلقة بالتعليق بالحمد المهمة ومن البين أن التعليق بالمجتهد تقدم على التعليق بالمهمة
 إلا أن يقال أن الأول وجودي والثاني عديمي والوجودي مقدم على العدمي أو يقال
 الأول أشرف من الثاني أو يقال الأول مطلق نظراً لكل ومطلوبهم فلسفاً قدمه
 على الثاني (قال الشارح المحقق ومما) قد عرفت أنه لا كراهة في الإقتصار على ههنا
 ثم أنه صلى أو لا على جميع الأنبياء حيث قال على عامة من لحقهم أولى القواصل وفي

٧ فيه رد للعقاد حيث
 خصص السيرة ههنا
 على التخيير الثاني ولا يخفى
 أنه تفرقة من غير فارق
 ٩ القائل هو المولى حسن
 جلي
 ٨ اختلاجهما في نسبة التخصيص
 إلى الفاعل ولا يصح جمعه
 غير الأعلی اعتبار الأستاذ
 لمجازي والتصب بترفع
 الخافض سماعي وكذا وقوع
 المصدر حالاً ليس بقباس
 الإقيا يكون المصدر نوعاً
 العامل نحو ما في سرعة
 وبطون النص عليه لرضي
 وابن مالك وثنا وله باسم
 الفاعل أي جامداً تكلف
 إذا على
 ٦ وجه الطرسوسي ههنا

فيها الى الصلوة على محمد حيث قال لا سيما على محمد صلى الله عليه وسلم فاذا المبالغة
في الحكم المذكور على ما يقتضيه كلمة لا سيما بناء على ما حقق في محله من ان هذه الكلمة
للاستثناء عن الحكم المتقدم ليحكم عليه على وجهه ثم يحكم من جنس الحكم السابق وكلمة
اولى في قوله اولى القواصل يفتح الهمزة وضمتها وعلى التقديرين يفتح اللام وقد اختاره
المحشي وسعير من تحفيقه ويحتمل ان يكون بضم الهمزة واللام وان لم يساعده الخطا
والمنع على عامة من لحقهم اصحاب القواصل وهم انهم بل جميع الانس والملائكة والجن
فيفيد افضليتهم من الكل ويكون في الكلام اشارة الى الصلوة على اتباعهم بالنسبة
على ما يدل عليه لفظ الحق وعلى هذا يدفع ما قبله من ان المستثنى بقوله لا سيما على
محمد اعم من غيره وآله مع انه لم يذكر آية من آية في دفعه اليه بل قد مر في قوله لا سيما على
قال وعلى آلهم لا سيما على محمد وعلى آله وما قبل في دفعه ايضا من انه يلاحظ عطف
واكبه بعد الاستثناء فلا حاجة الى التفسير (هذا قوله قوله جدا لك) من جملة المصادر قوله ٩
بمعنى المفعول مبتدأ لا بمعنى المصدر اذ لا يصح حمل قوله من جملة المصادر عليه وهو ظرف
وجدا لك بدل منه او عطف بيان او تحول اعني المصدر او خبر مبتدأ محذوف
نص عليه في الكتب الالهائية وقوله من جملة المصادر خبر للبتدأ المذكور فقيه
مسماحة من حيث ان ما هو من جملة المصادر لفظ جدا فقط لا لجموع جدا لك
هذا واعلم ان هذا الكلام بظاهره لا ينطبق على مذهب احد من النحاة لان ابن الحاجب
ومن تبعه عدوا جدا وامثاله بدون اللام او الاضافة من المصادر المحذوف قطعها وجوبا
سماحا على ما يظهر من بعض تصانيفه والشيخ كزني ومن تبعه عدد واجدا وامثاله
باللام او الاضافة من المصادر المحذوف قطعها وجوبا قياسا لاسما حيث قال والذي ارى
ان هذه المصادر وامثاله ان لم يأت بعد ما تعلقت به من فاعل او مفعول اما بحرف
الجر او باضافة المصدر اليه فليست مما يجب حذف قطعها واما ما بين فاعله او مفعوله
بالاضافة او بحرف الجر نحو كتاب الله ٢ وشرب الرقاب ٣ وبو سالك ٧ وجدا لك ٧ ويجب
حذف الفعل في جميع هذا قياسا انتهى ملخصا ولذلك اضطرب الناطرون في توجيهه
هذا الكلام وظاهر ان كلام ابن الحاجب وان دل بظاهره على ان هذه المصادر
وامثاله بدون اللام مما يجب حذف قطعها وجوبا قياسا لكن مراده المصادر المستعملة
مع اللام انه الواقع في كلام الفصحاء عند الحذف واما ما لم يذكر مع اللام فلا يحذف
عائنه على ما يشهد به التعميم وصرح به بعض شارحيه وانما لم يذكر ابن الحاجب حين تعداد
المصادر المذكورة ما بين الفاعل والمفعول باللام لانه في صدد بيان المصادر المذكورة
لا في بيان فاعلها او مفعولها وهذا الذي في باب البيضاوي ان هذه المصادر المقرونة باللام
مما يجب حذف قطعها وجوبا سيما ما وان لم يكن تطبيق كلام اللب على ما ذهب اليه
الرضي على ما اشار اليه في الامتحان وبالجملة فقد اشار البيضاوي الى ما خفي من كلام

١ لا يراى والدفع كلامه المولى
٢ قره خليل
٣ اى لفظة قوله

٤ اى كى كتاب الله كتابا
٥ اى اشرى الرقاب ضربا
٦ اى شرب الرقاب
٧ اى شرب الرقاب
٨ اى شرب الرقاب

ابن الحاجب فالحق ان كلام المحشي ههنا منطبق على مذهب ابن الحاجب لا سيما
على مسلك البيضاوي فاندفع حيرة الناطرين ههنا وانما اختار المحشي مذهب ابن الحاجب
ومن تبعه لان النكات الآتية في اختيار الفعلية انما تظهر بالنظر الى مذهبهم كما ستعلم عليه ثم
اعلم ان اللام في قوله لا سيما لا يتعلق بالمصدر لانه قائم مقام الفعل المحذوف والفعل متعد بنفسه
فكذا الفاعل مقامه فالجار والمجرور ظرف مستقر خبر مبتدأ محذوف او صفه هذا (قوله
المحذوف فعلها) اوردد على هذه العبارة انها من قبيل الوصف بحال متعلق بالموصوف
وفي هذا ينبع الصفة الموصوف في الاعراب والتعريف والتكبر وفي البواني اعني الافراد
ومعنا به والتذكير والآن ثبت كالفعل ينظر الى فاعله والفاعل ههنا مفعول مذكور فلا بد
من تذكير الفاعل ايضا ووجه الفعل ايضا وان يقال المحذوف فعلها او المحذوف فعلها ٩
واجيب بحمل الاضافة على الاستغراق وح يكون المراد فعلها وان المضاف كحسب
من المضاف اليه اشياء من جعلها التائب فاعل هنا مؤنث بالانكساب ويندفع الاضطراب
ولا ينبغي ما في النكاح الاول فلان الاضافة الاستغرافية لا تجعل لفظ الفعل افعالا صحيحا
التائب بل تفيد الاحاطة في الافراد الا ترى انهم قسروا الجمع المحلى بلام الاستغراق
بما يفيد الشمول في مفرده فالاستغراق يحتمل الجمع المفرد او يمل اجد بعكسه واما في الثاني
فلان شرط الانكساب المذكور صلاحية المضاف المحذوف على مانص عليه ابن مالك
في الفقيه حيث قال وربنا انكساب ثاب ولا تائبان كان الحذف موهلا ولا يصح المضاف
ههنا المحذوف قطعها وعندى ان اسناد الحذف الى الفعل ههنا وهم صلاحية المضاف
المحذوف وان لم يكن في نفسه صلاحية الحذف فهذا المقدر من الوجه كاف في انكساب المضاف
من التائب على ان الشرط المذكور غير تام في جميع الموارد الا ترى الى قوله تعالى لو انها تسر
الناظرين حيث ان ضمير تسر راجع الى اللون باعتبار انكسابه التائب من المضاف اليه مع انه
لا يصح المحذوف قطعها صرح به في بعض شروح المفصل (قوله وهو) اى الفعل المحذوف
حدث او احد فقيه مسامحة من حيث ان المحذوف هو الجزء الاول من الجملة نعم اذا
حذف الفعل حذف الفاعل ايضا لكن الكلام في الاول (قوله اختيرت الجملة الفعلية) اى
ناسب اختيارها اذ الوجه الآتية انما تقوم على المناسبة لاعلى الاختيار لا بتدبيره
وقس عليه فظاؤه والمراد من الجملة الفعلية مجموع الفعل والفاعل وان كان الكلام في
الاول اذ لا ينفك الفعل عن الفاعل وما قبله من انه على هذا وان صح التعليق بالسالف لكونه
بالنظر الى مجموع الفعل والفاعل لكن لا يصح التعليق الاول لان لانهما بالنظر الى
مجرد الفعل مع قطع النظر عن الفاعل فليس بشئ لان التعليق الثاني اعني الاعتراف
بالجزم انما يكون بالمجموع وهو ظاهر وكذا الاول اعني الاصلية بل اصالة الفاعل ارجح
من اصالة الفعل فلا وجه للتخصيص (قوله لكونها اصلا) اى واجبا بالنظر الى اسناده
لاصلية طرفيها اما الفعل فظاهرا لانه يضمن النسبة الى الفاعل واما الة على فلاه اصل

١ المورد مجهول الناطرين
٢
٣ الجواب الاول الولى قره
٤ خليل والجواب الثاني للطر
٥

الرفوعات على ما هو التحقيق اورا جفا في هذا المقام والاسمية معدولة عنها وقد حقق صاحب الكشف ان اصل الجملة حدث الله جدا او اخذه جدا حذف الفعل وعزل عن انصب لقصد الدوام والثبات ولما كانت الاسمية ههنا معدولة لم تعد من المؤثرات ههنا وان صدور ما في غير هذا الموضع فاقبل ٩ من ان اصله لا يتحمل ان يكون لكون هذا المقام مقام الجملة لا يحفظ فيه التردد والانكار فيكون فيمن الكلام الجملة الفعلية لمرادها عن اننا كبد بخلاف الاسمية انتهى فانما يصح في الاسمية الصرفة لاني المعدولة والموجود ههنا هو الثاني كما اشترنا اليه (قوله وللاعترا في البحر عن) استدامة الجزية على ان هذا المقام (كونه مقام الجزاء والشكر على نعمة تعالى الدائمة الغير المنقطعة) يقتضي ان يورث ذلك الجذب يدل على الدوام والثبات كافي الجملة الاسمية فلما سلك طريقة الاسمية وسلك طريقة الفعلية المفيدة للجمد يستفاد منه ذوقا انه لو كان الجملة الدائمة في قدرته لورد الاسمية المفيدة للدوام فباوراء الفعلية المفيدة للجمد يظهر الاعتراف بالجزء ذوقا فقولنا لان الفعل يدل على الجذب ذلة للاعتراف ومعناه ان الفعل لما دل على حدث مقترن باحدا لازمة الثلاثة وكان مقارنا في دلالة على معناه الحداني التصني باحدا لازمة وكان الزمان من الاعراض السبالة المجردة اعترف بجموع معناه الدلالة على الجمود فالدلالة على الجمود في الفعل دلالة وضعية بخلاف الدلالة على الدوام والثبات في الاسمية لاسيما في الاسمية المعدولة عن الفعلية كما ههنا فانما يحسب ما يتفاد بموهبة المقام والقرائن فالدلالة المذكورة في الاسمية من قبيل مستلزمات التركيب صرح به اهل المعاني وهو المستفاد من كلام المحشي في هذا المقام وان خفي ذلك على اكثر الانام هذا واما ما قبل ٧ ههنا من ان قولنا الحمد لله جملة اسمية خبرها ظرف فان قدر حال الظرف اسم فاعل كانت مفيدة للدوام الشوق وان قدر فعله لكانت مفيدة للجمد قطعا فلا يخالف بين الطريقتين بل طريقة الاسمية طريقة القرآن فادكره المحشي منظور فيه اما اولا فلان مادكره لا يقتضي العدول عن الاسمية الى الفعلية اذ الطريقتان متساويتان واما ثانيا فلان نجم الائمة جعل الحذف في جدا لك لقصد الدوام والرزوم بجذف ما هو موضوع للحدث والجمد واما ثالثا فلان المحقق الجمد مشترك بين الطريقتين لان الجمد من النعم فيسلسل كما اشار اليه السيد في حواشي المطاع واما رابعا فلان الاسمية لا تدل على صدور الجمد من نفسه كما يقتضيه قوله وللتخصيص اذا المستفاد من الدلالة على صدور الجمد من نفسه مشتركة بين الطريقتين مع ان هذا محرم في الاسمية وقد قال صاحب العناية الحمد لله يدل على كونه تعالى محمودا سواء صدر الجمد من حامدا ولا انتهى فيه ما فيه اما اولا فلان الظاهر ان يقدّر الظرف في الاسمية باسم الفاعل ولو سلم فالتقدير المذكور من ضروريات تصحيح العبارة والامر في جدالك ليس كذلك ثم ان حامل الفذرف اذا كان قسلا يكون ماضيا لامضارها فلا يقيد الاسمية باستمرار التجدد

طرسوسى

٧ القائل هو المولى قره خليل

المطلوب ههنا ولم يقل احديان مثل زيد في الدار اذا كان الظرف فيها ما ولا يفعل يفيد الجذب واما ثانيا فلانه لاشك ان الاسمية طريقة القرآن لكن المقصود ههنا تصحيح ما صدر عن الشارح ربح وبيان نكاته ولا شك ان الوجوه المذكورة قائمة على ما دعا ومبينة له ولا يلزم من ذلك كون طريقة الفعلية ارجح من طريقة الاسمية من كل الوجوه اذ لكل جهة هو وايها امانا فلانا لان ما ذكره المحشي لا يقتضي العدول عن الاسمية كيف والوجوه المذكورة مقتضية للعدول المذكور وان كان هناك وجوه مقتضية لا يرد الاسمية اذ لا يلزم على المتكلم قصد جميع الزيارات لكانت وما قصد ههنا كاف فيما رجحه واما رابعا فلان قد عرفت ان الحذف المذكور عند تصحيح الائمة قياسي فيجوز ان يكون الحذف المذكور لقصد الدوام والرزوم لاسيما كما اختاره المحشي ههنا وقصد الدوام والرزوم لا يجري في السماعي على ان مادكره الرضى انما هو باظهار ظاهر الحال واذ ينافي افادة الجذب بحسب الحقيقة وهو المقصود واما خامسا فلان مادكره الشريف من البحر عن اداء الجذب يوم التسلسل انما هو بالنظر الى قول صاحب المطاع اللهم انما حمدك والحمد من آلائك من حيث ان صاحب المذام لا يجل الحمد من الآلاء وأشار بذلك الى الاعتراف بالجمد عن اداء الحمد على ما ينبغي بينه الشريف لزوم النفس فغاية مادكره الشريف بيان وجه الاعتراف بالجمد وليس في الجملة الاسمية ذلك الاعتراف حتى يحتاج الى البيان والحب من هذا القائل انه هدم بهذا الكلام ما سسه من ترجيح الاسمية على الفعلية اذ الاسمية على هذا تكون فاسدة فاسنة للنس المحذون الفعلية لعدم استلزامها التسلسل المحال فان قلت فكيف يصح الاسمية المفيدة للدوام والحال انها مستلزمة للنس المجمع انما طرقة القرآن قلت يجوز ان يتعلق جدا واحدا بنفسه وغيره من النعم فلا يلزم النفس وبهذا يصح الاسمية ايضا لكن الاعتراف بالجمد لا يحتاج الى هذا التوجيه فلذا رجحه الشارح والمحشي واما سادسا فلانا لان الحمد لله لا يدل على صدور الجمد من نفسه وقد عرفت ان هذه الاسمية معدولة والاصل حدث الله جدا على ما اختاره صاحب الكشف وكلام صاحب العناية لا يكون دليلا على العلامة بل يقول قائل الحمد لله سمي حامدا بالان في راء لم يدل هذا الكلام على صدور الجمد من نفسه لما سمي بذلك فالحق ان اصل الدلالة مشتركة بين الجزئين والتخصيص على الصدور عن نفسه انما يوجب في الغاية فاعلم هذا المقام فقد غفل عنه الكرام (قوله وللتخصيص على صدور الجمد من نفسه) لانه انما يحصل بالفعلية والاسمية وان دلت على الصدور المذكور لكن لا يوجب فيها التخصيص عليه وهو المطلق هذا المقام وما يقال من ان جدي ثابت له امال جملة اسمية دالة على التخصيص على صدور الجمد من نفسه فلا يكون هذه النكته من جهة الفعلية قد فوع بان التخصيص فيه مستفاد من الاضافة والكلام في افادة نفس الجملة التخصيص المذكور وذا انما يوجب في الفعلية كذا في الحاشية ولما تل

ان يقول كما ان العمل لا بد له من فاعل كذلك المضاف لا بد له من مضاف اليه فاعتبار دخول الفاعل في الفعل فيما نحن فيه واعتبار خروج المضاف اليه في المادة المذكورة لا بد له من فارق وجوابه ان الكلام ههنا في الجملة ولا شك ان الفاعل داخل في الفعلية واما المضاف اليه في المادة فيخرج من الاصمية قطعاً وهذا معنى كلامه في الحاشية المذكورة (قوله وانما اختير الحذف) اي صورة حذف الفعل ولو كان ذلك الحذف واجبا دون صورة ذكره مثل الحمد لله تعالى والحمد لله على ما اختار المصنف وانما فسرناه بذلك لان المقصود ههنا بيان مرجحات الطريقة التي اختارها الشارح واما كون نفس الحذف واجبا او جائزا فمما يتعلق بالنحو وقد اشار اليه والافسد القراع بما يتعلق بالنحو لا معنى للاشارة اليه ثانيا لاسيما بعد الشروع في بيان التكاثر اقبل ٩ من ان هذا ينافي قوله وجوبه باليس بشئ وكذا القول بان هذا التفسير تأويل بقرينة المحذور في ذلك لا بد في سؤالات المسافة عن الظاهر ليس بشئ بل هذا تفسير بقرينة لسباق وكون المحشى في بيان الخصوصيات كاللا ينفى على من له ادنى خاصة ومنهم من تكلم ٨ في توجيه المقام بما لا يتفق اليه العوام (قوله ليقع الحمد على وتيرة التسمية) اي طريقته في وجوه الحذف في كل منها وان كان الموجود في الحمد الحذف الواجب وفي البسطة الحذف الجائز وهذا كاف في وقوع احد هما على طريقة الآخر مع الاشارة الى الجمع بين الجواز والوجوب (قوله من المذهبين الممكن) على ما نص عليه في بحث الابهاز من علم المعاني فالسادة ينهاها مما لم يشترطه احدوا نفي فيه بعض الناطرين ٤ (قوله يدل على الاستمرار الجدي) هذه الدلالة لا دلالة ذوقية تستفاد من الصيغة بمعنى ثمة المقام فهي خارجة عن الدلالة الثالثة المطابقة والتضمن والالتزام لانها اتمامها بالنظر الى اللفظ الدال بالوضع ولا مدخل للوضع في الدلالة المذكورة بل هي من قبيل مستلزمات التركيب على ما هو شأن الخصوصيات واما دلالة الفعل على التجدد فانما هي بالنظر الى الوضع في ذلك يتدفع المناقاة بين هذا الكلام وبين قوله سابقا لان الفعل يدل على التجدد والقرينة على ما قرره ان المحشى ههنا في بيان الخصوصيات ولذا جعل ما يتعلق بالوضع في السابق لتعليل التعليل حيث قال وللاعتراض بالجزء عن استدلال الحمد لان الفعل يدل على التجدد ثم انه فسر هذا المعنى بقوله الحمد لله عمري ساعة فساعة فيجعل مفاد الاستمرار الجدي مضاهيا للصيغة فيعد هذا كيف يتصور توهم كون الدلالة المذكورة وضعية فظهر فساد ما قيل ٩ ان اراد دلالة عليه بطريق الحقيقة فباطل وان اراد بطريق التجوز فيجوز ذلك ايضا في الماضي اذ لا يشترط السماع في آحاد الجاز انتهى لان تلك الدلالة ليست بحقيقة ولا مجازا مستقاة مع انها لو كانت مجازا لكان علم المعاني الباحث من المزاج باللفظ باعفا عن المجاز وفساده ظاهر ثم زاد في الفساد وقال ان من المعلوم ان جملة الحمد نقلت من الاخبار الى الانشاء على الصحيح المختار والتعارف في مثله هو لفظ الماضي كافي صيغ

٩ القول الاول لا كذا الناطرين

ههنا والقول الثاني لا طر

سومي

٨ قرء خليل

٤ قرء خليل

٩ لم يوسى

المقود مثل بعث واشترت فتعذر الماضي هو الاول بل هو التمسين انتهى وذلك لان الالفاظ المقودية للمفعية انما اعتبرها الشرع من الالفاظ الانشائية لصحة المصادر عن الما قل يقدر الامكان اذ لا وجود للنسبة فيها قبل الايجاب والقول على ان بعض المحققين ٧ اخرجها عن سائر الانشائيات بكون النسبة موجودة قبل الايجاب والقول بطريق الاقتضاء بخلاف سائر الانشائيات ولا كذلك ما نحن فيه ولو سلم فالناس قياس مع الفارق بل المضارع انساب بالانشاء من الماضي وهو ظاهر وان حتى عليه ولو سلم فلا استمرار التجدد المقصود ههنا انما يستفاد من صيغة المضارع ولم يقل اجد يكونه مستفادا من صيغة الماضي وما يدل على ما قررنا ان من اورد الحمد ههنا بالجملة الفعلية المذكورة اوردها بصيغة المضارع حيث قال المصنف ههنا الحمد لله تعالى وقال صاحب المطالع اللهم ان الحمد لك والجزء من الآل وغير ذلك على ان صيغة الماضي ههنا لا تخفى عن شائبة الاشارة الى الملك المنان وبهذا يظهر ايضا فساد ترجيح برهان الدين تقدير الماضي على تقدير المضارع بان الماضي يدل على الحمد السابق في مقابلة النعمة السابقة وهو يحلّب النعمة اللاحقة بحكم قوله تعالى انك شكرتم لازيدنكم فيفيد شمول النعمة للآزمنة كلها بخلاف المضارع فانه يدل على الحمد اللاحق المتباعد شمول النعمة للآزمنة اللاحقة فقط فيلزم خلو الآزمنة السابقة من النعمة انتهى وذلك لان الازم على العبد ان يحمده تعالى على نعمته في كل وقت فترك الحمد في الزمان الماضي ثم الاخبار بوقوعه على ما هو اول الماضي لا يخفى من كفران النعمة والامتنان على مولى الذممة جل جلاله فان صدر الحمد ههنا ايضا في الزمان الماضي فذلك جدها مستقبالي لاجد ما مضى ثم الآية المذكورة لا تدل على ما ادعاه لانها وان كانت في صورة الماضي اكتتبا بمعنى المضارع على ما يقتضيه كذا ان الاستقبال مع ان في هذا البيان نكتة للآفة الذين صدورا اوائل كتبهم في مقام الحمد بصيغة المضارع فالحق ان تقدير المضارع هو الاول بل هو المتعين والتوفيق المبين من الله تعالى العلام المعين ثم اقول في بيان المحشى بحث وهو ان صاحب المفتاح ومن تبعه فرقوا بين ان يهدي شرب وبين يشرب الزاهد بان الاول يدل على صدور الفعل منه حاله فحالته على سبيل الاستمرار والثاني يدل على مجرد صدوره عنه في الحال والاستقبال فعلى هذا لا يدل الفعل المقدر ههنا على الاستمرار الجدي لانه من قبيل الثاني لان المقدر فعل مقدم على الفاعل والجملة فعلية وجوابه ان الفرق المذكور مبني على تقديم المضارع وتأخير وتقدم المتأخر على الفعل المضارع لا مدخل له في الدلالة على الاستمرار بل الدل عليه انما هو المضارع سواء قلتم او اخرسيما اذا انضم عليه معونة المقام كما لا يخفى على اولى الافهام (قوله الموجب لاستمرار الحمد) لفظ ان هذا الاستمرار حقيق اذ ليس المقصود منه بيان ما يصدر عنه من الحمد حتى يرد عليه ان الاستمرار الحقيق غير مقدور للبشر على ما نص عليه بقوله تعالى (لا اله الا هو) وبغيره من الآيات الدالة

٧ من الاصولين وهو المولى

صدر الشريعة في توضيحه

مجد

على غير العباد بل المقصود منه بيان استحقاقه تعالى لذلك وذلك ثابت في جميع مدة عمر العباد
 لتوالي نعم الله تعالى عليهم كل لحظة ويدل على ما قلنا ان صاحب الكشف قال ان الله تعالى
 يستحقنا فاذا بنا واستحقنا فاعلموا ان الله تعالى على كمال الاستحقاقين قال الحمد لله رب العالمين (قوله مع
 انه لا يدل) ترق من دلالة على الانقطاع الى عدم الاستغراق وكلها غير مناسب لمقام الحمد
 قط ما اذا المناسب له الدوام والاستغراق فبلى هذا كان المناسب لتفسيره بلى ايضا ان يقال كما
 يدل على الانقطاع وان كان بينهما مخالفة في النفي والاثبات ولك ان تقول في معناه كما يدل
 على استغراق الحمد في جميع الازمنة المستقلة وهذا وان كان مناسباً من حيث الربط
 لكن فيه حذارة من حيث ان النفي يدل على امكان النفي ولا امكان لذلك في الماضي
 وجعله بمعنى المضارع حفسد للتشبيه المستفاد من كلمة ايضا اذ الكلام في الماضي لا في
 المضارع فالوجه هو الاول ثم ان هذه الكلمة من المصادر المحذوف قطعها
 وجوبا سمعا على مافي الرضى واللب واصله أض اي رجع وما اشير اليه
 في معناه من التشبيه قياس الحاصل المعنى فلهذا في المحشى حيث ختم هذا القول
 ببعض المصادر المذكورة المشار اليها في اوله فدار الخاتمة على التفتحة فاعجب عباراته
 الرشقة وبانته الدقة (قوله وهو رواية) اي المروي عن المؤلف فالوجه مصدر
 بمعنى المفعول وكونه ٧ اسم المصدر بعد نعم لوجوه من قبيل رجل عدل لم يكن بعيدا كل
 البعد (قوله وهي العطفية) اسم لما يعطى فتاؤه للقول من الوصفية الى الاسمية
 (قوله وهي الاحسان) اشار به الى ان العارضة مصدر كالعاقبة والعاقبة على مافي الشافية
 لكن المراد به المحسنات حتى يكون المنح والعارف واحدا ويكون تكرارا فيحتاج
 الى البيان الاتي لا يقال في الحاجة الى جعل عارضة مصدرا ولم يبق على الظاهر
 المتبادر منه لانا نقول المعنى المتبادر منه كونه اسم فاعل بمعنى المحسن بكسر السين
 ووارف الافضل محسنات بمعنى السين لا محسنات بكسر السين ومن هنا نشأ توجيه
 بعضهم هذه العبارة لدفع التكرار كما ستقف عليه من المحشى قبل ٩ الاولى وهو الاحسان
 وفيما ان هذا الضمير وقع بين المصدرين والاول منه مزيل ايضا ظاهرا بعلامه ثابث
 فالوجه ما قلناه المحشى (قوله وما يجوز ان يكون موصولة) اه قد مد على احتمال المصدرية
 لان الحمد على الاول يكون في مقابلة النعمة الواصلة الى الخادم فيكون بحاجه بالشكر على
 ما اشترى اليه في تحشية كلام الشارح رح فذكر ولذلك اكنى الشارح الحمد ولو كان كلمة
 مامصدرية لكان الحمد على الانعام الذي هو من صفات الله تعالى فيرد عليه ح
 ان الحمد عليه يجب ان يكون اختياريا بوصفات الله تعالى صادرة عنه بالايجاب على ما
 اتفق عليه اولو الالباب ويحتاج في دفعه الى تكلفات كثيرة ذكرت في محله منها ان الحمد
 على الانعام ليس باختيارية بل باعتبار آثاره وهي النعم الصادرة عنه بالايجاب فيقول
 بالآخرة الى كون الحمد عليه هو النعم فلا شك ان جعلها محمودا عليه او لا وصرا احد اولي

٧ على ما اشار اليه الطرسوسي

ع

٩ هو الولي قره خليل ع

لا يقال تلك النعم قائمة بالافاضل فهي نعم لهم فيلزم الحمد على النعم القائمة بغير الله تعالى
 وذا غير جائز لا نقول تلك النعم قائمة بهم بطريق انكسب لا بطريق الابداع على ما حققه
 اهل السنة والوداد تلك النعم كلها صادرة منه تعالى حقيقة وقد تقر ان مدح القس
 راجع الى مدح القدس فلا كلام اصلا في كون عوارف الافاضل محمودا عليه وقدره
 في الأمر عن سيد البشر عليه السلام ان من لا يشكر الناس لا يشكر الله تعالى فقال هذا
 فما قيل من ان كلمة ما حرفة اول افظا ومعنى اما لفظا فلاحتاج الاسمية الى تقدير العائد
 وهو تكلف واما معنى فلان الحمد على الانعام اولي من وجوه ليس بشئ اما الاول فلاه
 شايع واقع بلا تكلف كيف والحذف شجاعة امرية واما الثاني فلا نال ان الحمد
 على الانعام اولي بل الاول ٧ الحمد على النعم على ما سقناه نعم عطف على خاصته على
 لخصته يقتضي كون كلمة ما مصدرية لكن ذلك كلام يذكره المحشى والكلام ههنا
 في الفقرة الاولى مع قطع النظر عن الثانية (قوله وحذف العائد الموصوب) ٨ اي اتصل
 الموصوب بفعل او وصف غير صلة الالف واللام على مانص عليه ابن مالك في النية
 حيث قال والحذف عندهم كثير فتجلى في ما اتصل ان اتصل بفعل او وصف كن
 نرجو يهب والمراد بالوصف ما هو غير صلة الالف واللام نص عليه شارحو كلامه
 لكن ترك المحشى هذه القيود لوضوح امرها كما قال ابن الحاجب والماء في المفعول يجوز
 حذفه وكان للمحشى فيه اسوة حسنة (قوله مقتضى) من الغفر بالغين ثم الغاء للجهنين
 بمعنى الكثرة والشيوع وباربه الجواز والوقوع اما الجواز فانه يشبه كون الصلة فعلا
 متعديا ولا بد له من مفعول واما وقوعه فكما في قوله اه هذا الذي بعث الله رسولا يبعث
 حذف المفعول للاختصار او لتحصيل العسول الى اقوى الدلائل من العفل والمقظ
 وغير ذلك من النكات الممكنة واما ما شوبه فيظهر من تتبع تراكيب البقاء (قوله
 فتح يكون من يمانية) قدمه لكونه بالنظر الى كون ما موصولة وقد عرفت انما انه ارجح
 وعلى هذا يكون الجار والمجرور ظرفا مستقرا فوما خبرا لمبتدأ محذوف اعني هو
 فقيه ايجازان من جهة حذف المبتدأ ومن جهة حذف المفعول واظنا من وجوه
 وهو الايضاح بعد الابهام اكمل لذة العلم بتلك انعم الحمد عابها وليس فيه ايجاز
 من جهة حذف عامل الظرف لان ذلك اعتبار لفظي نحوي لا يتعلق به بالخصوصيات
 فلا يعد مثل هذا ايجازا اصطلاحيا نص عليه التفتازاني في شرح التحف فليس
 في الكلام وجوه من ايجاز وان ادعاه بعض الاخوار (قوله وان تكون مصدرية) قبل
 هذا الاحتمال اولي اذا لم يحج بكونه على الانعام وليس له من جهة حذف المفعول
 اضحى له ما حققناه في تحشية قوله وما يجوز ان يكون اه قد ذكر (قوله ومعلقة بالخص) فيكون
 من الابتداء الغائب والظرف المفعول في الكلام ايجاز من وجوه من جهة حذف المفعول
 وابهام الموصول للفتخيم اشارة الى انه لا يمكن تعدد تلك النعم المحمودة من بين النعم

٧ لا يقال صرح العلامة التفتازاني في شرح التحف
 ان الحمد على الانعام امكن
 من الحمد على نفس النعمة
 ولا قيل التكرار في الحقيقة
 من ينظر في النعمة الى النعم
 ذالى النعمة لا نقول هذا
 كلام حتى لكن الكلام ههنا
 في رجع المحشى ما الموصولة
 على ما المصدرية وما ذلك
 ليسا حقا وخلق ان
 جعل ما مصدرية يورى
 الى ارتكاب تكلفات هنا بخلو
 عنها جعل كلمة ما موصولة
 فافهم ع
 ٨ تفهيد العائد بالتصويب قد
 وافق انه هو الواقع ههنا
 لا احترازي اذ يجوز حذف
 العائد المجرور ايضا اذا وجد
 شروط الحذف كما اشار اليه
 ابن مالك حيث قال كذلك
 حذف ما يوصف خفضا
 كانت قاض بعد امر من قضا
 كذا الذي جر بما موصول جر
 كرا بالذي مررت فهو جر
 انتهى والجب من افاضل
 الطرسوسي اه على عه
 وقال التفتازاني في شرح
 احترازي اذ لا اعتداد
 في حذف العائد المرفوع
 والمجرور نعم هذا سلم
 في المرفوع لكن المجرور
 قد عرفت حاله ع
 ٩ نعم فكيف لا يقال يجوز

المفعول الى مفعوله وقع كثر
ولا خفاها ايضا واما اضافته
الى فاعله ففيه خفا لان اسم
المفعول لا يعمل في الفاعل
ولا يوجد ذلك ولا بد ان
الحسن هو الله تعالى وان كانوا
محسنيين ايضا كسبا وذلك
وان لم يمنع اسناد الاحسان
اليهم جمعة لكن لا يخفى انه
غير مناسب لهذا المقام
قالوا جده ان الاضافة
ليسبة ايضا من اضافة
اسم المفعول الى مفعوله
والكلام محمول على الحذف
والابصال وان توزع فيه
فمنهم من لا يوجب لاحسان
فممن اي المحسنات منهم
فيكون المحسن هو الله تعالى

وهذا البيان عرفت ضعف
ما قبل من ان التفسيرين
ان الى ان الاضافة يجوز
ان يكون الى المفعول اي اعطيا
له الهم والى الفاعل
اي الاحسان المصادرة منهم
هي وجه الضعف صير
لم يطلع على كون

اي المحسنات اليهم بفتح السين ومحسناتهم بفتح السين ايضا على ما عرفت من ان الاحسان
الذي هو معنى الصارفة بمعنى المحسن بفتح السين فعلى الاول من اضافة اسم المفعول الى
مفعوله اعني الافاضل والعاقل المحسن هو الله تعالى وعلى الثاني من اضافة اسم المفعول
الى فاعله اعني الافاضل فليتهم (قوله لكن عطفاً على عطفاً عليه يدل) اي دلالة ظاهرة
بل قوية بناء على ان الظاهر كون من في قوله من محن ابيانية كما هو الاول في المعطوف عليه
ايضا فتح يكون تقدير الكلام ما خلصتني عنه من محن عواصف الغضا الى فيلزم
كون المحن محمودة عليها وذخير صحيح في نفسه نعم لو كان كنه من محن متعلقة بخلصتني فتح
يكون تقدير الكلام ما خلصتني بسببه من محن عواصف اصبح من حيث المعنى لعدم لزوم
المحذور المذكور ان لا يصح من حيث العربية لعدم شرط جواز حذف الضمير المحرور
انه لا وصول ههنا وهو كون الضمير المحرور مجرورا بما جازا وصول على ما نص
عليه ابن مالك ومن البين ان الضمير ههنا محرور بالوصول وعلى وهذا وارد ايضا
على الاول اعني كون من بيانية وكان المحسن اعني ههنا الى المعنى فاشار الى امكان
توجيه المصدرية بكون من في هذه المزمرة متعلقة بالكنه اهنا واما سابقا بقوله
وحذف العائد المنصوب اليه الى شان الضمير باني عنه فليس فاعله قوله لا يصح عطفاً عليه
من حيث المعنى انه لا يصح عطفاً عليه من حيث العربية غير سديد هذا ويمكن ان يقال
تختار ههنا كون من بيانية والمحن المذكور عبارة عن ذلك العائد المحذوف اعني عنه فكأنه
من وضع الظاهر موضع الضمير فلا حاجة للوصول الى الضمير واما كون المحن محمودة عليه
فاما معنى على ما قبل من ان المحنة عند اد باب الذوق نعمة لكنه تصرف صوقي
خارج عن هذا المقام واما معنى على ان المحن ههنا ليست مطلق المحن ولا محن الدنيا
حتى لا تكون محمودة عليها بل محن عواصف النضائل وهي الشكوك التي عرشت
في اثناء المطالعة والتعبات التي حصلت في خلالها ولا شك ان الكل سبب للوصول
الى المعاني في ابيية والعلوم السابقة اذ لو لاها لما حصل النفع المأمود وما يتوقف
في حالهم وما اكرم (قوله وح يكون المعنى من اعطاء عوارف) الظاهر ان الاعطاء
مصدر مضاف الى المفعول والفاعل هو الله تعالى ويجوز ان يكون مصدرا مضافا
الى الفاعل وعلى كلا التقديرين المراد بالعوارف اما المسائل او الادراكات او الملكات
وضربها من الاحتمالات واطراف النسخ الى العوارف في كل من التقديرين لامية لا يمانية
(قوله وعلى جميع) سيرة لما كان هذا ابتداء كلام متعلق بدفع التكرار المتوهم ههنا
ان بالواو دون العاء مصدر لمكانة في النسخ اما جمع او مصدر وعلى كلا التقديرين
فان كان هذا المصدر على تقدير لامية كانه من متعلقة بهذه المزمرة

اربعة منها مستقيمة واربعة منها مستقيمة واحده منها لا يوهم التكرار وثلاثة منها يوهم
فيحصل الاضافة على البيانية يدفع التكرار في الصور الثلاث ثم اقول هذه الاحتمالات
متدرجة تحت تقديرين كون النسخ مصدرا وكون الاضافة بيانية اذ كل منهما شامل
للصور الاربع اما الاول فقط واما الثاني فلان كون اضافة النسخ الى العوارف بيانية
انما يكون اذا كان النسخ جمعا باحتمالاته الاربعة فعلى هذا كان لا نسب ان يقول
وعلى التقديرين اي كون النسخ جمعا مع كون اضافته بيانية وكون النسخ مصدرا
لانتكرار فيه الالاه اوردته جمعا توسيعا وترويجا ويدل على ما قررناه ان المحسن قال في النقل
الآتي على تقدير عدم كون الاضافة بيانية وعدم كون النسخ مصدر افعاله صريح في ان كلا
من كون النسخ مصدرا وكون الاضافة بيانية دفع للتكرار مع ان كلا منهما شامل للاحتتمالات
الاربعة كما بيناه فالوجه في وجه التثنية التي هي السبب ما ذكرناه واما ما قبل ٩ انما
يوهم التكرار من الاحتمالات المستقيمة ان لا يريد كما اشير اليه في بعض المواضع ولذا
قال الشيخ الوالد الانسب وعلى كلا التقديرين انتهى فقد دخل هو والله ايضا
عن الراء لان المستقيمة اربعة واحده منها كون النسخ مصدرا مع كون كلمة مصدرية وكلمة
من بيانية ولا تكرار فيه قطعا وثلاثة منها كون النسخ جمعا مع كون كلمة ما موصولة
وكون من بيانية او متعلقة ومع كون كلمة ما مصدرية وكون من متعلقة وفي كل من هذه الثلاثة
يتوهم التكرار ما لم يحصل الاضافة على البيانية فالوجه ما حققناه والجب ههنا طعن
لبعضهم ههنا لانه ابدى تلك الاحتمالات ولم يعرف سببها من مستقيمتها وقال ما قال
والعصمة من الحفظ المتعالي (قوله على تقدير عدم كون الاضافة بيانية وعدم كون
النسخ) يفهم من ان بيانية الاضافة ومصدرية النسخ دفع للتكرار وقد عرفت انه كذلك
مع شمول كل منهما لتقدير الاربعة (قوله والمأخوذة) كلمة اولع الخلو يدل عليه قوله
الآتي المستنبط منهما ومن احدهما في كل من النسخ والعوارف احتمالات فيكون النسخ
على هذا القول من قبيل القوائد لكونها مترتبة على عوارفهم بمسئلة الترتيب
ولما كان الترتيب لا يحصل من المقدمات الا باعتبار الهيئة الاجتماعية فيها والوحدة الدخلة
فيها اشار اليه بقوله فكان عوارفهم اعطيتها حيث اورد الخبر مفردا مكررا وان كان
انظرا وان يقال اعطيتها او اعطيتها اشارة الى ان عوارفهم ما لم يحصل امر واحد الا يحصل
منها فمحة وهذا اول ما نفقوا عليه من انه جعل العوارف بمسئلة الشخص اذ لا حاجة
لارتكاب المجازي الطرف مع ان المجازي النسبة اعني النسبة الاضافية الاولى لا يابح فاستأف
النسخ الى العوارف ح لامية على كل تقدير لا يقال الاولى ان يقال فكان العوارف بمسئلة
بصيغة المضارع بناء على ما قرر في تقدير فعل الجذب بصيغة المضارع من التكنة الجارية
لانقول ان اعطاء العوارف مقدم على هذا التصنيف فذلك اني بصيغة الماضي واما الجذب
فانقصود منه الشاء على الله تعالى وقد عرفت ان المناسب له هما صيغة المضارع

٩ القائل هو الطر مومي

ومحصوله ان حشد الشارح لله تعالى فيجود كل لحظة في مقابل كل نعمه ولو كان
 تلك النعمة سابقة على زمان انشاء الحمد فاقول من العدل عن المضارع ههنا الى الماضي
 إشارة الى تعليمه عليه اول الاشارة الى تحقق وقوع تلك النعم بما لا يفت فيه داعل الكرم (قوله
 اى تخليصك ايام من عني اه) اشار بهذا الى ما قدمه من ان كلمة ما ينظر الى هذه الفقرة
 لا تكون المصدرية فان قلت له رجع سبعا كون ما موصولة فوجدت رجع المصدرية
 ههنا قلت كانه رجع في الفقرة الاولى كون ما موصولة للكناية التي قد مرنا اننا وههنا رجع
 كون ما مصدرية لكون الحمد على الانعام كما كان في الفقرة الاولى على الامم ومن البين
 ان الحمد على الثاني حمد مرئي وعلى الاول حمد لغوي لعدم كون الانعام واصلا
 الى الحمد لكونه صفة لله تع بخلاف النعم فكان الشارح المحقق جع بين الحمدين فتبصر
 بالعينين ٩ (قوله الاشياء المهلكة للفضائل من الاسقام والمطل وغير ذلك) بما يوجب
 الملال والكل كساد اسواق المسارف والعلوم وتقراض اشواق اولي الالباب
 وافهم اذا سلك من مهلكات الكمالات وعواصف الدرجات فالتخلص المذكور ههنا
 شامل للتخلص من الكل وقد خلص الله تع الشارح المحقق عن الكل فجمع له بين
 جهات الشرف والله الموفق (قوله ثم عبرنا العواصف اى هي الرياح الشديدة) اشار
 بهذا التوصيف الى بيان معنى العواصف فقوله اى هو وصف معين للعواصف كاشف
 عن معناه كما في قولهم الجسم الطويل المر بضع العميق يحتاج الى فراغ فيقول ٨ يستفاد
 من كتب اللغة ان العصف ينشأ عن معنى الشدة والسرعة والهلاك يوصف به الرياح
 وغيره بحسب مقتضى المقام فلا ساع ههنا هذا التشبيه والاستعارة ليس بتجديد بل يقول
 ان ادعى الاستقرار التمام ممنوع وان ادعى النقص فهو مفيد بل الظاهر اشار الى
 المحشى وقد اتفق النقاد في تفسير قوله تع كرماد اخذت به الريح في يوم عاصف على ان وصف
 اليوم بالعصف وصف مجزى بناء على ان العصف اشتداد الريح وصف به زملته بالالفة
 كقولهم نهاره صمم ولله فتم ولو كان الاخر كما ذكره القائل لكان الوصف على حقيقته
 فالظ ما ذكره المحشى (قوله ثم عبر عن تلك الاشياء بها) اى بكلمة العواصف حال كون
 تلك الكلمة (استعارة) وهى الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لعلالة المشا به مع
 مرادها عاصف ارادته (مصرحة) وهى ما يكون المذكور هو المشبه بخلاف الاستعارة
 بالكناية فان المذكور فيها المشبه (تحقيقية) وهى ما يكون المستأوله اعني المشبه متحققا
 حسا او عقلا (كاسم فها) اى الاستعارة في الحاشية لمنفعة قوله كرماد ان رسله الاثيرة
 (قوله او شبه الغضائل اه) عطف على قوله سبعا شبه آه وكلة والتخدير وللأشهر
 من كلام المشبهين كاف في توجيه الكلام واعيان في الاستعارة بالكناية ثم ذهب
 راجعها وهو ما ذهب اليه اسلف ان الاستعارة بالكناية اعطى المشبه المستعار المشبه
 في النفس المرموز اليه يذكر لازمه وثانيها ما ذهب اليه السكاكى وهوان الاستعارة

افره خليل

لأن كلام التكتين اذا يكون
 فيما عدل عن الظ الى خلافه
 والامر ههنا ليس كذلك
 كما لا يخفى
 ٩ تعرض للولى فوه خليل
 حيث قصر في المقامين على
 كون ما مصدرية وكون الحمد
 فيهما جدا لقوبا وغفل عما
 قصده المحشى ههنا

طرسونى

بالكناية لفظ المشبه المستعمل في المشبه به بادء انه عينه وثالثها ما ذهب اليه صاحب
 التلخيص وهوان الاستعارة بالكناية المشبه المقصر في النفس وعلى هذا لا وجه
 لتسميتها استعارة بالكناية وما ذهب اليه السكاكى من انكلفات كثيرة ذكرت في البيان
 فالتحذير هو الاول اذا عرفت هذا فاعلم ان ظاهر قوله في النفس بقيدانه اختيار مذهب
 صاحب التلخيص لانه قد عرفت ان الاستعارة بالكناية عند غيره عن المشبه المقصر
 في النفس وقوله فغير عن المشبه بل لفظ المشبه يشعر بأنه اختيار مذهب السكاكى لان
 الاستعارة بالكناية عنده كما عرفت لفظ المشبه المستعمل في المشبه به ولذا قلنا عليه
 انه خاط بين المذهبين اذ بين اول كلامه على مذهب واخره على مذهب اخر فلا ريب
 ان بين كلامه على احد المذهبين واعلنا نقول لا ينبغي لمثل المحشى ان يقرر المقام
 على ما لم يختره الاشارة الاعلام فالظ ان معنى قوله فغير عن المشبه اه انه اشار الى التشبيه
 الرمز لفظ المشبه وهذا حق بالظن مذهب السلف لفظ المشبه يشير الى المشبه
 يد كرازمه لان معناه انه ذكر المشبه واراد به المشبه به على ما استفاد من ظاهره
 حتى يكون كلامه هذا منبئا على مذهب السكاكى ويرد عليه ما ورد وانما سلك هذا البين
 سالك لكمال التامة اذ لا ينظر الى الظاهر بين المصراحة والكناية اذ في الاول عبر
 عن المشبه بلفظ المشبه به وفي الثانية بالعكس والافضل عنهما على ما هو لخيار غيره
 عن لفظ المشبه المستعمل في المشبه وان كان لفظ المشبه مرموزا الى كناية وصريحا
 في المصراحة (قوله استعارة تخيلية) وهى الامر الذى اثبت المشبه من خواص
 المشبه به وهل هو مستعمل في معناه الحقيقي والمجزى سبعا المشبه به واليه ذهب السلف
 ونسبهم صاحب التلخيص او يجوز استعارته في بعض المواد لما لا يلائم المشبه به وليد
 ذهب صاحب الكشاف في قوله تعالى الذين يهضرون عهد الله حيث استعير الخيل
 للمهد على سبيل الاستعارة بالكناية والتقص لا يبطاله على سبيل الاستعارة
 المصراحة وهو مستعمل في امر مشبه بمعناه الحقيقي واليه ذهب السكاكى والتفصيل
 في محله فان قلت المختار في الاستعارة التخيلية المذهب الاول وهى في هذا المذهب
 ان يضاف الى المشبه لازمه المشبه به وخاصته ثم له قوام وجد له او كما كان في الظاهر انية
 واما وصف ههنا يست يلزم النباتات الخضرة وخاصتها ولا يملكه قوام وجه التشبه
 اعنى المرعوبة ومقدرة افرح والانبساط قلت العواصف في نفسها وان لم تكن
 من اوازم النباتات لكن العواصف المضافة الى الفضائل كما ههنا من لوازم النباتات
 اى شدها لهلاكها والعواصف وتلخصه ان النباتات وان كانت في اول حالها خضرة خضرة
 لكنها متعقبة للهلاك والفساد والزوال لادوامها قصدا وان هلاكها وزوالها يكون بالريح
 كما قال الله تعالى واضربهم مثل الحبة الذابكا رانهم من السماء فاحدا لاه يأت القرض
 فصيح ههنا تدور بالريح على انهم زوم احادي كاف في امثال هذا المقام فاستمر

لا فوه خليل
 فعلى هذا ينبغي ما قل عليه
 الصواب ان يقال من اول
 الامر او غير ذلك
 او يترك قوله في النفس
 حتى يكون ما ذكره فصلا
 في مذهب السكاكى على ان
 التعبير عن شيء بشيء معناه
 التبادر والتماثل من الاول
 الى الثاني وظاهر ذلك ليس
 بص في مذهب السكاكى
 بل يحتمل مذهب السلف
 ايضا وقوله في النفس في اول
 كلامه راجع الى مذهب السكاكى
 من اى مذهب السلف
 فهمه لا يصرح به

مذكر من قوام وان دعاء بعض الاعلام (قوله خلصني ه) هذا على تقدير الاول
 اعني كون العواصف استعارة مصروفة تحقيقية ظاهرة واعلى التقدير الثاني على
 ما شرنا اليه من ان قرينة الاستعارة بالكتابة على مذهب السلف قد تكون استعارة
 حقيقية في بعض المواضع بالبيان المشبهة بقوله من محن الاشياء المهلكة اشارة الى المشبه
 بترك وقوله كالأرجح اشارة الى المشبهة المذكور وقوله لما اصابته من النبات لاندخل له
 في هذه الاستعارة لكن اني به اشارة الى الاستعارة بالكتابة على التقدير الثاني على مذهب
 السلف والافلامدخل له في تصوير الاستعارة السابقتين وبهذا البيان يظهر الانطباع
 على جميع التقادير ومن بني كلام المحشي سابقا على مذهب السكاكي وادعى ههنا الانطباع
 على جميع التقادير فاقى بالمرحوب والمحب منه ان يقال ان الاول ان يترك قوله كالأرجح
 فلا يبقى للتعبير حاشية لا داعي له فدمعا (قوله وما تشبه ادراك الغضائل بالعواصف)
 المشبه هو المولى بمراد الدين ولهذا التشبيه وجهان احدهما ان يشبه الادراك المذكور
 بالعواصف ويستعمل الثاني في الاول وعلى هذا يكون استعارة مصروفة وهو اظن من بيان
 المحشي ههنا وثانيهما ان يجعل اضافة العواصف الى الغضائل من اضافة الصفة
 الى موصوف حتى ان يكون الصفة مجازية لاحتمالية فانه بالموصوف فذلك ان تقول هذه
 الاضافة اضافة المشبه الى المشبه كما في الجين الماد فيكون المعنى اخرجتني من محن ادراك
 المسائل المشككة الشديدة التي هي كالأرجح اما صفة وهذا هو المصريح به في كلام
 المولى المذكور فكل من التقديرين المذكورين غير مناسب لاشتماله على تشبيه ادراك
 المسائل بالرياح الشديدة مع انه لا مناسبة بينهما اما الاول فلان ادراك وسيله لقائه والرياح
 الشديدة وسيله للقائه واما الثاني فلان الادراك لا يتلذذ بالرياح الشديدة اذ لم يلمسها واما
 ثالثا فلان الادراك حسن معدوح والرياح الشديدة بخلافه وما قيل من ان وجه تشبه
 بينهما كونهما سببا للاضطراب لان ادراك المسائل سبب للاضطراب المذكر كما ان العواصف
 سبب للاضطراب الثاني فليس بشيء لان الادراك انما يتسبب على الاضطراب فهو سبب
 عن الاضطراب لا سبب له بخلاف العواصف على انه وصف غير مشهور ولا بان يكون
 وجه التشبه من الاوصاف المشهورة وما قيل من ان بيان المذكورين على التسامح ومراعاة
 ان شائق ذلك الادراك كالعواصف في افتاء الوجود ووجه التشبه اعني افتاء الوجود موجود
 في كل من الطرفين مع كونه من الاوصاف المشهورة لهما فبذلك ان الكلام في تشبيه ادراك
 المسائل على ما هو صريح كلام القائل وعلى ما ذكره يكون لفظ المحن مسندرا او يكون
 اضافة المحن الى العواصف اضافة الشيء الى نفسه فلا بد من التحمل في الفقرة السابقة
 مع انه لا وجه لاعتبار عن آخرها وجعل اضافة المحن المذكور اليه بيانية واما ما قيل
 من ان سبب الاضطراب انما يتسبب من اضافة الصفة الى الموصوف كما في مجرد قطعة فمضى
 كون الغضائل عواصف هو شدتها في الاستقصاء وشرعها في العدد والاياء

قوله خاليل

لا وقد صرح المولى المصام
 في شرح الرسالة الفريدة
 في قول المص فرائد عوائد
 به من قبل اضافة الصفة
 الى الموصوف ثم قال اي عوائد
 كالفرائد فاشار بهذا الى انه
 من قبيل اضافة المشبه به
 الى المشبه ايضا

قوله لا اضطراب المذكر
 فاضطراب ذهن المذكر
 اذ لا معنى لا اضطراب ذات
 المذكر وان كان له وجه
 امكان ايضا فالاضافة
 في اضطراب المذكر لادنى
 ملازمة فاندفع عنه ما قيل
 الماص على هذا القائل
 ان يقول وجه المشبه
 بينهما انه كان الريح تحرك

عن الادراك ونحوها هي الشدائد في تحصيلها والقلص من محنها هو تشبيهها ووجه
 مطروعة بحيث تستحضر يادى الشدائد فانه يصح او كان العواصف موصوفة
 لمطلق الشدء والبس كذلك لما عرفت آنفا وقرول لعل الاول ان يجعل العواصف مجرا
 من سلا عن الشدائد والاهوال والاهلاكات سواء كان اضافته الى الغضائل لامية او اضافة
 الصفة الى الموصوف ومعنى الكلام ظاهر في من البيان وهذا اقل تكلفا ماذكره المحشي
 والثا ظرون وعلى الله التكلان (قوله نصب) اي منصوب اه اقول لما طال العهد بينه
 وبين ما يتعلق بقوله جدالك من الكلمات المتعلقة به والمزايا فصل ما يتعلق به بعض
 التفصيل واحال الباقي على المقابلة (قوله لا قياسا) كاذب اليه الرضى ومن يشبه في مثل
 جدالك (ولا سمعا) كاذب اليه ان الحاجب ومن يشبه في قوله اما الذي فلا راد اسمع
 مقصورة عليه لا تعدها وصلوة على محمد ليس منها واما لاول فلان القاعدة التي وضموها
 لبيانها هي ما بين فاعل ذلك لمصدر او مفعوله باللام او الاضافة وقوله وصلوة على
 محمد غير مندرج في شيء من الاحتمالات الاربعة ذالط ان المراد بالمفعول الواقع في ذلك
 الفاعل هو المفعول بدون واسطة حرف الجر والمفعول ههنا ليس كذلك ولو سلم
 كونه اعم فلا بد ان يكون ذلك البيان باللام او الاضافة دون ما عداها والبيان ههنا
 وقع بكلمة على فاقبل ان عامل المصدر ههنا واجب الحذف على ما هو المفعول عن الرضى
 لبيان مفعول المصدر بحرف الجر ليس بشيء (قوله والكثرة اه) هي طائفة من الكلام
 متفحمة مشتملة على لطيفة مؤثرة في النفس نوعان التاثير قبضا كان او بسطا كما في التوار
 وقيل هي الدقيقة التي تخرج بدقة النظر لمقارنتها بها فاعلم من نكت الاضرب بصيرة
 او نحوها اطلقت عليها اذ لا يتخوض صاحبها عاليا من النكت في ارض نفوس الاصابع
 او لخصوها بالحالة الفكرية المشبهة بالنكت هذا (قوله كهي في جدالك) اي كالكثرة
 التي هي في جدالك فمحذوف ما حذف فقبه حذف الموصول وابقا صلته وقيل مستعارة
 للمجورور كما في قواهم ما كانا وردين الحمل على الاستعارة تصرف ذهب اليه الاحمد
 والفراء لثوبه ما جاء من العرب ويحكي كهي منهم غير معلوم واعيانا في ثلثه عجم جار
 لعمد لوجه ذلك على الاغلاط الشائعة في عبارات المصنفين كجمع لامع الى والاست
 في القصص لم يكن بعيدا جدا اقول التصريف المذكور مما اشار اليه في هشام في معنى اللبيب
 وحسن ذلك الصغير الخطيب كما في قواهم ما كانت كهي قال ابن ماذ في اعيان ومارور
 من تحويره في نكرتها كهي ونحوه اني شهي فهذا صريح في ان مثل كهي جاء من العرب
 وان كان نادرا واسنشد بعض شارحيه بقول الشاعر ولا ترى بطلا ولا حائلا كهي ووا
 كهي الاخطا لا ثم قال وهو مختص بالضرورة لكن كلام ابن مالك على طلاقة وهو الظاهر
 بناء على ان بعضهم صرح بان الكوفيين والعراق لا يخصصون ذلك بالضرورة فعلى هذا يدفع
 تحير القائل السابق ولا حاجة لتوجيهه الى جعل الامة كونه من الاعلاط

فيه ولما قاله قره خليل
 حيث قال الاخصر ان يقول
 وما امر في جدالك جار
 في صلوة الا ان الحذف ههنا
 جائز

نظر سوسى

او هو

في وجه

او هو

فما تبين على اجماعهم نفسا لله تعالى ببركاتهم في الدارين (قوله لا يحسب الزمان) يعني ان الاولوية ح هو الاولوية بحسب الشرف والرتبة لا بحسب الزمان كما هو المتبادر اذ لو كان المراد ما هو المتبادر وهذا ليس بالانحة الوجود يلزم ان يكون الصلوة ههنا على جميع الموجودين وذا راضح لزوما وفسادا وبالجملة يلزم ان يكون الوجود سببا مساويا للصلوة مع انه لا يشترط له في السببية وما قيل من انه منقوض بالايمان والاسلام فقد عرفت انه قد عرفت انما لا يتم الاشتراك ههنا كالاشتراف في الوجود وتحقيق هذا ان الوجود وان كان كليا مساويا لغيره في وجوده كما في وجود الواجب والممكن لكنه بالنظر الى افراده الممكنة كما ههنا كلتي متواضعتين مساووا في افرادهما واما الايمان فهو كلى مشكك متفاضل افراده قوة وضعف كما اشار اليه المحققون فايه فهم واسلامهم اقوى واعلى من ايمان احوال لامة والاسلام ههنا على ما شهدت به آثار الصحبة ايضا ودس عليه العقل الصريح فلا يحتمل لما يوهمه الناظرون قطعا (قوله وفي الخصص وخلصت اه) طرق مستخرجه مقدم وقوله الاتي ما فيها مبتدأه وخر وقوله من المصنعة البدعية بيان لما حال من كلمة ما على مذهب من جواز وقوع الحال عن البدأ وان كان كلمة ما مفعلا للطرف المستقر السابق فلا كلام في كونه حالا عنها وجمله حالا عن الضمير المستقر في طرف المستقر اعني فيها عدول من الظاهر اذ كلمة ما موصولة يحتاج الى البيان ولا يحصل ذلك الا بما اشترنا اليه وان كان بيان الضمير الى اجمع اليها بيانها ايضا ههنا ان في الاربعة الاول اعني لخصص وخلصت والخ وخلصت والجن جناس قلب وهو اتفاق اللفظتين في انواع الحروف واحداها ههنا تهادون ترتيبها لكنه جناس قلب البعض لاجناس قلب الكل كما في قوله حساسه فتح لاوليله خفف لاعدائه واما في الفا ضل والفضائل وافوا ضل فالاشتقاق وقد صد ذلك من الملحقات بالجناس والاشتقاق توافق الكلمتين في الاصول مرتبة مع انهما في اصل المعنى وكل من هذه الكلمات الثلاثة مشتق من الفضل وقد وقع في بعض نسخ العوارف والعوامق في بعضها جناس اللاحق وهو اختلاف المتجانسين اخر في غير متساويين كما ههنا ووقع في بعض النسخ ذكر الموصاف فقط وهو سهو واما في العوارف والمذمومات فيجناس خطي وهو توافق اللفظتين في الكنية لكن التفتت الى شرح في شرح النجاشي نقلنا عن صاحب النجاشي بان مثل ما يرجع الى الحسين بن سعيد كايه من الخطي وغيره لا بد من اتمامه وترك التعرض له اما لعدم دخوله في الاستدلال او لعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام فامثل هذا غير معدود من الصناديع القديمة (قوله و) على صفة المجهول (بمعنى التفتيش) متعلق بدل (في قوله) نظرف مستقر صفة لصغ اى الكثرة في قوله باعلى الشمائل وجعل هذا الطريق حاله ههنا ضير جزيل من حيث المعنى وكذا جعل قوله بصيغ نائب الفاعل لدل بل هو بعيد جدا ان

٢٨ خليل

الجامع المولى قمر خليل
٧ وجهه ان الصغ دالة
لا مدلوله ولو جعل قوله
لصغ دالة على ان
الاصح صغ مدلوله وهذا
ذم في وجه نصه راسي
ان ان الدلالة بمضاهها
تدبر من الدالة
شاد بعيد كجمله
محاذ عن قصد الدلالة
ادلاوجه للمعدول عما هو
المعروف عند المعدول
منه

وجعل الصغ فاعلا لدل على صيغة المعلوم لم يكن بعيد لكنه خلاف الظاهر لفظا اما دلالة قوله باكرم القبول على ان قبيلته عليه السلام اشرف من قبائلهم فظاهر لفظا ومعنى واما دلالة على ان خصائله اعلى من خصائل سائر الانبياء ومحمدا ته وضع من محبة ائمه فقد قيل انه مبني على دقة واعتبار وهو ان يراد بافراد الخصلة التي جمع اليه في ما يافقها من خصائله لكل واحد واحد من الانبياء بان يعتبر جميع خصائله في فردا وجميع خصائله في فردا اخر فردا اخر وهكذا وكذا الكلام في المعجزات والمعدول وحاصله ان يعتبر من اجمعين المتضافين في قوله خصائل سائر الانبياء ومحمدا تههم الا حاد النوعية ومن المتضاف اليها الا حاد الشخصية وذلك كافي في مقابلة الجمع الجمع وقد كنت فدت هذا المقام على هذا المثال في تليفاتنا على الحواشي الخالية على شرح المعانيذ التفسيرية متساوية لاولي الظاهر ذلك لكن نقول ههنا في ان يراد بافراد الخصلة التي جمع اليه في ما يافقها من خصائله لكل واحد واحد واحد من الانبياء وذلك لانه قد حقق في علم الاخلاق ان خصائل الانسان واخلاقه تابعة لاجزائه وعضوه وجودتها في علم لقاظة وارضية به الصوفية والفلاسفة ايضا ان كل واحد من اعضاءه الشريفة عليه السلام مرتبة من العجائب لا يوجد تلك العجائب في اعضاءه سائر افرادها ولذلك كان عليه السلام جامع لجميع الكمالات الانسية والانسية فلو التفت الى الاعتبار السابق لاحتمل ان يكون بعض خصائل سائر الانبياء مساويا لبعض خصائله عليه السلام او اعلى منه وان كان مجموع خصائله عليه السلام اعلى من مجموع خصائل ذلك النبي والمساواة مما لا يرضيه العقلاء برمتهم فضلا عن الاعلوية فالحق ان كل خصلة من خصائل سيدنا عليه السلام اعلى من كل خصلة لكل نبي نبي وان هذا التحقق اشار النجاشي عباض في الشفاء وخصه بعض التفصيل فقله بجمع بالجمع في قوله من خصائل سائر الانبياء في مقابلة الاحاد الشخصية بالا حاد الشخصية ههنا نعم يمكن التوجه السابق في المعجزات والدلائل ولذلك ما الى المولى الخليل وحققنا ههنا ان لا بأس في كون بعض معجزات نبي مساويا لبعض معجزات سيدنا عليه السلام بل لا بأس في كونه اوضح بحسب الحال مع كون مجموع معجزته عليه السلام اوضح من مجموع معجزات نبي نبي لكن هذا كلام ظاهري ايضا والمعجزات والدلائل انما صدرت عنهم لارشاد الامة ومن ابيهم ارامة سيدنا عليه السلام في درجة من الفضل والذكاء ولا يلغها احاد ائمة سائر الانبياء كما اتفق العقلاء عليه فكيف يكون بعض المعجزات الصادرة عنهم عليهم السلام لارشد الامة مساويا لبعض المعجزات الصادرة عنه عليه السلام لارشاد الامة فضلا عن كونه اعلى نعم بعض احاد ائمة سائر الانبياء اذكى واعقل من بعض احاد ائمة سيدنا عليه السلام لكن المعجزات والدلائل الصادرة عن ائمة عليهم السلام لا يصح ان يجمع ائمة ههنا فالحق ان الكلام في المعجزات والدلائل كالكلام في الخصائل

٩ عطف تفسير العجائب
على الانسان

وان مدح من جمع الجرم في قوله من معبر بهم من معانيه الاحاد الشخصية بالاحاد الشخصية
 ايضا فافهم هذا المقام فالتل في صدور الكرام (قال الش المحقق اما بعد)
 اي بعد الحمد والش على الله ولصوفه على رسوله وعلى جميع الانبياء قدس ما يتعلق بذلك
 من جهة ما يتعلق بجواهر الكلام ومن جهة ايراد هذا المقال في هذا المقام فذكر
 (فما ينبغي في الفعل بلعل وعسى) اي الاشتغال بقول لعل اكتب في زمان كذا وعسى
 ان اكتب في زمان كذا بناء على ما في القاموس من انه يقال لعل بالامر تشبعا لعل به
 وفي المختار ايضا لعل المرض وحدث يشغل صاحبه عن وجهه فكان
 تلك العلة صار شغلا ثانيا متعنه عن شغله الاول وعاله بالشيء تعالاي لهما
 به ويقال فلان يعلل نفسه بعله وتعلل به اي تلهي به انتهى والظاهر ان تعلل
 من قبيل نجاهل والبلاء متعلق به على نفسيين معنى الاشتغال اذ التعلل في العرف
 يستعمل في مقام الاعتذار والمعنى لعل يعني التعلل ولا يعتذر مستغلا بهذين القولين
 ولعل وعسى كأنه عن هذين القولين او اسميهما ولذا دخل الله عليهما كدخول السلام
 على موهو في صورة الفعل كاقبل والغال وكلمة لعل وبن كان مستعملا في المتوقع وعسى
 مستعملا في مطوع وهو لا دل عوى من الثاني على ما قيل لكن الذي ههنا أقوى بناء على
 انه يدل في الاصل على الذوق والقرب وكأنه شغل اوله بقوله لعل اكتب ثم لما لم ينفعه ذلك
 شغل بعسى ان اكتب في الترتيب المستند من طهر العارة اشارة الى هذه الحقيقة عن
 اقتراح (اخلى) اي الخاضع محب صادق لى على ما يستفاد من نسبة الاخ الى نفسه فيكون الاخ
 دينيا وهو ظاهر ويظهر منه ايضا ان الدالين المذكورين لاجل امتياز الطالب بالصدق
 عن غير الصدق وان صدر عن بعضهم لاسيما اذا كان اقتراح ذلك الاخ في كل (صباح
 ومساء) اذ لصادق اجل من هذا فكله في متعلق بالاقتراح وكونها متعلقة بالاخ لا يخ
 عن الركاة والمراد من الصباح والمساء الوقتان المخصوصان اذ الاقتراح لثل هذا الامر
 انما يكون في هذين الوقتين المباركين اللذين هما وقت القيوميات واما حاجبة الحاجات
 وجعلها كناية عن جميع الاوقات كما في قوله تعالى النار يمرضون عليها غدوا وغشيا
 من قيل ٣ قوله تعالى النار يمرضون عليها غدوا وغشيا. كان الاقتراح لابلده من مقترح
 اشارة الى بقوله (ان اكتب فوائد) فهو مفعول به يقال اقترح شيئا فكتب اما امر وكلمة ان ح
 مفسرة كما في قوله تعالى وتاديبه ان ياربهم بناء على ان في الاقتراح معنى القول
 واما ما راعى تكلم وكذا ان ح مصدرية ولما كان الاقتراح مقتضايا لكون المقترح لاشا
 محال المقترح وصف تلك الفوائد بالايافيتجاليهم وعبر عنهم (بالاخوان) المشهورين عن انهم له
 ترجاهم منه او ترجيها لهم وعلى الثاني يكون ترجيها لهم الى الشرح بانه مشتمل على حقايق
 ومهمات وفيرة وانه لا يصل اليها الا الاذكياء المبطلون في تحصيله والاطلاع بما فيه
 لانها شارحة (افرائد الرسالة) ولا يكون الفرائد مشروحة الا بكون الآلات مجرورة

٤ واما ما قيل من ان المراد
 بالسائل سائل لحقهم مثلا
 ولو كان المراد بالدلائل النبوة
 ادعية السلام لا يتم المقصود
 انتهى وكلمة عرض بالحجرات
 حيث فسر الدلائل بالحجرات
 وجعلها على دلائل النبوة
 عليه السلام في فهم المقصود
 وبمدح المقام من وجوه
 محمد

١ الخاضع هو الخاضع
 ٢ قوله تعالى النار يمرضون عليها غدوا وغشيا
 ٣ قوله تعالى النار يمرضون عليها غدوا وغشيا

فهم احفاء بان يكونوا من جوهين كيف وتلك الفرائد (في المبر ان) يخبر بها الانعان
 وتعرف به الأفكار الصحيحة من الفاسدة (شرحت فيه) اي في كتب المقترح جوابا لما
 والظاهر ان الماضي ههنا على حقيقته ولا وجه لجملة على معنى المضارع او على معنى
 اردت ان اشترع لان كل ذلك ينبوعه قوله وختمت مع اذان فمر به اذ لا معنى لجل هذا
 الفعل على الارادة او على معنى المضارع وكلمة (غدوة) نصب على الترفية
 لشرعت عم الوقت ولا يخفى ما من قوله شرعت انه قوله سابقا في كل صباح
 ومساء من انشاء واقول لا يبعد ان يصحكون في الشروع في الغدوة والختم مع اذان
 المغرب اشارة الى ان هذا الشرح وان كان مكتوب في يوم من اقصر الايام لكنه حاصل
 وقت طلوع شمس روجه في عالم بينه ووقت غروبها منه وهو مدة جمع عمره وقته اشارة
 الى انه عمرة علموه اي حصلت له مدة عمره وتبخته وبه باقى ان يعتني به عاية الاعضاء
 ولا يلزم من ذلك ان يكون هو حاصل عمره فقط بل المقصود انه من علومه المتفرقة له
 وقت مد وقت قد يروى بالله الوفق (قوله اي كتب لانه) تفسير بالان لا من عدم امهر
 لازم للتعلل على ما بينا في معناه والضمير للسائل المعلوم في المقام المستفاد من التعلل
 لانه متى سبق سؤال ووجود سائل فلا يتوهم فيه الافتعال قبل الذكر وقوله ياستغفر له
 متعلق باننى مصدر مضاف الى المفعول ولا احتمال في غيره وقوله بكلام متعلق بالاستقبال
 والخروج تفسير لله لانه في اللغة الزجر وذلك في لغايب يكون بالاستقبال
 بالكلام ارجح كاهما (قوله رد السائل على الباب) على ما يقتضيه سب السؤال
 فعل هدا يكون لا ية المذكورة دليلا لما نحن فيه اعني كون نهر طالب العلم مهيبا عنه
 بدلائله لا يمتطو فله اذا كان زجر سائل الامور العانية اعني الاموال منها ههنا فاولى
 ان يكون سائل الامور الباقية اعني العلوم منها مع ان الاموال تنافى قص بالاعطائه
 والعلوم تترادفه ومن المعلوم ان المعطى يتخف بالثاني دون الاول في انظاره فيكون
 دلالة الآية على ما نحن فيه كدلالة قوله تعالى ولا يقل لهما اف على حرمة الضرب والتم
 وليكون هذا الوجه قويا من هذه الجهة فدمه لكن لاحتمال ان تنافى عمر هذه بدلالة
 سجا في مقام يقتضى نشان المسمى في حكمه بالنسبة الوجه الثاني (قوله يقول) اي الله اع
 بيان لحاصل المعنى (لانه) فيه اشارة الى ان الضمير ارجع الى المفعول بخلاف قوله لا تحرم
 عندك تفسير له قوله (دلائل) كلمة اما طرف فلا شرط لانه مصححون المفعول في الآية
 ولا مجال الكوفة بشرط ولو سم فلا يصح ان يكون قوله فاما ان شرطه جزمه كما هو المستر
 بل جزاؤه اما مقدار او مقدم فافهم وقوله فاما ان تعطيه خبره شرط محذوف اي قد
 اما ان تصير اى اما لا تعطى ٧٠٠ ما لا تيسر الا عطائه ٩٠٠ ووجه ضمير كذا في قوله عز وجل
 كما حوزة الاحصاء (قوله بل كتب اعلم) اي اعمل على ما هو المطابق للشرح وقد مره
 اركاهما وفتح في لغة بمعنى ران احسنه بكسر الهمزة وفتح الدال

وعلى هذا يكون اليوم كتابة
 عن جميع العمر

١ اشارة الى رد ما قيل ههنا
 من توجيه العبارة بوجه آخر
 غير هذا الوجه

٢ قوله ان يكون
 ٣ قوله ان تعطيه

ثبت لانهم وعطف عليه فكلمة بل هذه عند الجمهور تفيد ثبوت الحكم للتعدي مع سكوت
عن ثبوت واستقله في المتدوع وذا غير مناسب ههنا فلا بد ان يحمل على مذهب بعضهم
من انها تفيد انفسا الحكم عن المتدوع قطعا يعني ان عدم النهر كالتعال مقطوع به
وهكذا يشعر كلام اهل المعاني في بحث القصر ولو جاز الكلام على مذهب الجمهور
لزم احتمال ارتكاب الش المنهي عنه وذا غير مناسب لمنصبه هذا (قوله واقرول لعلي)
بيان لما جله الش بقوله بلعل وعسى وقد عرفت الفرق بينهما ووجه دخول الباء عليهما
ووجه ايرادهما عقيب التعلل والظن ان يكون خير لعلي بدون ان المصدرية كافي قوله نعم
لعل ابلغ الاسباب لكنه اورد بكلمة ان مشاكسة لطيف كذا عسى اذا القالب ان يكون خبره
المضارع المصدر بان علي ان ابن هشام صرح في معنى الايب بان دخول ان على
خير لعلي كغيرها على عسى مع ان المصدرية تدل على التظن المناسب ههنا كما لا يخفى
(قوله ولم يتبع ذلك السائل اه) من قبل عطف العلة على الماويل ولك ان يجمله حالا
(ههنا رد الالين) انما كان هذا لعدم حصول مق السائل وهو ظاهر (وليست)
لعدم انكسار قلبه عن ذلك رد بل هو من قبيل القول المعروف وقد قال تع قول معروف
ومعنى حير من صدق بيبه ذي وقال عليه السلام كلمة طيبة خير من صدقة بيبه ادى
ولاشك ان العلى المذكور لا يقطع صبح السائل ورجاه بل هو يتقوى نشاطه ويحرك
عن حمة لانه بمنزلة ان يقول اعمل كذا ان شاء الله على ما يقتضيه العرف والعادة ومن بين
ان مثل هذا ليس ينص في الفعل وتركه ايضا فاذا انضم اليه كمال كرم الش في اجابة مثل
اسوء ان المذكور يتقوى عن يمة السائل بل جانب الفعل قطع بالقول بان مثل هذا
وعبدنا على ان كلمة لعل للترجي وهو للوقع ليس بشئ وكذا القول ٣ بانه وعد لكن لا يردى
خلفه الى الكذب لان مثل هذا الكلام خرج من ان يكون من يملك كونه بمنزلة الاستثناء
كما قال عليه اسلام في حق بني قريظة لعنة امرناهم بذلك وام يكن امرهم بذلك مع عدم
كون ذلك كذا لكون كلامه الشريف مفيد انتهى وذلك لان الترجي من قبيل الانشاء
على ما ص عليه اهل العقول والمنقول والوعد من قبيل الاخبار فكيف يكون مثله
وعد ثم لا يجوز الخلف في الوعد ولم نمن يقول ان الخلف في الوعد لا يردى الى الكذب
وقوله عليه السلام من قبل الوعد والازم تخلف في وعده عليه السلام وهو شرط
ان حوز والخلف في الوعد مع ان كلام هذا القائل مختلط لكون اخر كلامه مشعر
بانه من قبل الوعد كما هو الحاقى فالصواب ان يترك لعل هذا الكلام من ليين
وعسى الى من قبل رد الالين كما حققناه (قوله بل فترج) على بناء المكلم (الكتابة)
معمول فصرح بعد اشارة الى ان الكذب في الشرح مفعول اقترح وقد عرفت
ان حوز صرح ان كذب فترج (قوله ولا زنى لاجلهما) اشار بهذا الى ان قوله
كل صبح معناه اقترح افسار لازم معناه يعني الملازمة لان الاقتراح في كل صباح

وقوله حبل شد
هو حبل شد

لان لا تترك
وهو سؤال من
وهو سؤال من
وهو سؤال من
وهو سؤال من
وهو سؤال من

ومساء يمدى الى ترك الادب فمساوية ما يكون منهم هي الملازمة لاجل الكتابة وان
كان اسان الحال انطق من المقال ولك ان تقول اشار به الى ان اقتراحه في كل
صبح ومساء ليس من قبيل التبص لمصلحة اخرى بل دواحه انما هو لا جل
بالكتابة فلو لم يلاحظ الملازمة المذمومة لاحتمل ان يكون الاقتراح
بالمعنى الاخر وهو خلاف الملقى فاقيل في تفسير قوله بل اقترح على الكتابة اي بل لم يترك
اقتراحه بل دام عليه معنى على القول من الملازمة مع الدقة التي اشير اليها (قوله
كاهورسم الملازمة) اي الملازمة في كل صباح ومساء صادة الملازمة اذا الملازمة في جميع
الافاق خارج عن المعتاد والعادات بل يؤدى الى عدم اجابة الحاجات فالمراد بالصباح
والمساء هما الوقتان المخصوصان وحدهما على جميع الاوقات بذو عن عادات السادة
فظهر ايضا فساد ما قيل يحتمل ان يكون المراد بهما مجرد الملازمة فيجوز ان يلزمه ان يحى
اليه في كل يوم انتهى لانه ان اراد بمجرد الملازمة مجرد الملازمة في كل صباح اه فذا ليس
وجهها مقابرا لما ذكرنا وان اراد به مجرد الملازمة في جميع الاوقات فبعد التسليم قد عرفت
فساده وان اراد به مجرد الملازمة ولو في بعض الاوقات على ما يقتضيه تقريره بقوله فيج
لا يلزم اه فذا منافي عموم قوله في كل صباح ومساء (قوله شرعت فيه) جواب لما
قد عرفت ان جواب لما كثيرا ما يكون فعلا ما ضياع دون الفاء والفاء قليلا وقد يكون
جمله اسمية باذا ومضارعا مأولا بالماضي فاقيل من ان الاولى قد شرعت ليس بشئ
(قوله وقيل المراد بالسائل اه) تدعى هذا يكون الاية دليلا لما نحن فيه دياره وهو اقوى
من ادال بالدلالة على ما حقق في اصول الفقه وادراككم بانسبته لكن مختار عند الجمهور
هو الاول ولذا قدمه (قوله وههنا قد وجد بناء على ان مطلوب السائل انه هو فاده
المعاني بمعارات رابعة والمعاني من قبيل العلوم التي هي من قبيل الكيفيات النفسانية
الموجودة في الخارج وتلك العلوم قد اقتضت بها الشارح وقت السؤال وهي
موجودة في الخارج واعبارات والاقتضات لا فادتها مع قدرة الش عليه فكانها موجودة
ايضا فاقول بان المسؤل عنه وان لم يكن موجودا كالتدليل لكن شرائط اسؤل عنه
على كتب الفوائد موجودة متحققة على اكل وجهه فكلها موجودة كالتدليل ليس بشئ
اذ المسمى هو هو كون المسؤل عنه موجودا خارجا لا يكون محسوسا وكذا القول
بان المسؤل وان لم يكن موجودا حين السؤال لكنه لما كان قادرا عليه فكانه
قد وجد انتهى وعلق ان المسؤل انما هو إعادة المعاني بالفاظه كتسمية الاول موجودا
والثاني مقدور له فكلها موجودة (قوله قد عده عد ما لا تفحصاره) اي ادمه
حسيرا وحرا قليلا ومثل هذا ورد في الارز عن سيد البشر حيث قال عليه السلام
لهم احملاني في هنيئ صغيرا وفي اعين اناس كبير او عدوا الحسبي حيث قال عليه السلام
في عين لشرح صغير وان كان في اعين الناس كبيرا وانما لشرع واقد لا يفرقه في

وقوله حبل شد

من ان قابلية الرغبة بشاق عده حقيرا فالوجه في اعتداده للرد للذين مع انه قادر في الحال على الاجابة هو الامتياز للطالب الصادق عن غير الصادق ساقط على ان يكون ذلك الاخ صادقا يستفاد من استيائه الى نفسه حيث قال اخ لي وما ذلك الا لكونه صادقا ولا حاجه الى تيمره من غيره مع انه لا حاجة الى الامتياز في مثل هذا المقام وكثير من امضاء شكو عن زمانهم ووطنه ومع ذلك صدر منهم مصنفات كثيرة لان الله تعالى يخلق الصادقين ولو بعد حين وكذا ما قيل ٧ من ان استحقاق مطلوب السائل ورده رداليا لا يكون امرا مقبولا شرعا وعقلا مع القدرة على قضاء الحاجة وهل هذا الاكبر ان نصابا وحال عليه الحول ولا يعطى زكوة لاستحقاقه على ان كنهه في اقصر الايام لا لايه فلا وجه ان يقبل انما رده رداليا لاستعماله بما هو اهم منه كالتصديق في العلوم الدينية والتدريس فيها وغير ذلك من الموانع والافلاحي لمثل الشارح قضاء المسؤل عنه قول اولاني اما اولانا لاننا ان الاستحقاق المذكور لا يكون مقبولا في الشرع والسند ظاهر بما هو اما ثانيا فلان القياس المذكور قياس مع الفروق وهو ظاهر واما ثالثا فلا لعدم الملازمة بينهما وبين الكتب المذكورة ولو كان شيئا عظيما لاحتاج تحريه الى ايم كثيرة واما رابعا فلان ما ذكره الخشبي من وجه الرد للذين لا يساق في ما ذكره القائل ايضا اذ الاستحقاق يحتمل ان يكون لكونه مشتغلا بما هو اهم من ذلك على انما قرناه في توجيه الاستحقاق اولى بما ذكره القائل من الوجه المشعر بالاستكبار فالحق ان ما اعتبره الخشبي في وجه الرد للذين ادق والطف اذ هو المطابق بظاهره للكتب في يوم من اقصر الايام مع المشورة الى كمال التواضع والصدق منه انه استدلل على الجواب بقوله عليه السلام اسدوهم عن المسئلة اه وجعل كتابه كشق ثمرة كما كنهه انما شارح في نصف يوم وهو اليوم الذي هو نصف دورة واحدة بل اشار بوصف اليوم بالقصر الى انه اقل من شق النور وهو الايق للبعد الفالح والرجل الصالح هذا ولعمري انهم فقلوا عن تقايق الحواشي وقدر ما هو (قوله قد اتوا بالاحكام) كلمة اتوا قصر الهمزة من الايمان وقوله بالاحكام مفعول بواسطة حرف الجر والمفعول بلا واسطته محذوف والمعنى لما جاؤا الشارح بالاحكام ولو قال فلما اتوا الا بالاحكام لكان اولى لاستهزاء هذه العبارة في امثال هذا المقام فلو ادخل الجمع مع ان الاخ مفرد للاشارة الى ان تنويه للتكثير اي اخ كثير كما في قولهم ان له لا يلا وان له انما والقرينة عليه قوله الاتي بمطالعة الاخوان فلا حاجة في توجيهه الى القول بان مثل هذا السؤال مسئلة كل طالب تحقيق فالأخ يستل من نفسه اتمالة من سهره سائلا فلا يحصر السؤال في لاش بل ههنا قوم فالصغير راجع اليهم هذا ان السائلا حذر مقولة ههنا لعدم محتملها نشاط الشارح الباعث على لكمة غايته من له وطاسة (قوله اجابهم بحكم قوله) يعني انه وان صدق او لا معدوما لكونه سائلا تواضعا لكن لما حلوا عاده وصدوه امر اعطيا لال رغبته فيهم فيه وكان اجابة

٧ فره خيل شد

السؤال في مثله لازما اجابهم بحكم قوله عليه السلام اي بحكمه التاميد لانه عبارة في الامر بالانفناء باعتبار سؤال المال كما يدل عليه قوله ولو يشق ثمرة لانه ان كان قدسنا حاجة سائل المال امرا مهما فاولي ان يكون قضاة حاجته سائل العلم امر مهما فكون الحدس المذكور يشمل الالية المذكورة في اول الحاشية فدار الحاشية على الفتاوى اعجب رفته (قوله اسدوهم عن المسئلة ولو يشق ثمرة) كلمة اسدوهم والفتح الهمزة وسكون لعين المجيبة وضم النون من الاضناء ومسئلتههم مصدر ميمي بمعنى السؤال وقوله ولو يشق متعلق بالاضناء والمعنى ولو كان اغناؤكم يا هم يشق ثمرة لا بالمسئلة اذ يكون المتبحر ولو كان ذلك السؤال بشق ثمرة ولا يخفى انه ركب وكلمة لو وصلية والواو للحد على ما اختاره صاحب الكشف او للعطف على مقدر على ما اختاره الجزري او عقرضة على ما اختاره الرضي اي الحاحه في اختيار الصحاح الاحكام الخالف بفال الخ عليه بالمسئلة وفي تفسير البيضاوي الخالف ان يلائم المسؤل عنه حتى يعطيه من قولهم لحقني من فضل لحافه اعطاني من فضل ما عنده في تعبير الشارح ههنا لا اقتراح اعناه الى ان السائل انما يسئل الشارح من فضله وفيه اعناء ايضا الى ان الاحكام والاحكام وان كان غير معمول في امر الدنيا كما اشير اليه في قوله تعالى لا يستأمن الناس الخافس كنهه مقبول وممدوح في امر الآخرة وفي المختار ايضا يقال اقترح عليه شبة فاسئله يا هم غير روية واقترح الكلام ارتجاله وفيه ايضا ارتجال الخطبة والشعر ابتداء من غير نهية له وفيه ايضا حكمه في ماله تحكما اذا جعل اليه الحكم فيه فاحتكم فيه فقوله على سبيل التحكم من قبل التفسير باللائم لان السؤال من غير روية ربما لا يتخلو عن الحكم ولا احتكام ٧ واما الا لا يتجمل فمن معناه الحقيقي وقوله روية عطف تفسير له فكر ومثل هذا السؤال كما لا يخفى عن التحكم كما اشير اليه لا يتخلو ايضا عن التكرار عرفا وعادة فدر مصره بالاحكام المقصي للكرار والملازمة فقوله لان الاقتراح متعلق بالتفسير المستفاد من كلمة اي والداعي اليه ان الاجابة انما يكون عند الاحكام لا عند الاقتراح وان استلزم الناسي للاول هذا (قوله والاخ محتمل له يعني ولطبي) ولتوسيع النفع لهم كما قبل ولتذكير ايضا كما قلناه والظن ان يكتفى بالاخ الذي اذا لاخ الطيبين سائل المؤمن ونكافؤ يربو عنه نفسه ال نفسه نعم مثل هذا الشرح بافع لكل لكن الكلام في كون ذلك لاح منسبا الى الشارح (قوله ههنا لنفسه) بتخييل ان كتابه هذا شيء قليل باق بيننا وان نفسه منزل منزل لهم وممدوح من جعلتهم فهدنا بهامة التواضع وفيه من حال فلوب لطيفة ما لا يخفى سواء كان لقص لاحوان من كلامه لمقترح ولا اذا الكلام في ر اصدا عن لشارح الا يرى ان مقترح او قال اكتسب لخواك ما يلقى بهم وحكي هذا الكلام بهينه لكن الكثرة قائمة بيننا ايما اذا لم يرضى اشرجه هو مدكرة غير الحكامة قطعا نعم او قال لمقترح كتب لاحواني ما يلقى بهم

٧ وفي هذا خبر شرة
٨ في الاولى فاعلمني ارجو
٩ على سبيل التحكم او حكماء
١٠ كن امرهم من شد
١١ طر سوسي شد

الحكاية النافذة للنكتة المذكورة لكن لا يرضيه قول الشارح عن اقتراح الخلق في كل
 صرح فالحق ان التخصيص اوهم من قائله وكذا الكلام في النكتة الثانية (قوله واطهارا
 لشفقة) اي الشارح عليهم اي على الاخوان بهذا التأليف اي الشفقة الحاصلة بهذا
 التأليف والشفقة بسبب التأليف وذلك لان الشفقة اثر هذا التأليف بل داعية اليه
 دولم يكن منه شفقة لهم لا يصدر منه هذا التأليف في التعبير عنهم بالاخوان اظهار
 تلك الشفقة فعلى هذا كان اناس ان يقال اظهار الشفقة الباعثة على هذا التأليف
 انكس اشارة بقوله بهذا التأليف الى اطمينة هي ان ذلك التأليف بما حصل بالاقتراح
 لا لشفقة وانما هي مترتبة عليه ومن غفل عن هذا لبيان قل ما قال فقلت اعتبار
 الهضم يلزم عدم العاو واعتبار اظهار الشفقة يلزم العاو وهما متباينان وتنافي
 المولزم يدل على شيا في المزمومات قلت لزم ان العاو يلزم الثاني اظهار الشفقة
 عليهم انما يكون بالنزول الى درجاتهم فلا حلو ههنا ولو سلم فليس فيه اظهار كما
 في النكتة الاولى مع ان التنازل بين النكات كما لا بأس فيه بل هو من قبيل الجمع بين
 المنه بلين فاقول بل الاول كلفا وليس بشي هكذا ينبغي ان يقرر هذا المقام (قوله وغفل
 القائل هو المولى برهان الدين انما ضعفه لانه على هذا لا يكون المولى مطابقا
 لحال المسائل اذ لو كان المسائل مثالا لشي لما سأل منه فضلا عن الاقتراح لكن لما كان
 كلام الش على هذا وصفا للتأليف ومدح حاله يستماله على الدقايق والاسرار وله
 لا يصل اليها الا الاذن الصافية والعقول الخاصة وان من اطاع بما فيه يفوق
 اقرانه ويعلو على اترابه ويفوز بمراتب الش وهذا غاية مدح المطلوب في امث
 هذ المقام اعني ما وقلة ثم قال ولكل وجهة هو موليها وقد عرفت بمررتنا وجهة
 كل منهما ومناسبة الاول لحال المقام ومناسبة الثاني للمقام فقط فقل من ان
 هذا القول يقتضي التسوية بين التوجيهين في الحسن والقبول مع ان عده عدموا استحقاقه
 اي على ان نوع ما ليس بشي اذ لا يلزم من ذلك التسوية بين التوجيهين الا يرى
 بهذا الكلام مقتضى من الاية وانما ظاهر الاية شاملة لافلي الامة الاولى والاخرة في ان
 برم التسوية في اعطاءها وليس ان الاية خاص بالقبلة المحمدية فلا يلزم التسوية ههنا ايضا
 كما قرر من السابق في تفسير قوله تعالى ولكل وجهة هو موليها ولكل امة فلة ولكل
 قوم من اسباب جهة وجواب من الكعبة والتوري بدل الاضافة وهو يها احد المعقولين
 ثم في اي هو مولها وجهه اوله تعالى مولها اياه انتهى فعلى هذا معنى العبارة
 هو اكل من م ايا او من التوجيهين وجهة من النكتة هو اي كل واحد مولى
 لان له جهة فله اوجاب توجهه اوله تعالى مولى ثبات الوجهة الى كل واحد منهما
 فلا من (قوله فارادى) ما رضى من لشدل الك في ترجيح توجيهه على التوجيه الاول
 في ان ارضى به توجهه عليه وقدمه في مذاق الخلق واما وجه ترجيح التوجيه

٦ محض في الموضعين
 هو اموال في حيل
 ٧ لاول اشار الى ان قوله
 بهذا التأليف ظرف مستقر
 صفة لشفقة والتبني شدة
 ان له صرف لغو متعق به
 ٨ يعني ان تلك التأليف
 ما حصل بدفعه لشفقة
 ٩ دة بل هي مترتبة
 على التأليف فليس معنى قوله
 ل اجد ايده عينة مستقلة
 بل ان له مدخلا في ذلك
 وان كان المدار الكلى
 هو لاقتراح خلق في التفرير
 على ان الشفقة لا يقل
 بل هي داعية اليه
 اذ لو لم يوجد منه شفقة
 لا يصدر منه هذا التأليف
 هي اية يدكو به تان
 ١٠ منه من ان
 ١١ لشفقة
 ١٢ مولها جهة
 ١٣ عب فوي انما هو
 دفعه من قوله بهذا
 ١٤ من
 ١٥ من
 ١٦ من

الثاني فهو ان كناية مثل ذلك الشرح في مثل ذلك الوقت القليل بئس عن كمال احاطة
 الشارح المحقق وعن كمال اطلاعه على العلوم والحقايق فاصدر عن مثله ولو في وقت
 قليل ليس الاخلاصة العلوم وعصارة كالات اولي الابواب والفهوم يحتاج فهمه
 الى الانذار الدقيقة والافكار العميقة مع الهمم الصادقة والعزائم الخاصة (قوله يحتمل
 ان يكون ذلك التمرح تحديدا بنعمة الله تعالى عليه ببناء على ان الكمال مأدوبه وانما يستجلب
 له الاخر على ما قبله تعالى لئلا يشكرتم لازيد بكم وهو الايق لمنصب مثل الشارح
 بـ على ان التركة منهى عنها بقرانه تعالى فلا تركوا انفسكم ولا يلق لثله ان يتركه
 فاذا كان انفسه به هو التحدي لا يكون المقصود منه مدح الكتاب اذ لقصدا من اعتبار
 لاسي وقد ادى القصص اثناني الى التركة المنهى عنها فاقول ٧ من انه لا منافاة بينهما
 اذ تراحم بين النكات ليس بشي والمقال يحتمل انما يحتمل ان يكون المقام من شأن الواقع
 لا التمدح ولا التحديت لكن لما كان لا خبر طهارا كما هو المناسب لقوله انه على كل توفيق وانعام
 اخذوا المشي بالذكر وبهذا يدفع ما قيل ان احتمال التحديت يتناقض باستحسان السابق
 انتهى وذلك لان هذا الكلام ليس نصا في التحديت بل يحتمل ان يكون لبيان الواقع
 فمن اين يلزم المناقاة والحاصل ان الاستحقاق النطقى وهو الذى كرهتم سابقا لا ينفى
 احتمال تحديت النعم على انه لا يلزم من الاستحقاق انكاره كلبا بل غاية لتواضع كاحقة فها
 ومن البين ان الشكر على النعمة ولو تارة لازم على النعم عليه في كل حالة واما ما قيل
 في دفع المناقاة من ان زمان التحديت ولا يستحقار تحديت ان الاول انما هو بعد
 حصول المؤلف التوفيق الالهى والثاني انما هو في زمان الاقتراح وقيل العلم بما حصل له
 من العناية الالهية والتوفيق الرباني فليس بشي لان ذلك يقتضى ان يكون الشارح
 غير عالم قبل التأليف بما حصل له من العلوم والحقايق وبقدرته تعالى الله على
 مثل التأليف المذكور ولعمري ان هذا قرينة ما فيها منية وقد تقرر ان كل اناه يتوشع
 بدينه وصاحب البيت ادرى بما فيه وهل رأيت احدا يضع الموائد قبل تدارك الاطعمة
 والقوائم فتدبر ومن الله الرش دو بده اعنة التحقيق والسداد (قوله شبه المثل اه)
 خص المسائل بالذكر مع ان في رسالة مبادئ تصورية كالتعريفات وما يتبع بها ومبادئ
 تصد بقة ذكرت فيها المادع ومقتضى وقد شرح الشارح كلامها كما ستقف عليه اشارة
 الى ان لمق من الرسالة هي المسائل وما فيها تبع لها وان المسائل هي الغرائد وان كان
 غير هاهنا من المبادئ من جملة اللامى (قوله وهي) اي الغريدة في ضمن الغرائد لان الخبر
 يلزم منه رجوع الضمير الى الغرائد ولان التعريف للماهية لالا فراد كما هي الظاهرة
 من الغرائد ويكون الدرة الكبيرة الشقافة في العادة محفوظة في ظرف على حسنة وغير
 محتاطة بالالا الى لشرورها اكتفى بما ذكره ههنا ولم يلتفت الى ما طوله بعضهم ٧
 حيث قل وهي الدرة الثينة التي تحفظ في طرف على حسنة ولا تخلط بالالا الى لشرورها

٧ قره خليل

٨ هو العماد

٩ قره خليل

١٠ عصام

انتهى فاقول ١ بان قوما ذكره نوع قصور لكونه اعم منها ليس بشئ (قوله في التماسه)
 اي الرغوية اشارة الى وجه الشبه بينهما وما ينبغي ان يعلم ان مجرد وجود علاقة المشابهة
 كما هي لا يكتفي في الاستعارة بل لابد من ان يقصد التكلم ان اطلاقه على المعنى المجازي
 بسبب تشبيهه بمعنى الحقيق مثلا اذا اطلق نحو المشر على شفة الانسان فان اراد
 تشبيهها بمشر الايل في اللفظ فهو استعارة وان اراد ان اطلاق المقيد على المطلق
 كاطلاق المرسن على الانف من غير قصد الى التشبيه فجاز من سئل فاللفظ الواحد
 بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون استعارة وان يكون مجازا باعتبار ان مخرج
 التماسه اني في شرح التخصيص (قوله استعارة مصرحة) لاكتينية قيدها بالمصرحة
 لكون الاستعارة التي قررناها مصرحة فالقول بان التقيد ليس بمشهور عند الجمهور
 ليس بشئ وانما ذلك في مطلق الاستعارة وليس الكلام فيه ولما كانت المصرحة قد تكون
 تحقيقية وقد تكون تخيلية وكان الوجود المقرر ههنا هو الاول قبله بالتحقيقية
 فالمصرحة مقابل المكنية والتحقيقية مقابل التخيلية هكنا وقع الاصطلاح والتعريف
 من اهل البيان فالقول بان الاول ان يقول بمصرحة وتحقيقية او مصرحة ومحققه خارج
 عن الاصطلاح وار تكاب طرق ٧ زائد من غير ضرورة (قوله في غير ما وضعت له) اي
 من حيث انه غير ما وضعت له اذ قيد الحيشة معتمدا في تعريفات الامور الاعتبارية ذكرتم ام لا
 فلا حاجة الى قيد في اصطلاح به الخطاب لادخال لفظ الصلوة المستعمل بحسب
 اللغة في الاركان المخصوصة بناء على انه مجاز ومع ذلك لم يستعمل في غير ما وضعت له
 في عرف الشرع ولا خارج لفظ الصلوة المستعمل بحسب اللغة في الدعاء بناء على انه
 مستعمل في غير ما وضع له في عرف الشرع مع عدم كونه مجازا لان قيد الحيشة المذكورة
 يعني منه في اذلال الاول واخراج الثاني والتحقيق ٧ المقام مقدم آخر فلنكتشف بهذا القدر
 ونحقيق باقي القبول يطلب من محله (قوله لعلاقة) بكسر العين في المحسوسات
 وبفتحها في المعقولات وهو المراد ههنا هي المشابهة خرج بها المجاز المرسل لان الكلمة
 المستعملة في غير ما وضعت له لعلاقة مع قرينة ان كانت علاقته غير المشابهة فجاز
 مرسل والا فاستعارة (قوله مع قرينة مانعة) قيل عليه الاولى لعلاقة وقرينة
 لان صكلا منهما مما يتوقف عليه المجاز والاستعارة ولا وجه لجعل احدهما تاريا
 والاخر متوقفا ولعل ذلك منهم اشارة الى ان احتياج الاستعارة الى القرينة اشد
 من احتياجها الى العلاقة وقيل بوصف القرينة بالذات هو الدار على الستهم وانما كان كفي
 ذلك في المجازات لكنه لا يكتفي ذلك في التعريف بل لابد منهما من القرينة المعينة للمراد
 كما ان اشارة الى في شرح الشمسية واما اشارح فقد حقق في فصول البدايع
 ان ما هو مشترك واما المحصلة وهي ما لم يحاز والفرق ان الفهم لوسوى
 من المعين الى الارادة لولا القرينة فهي معينة وان رجح الحقة فهي محصلة

١ قرينة خاليل

٢ قرينة خاليل

٧ وهي كلمة الواو

٧ معنى مذود فلا حاجة

٧ اشارة الى ان بعضهم في هذا البيان مجازا وان كان ذلك منه قد ابيض

٧ مظهر موسى

قرينة المجاز محصلة للمعنى المجازي فلا فائدة في الوصف بالمانعة الا لتصرح به
 التماسه لان تلك القرينة المحصلة يلزمها كونها مانعة انتهى وفيه اما اولاه لا نزاع
 بين القوم ههنا اصلا وما صرح به التماسه في ملزم عند الكل لان التعريف يجب جعلها
 على ما هي المتبادرة منها فلا بد ههنا من القرينة المعينة للمراد لا يتوهم خلاف المتق
 ولذلك لم يستحسنوا وقوع الالفاظ المجزية بدون تلك القرينة المعينة واما ثانيا فلا بد
 معنى المحصلة ليس الامانة وان كان في التعبير تغاير واما ثالثا فلان قبول التعريف
 لا يلزم ان يكون كل ما يخرج بل ربما يكون البعض منها موضحة فيجوز ان يكون هذا
 من هذا القبيل على انهم قالوا برمتهم ان هذا القيد يخرج الكلية لانها وان كانت
 مع قرينة لكنها ليست مانعة عن ارادة الموضوع له فعلى ما ذكره يلزم ان يكون
 قرينة الكلية كقرينة المشتركة من كل وجه وقد نصوا على الفرق بينهما (قوله واضافتها
 الى الرسالة) اذ لا يمكن للرسالة وجود القرينة حقيقة فالمراد بها المسائل قيل لا ويمكن
 ان يقال انه شبه اللفظ الرسالة بالاصناف المشتبهة على القرائد واضاف للزائد اليها
 استعارة تخيلية ولا ينبغي ما فيه اذ القرائد ليس من لوازم الاصناف بل ولا من ملائمتها
 ايضا اذ القرائد انما تكون قرينة بعد الخروج منها والعلل الكثير فيها يشهد به
 التماسه بل الاول ان يقال ح شبه الرسالة باجل خزائن الملوك في الاشتغال على التماسه
 واضاف القرائد اليها استعارة تخيلية (قوله والتحقيقية) لم يبين معنى المصرحة
 لانه اصرح من ان يصرح به على انه يستفاد من تعريف وصف الحقيقية بالتعريف
 المذكور ان المصرحة ما يصرح فيه باسم المشبه به والاستعارة لا جعل فيها المستعاره
 المسائل المتروكة قال الموصوف لا يعارض حال الوصف (قوله وهي ههنا محقة عقلا)
 اي لا حسا وذلك لان مسائل المنطق سواء كانت باحثة عن احوال المعقولات الثانية كما هو
 التحقيق وعن احوال المعلومات كما هو المشهور من قبيل العلوم التي هي امور معقولة قطعا
 بناء على ما هو التحقيق من ان العلوم متحدة بالذات مع المعلومات فاقبل ٧ من ان المسائل
 معلومة وهي موجودة في الخارج فتحقق حسا عقلا معنى على ما ذهب من انبث التماسه
 الداعي بين العلوم والمعلومات وهو بعيد عن التحقيق على انها لا يلزم من كونها موجودة في
 الخارج كونها محسوسة فهو ظاهر فالحق ان الابرار المذكور فاسد مدع بما اشار اليه اولا
 وثانيا ولا حاجة في دفعه الى القول بان تلك التقصا لكونها مشغلة على التسبب المعقولة
 غير الموجودة في الخارج ليست موجودة في الخارج اذا المحذور ههنا انما هو المحسوس
 في الخارج لا الموجودية فيها اي في كتب الفوائد اي في كتب تقو شها اشار الحشى
 بالتفسير الى ان ضمير فيه راجع الى مصدرا كتب كما في قوله تع اعدوا هو اقرب للتقرى
 (قوله اي في منسوب ذلك اليوم) هذا صريح في ان نسخة الحشى قد وردت لفظ الا
 ومقصوده من التفسير بيان مخرج ضمير فيه وقوله (اي ودفرت سرب سمة) اشارة

٢ قرينة خاليل

٧ هذا القول نقله المولى العباد

٢ فاش هو اعم

٢ قرينة خاليل

الى ان المغرب اسم زمان للغروب وان المتضاف الى الضمير الزايع الى اليوم مقدرتها
اعني الشمس اذ لا تقرب لليوم ويحتمل ان يكون المغرب مصدرا ميمسا والمتضاف اعني
الوقت مقدرها هناك كالمضاف الى الضمير لكن ارتكاب حذف واحد اولي من ارتكاب
حذفين وفي بعض نسخ الشرح مع اذان مغربه والظان المراد بالمغرب ح هو الصلوة
المعهودة بعد الغروب اذ الاذان حقيقة انما هو لها فلا يصحح التفسير الثاني الى ان يحتمل
اضافة الاذان الى المغرب لادنى ملايسة فيصح التفسير الثاني ايضا لان اذان الصلوة
المعهودة اذان لوقتها لكون وقت تلك الصلوة وقت غروب الشمس والمعنى ان الختم
المذكور مقارن للاذان ولا يلزم من مقارنته للاذان وقوعه في اخر الاذان اوق وسطه
حتى يوهى عدم الاجابة للاذان ويحتاج الى التذييل اذ اذان على ان الاجابة
له معناه عدم التكلم بكلام الدنيا مع السكوت او التكلم بما يقوله المؤذن وكل ذلك يمكن
لش في وقت الكسابة فلا ينوهم عدم الاجابة المذكورة وعندى ان النسخة الثانية
ارجح من الاولى لان الغروب يطلق على غروب الشفق ايضا ولذلك وسع الامام الاعظم
وابو يوسف رجحهما الله وقت صلوة المغرب الى غروب الشفق والظان زمان الشفق
محدود من اجراء اليوم اذ لا فرق بينه وبين طلوع الفجر الى طلوع الشمس فكما ان الثاني
محدود من يوم كذلك الاول وان جعله الله تعالى من الليل في حق الصائمين رجة لهم
فعلى هذا لو قيل ختمت مع مغربه لا حتمل ان يكون الختم مع غروب الشفق وهذا غير ملائم
لما قصود الش فلذا قدر المحشى فيما عنده من النسخة مضافا مقدر اعني الشمس ليندفع
ذلك الابهام بخلاف نسخة الاذان اذ ليس فيه ابهام بخلاف المقصود غاية ان يكون
الاضافة فيه لادنى ملايسة ولا بأس فيه بل هو من الاطائف على ان في المقارنة المذكورة
لطيفة اخرى هي ان الاذان كما يؤذن الصلوة يؤذن الختم ايضا فقدر وبالله التوفيق
اقال اسد شرح لمحقق اعلم ان من حق كل طالب اه اعلم ان تقوم قد اوردوا في وائل كنههم
بحسب طويلا وذكروا فيه امورا يتوقف عليها الشروع في العلم على وجه البصيرة
ويدين تلك الامور في تحصيل الحق وسموه بالمقدمة وانص تركها رأسا لكون رسالته
على غاية الانجاز مقصودا على بيان ما هو الموافق لحال المبتدى الذي لا يتبعه تلك الامور
الطويلة فغاية امره حفظ المقاصد وان كان اجمال تلك الامور نافسا لهم ايضا
فلذا اراد الش ان يلج الى تلك المباحث فاورد ههنا لمخمسها ثمانية المبتدئين ويرفع لهم
من حضيض النفس الى ذروة الكمال وسدده بكلمة اعلم اهتماما بشأنه والافعال بكل
ما فيه مطلوب وقال اعلم ايها الطالب لا تغف عن الارشاد من حق كل طالب كثرة
في امور كثيرة علوما اغنيها (تضبطها جهة واحدة) اي جهة صارت سدا لوجه
تلك الامور كثيرة وتجب بعد تلك الامور الكثيرة بسببها شتاء وحدا وتقر بالمتدبرين
ان كانت من العلوم فانه جهة الى الوحدة لا من اضافة السبب الى المسبب

الحاجة الى التفتيش هو المولى
قوله خليل

فبقوله تضبطها جهة واحدة احترز من الاورد المتكررة التي لا تضبطها مثل تلك الجهة
كالمثال المتكررة لمجموعة من عدة امور متخالفة لانها وان كانت مشتركة في انها احكام
ياور على الاخرى لكنها لم تضبطها مثل تلك الجهة هذا ومن حل جهة الوحدة على الاعم
لما ذكر وحل الضبط هل الضبط المعبر واخرج مثل تلك الاورد المتكررة عنه ايضا
اذ الضبط فيها ليس بضبط معتبر عندهم فلا مضايقة فيه وان كان خلاف الظاهر
ومن لم يفهم ٩ المقال قال ما قل هذا وهل الوجوب المستفاد من لفظ الحق ههنا عقلي
او اسعسا في والظاهر ههنا هو الاول اتمصره على الامرين وتركه بيان حال الموضوع
وقد صرح به في فصول البدائع ايضا حيث قال ان كل طالب كثرة كذلك حقه عقلا
ان يعرفها تلك الجهة تأي من من فوات ما يعنى ومتابع وقته في لا يعنى انتهى ومنهم من حله
على الثاني وهو انما هو من قوله تأي وان يعرف غايته اه اذ لا ضرورة لاني التصور
بوجه ما والتصديق بمائدة ما ولد فصر العلامة التمازاني في شرح التلخيص على الامر
الاول ههنا وبالجملة في حق كل طالب تلك الكثرة (ان يعرفها) اي تلك لكثرة تلك الجهة
اي المساوية ليس المراد معرفة تلك الكثرة بتفاصيلها اذ لا ينبغي حلقه بتلك الجهة فائدة
اضلا ولانه خلاف الواقع ايضا ولزم ايضا حصول الشيء قبل تحصيله بل المراد المعرفة
الاجابة لها الحاصلة من تلك الجهة المساوية بان يتصورها يشعر بفيا خوذ من تلك
الجهة فان كان حقيقة مسمى اسمه كان ذلك التعريف حدا اسمي اله والا كان رسما اسمي
والى هذا اشار بقوله (و يحصل الشعور) اي العلم الاجبالي (بها) اي بتلك الكثرة بتلك الجهة
كاهو الظاهر الملازم للسباق ويحتمل ان يكون ضمير بهما راجعا الى تلك الجهة وس يكون
صلة الشعور اعني تلك الكثرة محذوفا على عكس الاول (قبل الشروع فيها) اي في تلك
الكثرة وانما كان ذلك من حق كل طالب الكثرة المذكورة اذ اول يعرفها تلك الجهة فاما
ان لا يعرفها اصلا وهو لا امتناع توجه النفس نحو المجهول المطلق وطلبها اياه
والكلام في حق الطالب او يعرفها الامن تلك الجهة بل من حيث الكثرة فتح لا بد من معرفة
كل واحد من تلك الكثرة بوجه ما قبل الشروع في تحصيله لما عرفت من امتناع
توجه النفس نحو المجهول فيضيق وقته في معرفة تلك الوجوه ويفوت عنه تلك الكثرة
المطلوبة له او يعرفها الامن جهة مساوية بل من جهة اعلم فتح وان حصل بها الاندفاع
الى الاخص لكنه يجوز ان يقع بها الاندفاع الى فرد آخر من ذلك الاعم فتح يضع وقته
فيما لا يعنيه والفراد الاخرى يفوت عنه بعض ما يعنيه وهو الاخص او يعرفها بجهة احص
فبقت عنه بعض ما يعنيه وهو البعض الاخر من الاخص الذي لا يوجد فيه جهة لاحصر
ويضع وقته بقدر ما يحصل له الاخص بمقصود وعلى التقادير الثلاثة (قوله
قوله حتى يأ من من فوات شيء ما يعنيه) وهو ما يكون من امره المطبوع (ومرد
الهمة الى ما لا يعنيه) وهو ما لا يكون من هبات ضاع وقته في تحصيله وليس ههنا

٩ وهو المولى محمد امين
في رسالة جهة الوحدة
حيث رجح الوجه الاول
وزعم ان الوجه الثاني لا يجوز
ارادته ههنا مع انه لا فرق
بينهما في نال بل عيه مره
ان اعمل المذكورون عيم
جهة لوجه لكنه خصصها
بمصر الراعي الضبط وهذا
اقال عيم الضبط وخصص
جهة الوحدة كما قرره
عنه
٧ لا يقال على ما ذكره بنيم
ان يكون التعريف المذكور
ههنا حدا مع به صرحوا
لانه رسم له لانا نقول صرح
شارح الموقف في حوجه
بان اسم كل علم موضوع
مفهوم اجبالي شاملا
عرف تلك العلم
المفهوم نفسه كاحصه
بحسب اسمها وبنوعه
كان رسمه بحسبه وعلى
تقديرين فهو رسم
اخر بميزة عن غيره
اخصوه هو ضرورة
تصوره بتقدير
هو ليس بضرورة
شروعه ضرورة
من عصب
مفهوم

لا وهو محمد ابن في رسالته

للامر الثاني فقط كما عده بعض المتصنفين بل هو فائدة للامور الثلاثة جبا على ما حققه
 هذا ولما كان هذا غير كاف في حق الطالب المذكور بل كان ذلك محتاجا الى امر آخر
 مغاير للسابق اشار اليه بقوله (وان يعرف غايته) اي الكثرة المذكورة واوردها المعرفة
 ثانيا اشارة الى مغايرته للسابق من حيث ان الاول معرفة تصور بقاء الثاني معرفة تصديقه
 لكن ذكر فيه ما هو الدافع له لاما هو الواجب عليه اذ الواجب عليه انما هو التصديق به ثانيا
 على ما تقر في محله لا التصديق بالغائده المهمة المترتبة عليه في الواقع على ما هو المراد ههنا
 كما دل عليه (قوله) ليرتداد جدا ونشطا اي جده ونشاطه فهما غير ان الا ان يقال
 ذلك الواجب انما هو على الشارح في العلم والكلام ههنا في الطالب فكلاهما واجبان
 عفلا على الطالب المذكور ولذا ترك الاشارة الى معرفة الموضوع مع ان اللازم عليه
 ان يقول وان يعرف موضوعها ليعبر المطلوب عنه غيرا تاما كما اشاروا اليه ههنا
 الا ان يقال ان اكتفى فيه بما يستفاد من قوله ان يعرفها بتلك الجهة لان لزوم معرفة الكثرة
 بتلك الجهة يستلزم لزوم معرفة تلك الجهة ايضا وهو ظاهر ولذا صرح فيما بعد
 تلك الامور الثلاثة وحصل بهذا البيان الاتساع بين كلاميه هذا غاية تصحيح الوجوب
 العقلي الذي ادعاه الشارح في فصول البديع ويرد عليه ان اللازم من هذا ان يكون
 معرفة تلك الامور الثلاثة واجبة عفلا على الطالب المذكور وواجبة استحسانا
 على الشارح وهذا مستبعد جدا بل الظاهر ان يكونا متساويين في الوجوب الاستحساني
 كما اتفقوا عليه في الثاني فالتدليل ان يكون المراد من الوجوب العقلي الذي نص عليه في فصول
 البديع هو الوجوب العقلي الاستحساني لا العقلي الضروري الذي يتبع الطلب بدونه
 وباقي ٧ من ان جوهر الحق لا ينفك عن الدلالة على الزوم والوجوب فهو غير خال
 عن اجوب يعرفه علام الغيوب (واعلم ان الشارح ههنا الى مقدمتين كليتين الاولى
 ان من شأبه والاولى قدمها على الثانية فن اجتماعهما يحصل مقدمة اخرى كلية
 وثانية القياس هكذا ان كل علم كثر اي مسائل كثيرة تضبطها جهة واحدة وكل كثر
 تضبطها جهة واحدة فن حق طالبا ان يعرفها بتلك الجهة ينتج ان كل علم من حق
 طه ان يعرفه بتلك الجهة فهذه قضية تندرج في موضوعها المنطق وغيره من العلوم
 فخذ منه صغرى سهلة الحصول بان يجعل المنطق مثلا موضوعا ويجعل عنوان الموضوع
 محولا فيحصل المنطق علم ونضم اليه تلك المقدمة الكلية ونقول هكذا المنطق علم
 وكل علم من حق طه ان يعرفه بتلك الجهة ينتج ان المنطق من حق طالبا ان يعرفه
 تلك الجهة وهذا هو المطلوب ههنا والى هذا الفرع اشار الشارح بقوله فنقول اهنا
 لا ان من ٧ لم يميز العشر من الارب والى طيب الكلام لبؤدى حق المقام (قوله)
 اي مطلقا اي كثره مطلقا فاما في الحقيقة محدوف لقيام القرينة والاحتراز
 من شأبه التكرار ومطلقا قبله قائم مقامه وانما اوردته مذكرا اذ اوردته مؤنثا

١ استثناء عن قوله لاما هو
 الواجب عليه
 ٢ عن قوله مع ان اللازم
 عليه ان يقول

تأخر سؤالي

١ ان من شأبه
 ٢ ان من شأبه
 ٣ ان من شأبه
 ٤ ان من شأبه
 ٥ ان من شأبه

لاحتل ان يكون صفة للكثرة لمساعدة اللفظ عليه وحسب وجه خلاف المقصود بل الواقع
 لا يهمل ان يكون تلك المعرفة من حق طاي الكثرة المطلقة لان حق طاي الكثرة بعدة
 وفي صورة التذكير لا يلزم هذا المحذور واما رجوع ضمير المذكر الكثر في مطلق الكثرة
 فغير قطعا لان تاء الزوم له يكون التذكير والتأنيث فيه سواء ههنا من باب هذا الكلام
 فقد اتى بما يضحك هذه الاما (قوله سواء كانت) يباركون الكثرة مطلقا يعني ان تلك
 الكثرة اهم من ان تكون من غير علوم كالاموال فن على طالبا ان يعرفها بجهة
 واحدة وهي كونها موجبة بحصول الامال والمقاصد (او تكون علوما مدونة) تلك العلوم
 كالصرف والنحو والمنطق وغيرها (او غير مدونة) كعلم الحساب وغيره من العلوم
 المتعلمة باكثر الحرف والصناعات ما هو المتداول بين اربابه وقدم التي اعني من غير العلوم
 على المثبت اعني اربابها ما له بساطته وادبها كونه مقصودا ههنا اصلا
 بخلاف الثاني واورده مكملة من في الاول لعدم صحة جعل غير العلوم على
 الكثرة ظاهرا بخلاف العلوم فليس في عبارته عيار وان ادعاه بعض الاخر (قوله لا)
 اي وان لم يكن المراد ان من حق كل طالب كل كثر (ذلك لم يفسد ذلك الكلام ان من حق
 كل طالب المسائل المنطقية ان يعرفها بتلك الجهة) المعرفت ان تلك المقدمة من المرف
 لي قولنا وكل كثر تضبطها جهة واحدة من حق طالبا ان يعرفها بتلك الجهة وقعت
 كبرى القياس من الشكل الاول الناتج لقولنا كل علم من حق طالبا ان يعرفه بتلك الجهة
 لندرج تحته المنطق وغيره فلو لم يكن المراد من تلك الكثرة كل كثر لم يوجد فيه شرط
 الانتاج اعني كلية الكبرى واحتل ان يكون تلك الكثرة ماعدا المنطق فيحصل ح ان المطقة
 من حق طالبا ان يعرفه بتلك الجهة مع ان المقام ههنا ذلك الشراييه (قوله في جهه)
 اي اذ كان العبارة المذكورة بظاهرها غير مقيدة بلق فلا بد من صرفها عن ظاهرها
 وتوجيهها (اعلم ان التوجيه في الآيات قد يكون سور لكلي) وان كان في الاكثر مقيد
 بالتخصيص على ما اشار اليه الفتا زاتي في شرح التلخيص فقلنا عن اشوات الشيخ
 من انه ان كان ادخال الالف واللام بوجوب تعيينا وادخال التوجيه بوجوب تخصيص
 فلامه له في لغة العرب انتهى وذلك لان كونه مقيدا للتخصص في الاكثر وعند خلوص
 الفرائ لا ينافي اعادة الكلية في بعض المدة وعند وجود القرائن والقرينة ههنا هو سوق
 هذا بكلام لبيان حال المنطق فلو لم يعمل لكثرة على الكلية لم يحصل الحق
 ويكون السوق المذكور عيبا ولك ان تقول القرينة على كون التسوي هي
 سور الكلية ما بعده من قوله تضبطها جهة واحدة لانها صفة عامة شاملة
 بجميع الكثرات ولك ان تقول القرينة عليه محمول على الطيب لانه مل كل
 كثره وقد تقر في اصول الفقه ان الحكم على المشتق والموصول به او لموصوف به
 غاية ما اخذ الاشتقاق لذلك الحكم فيميد هذا الكلام ان لزوم معرفة كثره
 لاح طلب الطالب اليه ومن بين ان هذا يجري في كل كثره فميد يعرفه

١ حرف
 ٢ حرف
 ٣ حرف
 ٤ حرف
 ٥ حرف
 ٦ حرف
 ٧ حرف
 ٨ حرف
 ٩ حرف
 ١٠ حرف
 ١١ حرف
 ١٢ حرف
 ١٣ حرف
 ١٤ حرف
 ١٥ حرف
 ١٦ حرف
 ١٧ حرف
 ١٨ حرف
 ١٩ حرف
 ٢٠ حرف
 ٢١ حرف
 ٢٢ حرف
 ٢٣ حرف
 ٢٤ حرف
 ٢٥ حرف
 ٢٦ حرف
 ٢٧ حرف
 ٢٨ حرف
 ٢٩ حرف
 ٣٠ حرف
 ٣١ حرف
 ٣٢ حرف
 ٣٣ حرف
 ٣٤ حرف
 ٣٥ حرف
 ٣٦ حرف
 ٣٧ حرف
 ٣٨ حرف
 ٣٩ حرف
 ٤٠ حرف
 ٤١ حرف
 ٤٢ حرف
 ٤٣ حرف
 ٤٤ حرف
 ٤٥ حرف
 ٤٦ حرف
 ٤٧ حرف
 ٤٨ حرف
 ٤٩ حرف
 ٥٠ حرف
 ٥١ حرف
 ٥٢ حرف
 ٥٣ حرف
 ٥٤ حرف
 ٥٥ حرف
 ٥٦ حرف
 ٥٧ حرف
 ٥٨ حرف
 ٥٩ حرف
 ٦٠ حرف
 ٦١ حرف
 ٦٢ حرف
 ٦٣ حرف
 ٦٤ حرف
 ٦٥ حرف
 ٦٦ حرف
 ٦٧ حرف
 ٦٨ حرف
 ٦٩ حرف
 ٧٠ حرف
 ٧١ حرف
 ٧٢ حرف
 ٧٣ حرف
 ٧٤ حرف
 ٧٥ حرف
 ٧٦ حرف
 ٧٧ حرف
 ٧٨ حرف
 ٧٩ حرف
 ٨٠ حرف
 ٨١ حرف
 ٨٢ حرف
 ٨٣ حرف
 ٨٤ حرف
 ٨٥ حرف
 ٨٦ حرف
 ٨٧ حرف
 ٨٨ حرف
 ٨٩ حرف
 ٩٠ حرف
 ٩١ حرف
 ٩٢ حرف
 ٩٣ حرف
 ٩٤ حرف
 ٩٥ حرف
 ٩٦ حرف
 ٩٧ حرف
 ٩٨ حرف
 ٩٩ حرف
 ١٠٠ حرف

وسنة ان ذلك الوقوف الاحدى انما يكون بمفهوم ما خزن من تلك الجهة شامل لجميع تلك
 كثرة قد اورد عليه شئ من ذلك ينظر الى ذلك المفهوم فان كان ذلك المفهوم شاملا له
 على انه منها وان لم يكن شاملا له على انه ليس منها ثم ان كان المراد بالوقوف الاجالى
 كذلك المراد من العلم بما هو منها والعلم بما ليس منها هو العلم الاجالى الذى به القدرة
 التامة على التميز اذ هو اللازم لذلك الوقوف الاحدى لالعلم بالفعل اعنى به الاطلاع
 على تلك الكثرات اذ مع كونه غير لازم لسابقه خلاف الواقع ايضا مثلا من تصور الخو
 بانه علم باصول يعرف بها احوال او اخر الكلم من حيث الاعراب والبناء حصل عنده
 مقدمة كلية وهى ان كل مسألة من مسائل النحو لها مدخل فى تلك المعرفة فاذا اورد
 عليه مسألة معينة منها تمكن من ان يعلم انها من مسائل النحو بان يقول ان هذه مسألة لها
 مدخل فى معرفة اعراب الكلم وبنائها وكل مسألة كذلك فهى من النحوى فهذه من النحوى
 واذا اورد عليه مسألة معينة من مسائل الصرف تمكن من ان يعلم انها ليست
 من مسائل كسالة الواو والباء اذا تحركا وانتفع باقبلها قبلت القابان يقول ان هذه
 مسألة ليس لها مدخل فى معرفة اعراب الكلم وبنائها وكل مسألة كذلك فهى ليست
 من النحوى فهذه المسألة ليست منه وكذا اذا تصور المير ان بابه القانونية تصمم من اعانها
 الذهن من الخطأ فى الفكر حصل عنده مقدمة كلية وهى ان كل مسألة من مسائل المنطق
 لها مدخل فى تلك العصمة وتمكن بذلك من ان يعلم مسائله وتغيرها عن غيرها تغيرا تاما
 بالتصور المذكور ايضا والحاصل اذا تصور علميا راسه فقد صرف خاصيته وعلم ان كل
 مسألة منها لها مدخل فى تلك الخاصة وبذلك يقدر اذا اورد عليه مسألة ان يعلم انها منه
 وانها ليس منه قدرة تامة فكله قد علم ذلك ولم يرد انه مجرد الوقوف المذكور والتصور
 المزبور قد حصل له العلم بالفعل بغير مسائله عن غيرها حتى يرد عليه انه بعد عدم كونه
 لازما لمادته خلاف الواقع ايضا هكذا ينبغي ان يقرر هذا المقام (قوله اى غايها)
 مهمة لذلك الطالب بان تكون معتدا بها بالنظر الى المشقة التى تكون للطالب
 فى تحصيل تلك الكثرة ذالوا لم تكن معتدا بها بالنظر الى المشقة المذكورة لان كون مهمة له
 فقيد المهمة اشارة الى قيد المعتدة ههنا لا يقال لا يلزم من كونها مهمة للطالب كونها
 معتدا بها بالنظر الى المشقة اذ كثيرا ما يكون الشئ مهما للطالب مع كونه غير معتد به بالنظر
 الى المشقة اى تكون فى تحصيله لانا نقول المهمة ان كانت بالنظر الى نفس الامر
 فيكون الاعتداد المذكور ايضا بالنظر الى نفس الامر وان كانت بالنظر الى الطالب
 فالاعتداد ايضا كذلك وهم لم يأخذوا الاعتداد ههنا بالنظر الى نفس الامر
 وعلى كل تقدير فالمهمة مستلزمة للاعتداد بقطعة من قبل بقى عليه التفتيد بالمعتد بها
 من ان مشقة تحصيل تلك الكثرة ليس شئ ثم اقول وانما كان معرفة تلك الغاية المهمة

لا تعد بعض اللولى قره خليل
 حيث حرره هذا الوقوف
 الاجالى بالقدرة التامة مع
 انه ظاهر فيها لاحاجة
 الى تحريره واللازم عليه
 واللازم له المنادى

من حق كل طالب الكثرة اذ لولاها لكان شروعه فى تحصيلها وطلبه بعد عبثا
 عرفا واما ان علم تلك الغاية المهمة يقوى جده فيه قطعنا ولا بد ان تكون تلك الغاية
 هى الغاية التى ترتب على تلك الكثرة كما اشار اليه المحشى بقوله (المرتبة عليها فى اوضاع)
 اذ لو لم يكن اياها لربما زال اعتقاده بعد الشروع فيه لعدم المساس به بغيره فبصير
 سعيه اليه فى تحصيلها عبثا وفى نظره ضلالا واما اذا علم القائدة المعتد بها المرتبة
 عليه فانه يستكمل رغبته فيه ويبالغ فى تحصيله كما هو حقه ويزداد ذلك الاعتقاد
 بعد الشروع بواسطة مناسبة تلك الكثرة لتلك الغاية كذا اشار اليه الشريف العلامة
 فى كلامه نص فى ان اللازم ههنا ليس بالاعتداد والترتب عليه فى الواقع بل هو المحشى
 الى هذا الامر ين غايته انه اخذ المهمة بدل المعتد بها وذلك لان كون الاول مستلزما
 للثانى كما اشار اليه نعم هنا امر آخر مقدم على ذينك الامرين وهو التصديق بقائه ما
 لتلك الكثرة بناء على ان طلب فعل اختيارى لا يصدر عن فاعله الا بعد التصديق بقاءه ما
 ولا يمنع صدور ذلك الفعل منه كما بين فى موضعه وتركه المحشى لان السكينة الآتية
 اعنى قوله ليرد اياه انما تقوم على ذينك الامرين لاعلى التصديق بقاءه ما وهو ظاهر
 وتركه الش المحقق لانه امر ضرورى لا بد منه لكل فعل اختيارى فلا حاجة الى الاشارة
 اليه والقول بان ذلك على قاعدة الفلاسفة واما على قاعدة المتكلمين من تجوز ترجيح
 احد المساويين على الاخرين غير مرجح فلا اختيار كافى فى صدور الفعل الاختيارى
 من الفاعل فلا حاجة الى التصديق بقاءه ما فبعد تسليمه لا يكون وجه ترك الشئ ذلك
 الامر ههنا بل لوجه ما اشارنا اليه وهو الاستفادة ايضا من تقرير السبب الشرىف فى هذا
 المقام (قوله ولا يفتر عن السجى آ) من القصور اقول اهل قول الشئ ليرد اذ جدا بالنظر الى كون
 تلك الغاية مهمة لذلك الطالب وقوله ونشاطا بالنظر الى كون تلك الغاية مرتبة عليها
 فى الواقع وذلك لان النشاط اذ على الجدوى ان ترتب المذكور اذ على المهمة وقول
 المحشى اى سرورا ولذلكا تفسير للنشاط وهو ظاهر واما عدم القصور فهو لازم لكل
 من الجهد والنشاط لاس من ازاد جده ونشاطه لا يفتر عن السجى فى تحصيلها افهوه عطف
 على ما سبق قاله بان عدم القصور من لوازم السرور ناش من القصور (قال الش
 المحقق رحمه الله ولان كل علم) تخصيص بعد التبريم متعلق بقوله جرى الا فى ماله فقلت
 للاهتمام بالسكونة الاصل والاشارة من اول الامر الى انه حكم بعمل كثر اى مسائل كثيرة
 بناء على ما نقرر ان حقيقة كل علم مسائل ذلك العلم (تخصيها) اى تلك المسائل
 الكثيرة (جهة واحدة) ويجعلها واحدا بعدما كانت منكثرة فى ذواتها وتلك الجهة
 اما ذاتية اى منسوبة الى الذات على ما هو قاعدة النسبة اى الحقيقة او الامر القائم
 بذاته فلا تغفل (باعتبارها) اى باعتبار تلك الجهة الذاتية متعلق بقوله تصدق
 عليه للاهتمام (مسائله) اى مسائل ذلك العلم فالصغير راجع الى العلم وقد صرف

قره خليل

انه عبارة عن مسائل كثيرة فقيه اضافة الشيء الى نفسه فيدفع اما يحتمل الاضافة
على البانية اوان يرتكب الاستخدام بان يكون الضمير راجعا الى العلم بمعنى الملكية
كما اختاره كثير من المحققين في تعريفات العلم وعلى كلا التقديرين صرح بالمسائل
ليكون نصيبا فيما هو المقصود لان عدده علما واحدا انما هو باعتبار المسائل وانما عدد
تلك المسائل باعتبار تلك الجهة علما واحدا لانها امتازت بها عن المسائل الاخر المتعلقة
بالجهة الاخرى فليحسن جعلها علما واحدا مما تزا عن العلوم والمسائل المتعلقة
بالجهة الاخرى وما يخص ذلك العدد تلك الجهة الذاتية لانك قد عرفت ان معنى قوله
جهة واحدة ذاتية جهة واحدة منسوبة الى الذات والمراد بالذات موضوع العلم فلهذا
الذات رجحان على غيره من الجهات العرضية والعايات وانما قيل تمايز العلوم بحسب
تمايز الموضوعات فظهر من هذا ان جهة الوحدة الذاتية ليست عين الموضوع وان تسامحا
في ذلك بل (هي كونها) اي تلك الكثرة بحسب الاعراض الذاتية لشيء واحد
على معنى جعل تلك الاعراض الذاتية على ذلك الشيء الواحد لعل ما هو المتبادر من كون
تلك الكثرة محمولة على تلك الاعراض اذ الكثرة المذكورة عبارة عن مجموع الاعراض
والشيء الواحد اذ زعمه الناظرون ههنا من ان كلامه محمول على التسامح من قبيل وصف
الشيء بحال متعلقه اذا الجهة الذاتية انما هو الموضوع لا كون تلك الكثرة با حصة
عن الاعراض الذاتية له اي للموضوع ليس بشيء اذ الموضوع ذات من الذوات فيلزم
على ما ذكره كون الشيء منسوبا الى نفسه واما ياه ايضا قوله وحدة حقيقة او اعتبارية
اذ جهة الوحدة الذاتية التي هي عين الموضوع كيف يكون واحدا وحدة اعتبارية
فالحنى ان كلام الش خال عن المسامحة وان جهة الوحدة الذاتية هو ما اشار اليه
وان معنى جهة الوحدة الذاتية طريق و شئ جعل تلك الكثرة شيئا واحدا منسوب
ذلك الطريق او الجمل المذكور الى الذات اي الموضوع وهذا ليس الا كون تلك الكثرة
يا حصة عن الاعراض الذاتية لشيء واحد اي الموضوع ووحدة اما وحدة حقيقة
كالجسم الطبيعي موضوع الحكمة الطبيعية وكالعدد موضوع علم الحساب او اعتبارية
بان يكون الموضوع اشياء متماثلة مشاركة اما في امر ذاتي كالخط والسطح والجسم
التعليقي موضوع علم الهندسة المشاركة في المقدار الداخلة تحته وان صرح الشيخ
ابن سينا بان موضوع علم الهندسة المقدار لكنهم اقاموا انواعه اي الخط والسطح
والجسم التعليقي مقام المقدار تسهيلا للامر على المتعلمين والكتاب والسنة والاجماع
والقياس المشاركة في الدليل الذي هو جنس الاربعة واما في امر عرضي كوضوعات
مسائل الطب المشاركة في الاتساق الى الصحة وكالعلومات التصورية والتصديقية
المشاركة في الاصل الى المجهول لان عند من يقول بان موضوع المنطق العلومات

واقول ايضا لما كان هذا
اكون مراا اعصارا وان كان
متبعا الى الذات كان وحدة
مع صيرورة فقه وان كان
اعرف في حقيقة عيب رة
من مسائل كثيرة وكان
تدريج واحد من هذا
لاستمرارها في
و هو من شأنه ان يصف
بذلك ان يعرف
... على ان
... الاشارة الى ان
هناك في الحاشية

التصورية والتصديقية واما عند من يقول بان موضوع المنطقات الثانية فهو الموضوع
واحد وحدة حقيقة كاستدق عليه وكان تلك الكثرة تصبطها جهة واحدة ذاتية
على ما حققناه تصبطها ايضا جهة واحدة عرضية اي الجهة المنسوبة الى العرض
ثم يلزم المتعلق به فكما ان العرض تابع لذات كذلك الجهة المنسوبة تنبع حصة
لاولى الذاتية في انها تعد المسائل الكثيرة باعتبارها علما واحدا للتبوع فضل ورجحان
على التابع ولذا يعنى بالجهة الاولى في كثير من الاحيان وتلك الجهة العرضية اي المنسوبة
الى العرض (ككونها) اي تلك الكثرة (التي) في العلوم الالكية كالصرف والنحو والمنطق
وغيرها والاكية هي الواسطة بين الفاعل ومنفعله في وصول اثره الى كالتشريح والتجارب
فلعل اطلاق الالكية على العلوم محمول على التثليل او حقيقة عريضة (واستصحابها) بالمر
عطف على الكون والضمير اما راجع الى الالكية على ما يقتضيه القرب اذ لا بد لكل العلم غاية
وهي ههنا العصمة عن الخطا في الفكر ولذا اخذنا مسا في تعريفه وقيل الدقا فونية
تقصم مرعاتها الذهن عن الخطا في الفكر واما راجع الى تلك الكثرة والمعنى كاستلزام
تلك الكثرة غاية اي كونها مشاركة في القاية الواحدة ولا تسامح فيه ايضا
على ما حققناه آنفا لان معنى الجهة الواحدة العرضية جهة الوحدة المنسوبة الى العرض
وذا عين استلزام تلك الكثرة القاية التي هي عرض عن عوارضها ثم ان تلك القاية في العلوم
الالكية ظاهرة جدا واما في العلوم الغير الالكية كعلم الفقه والحديث والتفسير بل الكلام
والحكمة ايضا فكذا ايضا اذ لا بد لكل علم مطلوب بل لكل كثرته مطلوبة
من غاية على ما نص عليه الشارح سابقا واما ما قيل من ان غاية العلوم الغير الالكية
حصول انفسها وغاية العلوم الالكية حصول غيرها فهو بالنظر الى التخصيص كما هو
المنصوص من لفظ الحصول والكلام ههنا في غاية العلوم انفسها اذ لا بد لكل علم غاية
على ما نص عليه المحققون من ائمة الكلام وغيرهم ولك ان تقول معنى قولهم غاية العلوم
الغير الالكية حصول انفسها ان تلك العلوم لا تكون وسائل و آلات الى علوم اخرى ولا يلزم
منه ان لا يكون لها اغايات اصلاحية تعتمد على ما تلها باعتبارها علوما مفردة وهو المطلوب
فلا يلتفت الى ما صدر عن بعضهم من ان تلك الكلمات الصارفة عن القاية ذاتي لش
الصلامة جرى عادة العلية) وهي القول الاختياري الذي كان وقوعه دائما
او اكثرا (على تقديم الشعور) اي تقديم ما يفيد اذ لا معنى لتقديم نفس الشعور الى المعرفة
الاجابية بمسائل العلم (يتم بق العلوم) اي سبب تعريفها ورسمها في اول تصنيفهم
(ياحدى الجهتين) المذكورتين ليكون الشارح على بصيرة في شروعه فانه اذا تصور العلم
برسه وقف على جميع مسائله انجلا وقد سبق تفصيله في الحاشية فقولته متمم لما
تعلق بالشعور اذ طرف لغوا طرف مستقر وقوله وغايتها وموضوعها كلاهما معلومان
على الشعور المتصاف اليه فيكون المعنى على تقدير غايتها وموضوعها ولا معنى له الا تعميم

الشعور بغايتها وموضوعها على ما نص عليه الشارح سابقا بقوله وان يعرف غايتها
 وسنسمع لهذا زيادة بيان وعطفها على الشعور بتقدير المضاف على ان يكون المعنى
 على تقديم بيان غايتها وموضوعها او عطفها على تعريف العلوم ليكون في حين الباء
 بتقدير ذلك المضاف ايضا على ان يكون المعنى على تقديم الشعور بتلك السائل بيان
 غايتها وموضوعها تكلف مع ان الاول يؤول الى ما ذكرنا فلا معنى لتقديم بيان الغاية لتقديم
 الشعور بان غايتها كذا وكذا الموضوع ايضا فلا وجه لارتكاب حذف المضاف على ان
 العادة تقديم الشعورات الثلاثة ولا يفهم ذلك الا بما ذكرنا وان الثاني ايضا يختلف لهذه
 العادة وسنقف عليه في الحاشية وبالجملة انهم اعتادوا على تقديم الامور الثلاثة على الشروع
 في مسائل العلم ليكون المعنى على زيادة بصيرة في شروعه ولتخير العلم المطلوب عنده
 تميرا تاما ومن علة اعتبار تقديمهم الامور الثلاثة ههنا بقوله لا يكون كن ركب من
 عيائه وخطب خطب عشواء انتهى فقد ركب معن عيائه وخطب خطب عشواء لان ذلك التعليل
 انما هو في تقديم التعريف لا في تقديم الامور الثلاثة فافهم الفرق بين المقامين قال العلامة
 الكبرى في الحاشية الصغرى ما حاصله وقد يذكر ههنا ايضا بيان مرتبة العلم في
 بين العلوم وبيان شرفه وبيان واضعه وبيان وجه تسميته باسمه والاشارة الى جميع
 مسائله اجمالا فهذه امور ثمانية متعلقة بالعلم المطلوب وموجبة لمن يتميز به عند الطالب
 وزيادة بصيرة في طلبه والاحسن في التعليم ان يذكر كلها اولا وقد يكتفي ببعضها ولا يحجر
 في شيء من ذلك اذ لا ضرورة هناك الا في التصور بوجه ما والتصديق فائدة ما انتهى (قوله
 اي لا من الطالب اه) اشار به الى ان قوله على تقديم الشعور بتعريف العلوم نظير قوله
 سابقا ان يعرف غايتها هاهنا ونكتة ههنا نكتة لهذا ايضا واشار به ايضا الى ان حتى في
 السابق بنية لا يقال لا بد في حتى السببية ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها كما بين ههنا فكيف
 يصح التفسير المذكور لانه قول هذا من قبيل البرهان الاتي فلك حيث ان تحصيل اللام لام
 انه لا فائدة كما في قوله تعالى فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا (قوله اي
 الشعور به هاهنا) المتبادر منه انه معطوف وقوله وغايتها على تعريف العلوم ولا يخفى ما فيه
 من الركاكة اذ الشعور بتعريف العلوم شعور تصوري والشعور بغايتها شعور تصديقي
 فكيف يندرجان معا تحت شعور واحد ولان الباء في المعطوف عليه للسببية وفي
 المعطوف للصلة فاعلمه اراجه ان قوله وغايتها معطوف على الشعور بتقدير المضاف
 ههنا بتقدير المضاف الى الباء السابقة لان الشعور السابق متصحب عليه ايضا
 ههنا مع كون خلاف الصاهر جدا حذف حرف الجر وهو سمى مع انه ليس من قبيل
 حذف للمضاف وقيل انه معطوف على صلة الشعور المختوفة اي على تقديم الشعور
 بها بغايتها وموضوعها وفيه حذف المعطوف عليه مع بقاء العاطف والمعطوف
 به اعتبار جار المعطوف عليه المختوف في المعطوف والكل بعيد جدا مع ان

فيه جعل الشعور الواحد مشتركا بين الامور الثلاثة ولا يخفى ما فيه وقيل انه
 اشار الى حذف المضاف وان الغاية معطوف على تعريف العلوم على ان يكون
 الباء داخلية على الغاية ايضا اي على تقديم الشعور بالمسائل بتعريف العلوم
 ويشعور الغاية والموضوع وفيه ان الظاهر من سياق كلام الشارح ان العادة
 جرت على تقديم الشعورات الثلاثة لا على تقديم الشعور بالمسائل بتعريف العلوم
 وبالشعور به على ما هو اللازم لهذا التوجيه مع انه ليس من قبيل حذف المضاف وهو
 ظاهر جدا على التعريف من قبيل العلوم والشعور ان من قبيل العلم ويمكن ان يقال انه
 راد انه معطوف على الشعور السابق وان ما ذكره بيان لحاصل المعنى اذ لا معنى لتقديم
 نفس الغاية فاهو العادة انما هو تقديم الشعور بها وانما لم يصرح به بالشرح اوضحه
 بما ذكره وهذا ما اثبتنا اليه في الشرح وانما ترك الشارح ذكر الشعور ههنا لكونه متبادرا
 في التصور والمطلوب ههنا التصديق بالغاية والموضوع والاوجه ان يقال ان الشعور
 اعم من التصور والتصديق وقوله وغايتها وموضوعها معطوفان على تعريف العلوم
 والباء في المعطوف عليه للسببية وصلته اعني المسائل محذوف وفي المعطوف للصلة
 بقرينة ان المجرور مشعور به اول السببية ايضا بقرينة ان كلامها كما يكون مشعورا به
 يكون سببا للشعور ايضا فاني المعطوف عليه يحمل الشعور على التصور ولوجود
 قرينة التعلق وفي المعطوف يحمل على التصديق بقرينة التعلق ايضا اذ
 معرفة الغاية والموضوع من البساي التصديقية فعلى هذا لا يلزم المحذورات السابقة
 (قوله اي التصديق به) اشار به الى ان الشعور المحفوظ ههنا شعور تصديقي ذما هو
 من مقدمات الشعور انما هو التصديق بان غايتها كذا وقوله ليرداد جدا
 ونشاطه صرح به ليكون نصا في الفائدة السابقة هذه المعرفة فلا يحدى المسئلة
 في مثله به مستدرك هذا (قوله ولا يكون سببا ههنا وضلا لا) ههنا الكلام
 على محاذاة قوله سابقا ولا يشتر عن السعي في تحصيله فمضاه له لو لم يصدق بالفائدة
 المهمة المترتبة عليه في الواقع لكان سعيه البدي في تحصيله عبثا عرفا وفي نظره ضلالا وبنظر
 عن السعي في تحصيله وهذا حق وقد نص عليه الشارح في الحاشية الصغرى
 فاقبل من ان كثيرا من المحصلين يحصلون بدون قصد ببق تلك القاعدة ولا يكون
 سعيهم اليه ضلالا ليس بشيء اذ لا شك ان السعي المذكور ههنا عرفا وضلالا في نظره
 على ما هو المراد منه وان لم يكن عبثا وضلالا في نفس الامر لحصول المقصود على تقدير
 المذكور فلا حاجة الى تأويله بعدم الامن من العبث والضلال بان يكون ههنا لا امر
 من ان يكون سعيه عبثا في نظره بل لا وجه لهذا التأويل (قوله اي التصديق بموضوعه)
 كانه شاع الى انه معطوف على الشعور السابق ومنه ملحوظ ههنا عرفا به و
 التوجيهات سبق والظاهر ان المراد منه التصديق بموضوعه الموضوع كما يصح

ولا معنى لكون كل منهما
 سببا للشعور
 بتعريفها والشعور به محض
 يحصل الشعور بالسائل
 بسببها
 ولعله قاس ما ذكره
 على تحصيل المبين
 لا يعرفون الموضوع
 ومن ان
 كسرت
 بغيره

ومقصود ههنا انما هو ربط العبارة وانما قلنا المراد ذلك لان ماهو من مقدمات الشروع
 انما هو التصديق بموضوعية الموضوع بان يقال ههنا مثالا وموضوعه المعقولات الثانية
 والمعلومات التصورية والتصديقية من حيث الاتصال الى المجهولات واما التصديق
 بالموضوع اى بوجوده فهو من المبادئ التصديقية وقد قالوا موضوع العلم لا بد وان يكون
 مستشورا ولا يكون ثابت الوجود قديم من مساكنه واما تصور الموضوع فهو من المبادئ
 بصورية ههنا ثم ان المحشى اشار بهذا التصديق فاذن الاول ثمر العلم المطلوب
 عند الطلب من غيره تميرا ذاتيا وانما كان التميز الحاصل به تميرا ذاتيا لان التميز المذكور
 لما كان بالموضوعات وكانت تلك الموضوعات عبارة عن الذوات والمجموعات احوالا
 يطلب في العلم نسبتها اليها كان التميز الحاصل بها تميرا ذاتيا ولذا هو اتمر اعلم بحسب
 تميز الموضوعات اعتد اذا منهم بالتميز الذاتي وحط للتميز الرضى عن درجة الاعتبار
 مع ان التميز يحصل بالمجموعات ايضا واما ما قيل ان العلم هو المجموعات المنسبة
 فذلك للاشارة الى ان المقي في العلوم نسبة المجموعات الى الموضوعات بيان احوالها
 والثاني ازديا بصيرته في طلبه وان كان اصل البصيرة حاصل بالتعريف وذلك ظاهر
 ايضا فانه اذا حصل التصديق بموضوعية الموضوع فاذا اورده عليه من مسئلة من مسائل
 العلم ولا حط موضوعها علم انما من ذلك العلم الذى حصل له التصديق بموضوعية موضوعه
 علم اكمل من العلم الحاصل من التصور بالرسم لان ذلك انما هو بمعرفة القضية الكلية
 المستفادة من التصور بالرسم ولا يحتاج ههنا الى مثله حتى قال ان الامتياز بالتصديق
 بموضوعية الموضوع لاجل انه يتوصل به الى قاعدة كلية هي ان كل مسئلة يبحث فيه
 عن كذا فهي من هذا العلم وانته يتوصل به الى تعريف العلم ويؤخذ منه بالتصديق المذكور
 وسيلة الى ما به التميز فلم يحصل له بصيرة فضلا عن ازدياده اذ لا حاجة ههنا الى التوصل
 بالقاعدة وان كانت حاصلة له ايضا ثم انه او كان التصديق المذكور وسيلة الى ما به التميز وكان
 التميز المطلوب بالتصديق بموضوعية الموضوع هذا التميز كان التميز الحاصل بالتعريف
 اقوى من التميز بالموضوع وهذا مع كونه خلاف الواقع بهدم قول المحشى وايراد بصيرته
 فالوجه ما اشارنا اليه (قوله وايراد له) انما قال ذلك لان اصل البصيرة حاصل بالتعريف
 وهذا انما يكون على تقدير تقدم التميز الحاصل بالتعريف على ما حققناه وقد اذنا
 على ذلك في المقدمة فينبوا اولنا تعريف العلم ثم غايته ثم موضوعه (قوله وخلاصة الكلام
 انما اشار فيه الى ترتيب الشارح حيث قدم الكبرى ثم ومها على البصيرة بخصوصها
 ثم اشار قوله فيكون من حق آه الى ان الترتيب متعكس لان حاصله ان كل علم من العلوم
 لا بد ان يكون من حق طلبها ان يعرفها تلك الجهة ههنا
 ثم انما يثبت ان الشرح ايدى سبق فمع الخلاصة الجامعة من الترتيبين وان حتى هذا
 لا بد ان (قوله ايضا) اى عاد المعرف فذهودا او عاد الحكم بالادلة اذ قد عود وحله

أو محشى

ههنا ههنا ههنا
الى ما هو كذا

على معنى عاد اليافعة عودا وعلى معنى عاد معرفة الغاية عودا ايعتدل فاسد اذا سبق
 معرفة الغاية هذا على معناه اللغوى واما على ماهو المعروف من انه يشمل للتشبه
 فانه ان معرفة الغاية من حق الطالب كما كان معرفة الكثرة بالتعريف من حقه
 فلا كدر فيه اصلا (قوله كذلك) ظرف مستقر مفعول مطلق بخارى صفة المصدر
 محذوف اى من حقه ان يعرف غايته معرفة مثل معرفة الكثرة بالتعريف في كونها
 قبل الشروع فيها اشار به الى ان المراد بمعرفة الغاية بمعرفة تصديقية (لا وهو)
 من مقدمات الشرح ذلك ليس الا (قوله فلهذا جرى) اشار به الى ان قوله ولان كل
 متعلق بقوله جرى والى دفع المسامحة الواقعة في كلامه حيث يستغاد من ظاهره
 ان علمه الجريان المذكور انما هو الضمير فقط فانما يريد العلم الى ان علمه ماهو نتيجة
 السابق فكذلك قال لما كان كل علم من حق طالعه ان يعرفها تلك الجهة وان يعرف غايتها
 ايضا جرى عادة العلماء (قوله اى التصديق بموضوعية الموضوع) اى اشار به الى ما قدمناه
 من ان ماهو من مقدمات الشروع التصديق بموضوعية الموضوع فذكر (قوله)
 لم يلزم مما تقدم) اى ان التعليل المذكور فاسد اذ اذيل المذكور انما ثبت تقدم الامر
 لا بتقديم الامور الثلاثة كما هو المدعى قيل ٣ انما رد ما ذكره لو كان قوله وموضوعها من قبيل
 عطوف المفرد كما هو الظاهر لكن يحتمل ان يكون من قبيل عطوف الجملة بتقدير وجرى
 عادتهم ايضا بتقديم الشعور بموضوعها عطفا له على جرى العمل المذكور قبله فلا يرد ما اورده
 ولهذا امر بالتأمل وفيه انه انما هو الفتح الى مثل هذا التوجيه لا يمكن توجيه كل ماهو ظاهر
 في الفساد ولا يخفى ما فيه على انه يقال له ما وجه جريانه عادتهم على ذلك فان قيل
 ليس له وجه يلزم ان يكون شيئا خاليا عن القائده وهذا فاسد مع ان الامر بالاتفاقية
 لا يكون دغية او كثرية على ما تقرر في محله وان قيل له وجه ومبى يقال له ما وجهه
 فان كان وجهه ما اشار اليه الشرح فيرد عليه ما اورده المحشى وان كان امر اخر قصد
 تسليمه لا بد من بيانه هذا (قوله تأمل) اى اشارة الى منع اللزوم المذكور وبيانه انه لا كان
 من حق كل طالب كثرة تصديقا جهة واحدة ان يعرفها بجهة واحدة الزم على ذلك
 الطالب ان يعرف اول جهة واحدة تلك الكثرة حتى يعرف تلك الكثرة بتلك الجهة
 وتلك الجهة وان كانت اعم من ان تكون موضوعا او غيره لكن ليعوم الكلية بدرجة لزوم
 معرفة الموضوع فيه فعلى هذا لو اتفق به اتم الامر ايضا لان تلك الجهة طارئة لا بد
 ايضا لكنه صرح بلزوم معرفتها لبيان ان لا اعتناء بشاها وانما انحطاط رتبة معرفة
 الموضوع عن رتبة الاعتبار لان اعتبارا بالموضوعات امر استحقاقى على ما صرح جوابه
 فاقول من ان الاعمال لا يدل على الاختصاص اصله ليس بشئ لان ذلك ليس بطريق دلالة الاعمال
 على الاختصاص بل بطريق تدرج الكل تحت عموم الكلية كما اشارنا اليه ههنا ذكر ان
 فيه وفيه ان لازم لمعرفة تلك الكثرة بتلك الجهة معرفة تلك الجهة اى بصورها

موضوعى

لهذا الصفت انما هو
الى ظاهر الوجه المذكور
والا فهو مدفع كما مضى

او بتصديق وجودها والمق هنا التصديق بموضوعية الموضوع ومن البين ان ذلك ليس بلام في معرفة تلك الكثرة تلك الجهة وهو ظاهر ولو كان الامر كما ذكرتم عليهم تقديم التصديق بموضوعية الموضوع على التعريف مع انهم فعلوا الامر على العكس وما قيل ٩ من ان قوله ان يعرف تلك الجهة اشارة الى التصور بالتعريف لما خوذ منها وقوله ويحصل الشعور بها اشارة الى التصديق بموضوعية الموضوع بحذف المضاف فغايته انه يحتاج الى الاستدلال وعلى التقدير في نظم الكلام ان كان من العلوم المدونة حذف لظهوره وتكلف حاد مع انه بآية بتخصيص الش الشعور في قوله جرى عادة العلماء الى التصور بالتعريف لما خوذ منها بل بآية عادتهم ايضا حيث بقدمون بيان النفاية على بيان الموضوع ولو كان الامر كما ذكرتم ان يكون الامر على العكس وكذا ما قيل فيمكن ان يكون متغير بها في قوله ويحصل الشعور بهاراجعا الى الجهة من ادائها الجهة الوحدة الذاتية على الاستخدام الى الكثرة على ان يكون المراد بالشعور بالكثرة بالتصديق بالموضوع بناء على انه لازم للتصديق بموضوعية الموضوع فيكون من قبيل ذكر اللازم واردة الملزم انتهى اذلا شك ان مثل هذا لا يدل عليه سوق الكلام بل بآية بيان القوم وعادتهم وسباق كلام الش ايضا كما في التوجيه السابق مع انه لا يكون مجازا لكون الانتقال فيه من اللازم الى الملزم وانما يكون كتابة على مذهب البعض من اهل البيان وكلامه ظاهر في كونه محاذ على انه يحتاج الى قيد ان كانت من العلوم المدونة على ما استفت عليه ذكرناه اولا في توجيه الكلام ان صح انهما وسين وجه الصحة بحيث يقبله اصحاب الفطنة (قوله ان كانت) اي تلك الكثرة (عنا مدونا) وفي بعض النسخ ان كان علما اي ان كان ما ذكر من الكثرة المطلوبة علما والتسمية الاولى لكونها عارية عن التكلف المذكور وما قيل ٧ من ان اسم كان في الاصل مبتدأ والمبتدأ عين الخبر فيجوز مطابقة المبتدأ لمطابقته المرجع كما في قولهم من كانت امك فلا حاجة الى التأويل بل المطابقة للخبر لكونه محط الفائدة اولى فالتحتمل متساويان بل الثانية اولى فقيه ان مطابق المبتدأ الخبر كعكسه انما هو في صورة كون الخبر من المستندات ولا كذلك ههنا فالمطابقة للمرجع في مثله اولى من المطابقة للخبر واولهم من كانت امك * ليس نائيب الاسم فيه لاجل المطابقة للخبر بل للاشارة الى ان المرجع فيه وان كان مذكرا لفظا لكنه مؤنث معنى ومن البين ان التذكير والتأنيث في مثله سواء واذا رجع احد الجانبين من جهة اخرى كما في المثال المذكور يكون ذلك الجانب اولى واما ههنا فجانب التأنيث راجع والعجب من القائل انه كيف يشبه عليه امثال هذا المثال وانما قيد النحوي به لان بعض تلك الكثرة ليس له موضوع يبحث عن اعراضه الذاتية ففيه اشارة الى الرد على من ادعى معرفة الموضوع فيما تقدم اذ لو قصد ادراجه لقبه بهذا القيد اذ الكلام ههنا في موضوع العلم ولا يذوق فيه من هذا القيد والظاهر ان هذا التقيد بيان ما هو الواقع اذ الموضوع المعهود ههنا انما يحتاج اليه في العلوم المدونة

٩ قوله خليل
اي بموضوعية الموضوع
مستد

وهو المولى الصمد
٩ قوله خليل مستد

ذات راجح له
في قوله جرى عادة العلماء
اه اظهره لان الموضوع
انهمودا سابقون في العلوم
مدونا مستد

(قوله لكان اولى والتأني) شار بهذا الى ان الاتسام موجودة في تقرير الش وان لم يوجد الاتسام التام فيه ما عدا الاتسام التام فيه فقط اظهر من تقريره واما وجود اصل الاتسام فلا يهتد من المقدمة السابقة الكلية ان كل كثرة تضبطها جهة واحدة سواء كان ذلك الكثرة من غير العلوم او من العلوم مدونة او غير مدونة من حق طالعها ان يعرفها بتلك الجهة الشاملة للادائية والعرضية فبفساد منه قطعا ان كل طالب علم من حقه ان يعرف بالجهة المذكورة الشاملة والا لارتفع الامان والثوق من الكلية فلا يصح ان تنفع كبرى الشكل الاول وقد عرفت ان المعرفة المذكورة تكون بالتعريف بالرسم اذا خوذ من احدي الجهتين وعرفت ايضا ان تلك المعرفة بحصول مقدمة كلية ههنا هي ان كل مسألة يا حصة كذا فهي من علم كذا وان كل مسألة لها مدخل في كذا فهي من علم كذا ومن البين ان من حصل هذه المقدمات المذكورتان يحصل عنده التصديق بموضوعية الموضوع والتصديق بالآية ايضا اذ لو لم يكن ذلك المبحوث عنه مثلا موضوعا له لما بحث عنه في ذلك العلم والتصديق بموضوعية الموضوع مترتب على التصور بالرسم اللازم لكل طالب كثرة تضبطها جهة واحدة فلذا اكتفى به في تلك الكلية وانما لم يكف بتلك الاشارة في معرفة العالم اشارة الى الاتسام بينا انها وان الاتسام بها فوق الاتهام بمعرفة موضوعية الموضوع الا ترى ان في كل من التصور والتصديق بالآية ما هو واجب عقلا على الطالب المذكور وهو التصور بوجه ما والتصديق بآية ما وليس في التصديق بالموضوع ما هو واجب عقلا بل هو امر استحساني قطعا على ما اشارنا اليه فلذا اكتفى بالش في تلك الكلية بالامر باما في بيان صا داتهم فقد ذكر الامور الثلاثة لكون العادة وافقه عليه فهذا البيان حصل الاتسام بين الكلامين وارتفع الغم من البين لكن الاولى ان يذكر معرفة الموضوع في تلك الكلية ليحصل الاتسام التام عند الخواص والعوام هذا هو التحقيق في المثال فذبح عنك ما قيل او قيل (قال الش المحقق فقول آه) انما عرفت ان من حق كل طالب علم تضبطه جهة واحدة ان يعرف تلك الجهة آه ولك ان تقول اذا عرفت ان عادة العلماء جرت على تقديم لشعورات الثلاثة على الشروع في المسائل فتقول مقصبي على اثرهم مشبرا الى تلك الامور الثلاثة معرفة بالنطق (باعتبار الجهة الاولى) الذاتية (النطق) وهو في اللغة مصدر كالنطق ظاهر وهو ظاهر وباطنا بمعنى التعقل ولكون ظهور القوة النطقية بهذا الفن يسمى بفكالة منبع النطق ومعدنه والظاهر ان المراد به ههنا المسائل الخصوصية لقوله علم اي اصول وفوائين وما قيل من ان اسماء العلوم كالنطق والنحو وغيرها يطلق على المسائل الخصوصية وعلى التصديقات بتلك المسائل وعلى الملكية الخاصة من مزاولة تلك الاصديقات وعلى المفهوم الكلي الاحكام الشامل لجميع تلك المسائل والثلاثة الاولى لا تنقل التعريف بالطريق المعتاد وانما يعرف النطق مثلا باعتبار المعنى

الرابع ففهمه ان ياباه قوله علم اي اصول وقوانين ان لا يصح الحمل ح وقد رتبني المسائل
 بهذا التفسير وان اراد بالمفهوم الشامل مجموع المسائل فهذا ليس امرا غير الاحتمال
 الاول اعني كون العلم عبارة عن المسائل مع ان بعض الافاضل صرح بان المفهوم الشكلي
 الشامل شامل لكل واحد من الثلاثة السابقة وهو الظاهر فالحق ان المنطق ههنا
 عبارة عن المسائل المخصوصة والتعريف الآتي رسم له على ماهو المطلوب ههنا
 لان معرفته بحسب هذه لا تحصل الا بالعلم بجميع مسائله (بحسب فقه) اي في ذلك العلم
 (عن الاعراض الذاتية) وهو الخارج المحمول الذي يلحق الشيء اما لذاته اي بلا واسطة
 في العروض بان يكون هناك عروض واجد منسوب الى الواسطة اولا وبالذات
 والى المعروض ثانيا وبالعرض كافي الحركة بالنسبة الى جالس السفينة وبلا واسطة
 في الثبوت ايضا كما نص عليه الشريف في الحاشية الصغرى وما قبل من المنفى
 في العرض الاول اي العارض لذاته انما هو الواسطة في العرض لا الواسطة في الثبوت
 بشهادة انهم عدوا اللون من الاعراض لذاته للسطوح مع انها فاضت عليها من المبدأ
 القياس وهو واسطة في الثبوت فبعد الخاتمة لما صرح به سيد هم يد عليه ان هذا
 مخالف ايضا لما صرحوا به من ان القائل للانقسام اولا وبالذات في انقسام الاجسام
 الطبيعية هي السطوح والاجسام الطبيعية والخطوط لم يقل احد من الفلاسفة
 بان المبدأ القياس واسطة ههنا في الانقسام واما لآخر يساويه سواء كان جزءه او خارجا
 عنه على ماهو التحقيق بان يكون هناك واسطة في العروض فمعرضها اولى وبالذات
 والمعروض يتبعها على ما نص عليه الشريف فالعرض الذاتي ما يستند الى الذات
 اما بلا واسطة كما في مرض الاولى او بواسطة ما يستند اليها بلا واسطة كافي اللاحق
 لآخر يستوي واما ما يلحق الشيء بواسطة الاعم جزء او خارجا كالحركة اللاحقة
 للابيض بواسطة كونه جسم او الخارج الاخص كالضحك العارض الحيوان بواسطة
 كونه انسانا او المصباح كالحركة اللاحقة للماء بواسطة النار تسمى امراضا غريبة
 لعدم كونهما مستندة الى الذات ففهمنا غرابة بالقياس اليها والعلوم لا يبحث فيها
 لاعتبار الاعراض لذاته الموضوعاتها لان المقصود في العلوم بيان احوال موضوعاتها
 والاعراض الذاتية للشيء اعراض له في الحقيقة واما الاعراض الغريبة فهي بالحقيقة
 امراض لاشياء اخرى بالقياس اليها اعراض ذاتية فيجب ان يبحث عنها في العلوم
 الباحثة عن احوال تلك الاشياء مثلا الحركة بالقياس الى الابيض عرض غريب والقياس
 بالمحتمل عرض ذاتي فيبحث عن الحركة في العلم الذي موضوعه الجسم وقس عليها
 ما عداه فتبيند الاعراض بالذاتية لمجرد التوضيح لما عرفت ان العلوم لا يبحث فيها
 لاعتبار الاعراض لذاته لموضوعاتها ولم يقيد بها حمل على ذلك ايضا فان المراد

٩ هو العلم اصل لا يرى
 في حاشية الهدية

عطف على قوله اما لذاته
 منه

بالبحث في العلم عن الاعراض الذاتية رجوع البحث فيها الى ما يان يحمل موضوع العلم
 موضوع المسئلة ويحمل عليه ماهو عرض ذاتي له واما بان يحمل نوعه موضوع المسئلة
 ويحمل عليه ماهو عرض ذاتي لذلك النوع او ما يعرضه لاهم اعلم لكن بشرط ان لا يتجاوز
 عموم موضوع العلم كقول الفقهاء اكل مسكر حرام واما بان يحمل عرضه لذاتي
 او نوعه موضوع المسئلة فيحمل عليه ماهو عرض ذاتي له او ما يعرضه لاهم اعلم
 لكن بالشروط المذكور ايضا والالكان في كلتا الصورتين من الاعراض الغريبة فعلى هذا
 يندفع ما يمكن ان يتوهم من ان الاعراض الذاتية محمولات لمسائل العلم وما من علم الا
 ومحمولات اكثر مسائله اخص من موضوعه فيلزم حل الاخص على الاعم وهو بطون كبر
 من مسائل العلم موضوعه ايس موضوع العلم ويلزم ان لا يكون التعريف المذكور
 جامعاً وذلك لانهم وان ايجلوا البيان في تعريفات العلوم كما ذكره الشارح لكن فصلوه
 بمدركنا كنص عليه الفاضل الذواني وغيره (للتصورات والتصديقات) اي للتصورات
 والمصدقات اي المعلومات التصورية والتصديقية والمراد بالاولى ما حصل صورها
 عند العقل مجردا عن الازدواج وبالثانية ما حصل صورها عند العقل على وجهه الازدواج
 والقبول (من حيث تقعها) اي تلك المعلومات (في الايصال) الى تحصيل الجهولات
 التصورية والتصديقية فقولنا من حيث امانتنا على البحث او الاعراض على ما يفهم
 منها معنى اللواحق او ظرف مستقر حال من التصورات والتصديقات او مصفاتها
 وعلى التشاير فيصير نفعها راجع الى التصورات والتصديقات لا الى الاعراض الذاتية
 اذ الحقيقة ههنا قيد الموضوع لا بيان للاعراض الذاتية اذا لعارض الذاتية ههنا
 عبارة عن الايصال وما يتوقف عليه الايصال كاستقفا عليه ولا معنى لكون تلك الاعراض
 الذاتية ناقصة في الايصال الى الجهولات وما قيل في تلك الاعراض الذاتية وان كانت
 اوصافا للتصورات والتصديقات الموصلة ولم يكن انفسها موصلة لكن تلك التصورات
 والتصديقات انما تكون موصلة الى الجهولات بعد تغير الموصلة عن غير التغير انما هو
 بالاوصاف والاعراض الذاتية فالتكامل ما لم تعلم ان الحيوان جنس والتعلق فصل وتجميع
 حد لا تعلم انه موصول الى معرفة الانسان وكذا الحال في التصديقات ايضا فيكون لهذه
 الاوصاف والاعراض الذاتية دخل تام في الايصال فقولنا من حيث تقعها في الايصال
 قيد للاعراض وضيق نفعها راجع اليها انتهى فمردودا واما اولادناهم فتقو على ان
 الحقيقة ههنا قيد للموضوع لا بيان لعارض الذاتي واما ثانيه فلا شرا اليه من ان الاعراض
 الذاتية ههنا عبارة عن الايصال وما يتوقف عليه توقفا قريبا او بعيدا واما انك
 فلان اوصول الى الجهول انما هو التصورات والتصديقات ولا يلزم في كونها موصلة
 ان تكون اوصافا غير موصلة لصاحب الفكر واوسم فلا دلالة في التعريف عليه ولوسم
 فانهما يصح ما ذكره لو كان تلك الاوصاف والاعراض موصلة للايصال وقد حقهوا

وهذا لا يدرج

٩ اي في دفع ما يرد على جعل
 الحقيقة يابا لعارض
 ادانته من اوصاف
 هو التصورات وتصديقات
 ولا عرض الذاتية اوصاف
 لهما لا يدخل ههنا لا يضاف
 منه

في الإشارة الى الدقة في كون القيد المذكور واقعيا والى ان معنى القيد الواقعى ما هو وان فائدة

ح اى تنى هو والى ان قصد الذاتية ان تم كونه واقعيا

تم هذا ايضا

ط مسمى

لا وبهذا البيان تدفع ما قيل

ينبادر من صنع المحشى ههنا

ح ح فصر العرض الذاتى

بالتفسير المذكور ولم يفسره

فيما بعد ان هنا متفق عليه

منه ما والمتأخرين وذلك

منه ههنا دليل على انه

مذهب المتأخرين واما عدم

منه ما والمتأخرين

منه ما والمتأخرين

منه ما والمتأخرين

منه ما والمتأخرين

منه ما والمتأخرين

منه ما والمتأخرين

منه ما والمتأخرين

منه ما والمتأخرين

منه ما والمتأخرين

منه ما والمتأخرين

منه ما والمتأخرين

لك اعراض والاوصاف هو الاتصال فلا معنى لكونها نافعة في الاتصال قطعا فانطق
ان هذا التوجيه فاسد من وجوه وان عانده بعضهم ثم اقول وانما قيد الموضوع اعني
المعلومات التصورية والتصدية بهذا القيد اعني حثية الفع في الاتصال اذ لم يقيد به
لزم ان يكون المنطوق يا حشا من جميع احوال المعلومات التصورية والتصدية و هو
خلاف الواقع لان المنطوق انما يصح عن احوالها باعتبار وقوعها في الاتصال الى المجموعات
وما احوال المعلومات لان هذه الحثية اعني صحة الاتصال لكونها موجودة في الذهن
او غير موجودة وكونها مطابقة لما هي بالاشياء او غير مطابقة لغير ذلك من احوالها
ولا يبحث المنطوق لمسمى كون عرضة متعلقا بها فاقيد المذكور ههنا قيد واقعي
كقيد الذاتية في التعريف بناء على ان يبحث المنطوق عن احوال المعلومات انما هي
من هذه الحثية فترى والله توفيق (قوله والعرض الذاتى) لم يكتف بالصير بان يقال
وهي او هو بل العرض الذاتى الدال عليه الاعراض الذاتية لان الثاني تكلف والاول
يختلف لما قيل ان التعريف للمساهية للافراد ثم اقول لما كان العرض الذاتى مذكورا
في تعريف المنطوق المأخوذ من الجهة الاولى وكان التعريف الاول على مذاق
التأخرين فصر المحشى بالاعراض الذاتية لتوافقه فيه على مذهب المتأخرين فيها ايضا
وهو كون اللاحق اعم من ان يكون لذاته او لغيره او مساويا وما انفساء اصحاب التعريف
الناس فقد حققوا بان العرض الذاتى الذى يبحث عنه في العلم ما يلحق الشيء لذاته
او لما يساويه جزء او خارجا كالشجب للانسان لذاته والضمك والتكلم لمنصفه فهم لم يعتبروا
اللاحق للشيء بواسطة الجزء لاعم مثل الحركة بالارادة للانسان بواسطة انه حيوان
وبين الفريقين مباحث كثيرة تطلب من محله وهل هو نزاع لفظي يرجع الى تفسير اللفظ
او نزاع معنوي قال بعض الافاضل هو نزاع معنوي ما له هل يبحث عنه في العلوم الدونية
في الواقع اونه هل ينبغي ان يبحث عنه فيها وظاهر ان مثل هذا نزاع معنوي يلحق
ان يقع معركة للاراء وقيل ان نزاعهم انما هو في ان ذلك الجزا اذا بحث عنه في الفن
هل يكون مبيدا باسمه او موضوع الفن اذ لم يكن ذلك القديم مذكورا قال القدماء
يبيد وقال المتأخرون بعده فلا نزاع بينهم في وقوع البحث عن مثل هذا الجزا
وانما النزاع في اعتبار القيد وعدمه وقيد ان مثل هذا التوجيه لا يساعد ما حققه القدماء
من ان المطلوب في العلم هو الاثار المختصة بالموضوع واللاحق للشيء بواسطة الجزء اعم
اس من الاثار المختصة به فلا يكون مطلوبا في العلم بالبرهان لانه اذا قيد ذلك الجزا بما يجعله
مساويا لموضوع الفن يكون من الآثار المختصة به فلا يبقى لاسند الهم المذكور فاشكال
يكون في غير موقفه على انه اذا قيد ذلك الجزا بما يساويه لموضوع فان كان ذلك القيد داخلا في
موضوعه من اجزاءه ح ا انه لا يشاوان كان خارجا كان الحق الخارج المساوي

الجزا اعم والكلام فيه مع انه على ما ذكره يكون النزاع بينهم لفظيا فالحق ما اشار اليه
بعض الافاضل (قوله ما يلحق الشيء) يحتمل ان يكون المراد بلحق له بل لعروض
فالتشيل بمبادئ المحمولات في موقعه بل هو الاول ولله اشار لشارح في فصول السماع
وقد ريان المراد بالواسطة في تعريف الاعراض الذاتية والغريبة هي الواسطة في ثبوت
ويحتمل ان يراد بلحق الحق في التشيل بالمبادئ مساحية مشهورة النظائر واليه اشار
الشريف العلامة في حواشي شرح المطالع وقرين المراد بالواسطة المذكورة هو الواسطة
في العروض كما اشارنا اليه في شرح الشرح ثم اقول لعل وجه ما اشار اليه الشارح
من كون المراد بالواسطة مع الواسطة في الثبوت هو انه اذا اراد بلحق القيسام كما اشار اليه
فلو كان الواسطة المذكورة الواسطة في العروض لزم قيام العرض بل العرض لللاحق
بالعرض بل الواسطة المذكورة وذلك القيسام عند العلامة وهذا المحذور لا يبرم
عند كون تلك الواسطة واسطة في الثبوت هذا وللملم يلزم قيام العرض بالعرض على ما
ذكره الشريف اذا جعل انما يكون فيما يشتمل على الذات لم يبق له حاجة الى جعل
تلك الواسطة واسطة في الثبوت بل قررنا على ما هو انفساء منها لكن المبحث في
اشار اليه الشريف انما تكون اذا جعل الجزا المشار اليه على ما هو المتبادر منه وهو الجزا
مواطاة اذا لمبادئ لا تحمل مواطاة على معروضا تها واما اذا كان الجزا اعم من الجزا
مواطاة ومن الجزا اشتقاق على ما اشار اليه المسعود الشرواني في حواشي المطالع فينبغي
المساهمة المشار اليها (قوله لذاته) اللام احاطة بقيد التشيل لاصلة مفيدة لتفوق
كما هو المتبادر وكذا الكلام في الاخيرين (قوله كالشجب والحركة بالارادة) وصحت
نشر على ترتيب اللف في الكل مساحية في التشيل حيث ذكرنا ما اخذ وايد المشتق لكر
على تقدير ان يراد بلحق الحق في الجزا ولو اراد بلحق القيسام والعروض على ما ذهب اليه
الشارح فليس في التشيل مساحية قطعا بل وقع التشيل بما هو اللازم وقد عرفت آت
تحقيقه والشجب يصدق على ادراك الامور العربية وعلى الهيئة الانفعالية انفساء
لذلك الادراك اما بطريق الاشتراك او بطريق الحقيقة والجزاء فهو اى الشجب
بالعنى الاول مثال اللاحق لذاته وبالعنى الثاني مثال اللاحق لآخر خارج فالمراد ههنا
هو المعنى الاول والمراد بمعروضة اعني الانسان حقيقة اعني الحيوان الناطق لاهيكلة
المحسوس اذا عارض له شكل الانسان انما هو الشجب بالعنى الثاني لا بالعنى الاول الذى
كلانا فيه فاقول ههنا في التشيل المذكور مساحية من حيث ان الانسان مركب في الخارج
من النفس الناطقة ومن البدن الانانى يبنى على مذهب بعض الحكماء من ان الحواس مدركة
كالنفس دون مذهب الاخرين منهم من ان مدرك الشكل هو النفس الناطقة حقيقة
ليس بشئ لان النفاها ان المراد بالانسان المعروض هو حقيقة نفسه اذ اللاحق
انما هو الشجب بالمعنى الثاني ثم ان كون الحواس مدركة مدرك مدرك مدرك

قوله

فصل وان المركب منهما جذا تام لانهم انهم موصل الى الكثرة وكذا الحال في القياس فلا شارة الى هذا قيد والاعراض ههنا الخفية المذكورة ولا يخفى ما في هذا الجواب اما اولا فلان التوجيه المذكور لا يدل عليه لفظ التعريف واما ثانيا فلان ان الاصل موقوف على معرفة تلك الاوصاف والاعراض وكثير من المصطلحين يحصلون مقاصدهم التصورية والتصديقية من غير اطلاع منهم على تلك الاوصاف والاعراض نعم تغير الفكر الصحيح عن الفكر الفاسد يحتاج الى معرفة تلك الاوصاف والاعراض لكن الكلام ههنا في التعريف بالجهة الاولى والثانية لاني التعريف بالجهة الثانية الرضوية على ان ذلك ليس بالارز في التعريف الثاني لان الكلام ههنا قبل الشروع واما ثالثا فلان الاعراض ههنا عبارة عن الايصال وما يتوقف عليه الايصال كما ستقف عليه فعلى ما ذكره في الجواب بان ان يكون لمعرفة تلك الاوصاف مدخل ونفع في انفسها ولا يخفى ما فيه من الفساد فلذا لم يلتفت المحشي الى جواب اراده اصلا وأشار بقوله اذ الخفية قيد الموضوع آه الى سقوط اراده المبني على ما زعمه فاقبل من ان قيد الخفية قد يكون جهة البحث بان يكون بيان انواع الاعراض الذاتية فلما رجع المولى الى ذكر ضمير تعصبها الى التصورات والتصديقات وقال ان قيد الخفية بيان لجهة البحث والاعراض الذاتية فكان صوابا فالخشي محط في الحصر على كون الخفية قيد للموضوع فيمكن ان يكون بيانا لجهة البحث والبرهان محط في القول بتوقف الايصال الى المجهولات على تلك الاوصاف على زعم المحشي مع ان نفس الايصال الى المجهول وان لم يتوقف على معرفة تلك الاوصاف بشاء على ان من لم يعرف المنطق يقدر على اكتساب المجهولات فعلى هذا يكون اطلق مع المحشي لكن تغيير الفكر الصحيح عن الفاسد يحتاج الى تلك المعرفة والالزام ان لا يكون المنطق محتاجا اليه فعلى هذا يكون الحق مع برهان الدين انتهى ملخصا ففيه بحث ايضا اما اولا فلان كون الخفية بيانا للاعراض الذاتية يقتضي ان يكون تلك الخفية محمولات مسائل المنطق وليس في المنطق مسألة محمولها تقع في الايصال لاحقيقة ولا تأويلات مسائل المنطق الايصال وما يتوقف عليه تأويلات كاشي لكن الكلام ليس فيه واما ثانيا فلان جعل الخفية بيانا للاعراض الذاتية وجعل ضمير تعصبها راجعا الى التصورات والتصديقات فاسد يقتضي ان يكون نفع التصورات مسائل محمولات مسائل المنطق واما ثالثا فلانه على تقدير الارجاع المذكور لا معنى لكون الخفية بيان الاعراض الذاتية واما رابعا فلان الكلام ههنا اما هو في تعريف المعلومات لاني تعريف المعرفة وتغيير الفكر الصحيح عن الفاسد واما ما اشار اليه الش ٩ في فصول البدائع من ان قيد الخفية ههنا محتمل للامر بنقل من اراده انه محتمل لكونه قيد للموضوع ولكونه بيانا للاعراض الذاتية على ما توهم ٨ بل مراده انه محتمل للمنطق بالبحث والاعراض على ما اشار اليه المحشي مع كونه قيد للموضوع على كل تقدير ولو سلم

١ وما خدسا فلانه ان اراد
بمعنى جهة البحث ابيان
جهة دعراض الدية فهذا
عين معنى كونها بالاعراض
الذاتية وان اراد به بيان سبب
اجت ووجه فهو عين
ما اشار اليه المحشي سابقا
وقد بينا انه داخل تحت كونه
قيد للموضوع وان اراده معنى
آخر فليبين حتى تكلم عليه
ولا مكان دخول هذا البحث
في بحث الثالث المذكور
كتابه

٩ وهذا هو مدار ما قرره
الاعراض ههنا ما هي
الاعراض ههنا ما هي
الاعراض ههنا ما هي
الاعراض ههنا ما هي

فلا يكون كلامه دليلا على ما ذكره المحشي ونشأ غلطهما ههنا لفظ النفع الواقع في قيد المذكور بناء على انه متبدر في العلم والمعرفة لكن لانفع لهم فسد لانه بمعنى هذا الايصال على ما نقل ٤ عن المحشي ههنا فلا وجه للتوهم ذلك المولى ومن يه ٧ فالحق مع المحشي وتحقيق هذا المقال من غاية الملك المتعال (قوله ولا دخل له في الايصال) اذ لكاسب هو المعلوم نفسه فوضعه وكذلك جزء ذلك الوصف وشرطه ليس بكاسب وموصل والتظاهر ان المراد بالمدخلية المنفية المدخلية في التأثير والامر كذلك فان الموصل في الحيوان الناطق مثلا انما هو نفسه مع قطع النظر عن كلية الحيوان والباطن ونسبة احدهما وفصلية الاخر وذاتيه وان لم يمكن انفكاك هذه الاوصاف عنهما فتلك الاوصاف مصاحبات لا مؤثرات هذا (قوله لمقصود صاحب التعريف من هذا ان يبين ان لم يطق آه ففقد قيد ذاتية هو الاحتراز عن بعض احوال المعلومات اللاحقة اهل لكن لان تلك الخفية بل من جهة اخرى من كون تلك المعلومات موحودة في ذهن او غير موجودة او وجود مطابق الاشياء الخارجية في الماهية او غير مطابق فيها وكونها ممكنة وحادثة وقديمة وغير ذلك والمعرفه انه او بحث في المتعلق عن جميع احوالها لكن جميع العلوم على واحد او هو بط فلي هذا يكون القيد المذكور احترازا بهذا بحسب النظر الظاهر والذي نقول ان هذا القيد يبين الواقع اذ الواقع في المنطق انما هو البحث عن احوال المعلومات من حيث نفع تلك المعلومات في الايصال وانما قده لئلا يحتمل ما هو خلاف الواقع على تقدير الاطلاق والجهل من بعضهم انه جعل قيد ذاتية في التعريف قيد او افعر لئلا ما ذكر من الوجه وجعل هذا القيد احترازا بمن السبب ان الوجه القائم على كون قيد الذاتية قيد او افعر قائم على كون هذا القيد واقعا ايضا فالظاهر فيه مذكوراه (قوله باعتبارهما) اى التصورات والنصديقات الخفا ههنا متعلق ببحث ويحتمل ان يكون متعلقا باللاحقة على محاذ ما اشار اليه المحشي فانقول بانه لا يتعلق باللاحقة على ان يكون ضمير تعصبها راجعا الى الاعراض لكن لا نقول به (قوله هي الايصال) قد عرفت من ان كان المراد بالحق القسام والعروض فانتمثيل بالبداي صحيح بل هو الاولى وعلى هذا لا حاجة الى تأويل الايصال بالموصل وان كان المراد به الجمل والمتبادر منه الجمل مواطاة فففيه مسامحة حيث ذكر المأخذ وايد المشتق والتظاهر ان هذا المقام مقام بيان محمولات مسائل المنطق ولما كان المتبادر من الجمل هو الجمل مواطاة فلا بد من التناول (قوله كافي الحدود والرسوم) ابرارهما بالجمع يستلزم رعه الشخصية او اراد بالجمع ما فوق الواحد واطاله انما يقل كافي الاقوال ١١ رجه وادوية يكون الكلام في الموصل الى الصور والموصل الى التصديق على سبيل

٤ وهو ادى شرح قوله
فوضوع المنطق بقيد
الايصال وهو الواقع
في الخاتمة الصغرى ايضا
معه
٧ قره خليل

٤ هو المولى محمد أمين في
رسالته ويعلم المولى قره خليل
معه

الى ان اطلاق القول الشارح على الناقص لا سيما على الرسم الناقص بخلاف ما وجد فيه
شرح وايضا ولذا يجوز ايا لاعم والا خص في الرسم الناقص وبلا عم فقط في الحد
الناقص ويمكن ان يقال الاقوال متادرق الالفاظ والكلام ههنا في المساكن الموصلة
هذا واراد بالاقصة الحجج ليكون الاستقراء والتشيل دا خلافيها كذا قيل لكن جعلهما
من الواحق يقتضي خروجهما عنها (قوله وما يتوقف عليه الاتصال ١٤) معطوف
على قوله الاتصال فيلزم ان يكون هذا ايضا من الاحوال مع انه خلاف الواقع على انه
متناق لما سبق من ان الاحوال لا تدخل لها في الاتصال فالمراد احوال ما يتوقف عليه
الاتصال على تقدير مضاف والمعنى ان تلك الاحوال هي الاتصال واحوال ما يتوقف
عليه الاتصال مثلا الحيوان الناطق حدثام موصل الى الكنه واحوال الحيوان والناطق
مثل جنسية الاول وفصلية الثاني فقولنا الحيوان جنس في قوة ان يقال موصل ايضا
بعبدا وكذا الكلام في البواقي وما قيل من ان هذا على تقدير ان يراد بما يتوقف عليه
الاتصال ما صدق واما اذا اريد به المفهوم لا يحتاج الى التوجيه فان هذا المفهوم مرجع
للمحمولات المذكورة في المنطق فليس بشئ لانه ان اراد بالمفهوم مفهومات الاشياء الخارجية
فليس ذلك بمرجع للمحمولات مسائل المنطق وان اراد بالمفهوم الاحوال التي قدرنا
فيقع فيما عرّب من لزوم كون تلك الاحوال لها مدخل في الاتصال والحق ان هذا خط
من قائله ويدل على ما قررناه قوله ككون التصورات كلية اه فان كون التصورات
كلية وذاتية وهرضية وجنسية وفصلا وخاصة احوال لها لا دخل لها في الاتصال
وانما المدخل فيه للتصورات الكلية والذاتية والعرضية والجنسية والفصلية فا قيل
ايضا من ان فيه مساححة فالمراد كالكلية والذاتية والعرضية وهكذا مبني على الخط السابق
نعم لو لم يقدر في قوله وما يتوقف عليه مضاف محذوف لامكن ذلك التوجيه لكن
قد عرفت انه يحتاج الى التقدير وترك النوعية والعرضية العامة لان النوع تمام الماهية
وذكره في باب الكليات لتكميل الصناعة او توضيح الاخوة او لكونه معرّفا والعرض
العم لا مدخل له في الاتصال ويمكن ان يقال انه في صدد التشيل (قوله فاب الموصل
اي التصورات يتوقف على هذه الاحوال) يستفاد من ظاهره ان ما يتوقف عليه الاتصال
خارج عن هذه الاحوال وقد عرفت ما فيه فالمراد ان الموصل الى التصورات يتوقف
على مروضات تلك الاحوال توقف الكل على اجزائه لاعلى انفسها اذ لا دخل
لنفس الاحوال في الاتصال (قوله وبلا واسطة) احتراز عن الاتساع فانها تتوقف
على الكليات الخمس بواسطة القضايا المتوقفة على اطرافها من الموضوعات
والمحمولات قال الشريف في الحاشية المستقرى احوال المعلومات التصورية بالبحوث عنها
في المنطق ثلثة احدها الاتصال الى مجهول تصوري وذلك في الحدود والرسوم
وثانيها ما يتوقف عليه الاتصال الى المجهول التصوري توقفا قريبا ككونها كلية

١٤ صدره بالامكان لاستلزام
هذا التوجه الترجيح بالمرجح
١٥ من ان واحد او اثنين
١٦

وذاتية اه وثالثها ما يتوقف عليه الاتصال الى المجهول التصديقي توقفا بعبدا
اي بواسطة ككونها موضوعات ومحمولات والبحث عنها في ضمن باب القضايا وكذا
احوال المعلومات التصديقية ثلثة اقسام احدها الاتصال الى المجهول التصديقي
وذلك في صدد القياس والاستقراء والتشيل التي هي انواع لحجة وثانيها ما يتوقف
عليه الاتصال الى المجهول التصديقي توقفا قريبا وذلك في مباحث القضايا وثالثها
ما يتوقف عليه الاتصال الى المجهول التصديقي توقفا بعيدا ككون المعلومات
تصديقية ومقدمات وتوالتى انتهى فاقسام الموصل الى التصور والتصديق بالبحوث عنهم
في المنطق خمسة الموصل القريب الى التصور وهو المعرفة والموصل لغيره الى
التصديق وهو الحجج والموصل البعيد الى التصور وهو بعض الكليات الخمس
والموصل البعيد الى التصديق وهو القضايا والموصل الابدالي وهو موضوعات
والمحمولات والمقدمات والتوالي فليفهم (قوله وككون التصديقات قضية) عطف
على قوله ككون التصورات كلية وقد عرفت انه لا مسحة فيه فكذا لانه مسحة في نفسه
لو كان كل منهما ممثلا لنفس ما يتوقف عليه الاتصال فكان في كل منهما مدخله كـ
قد عرفت ان هذا القول يحتاج الى التأويل فمدأوله لا حاجة الى تأويل كل منهما
(قوله موضوع المنطق) فذلكه بجعل مافصله قبل (قوله بقيد يصحح الاتصال)
وهو المراد بنفصها في الاتصال في قول الشارح من حيث نفصها في الاتصال على
ما نقل عنه وهذا النفع بهذا المعنى متخفف في الاقسام الخمسة الموصل للاتصال
المتبادر من النفع في الاتصال انها اسباب بعيدة للاتصال وبسبب بوضعه فيكون
متبادرا في الاقسام الثلاثة اعني الاتصال البعيد في التصور والبعد في التصديق
فالاول ان يقال من حيث انها توصل لاننا نقول هذا مشترك الورد لان قوله من حيث
انها توصل متبادر في الاتصال القريب في التصور والتصديق بل هو كالصريح فيه
والظاهر بعد تحرير المراد من النفع في الاتصال هو صحة الاتصال لوجه لهذا اليراد
لان صحة الاتصال متحقق في الاقسام الخمسة (قوله لا بنفس الاتصال) حتى يرد عليه
ان الاتصال محمول ارادة ايساره في العلم فكيف يكون قيد الموضوع والله وقيد له
وان يكون سبب الثبوت في العلم وما قيل ان الاتصال مطلقا قيدا لموضوع ونوعه
اهراض فائمه فلا ما فاة بين كون الاتصال قيد او بين كونه اعرافا ذاتية ذاتية
هو المطلق والمحمول خصوصيته فيه انه ان اريد بالاطلاق ما هو بشرط الامسلاو
فيمتنع تقييد الموضوع بهذا المطلق بهذا المعنى لا يتحقق الا في الذهن وناريد به ما هو
لا بشرطه فيعود المحذور لان المطلق بهذا المعنى لا يتحقق الا في صور مخصوصة
مخصوصة من تمام الماهية وما افق من ان لا شك ان المذهب الواسع في تصوره
هي النفس الناطقة فهي اذا سلكت في طرق افكارها واقعة في صور

١٤ صدره بالامكان لاستلزام
هذا التوجه الترجيح بالمرجح
١٥ من ان واحد او اثنين
١٦

الاعراض الذاتية بالايصال وما يتوقف عليه الايصال قطعه للتبديل اللازم من التفصيل
فكل مجموع لا يتصل به الا بالايصال الى احد الامرين اي الايصال بالواسطة او الايصال
بواسطة كما اشار اليه القائل هذا هو الكلام على التعريف المأخوذ من الجهة الذاتية
على مذهب المتأخرين وستطلع على ما هو التحقيق وبالله التوفيق (قال الشارح العلامة
او عن الاعراض الذاتية) كلمة والتخير في التعبير وللإشارة الى ان ما قبله يعني على مذهب
وما بعده على مذهب آخر وما كانت الاعراض الذاتية عند القدماء لا عبرها عند المتأخرين
صرح بها في الاصل ٣ الاحصر ان يقول اول المعقولات الثانية وهي ما لا تعقل
اي عرصة معقول آخر ومكرر في الاعيان ما يتوقف عليه وقيل هي العوارض المحصورة
بالوجود الذهني واخذ هرا ان تعريفه ان لا يمكن بقوله ما لا تعقل
الاعراض المعقول آخر لما رواه ان لو زعم المفسر كالتوجيه للاربع معتمدا على الاعراض
للمعقول آخر مع انها عارضة بحسب الوجود الخارج ايضا فادوا قيد عدم المطابقة
بالاحتراز عنها فاخص بعرض الوجود الذهني كالتعريف الثاني فعلى كل تقدير
هي من عوارض الوجود الذهني ومن احواله ولا كان قد وادى بوجوده لا عين ما يطالبه
ما حوذا في تعريف المعقولات الثانية كما عرفت فلو حل المعقولات الثانية ههنا على المعنى
الاصطلاحي اكان قوله ان لا يجادى بها امر في الخارج اي امر كائن في الخارج
على ان يكون التي راجعها الى هذا القيد مستند كما فلا بد ان يحمل المعقولات الثانية ههنا
على المعنى اللغوي اي الامور المتعقلة في غير الدرجة الاولى سواء كانت متعقلة في الدرجة
ثانية او في بعده من الدرجات وهو المناسب او وقوعها في التعريف ويكون المجموع
من القيد وما قيد عبارة عن المعقولات الثانية بهذا القيد ما قبل ٢ من ان هذا صفة كاشفة
عن حقيقتها انتهى اذا تعرض ههنا تعريف العلم لتعريف الموضوع على انه لو كان
صحة كاشفة عن حقيقة ما كان هو تعريفه فصار مستقلا للمعقولات الثانية على ما هو مقتضى
كما تقدم وقد عرفت انه جزء ثان من تعريف المعقولات الثانية مع انه متضمن بالمعنى
المعمل في درجة الاولى من الكليات العرضية ان يصدق عليه انه لا يجادى بها امر
في الخارج مع انه ليس من المعقولات الثانية لعدم كونه من الاحوال بل ذاتي لا يرادها
صحة ما قبله من ان ارادته لاجل ان لا يجادى بها امر في الخارج فقبل المعنى
المعمل في درجة الاولى صرح بعد كما هو خارج عن المعقولات الثانية فهذا القول
من صفة كاشفة تدقيق وليس ينبغي وان ادعى صاحبه انه يصدق ان يعد من الخواشي
من كونه صفة كاشفة انه لو وضع الصفة بدل الموصوف لم الامر ومن البين انه
لو وضع هذا القول بدل المعقولات الثانية وقيل علم يبحث فيه عن الاعراض الذاتية
لا يجادى بها امر في الخارج لان مقتضى بالمعنى قطعها ومن هذا نظر وان خفي عليه فان اراد ان
هذا من الاحوال فلا يكون الاعراض عن الاحوال فيرد عليه انه على تقدير كونه صفة

٤ وهو مذهب القدماء حيث ذهبوا الى ان موضوع
المعقولات الثانية
ان لا يجادى بها امر
في الخارج من حيث تنطبق
على المعقولات الاولى التي
يجوز من في الخارج
٥ وهو مذهب المتأخرين
حيث هو ان موضوع
المعقولات الثانية
وتمت تقيده من حيث
الايصال الى معقولات
٦ حيث مر منه ما سبق
ان لا يجادى بها امر
او خارجا عنه
٧ فيه تعريف للمعقولات
حيث قال الاحصر
المعقولات الثانية
٨

كاشفة يكون تخصصها للتعريف بقريته المعرف وفساده ظ وان ارادته عبارة
عن الاحوال بالنظر الى ذاته فلا دليل عليه قطعنا مع ان هذا البيان يخالف لما اتفق
عليه الراء حيث لم يرقوا المعقولات الثانية لا يجادى بها امر في الخارج والحق ان هذا
يخصه هو علم ما حش منه فقط بما قررنا ان المعقولات الثانية عبارة عن العوارض الذاتية
المتعقلة فيما بعد الدرجة الاولى من التعقل وهي الامور والاحوال المتصورة في السامية
للمعلومات التصورية والتصديقية كمفهوم الكلي الشامل لمفهوم مات الكليات وكذا مفهوم
لفضوية والقياس الشامل لمفهوم مات القضيي ولا قبسة فعلى هذا يكون موضوع
لمطلق واحدا حقيقيا فواحدا اعتباريا كالمعلومات التصورية والتصديقية. كان
يبحث المطلق عن المعقولات الثانية لان حيث ما هي في نفسها وان حيث بهما وجوده
في لذهن ولا من حيث انها من الكيفيات المتسامية الى غير ذلك فان ذلك وطبقه فلسفة فاشتر
بقوله (من حيث تنطبق) ان في الناطق لا يبحث فيه عن جميع احوال المعقولات الثانية بل
يبحث فيه عن احوال تلك المعقولات من حيث تنطبق تلك المعقولات على المعقولات الاولى
ويسرى احكام تلك المعقولات الى المعقولات الاولى بسبب اندرجها تحت تلك المعقولات
مثلا ان اردنا ان نعرف ان الحيوان الناطق موصل الى الكثرة نرجع في ذلك الى ان احكامه
موصل الى الكثرة ان يقول الحيوان الناطق حسان وكل حسان موصل ينتج ان الحيوان
الناطق موصل وكذا الحال في السكيت التي هي المبادئ وادارتا ان تعرف قول العالم
موافق وكل موافق حاد موصل الى قولنا العالم حاد نرجع في ذلك الى ان الضرب الاول
من السكيت الاول ينتج لوجبة الكلية بان نقول هذا القياس من الضرب الاول من الشكل
الاول وكل ما هو كذلك فهو منتج لوجبة الكلية ينتج ان الضرب المذكور منتج مطلوب
وكذا الحال في سائر الاقبسة والضرب والقضايا التي هي المبادئ فالكثير المذكورة
في الموضوعين من مسائل المنطق يبحث فيها عن احوال المعقولات الثانية من حيث الانطلاق
على المعقولات الاولى كما قررناه فالفرق بين مذهبي المتأخرين والقدماء ظاهر وان خفي
على بعض الناظرين وسنشرح حقيقة الحال عند ختام البحث ومن هذا البيان يظهر
فساد ما قبل من ان الطبيعة قيد للاعراض الذاتية وصير تنطبق راجع اليها لا قيد
للمعقولات الثانية اذا انطبق بالمعنى الذي صورناه انما يوجد في المعقولات الثانية
لا في اعراضها الذاتية على ما يرد عليه ان كونها تنطبق باحد من جميع الاعراض الثانية
للمعقولات الثانية سواء كانت مجزئة عنها في المنطق وفي الفلسفة لا بالكلية تنطبق
على المعقولات الاولى على ما عرفت بالقائل فالحق انه قد تعرض موضوع هذا كما
المعقولات الثانية ههنا بالمعنى اللغوي على ما حققناه كان المناسب ان يكون المعقولات
الاولى ايضا بهذا المعنى اي الامور المتعقلة في الدرجة الاولى فعلى هذا يكون قوله ان
لا يجادى بها امر في الخارج مع سانه امر نفسا للمعقولات الاولى بل هو الظاهر في مقام

٧ وان عرفوها دعوا رضى
لا يجادى بها امر في خارج
على ما في شرح الطالع
وسيره وكما من عرف
تخصيص

والا لكان قوله ان لا يحدى بها امر في الخارج صفة كاشفة بلا نزاع ليس بشئ
 لان التفسير المذكور انه هو على تقدير عدم كونه صفة كاشفة على ما سبقه ولو كان
 صفة كاشفة لا يكون مفسرا بالتفسير المذكور لادلائل على اعتبار الوصف فيه
 بل هو شامل للوصف واخره مثل المعدوم المتعلق في الدرجة الاولى على ما سيجي
 من المحشى فتدبر فان معنى الصفة الكاشفة ههنا قد خفي عليك خفي على بعض
 من يدعى الكشف (قوله والجريئة آه) لاشت ان الجريئة عارضة لمفهوم الجزئي
 وذلك المفهوم لما يكون موجودا في الذهب فالجريئة عارضة له باعتبار وجوده في الذهب
 وما اشهر من ان كل ما وجد في الخارج فهو حرقى فلس على حقيقته بل من قبل استد
 حال لمفهوم الى اى مفهوم فالاستد المذكور بخارج عقل فظهر ان الجريئة كالكلية
 من المعقولات الثانية فصح التمثيل بها قطعاً نعم لادخلها في الاصل الى المجهولات
 لكن الغرض تمثيل المعقولات الثانية فذكرها ههنا ليس باستطراذى كما توهم وان كان
 ذكرها في ايضاح التعريف السابق على مذهب المتأخرين استطراذياً (قوله اى تشمل
 تلك المعقولات آه) اشار بهذا الى ان صغير تطبيق راجع الى المعقولات السابقة الى
 اعراضها الذاتية وان الحبيبة قيد الموضوع لا بيان الاعراض الذاتية وان نازع فيه المولى
 برهان الدين وزعم ان الحبيبة بيان للاعراض الذاتية والصغير راجع الى الاعراض الذاتية
 بناء على زعمه في التعريف السابق وقد عرفت ما يتعلق بذلك مما قررناه في شرح
 كلام الشارح فتدكر (قوله اشتمل لكلى على جزئية) دفع لاحتمال ان يكون الاشتغال
 من اشتمال الكل على جزائه بناء على الانطباق اذا لم يكن معنى المساواة ههنا
 يكون معنى حل التكلات على الجزئيات ولذا قال اى يجرى آه مبيح الاشتغال المذكور
 يعنى ان معنى الانطباق المذكور ان يجرى على المعقولات الثانية احكام ٩ اى
 محكوم بها ككيسة بحيث تنتهى تلك الاحكام الكلية وتبدأ على سارية الى المعقولات
 الاولى الموصلة الى المجهولات بناء على ان الغرض معرفة احوال تلك المعقولات
 الاولى التى هى طابع تلك المعقولات الثانية ومعرفة ما يتوصل بها الى
 المجهولات فاذا اريد ان يعلم حال كل من تلك الطبائع والمعروضات
 راجع الى علم حال كل منها الى احكام تلك المعقولات الثانية فتقوله يرجع على صيغة
 مجهول جواب لقوله ذا اريداه وكونه على صيغة المنكح وان كان مناسب لقوله لا
 اذا اردنا لكن لا يحصل الانطباق بين الشرط والجواب (قوله مثلاً اذا اردنا) تصوير
 المسألة المذكورة على ان يرجع في معرفة احوال تلك الطبائع والقواعد الكلية والمسائل
 المسئلة من موضوعات تلك المعقولات الثانية معرفة تلك الطبائع ومجولاتها احوال
 غير ان تلك الموضوعات لا تصل اليها صغرى سهلة الحصول لعدم عدوان بعض

و قد قسر الاحكام بحكم
 به اد لاحكام بمعنى ان
 لا يرايها القضايا فلا تصور
 فيها الاجراء المذكور نعم
 الكلية اما هو وصف القضايا
 لا المحكوم بها لكنه وصف
 به صفة لا ج
 المذكور

تلك الموضوعات على بعض تلك الطبائع وتجعل بعض تلك القواعد الكلية كبرى
 فيحصل هنا نتيجة موضوعها ذلك البعض من تلك الطبائع ومجولاتها محمول
 ذلك البعض من تلك القواعد ويسمى مثل هذا تقريباً واستخرا جافاً اذا اردنا ان
 ان الحيوان الناطق موصل الى الكنه نرجع الى ان الحسالتام موصل الى الكنه ونقول
 الحيوان الناطق حد تمام وكل حد تمام موصل الى الكنه يتبع الحيوان الناطق موصل
 الى الكنه واذا اردنا ان نعلم ان الحيوان يتوقف عليه الاتصال وموصل ايضا لانعدام
 نرجع في ذلك الى ان الجنس يتوقف عليه لا يصل وموصل ايضا لا يصل او نقول
 جنس وكل جنس يتوقف عليه لا يصل وموصل ايضا لا يصل يتبع الحيوان
 يتوقف عليه لا يصل وموصل ايضا لا يصل او نقول هذا قياس الكلام في لافسه
 وما دبرها فاذا اردنا ان نعرف مثلاً ان قولنا اعم متعبر وكل متعبر حادث يتبع
 حادث نرجع في ذلك الى ان الضرب الاول من الشكل الاول يتبع موجد كل متعبر
 هذا قياس مركب من موجبتين وكل ما هو كذلك يتبع موجد ذلك يتبع موجد
 موجبة كلية وعلى هذا قياس حل لمساوى فتدبره وعلى هذا قياس
 خبر مقدم مستأ محذوف كما شئت اليه وفصلناه وقوله اعم صفة لا سم لا شدة
 والقياس بمعنى الطريق وجعله كلاماً مركباً من الخبر المقدم والمبتدأ مؤخر وان كان
 لا يتبع عن اطافة لكن مع كونه تكلفاً ينبغي عنه سوق الكلام لعدم شموله لحال البادى
 وتقدير المضاعف بان يكون المعنى وعلى هذا باب القياس تصككاً مع عدم تناوله
 حال المبدى ايضا بناء على ما هو اعتبار من باب القياس المباحث المتعلقة بنفس لاقية
 (قوله هى طابع المفهومات) اى الطابع التى هى المفهومات فاضافة الطابع الى المفهومات
 عهدية على ما هو اصل وضع الاضافة فيجتمعان ح ويكون كالاضافة ايجابية
 الاصطلاحية في الاجتماع كما حققه في اضافة الخ الى العور في قول الش من مخ
 عوارى الافاضل فتكون لا يميز بانفسه ان ذن الاضافة وكما لا يميز لاضطلاحية
 الى ما هو المراد منها ههنا قبل اضافة الطابع الى المفهومات لامية اصطلاحية
 بالمعنى القوي بمعنى تبين المضاعف كما صرح به ابو الفتح مبنى على انفعول عوارى
 وحل لاضافة على الاضافة الالامية على ان يكون المراد بالمفهومات المفهومات
 لامية بعيد جداً وبأن عنه التقييد بقوله المتصورة من حيث هى على ما صرح به
 رسول صفة المفهومات للاضاح ثم ان المحشى هو في صدره من المفهومات
 والمعقولات الثانية وعلى الاول اشار بهذا القول وعلى الثاني اشار به قوله
 هذا النوع من قبل زرع الحذف اوصول الى ما على انه يتوقف على
 المعقولات الثانية ليست عبارة عن المفهومات المتصورة من حيث هى

مستدركا ليسكون البقي واخصر انتهى وحاله كما ترى اما اولافلا لا لزم لزوم الاستدراك
 الثاني من السبل الاول لان قوله التي لا يحاذي بها امر في الخارج شامل لما يستعمل
 في الدرجة الاولى وفيها بعد ها كما اعتد به سيما اذا كانت الموصول عبارة
 عن الاوصاف والعوارض وقد ابيض القائل عليه ههنا واما ثانيا فلان الباعث
 على الجمل على المعنى اللغوي هو لزوم الاستدراك على تقدير الجمل على المعنى الاصطلاحي
 فكيف يكون عدم كونه صفة كاشفة باعتبارها على الجمل المذكور ايضا وهل هذا الانهليل
 شيء واحد بلتين مستعملين وليس هذا من قبيل التكاثر حتى يقال انه لا تراجم في التكاثر
 والحق ان عرض المحشي ههنا انه هو بيان سبب لزوم الجمل على المعنى اللغوي رداه على
 من زعم انه يجوز على معنى الاصطلاحي وان الصفة كاشفة عن الحقيقة على ما يظهر
 من سوفه وما فرعه على ما سبق لكون الكلام السابق المنقول مدارا للزوم الاستدراك
 ايضا على تقدير الجمل على المعنى الاصطلاحي كما اشار اليه بقوله لا معناه الاصطلاحي
 المتعريف اه كما هو عرض المحشي ههنا نعم نعم عدم كونه صفة كاشفة لكن لا بالبيان السابق
 فقط بل من مجموع ١٠١ واللاحق وكمن ما ذكر في لا يحاذيها هذا ان القائل المذكور
 نفع هو بعض الطريق ٩ وقال فلا عن اعتبار التعريف للموروث من انفسه ما هو
 ان المعقولات الثابتة هي العوارض التي لا يحاذي بها امر في الخارج وما ذكره
 اشارح مختصر هذا التعريف على ان يكون الموصول عبارة عن العوارض وقد ناقش
 الشريف في حاشية المطالع ان العوارض ثلاثة اقسام الاول ٤ ما للوجود الخارجي
 بخصوصه مدخل فيه كالسواد والاشياء ٨ ما للوجود الذهني بخصوصه مدخل فيه
 كالكتابة فلا يوصف به الشيء حال وجوده في الخارج وهذا معنى قوله عوارض لا يحاذي بها
 امر في الخارج فهذه هي السمة بالمعقولات الثانية والثالث ٣ ما للوجود المطلق مدخل
 فيه انتهى ويستفاد منه ان عدم محاذ امر بهاتين الخارج من خواص العوارض الذهنية
 التي للوجود الذهني بخصوصه مدخل فيها فيصالح لان يكون تعريفها خاصة فيكون
 صفة كاشفة فعلى هذا البيان لا يشعل التعريف المذكور والمعلوم المتعقل
 في الدرجة الاولى لان الموصول على ما ذكرنا عبارة عن العوارض الذهنية
 العارضة للاشياء في الذاهان والمعلوم والمتعقل في الدرجة الاولى ذاتي لا فراه
 من مثل الكلمات الغرضية انتهى ملخصا وحاصله انه لا وجه للحمل على المعنى اللغوي
 حذرا من الاستدراك بل المعقولات الثابتة ههنا محمولة على المعنى الاصطلاحي
 والاستدراك عند دفع حمل قوله التي لا يحاذي بها امر على كونه صفة كاشفة وانما يردح
 النقض بالمعلوم المتعقل في الدرجة الاولى اذا كان الموصول عبارة عن الذات وهو
 بل الموصول عبارة عن عوارض الذهنية على ما هو صريح في حاشية المطالع وغيره
 فلا وجه لمجرد ورود البعض على ظاهره الى صرف الكلام عن ظاهره وحله على المعقولات

١ وهو محمد امين صاحب
 الرسالة زعم ان كون الموصول
 عبارة عن العوارض
 محققا لا يمتنع من
 اشريف وغيره ونادى به
 في سبب من حاشية
 حاشية
 في سبب من حاشية
 حاشية
 حاشية

الثانية على معناه اللغوي ههنا ونحن نقول امثل هذا من اساءة لظن المحشي فهل
 يزعم قائل انه انكر ما ذكره في حواشي المطالع وغيره وكعبه عن العمدة عن امثل بل
 مقصوده ان قوله التي لا يحاذي امر صفة للمعقولات الثانية فلو كان المراد بها معناه
 الاصطلاحي لكان مستدركا قطعيا ولو كان صفة كاشفة عن حقيقة كان شاملا
 للعوارض وغيرها لا لوجه التخصيص للموصول بالعوارض ضرورة ان الفاظ التعريف
 يحمل على ما يتبادر بهما والمبادر من الموصول هو الشئ فان زعم ان المعرف قرينة
 على ذلك التخصيص فذا فاسد مستلزم لدوران زعم ان ههنا قرينة غيره فليتها
 حتى يتكلم عليه نعم ٢ على تقدير انصرح بالعوارض كما في التعريف الموروث من القدماء
 وفي شرح المطالع وحاشيته يكون عدم المحاذاة وصفا للعوارض لكن اين هذا من
 تدبير الشارح الحق على تقدير كون هذا القول صفة كاشفة فالحق ان المعقولات الثانية
 ههنا لو كانت على المعنى الاصطلاحي يلزم اما لاستدراك على تقدير عدم كونه صفة
 كاشفة واما الانتقاض على تقدير كونه صفة كاشفة فهي محمولة على معناه اللغوي
 حذرا من لزوم ١٠١ لفساد في الذي لا يعمون في خصوصهم يلعبون (قوله اي الامور
 المتعلقة في المرتبة الثانية) اي فيما عدا المرتبة الاولى فيشمل جميع المراتب بعد الاولى
 وقد سبق ان الاصطلاح وقع على ذلك في المعقولات الثانية فالظاهر ان المراد بهما
 ذلك ايضا على تقدير الجمل على المعنى اللغوي والا لا يشعل كثيرا من المراتب ولا بأس
 في ارتكاب مثله لاجل المصلحة الا ترى انه انما عدل عن الجمل على المعنى الاصطلاحي
 لاجل الاحتراز من لزوم احد الفسادين فكذا عند حله على المعنى اللغوي يرتكب مثله
 لاجل حصول المعنى الاصطلاحي من مجموع القيد والمفيد فلا بد من التعميم المذكور
 ليحصل الغرض ولا غوهم ان الامور المتعلقة عبارة عن العوارض الذهنية فيكون
 القيد المذكور مستدركا جديا فلا فائدة في دفع لزوم الاستدراك للحمل على المعنى اللغوي
 لان الامور المتعلقة اهم من ان تكون من العوارض الذهنية وغيرها وهو ظاهر لاسترة
 فلا بد عند الحن على المعنى اللغوي من القيد المذكور ليخرج لوازم الماهيات والاضافات
 ايضا على اقول بتحققها في الخارج (قوله المتعريف السيدان المذكوران) الاول
 قوله الامور المتعلقة في المرتبة الثانية واثني قوله التي لا يحاذي بها امر في الخارج وفائدة
 التوصيف كما اشارنا اليه آنفا اخراج بعض الاعتبار عن التعريف مثل لوازم الماهيات
 والاضافات وح لا يكون صفة كاشفة قطعيا ولا انتقاض بهاتين المادتين فيلزم ان لا يكون
 من الامور المتعلقة في الدرجة الثانية فتدبره قد حن على بعضهم شريفي
 عن همد القديم (قوله والاكثر) قوله (لا كلام في هذه) لم يلزم على ما حده ورفعه
 انه يجوز صفة كاشفة باعتبار ان الامر الاول اي الذهني في درجته الاولى
 عند المعقولات السابقة فيفوز ان يكون انه بعد كونه صفة كاشفة

بيان لما عطلت نظري
 السابق

ههنا كلامه في لزوم
 فيكون على ما قد

فالمعنى الثاني لان هذا لا يقابل ما ذكره المحشي لانه في صدد لزوم الاستدراك على تقدير الحمل
 على المعنى الاصطلاحي لافي عدم جواز كونه صفة كاشفة ثم ان السند المذكور قاسد
 اذ لو كان صفة كاشفة فاما يكون صفة كاشفة باعتبار الثاني لا باعتبار الاول
 على ما هو صريح كلامه على ان من جعله صفة كاشفة عن الحقيقة انما جعله كذلك
 عند الحمل على المعنى الاصطلاحي لا على المعنى اللغوي وقد شربنا آتاعدم جواز كونه
 صفة كاشفة على تقدير الحمل على المعنى اللغوي فتدكر واما ما قيل من ان اللفظ لزوم
 الاستدراك المذكور عند الحمل على المعنى الاصطلاحي لا احتمال ان يكون محمولا
 على التجربة فقد فوج به اذا حل على المعنى الاصطلاحي بانه يجمع معناه
 قطعا واول حل على البحر يدح لم يكن فرق بين الحمل على المعنى الاصطلاحي والحمل
 على المعنى اللغوي وكلامه انما هو عند الحمل على المعنى الاصطلاحي قوله فيكون المجموع
 من المقبولات القيد اي فيكون المعنى المستفاد من مجموع الصفات الوصفية عين المعنى
 الاصطلاحي وهذا وان كان خلاف انطباعنا والمتبادر لكن الشارح لما اخذ
 ذلك القيد لا حل كمال الايضاح لم يحل المقولات الخارج على المعنى اللغوي سندا
 عن لزوم احد الفاسدين عند الحمل على المعنى الاصطلاحي مع انه مؤيد آخر وهو ان
 عادتهم في مثل تعريف العلم ههنا اخذ الموضوع لا اخذه مع تعريفه ايضا اذ لم يط ههنا
 انما هو تعريف العلم لا تعريف الموضوع (قوله ولا يجوز ان يحمل اه) جواب عن سؤال بقدر
 وهو ان اللفظ لزوم الاستدراك عند الحمل على المعنى الاصطلاحي لم لا يجوز ان يحمل
 على المعنى الاصطلاحي ويجعل المجموع من الصلة والموصول صفة كاشفة
 عن حقيقتها وحاصل الجواب انه لو حل على ذلك لانتقض التعريف بالمعنى المتعقل
 في لدرجة الاولى هذا فافهم ويحمل جملة الصلة والموصول اشارة الى ان الكشف
 في الحقيقة انما هو للصلة والموصول مبهم لا يبين الابه فاقبل الاولى ان يقال ويحمل
 الصفة كاشفة او الموصول صفة كاشفة لان الصلة ليس لها حظ من الاعراب كلام
 لاحظ له من الاعراب عند اولى الابواب وقر له عن حقيقته وقيل في كلام المولى برهان الدين
 حيث زعم انه صفة كاشفة عن حقيقتها فاما الاستدراك بدل عليه قوله كما فعله بعضهم
 وليس مقصوده ان الصفة كاشفة لانه ان تكون تعريفها كاشفا عن الحقيقة جامعا
 ونافعا في رد ٩ عليه ان الكشف من الحاشية لا يلزم في الصفة كاشفة على ما صرح به
 لاولي العاصم في رد ٩ كشف المذكور غير لازم في مطابق التعريف فضلا
 عن ان الصفة كاشفة عن حقيقتها كما هو ظاهر في كلامه كاشفا عن حقيقتها
 في رد ٩ بعبارة اخرى هو ان المعنى لا يستلزمه ان يكون له صفات اخرى
 في رد ٩ بعبارة اخرى هو ان المعنى لا يستلزمه ان يكون له صفات اخرى
 في رد ٩ بعبارة اخرى هو ان المعنى لا يستلزمه ان يكون له صفات اخرى

فقدنا في القول بالاق
 وح . . . كون صفة كاشفة

في موضع آخر هذا ولا يلتفت الى غيره (قوله لانه يتقضى بالعدم) عليه لقوله لا يجوز
 اي معنى انه لو جاز ان يكون صفة كاشفة عند الحمل على المعنى الاصطلاحي لا تنقض
 التعريف بالعدم المتعقل في الدرجة الاولى كالكتابات القرصية مثل الثاني واللا يمكن
 والعمارة وغير ذلك اذ يصدق عليها انه لا يتخذى بها امر في الخارج مع انه من المعقولات
 الاولى قطعا وما قيل ٧ من ان الموصول عبارة عن العوارض والوصاف وقد سبق
 عن الشريف السلامة وغيره ما يؤيد ذلك فلا يرد التقص بالوارد المذكور لان الكليات
 القرصية انواع لافرادها القرصية وليست بعوارض ووصاف فقد عرفت انتمحاله
 بما حققناه اذ لا دليل على تخصيص الموصول بالعوارض قطعا واما التصريح
 بالعوارض بان يقال عوارض لا يتخذى بها امر في الخارج كما وقع في كلام الشريف
 وغيره فلا كلام فلو لم يتخذى بها امر في الخارج فلو كان ذلك الكلام في قوله بالمعقولات
 الاولى (اه) يعني الكلام ههنا كالكلام في السابق بان يكون المراد بالمعقولات الاولى معناه
 اللغوي اي الامور المتعلقة في الدرجة الاولى لامعناها الاصطلاحية المتعقبة القيدان
 والالكان قوله التي يتخذى بها امر مستدر كافيكون المجموع عين المعنى الاصطلاحية
 للمعقولات الاولى ولا يجوز ان يكون هذا القيد صفة كاشفة عن حقيقة انها كاشفة بعضهم
 ٧ ايضا لانه يتقضى بالعدم المتعقل في الدرجة الاولى اذ لا يصدق عليه انه يتخذى به
 امر في الخارج مع انه من افراد المعقولات الاولى فالانتقاص ههنا بعدم المجموع في السابق
 بعدم المع هذا ورد عليه انه لو كان المجموع معنى اصطلاحيا للمعقولات الاولى كما اشار به
 لانتقض التعريف بالحاصل للمعقولات الاولى ايضا بالعدم المتعقل في الدرجة الاولى
 اذ لا يصدق عليه المجموع وهو ظاهر فلا فائدة في الحمل على المعنى اللغوي للاحتراز
 عنه ولانتقض ايضا بالاضافات على القول بحقيقة الخارج اذ لا يصدق عليه التعريف
 ح لانهما متعلقة في الدرجة الثانية لافي الاولى مع انها من افراد المعارف بل على قول ٤ بعدم
 تحققة في الخارج ايضا لانهما متعلقة في الدرجة الثانية ولا يتخذى بها امر في الخارج
 وقول اما البعض الثالث فتدفع بان منشأ الانتصاف في الاضافات هو معروضاتها
 الخارجية فكانها متعلقة في الدرجة الاولى فلا تنقض بها على هذا المذهب وقد سبق ما يتعلق
 به واما الثاني فلان الاضافات لما كانت موجودة في الخارج عند القائلين بها كانت مقولة
 في الدرجة الاولى بالنظر الى وجودها الخارجي وان كانت مقولة في الدرجة الثانية
 بالنسبة الى معروضاتها بالمقولة فغاية ما لزم صدق كل من تعريف المقولات
 والاولى عليها بالاعتبارين ولا بأس في ذلك على ما اذا قطع النظر ههنا عن وجودها
 الخارجية كانت مقولة في الدرجة الاولى نعم اوجه للمعقولات الاولى على المعنى
 الاصطلاحية ووجه الصفة على الصفة كاشفة لم يرد هذا النقص جزوا واما البعض
 الاول فثبت له الورود بين الجاهلين فانه ذلك نقول مراد المحشي في هذا المقام لم يلزم

٧ قره خليل وقد اخذه
 من صاحب الرسالة
 وهو المولى برهان لدي

٧ الارادة الجملة هو الخط
 المولى عماد وقره خليل
 هذا
 هذا هو قوله حسن حصة
 سند

المعقولات الثانية على المعنى الاصطلاحي وحل الصفة على الصفة الكاشفة
 لورود الانتفاض بالمعنى المتعلق في الدرجة الاولى قطعاً ولو حلت على المعنى اللغوي
 لم يرد هذا التقصيص قطعاً كما فصلناه. ولما حل المعقولات الثانية على المعنى اللغوي لذلك
 الداعي فالمعنى ان يحمل المعقولات الاولى ايضاً على المعنى اللغوي اذا خلاص
 ههنا من النقص بالمعنى المتعلق في الدرجة الاولى كما بيناه واذ لم يكن خلاص
 من انتقص المذكور فلا اقل من ان لا ينفرد التماس بين المعقولات الثانية وبين
 المعقولات الاولى ههنا سيما وانما يصح ليدل ان سبب تعريف العلم لا تعريف
 موضوعه وغير موضوعه هذا هو تعريف المقام فدع عنك خرافة الاوهام وكذا
 القول بان الصفة الكاشفة لا يجب مساواتها فيحوز ان يحمل المعقولات الاولى على المعنى
 الاصطلاحي ويجعل الصفة كاشفة فقد عرفت اختلاله على انه اذا كانت الصفة
 ههنا كاشفة تكون اخص من الموصوف لاسم شمولها للمعنى المتعلق في الدرجة
 الاولى مع شمول المعقولات الاولى ايهاا ولم يقل احد بخصوص الصفة الكاشفة
 عن موصوف وان قال ان الصفة يعمومها من الموصوف ونما طينها الكلام صولاتا لان
 الاحوال عن مفرع في الملام (قوله لكن بقية) اي في تعريف الثاني المأخوذ
 من الجهة الوحيدة الذاتية بحث وهو ان الشئية اي يكون الشئ المطلق شيئاً والوجود
 اي وجود شئ المطلق ووجوبه وانكاهه معقولات ثوان لان هذه كلها امور اعتبارية
 لا وجود لها في الخارج على ما قرر في الكتب الكلامية والحكمة وانما كانت هذه
 من المعقولات الثانية لان الماهيات اذا حصلت في الازمان وقبست الى الوجودات الخارجية
 عرفت ان هذه امور عرضية وليست في ذاتها في خارج فهي من المعقولات
 الثانية مع ان هذه ليست من موضوع المنطق وانما هي انطباقها على المعقولات
 الاولى لانه اذا حكم عاينها بان يقال الواجب كذا والامكان كذا كانت تلك الاحكام
 سارية منها الى تلك الماهيات التي هي المعقولات الاولى فعلى هذا يكون التعريف المذكور
 خلاف الواقع وسيب ما عاين او يلزم منه ان يكون المنطق علماً باحتصاص احوال امثال
 تلك المعقولات الثانية فلا يد في تعريف المذكور من قيد حجية النفع في الاتصال
 بالمجهولات. حيث تعريف الاول حتى لا يشغل التعريف الثاني امثال تلك المعقولات
 ههنا من تعريفها على المعقولات الاولى في الاحكام المذكورة لكن ليس لتلك
 دواعي من اجل ان لا يمتد الى المجهولات وما قيل من ان مادة النقص ليست بتحقيقة
 في تعريفها في نفس فبعد البحث يخرجها عن التعريف ليس بشئ اذ المنطق
 هو في ذاته لا في غيره والا لزم ما ذكره الباطل فلا حاجة في دفعه الى ما قيل
 من ان ما هو في ذاته لا يمتد الى غيره في تعريفه بل يكون تعريفه في ذاته لا في غيره
 لا في غيره بل في ذاته لا يمتد الى غيره في تعريفه بل يكون تعريفه في ذاته لا في غيره

افره حليل هو

ليس من شأنه البحث عنها في علم المنطق ايضاً في تخرج عن تعريفه لا حجة
 كون البحث فيه بحثاً في المنطق على ما عرّفه في دفع النقص المذكور عن التعريف
 مع انه زعم وروده كما ذكره المحشي فالوجه فيه ما شربنا اليه ونحن نقول نصرة للنسب
 ان من المعقولات الثانية ما لا يدخل في الاتصال الى المجهولات كالوجود والوجوب
 والامكان كما ذكره المحشي وفصلناه ومنها ما له تعلق بالاتصال وهي منقضية
 الى قسمين احدهما معقولات ثانية لا تنطبق على المعقولات الاولى ولا تسري
 احكامها اليها كحركات الوجوب والامكان فانها معقولات ثانية موصولة لكن
 احكامها لا تسري منها الى المعقولات الاولى كما لا يخفى وثانيها معقولات ثانية
 تنطبق على المعقولات الاولى وتسري احكامها اليها كالتى يبحث عن احوالها في المنطق
 عايناً اعلمنا ان الكلي منصرف في خمسة عرفنا ان الحيوان لا بد ان يكون احدهما واذا حكمنا
 على الجنس والفصل باحكام كان الحيوان الناطق مندرجاً في تلك الاحكام وكذا اذا علمنا
 ان السالبة الباتمة تنعكس كنفسها عرفنا ان قولنا لاشئ من الانسان بحجر
 دائماً يعكس الى قولنا لاشئ من الحجر بالانسان دائماً وعلى هذا القياس سائر مسائل
 المنطق فانها احكام على المعقولات الثانية سارية منها الى المعقولات الاولى وهذا ما عرفت
 ما نلناه عليك عرفت ان دفاع اعتراض المحشي لان هذا اذا لم يرد لو لم يذكر حديث
 الانصاف في التعريف وحيث لا بد من قيد حجية النفع في الاتصال الى المجهولات كما علمه
 في شرح المطالع حيث قال ذهب اهل التحقيق الى ان موضوعه هي المعقولات الثانية
 لان حيث ما هي في انفسها ولا من حيث انها موجودة في الذهن فان ذلك وظيفة
 فلسفية بل من حيث انها توصل الى شمول او كونها مع في ذلك الاتصال
 هذا كلامه فقد اخذ حجية الاتصال او حجية النفع في الاتصال بدل حجية الاتصال
 واما اذا ذكر حجية الانطباع كما وقع في تعريف الشئ فلا يرد الاعتراض المذكور
 لان حجية الانطباع في بقية حجية الاتصال او نفعه فيه كما حقه وقد عرفت به
 شارح المطالع ايضاً حيث قال في ختام بحث الموضوع ان البحث في المنطق عن احوال
 المعقولات الثانية من حيث انها تنطبق على المعقولات الاولى كما قال في تعريف
 المذكور في تعريف المنطق يعرفك هذا القيد اي قيد الاتصال في معنى ان
 لا يوافق ليس المنطق في المنطق بل الانطباع في المنطق لم يمتد الى غير ما عرفت
 ان المعقولات الثانية اعم واخذ حجية النفع في الاتصال بدل حجية الاتصال كما علمه
 واحصى كعادته له شرح المطالع لكنه تضمن كما لا يخفى على ان معنى (قوله) في
 في شرح المطالع) في ان ليس في شرح المطالع الجمع بين تعريفه
 الاتصال بدل قيد الانطباع كما حقه في ذكره من غير ان يكون له دور في تعريفه
 ان يقال ان الشئ ساري هذا التعريف لا يمتد الى غير ما عرفت

ولو كان بحث
 في

من حيث انه ذاتي والايصال الى الحقيقة العرفية لا يلحقه الا لانه محدود وكذا الامكان
الى السالبة الضرورية لا يعرض للمعلوم التصديقي الا لانه سلبية ضرورية واتساع
المطالب الاربعه لا يلحقه الا لانه مرتب على هيئة الشكل الاول الى غير ذلك من البين
ان الواسطة في شكل منها اخص من المعلوم التصوري واتصديقي فيلزم
ان يكون المنطق بادئا عن الاعراض الضرورية انها وليس انهم ان يقولوا ان اريد
بالمعقولات الثانية ما صدقت هي عليه من الافراد لزم ان يكون خصوصية المعقولات
الثانية التي لها مدخل في الايصال الى المجهول موضوع المنطق وليس كذلك اذا بحث
في بعض احوال تلك الخصوصيات قطعاً وان اريد بها مفهوماتها كان بحثه عن الاعراض
الضرورية التي تلحقه لاخر اخص كما ذكرتموه في المعلومات التصورية والتصديقية
لاننا نختار الاول من التردد ونقول المراد من المعقولات الثانية ما صدقت هي عليه
من الافراد فكلهم لزم ان يكون جميع المعقولات الثانية موضوع المنطق فلما انزل
وصوعه جميع المعقولات الثانية موصلة الى المعقولات الثانية التي لها مدخل في الايصال
ماخوذة على وجه كلي يجب ان يطبق على المعقولات الاولى وتتعدى احكامها اليها كما دل
عليها من كونها في نفس المنطق لان تخصص هذا العلم عنهم اخذوا بطابع الاشياء وعلموا
عوارضها العقلية التي لها مدخل في الايصال وحكموا على تلك العوارض باحكام كلية
بتدرج فيها احكام تلك الطبائع بحيث يمكن ان يتعرف احوال خصوصيات الطبائع في باب
الايصال اذ ارجع الى احوال العوارض على ما فصل سابقا فلما قلنا ان تلك المتأخرين نحن
نقيد المعلومات التصورية والتصديقية بقيد تخصصها بموضوع المنطق فنقول لا يبحث
فيه الا عن احوال المعقولات الثانية المنطبقة على المعقولات الاولى فان لم ينته تخصيصكم
اليها لا يجدكم تفعا وان انتهى فلا حاجة للعدول عن الطريقة ابيضاء الى اعتبار
الاعم وهل هذا الاعتراف بخطئية العدول هذا خلاصة ما في شرح الطالع وحواشيه
شريفة ويمكن ان يقال نصرته لما خر بين ايس من ادنا بالمعلومات التصورية
والتصديقية ما هو الاعمال من المعقولات الثانية والاولى بل ما هو الخاص بالمعقولات الثانية
ووجه الحقيقة فيه ما صدقت هي عليه من الافراد لزم ان يكون جميع المعقولات الثانية
موضوع المنطق وليس كذلك اذا بحث في بعض احوال تلك الخصوصيات قطعاً وان اريد بها مفهوماتها كان بحثه عن الاعراض
الضرورية التي تلحقه لاخر اخص كما ذكرتموه في المعلومات التصورية والتصديقية
لاننا نختار الاول من التردد ونقول المراد من المعقولات الثانية ما صدقت هي عليه
من الافراد فكلهم لزم ان يكون جميع المعقولات الثانية موضوع المنطق فلما انزل
وصوعه جميع المعقولات الثانية موصلة الى المعقولات الثانية التي لها مدخل في الايصال
ماخوذة على وجه كلي يجب ان يطبق على المعقولات الاولى وتتعدى احكامها اليها كما دل
عليها من كونها في نفس المنطق لان تخصص هذا العلم عنهم اخذوا بطابع الاشياء وعلموا
عوارضها العقلية التي لها مدخل في الايصال وحكموا على تلك العوارض باحكام كلية
بتدرج فيها احكام تلك الطبائع بحيث يمكن ان يتعرف احوال خصوصيات الطبائع في باب
الايصال اذ ارجع الى احوال العوارض على ما فصل سابقا فلما قلنا ان تلك المتأخرين نحن
نقيد المعلومات التصورية والتصديقية بقيد تخصصها بموضوع المنطق فنقول لا يبحث
فيه الا عن احوال المعقولات الثانية المنطبقة على المعقولات الاولى فان لم ينته تخصيصكم

لكون المقام معارك الانام حقيق بالاهتمام وعلى الله التوكل في تحقيق المرام (قال الشارح
 العلامة ثم يقول) اي بعد ما عرفت ماهو الواجب على كل طالب كثرة ماهو عادة
 العلماء قبل بيان لكثرة من المعلوم المدونة من تقدمهم الشهور الثلاثة وان تلك الاسماء
 اللازمة الشعور لكل طالب علم المنطق قبل الشروع في مسالته ماهي فنقول في بيان
 اجراء العلم المقصود واولها لطالب المتعلم في كل باب منها مايلقى به ويحصل له زياده
 شبطه الا يضبط الاذيات بضبط موضوعات المسائل ونحو ذلك في كل باب فيحصل
 لعضد كمال غير مجزأ اجزاء الفز بعضها من بعض كما يغير عن غيره وهذا هو الذي
 يستعمله القدماء لقسمه من رؤس اعليه التي يدكرونها ههنا لاكان لغرض من تدوين
 المنطق معرفة الناطق بحدائق الفكر الجري في مبادئ معينة وتو مواد مخصوصة وقسمه من
 الفكر الجري ليحترق عنه او يطعم بذلك على اختلال استدلال الحضم وذلك الفكر
 الجري اما يحصل للجهولات التصورية او التصديقية اي الجهولات المنسية الى
 التصور او الى التصديق من جهة التعلق باحدهما اذ الكلام في المعلومات لا في العلوم
 وانما كان الغرض من المنطق معرفة الافكار الجريئة المنفعة بالتصور او التصديق لان
 المنطق عبارة عن القوانين الكلية ومن البين ان الغرض من تلك القوانين معرفة احكام
 حريتها المندرجة تحت موضوعاتها وما كانت الافكار الجريئة لا تكاد تحصى في عدد
 احتاجوا في معرفتها الى تلك القوانين الكلية المتحصرة في النوعين بسبب انحصار تلك
 الافكار الجريئة اليهما كما اشار اليه بقوله كاللنطق طرفان يبحث في احدهما عن الافكار
 الموصلة الى التصور وفي الاخر عن الافكار الموصلة الى التصديق فالمنطق ينقسم اليهما
 انقسام الكلي الى الاجزاء تصورات اي المساحات المتعلقة بالمعلومات التصورية
 وتصديقات اي المباحث المتعلقة بالمعلومات التصديقية فالتصورات والتصديقات
 يعنى المتصورات والتصديقات مراد اليهما المباحث المتعلقة بهما (ولكل واحد منهما)
 اي من المباحث المتعلقة باحدهما بادو هي ههنا المسائل الموقوفة عليها المسائل اخر
 من علم المنطق هي بالنسبة اليهما قاصد كما اشار الى مثله صاحب الموافق حيث قال
 ليس لعلم الكلام مبادئين في علم آخر بل مباديه امينة بنفسها وامينة فيه فذلك الذي
 المنيبة فيه مسائل له من هذه الجئة وبيان مسائل اخر لا يتوقف تلك المبادى عليها
 ثلاثا بل دور انتهى ههنا كذلك فان المسائل المذكورة في باب الكلمات الخمس وفي
 باب القضايا مباد المسائل المذكورة في باب القول الشارح وفي باب الاقضية نعم نفس
 الكلمات الخمس والقضايا ايضا مبادى اجزائه نفس القول الشارح والقياس لكن الكلام
 ههنا في المباحث المتعلقة بالتصور لا بالمواد فافهم هذا فان الاشياء بين المباديين
 والمقاصدين قد اوقع بعض المتأخرين ههنا فيهما وقع فخرج عن سواء
 سبين المقصدين وكان لكل واحد منهما مبادى بالحق الذي قرره حكيم
 اكل منهما مبادى مفسد وهى المبادى المتعلقة بالقول الشارح والقياس

وإشارة إلى بيان
عاطف المولى محمد
شاه
٧ وهو المولى محمد
ساحب الرسالة
هبت في موضع
النعيم
خمس وعشرين
ومها عشرين
واخمس
الراد من كل منهم على
ما أوضهنا ونجب منه
أنه بعد بيان أن أحدا قباله
المباحث المتعلقة بأحواله
الشارح مثلا فإن المقاصد
تقدم لأما حقه ولا يخفى
ما فيه من إسهام وسرور
عن المقام واجب منه
بمثل هذا بيان ثم
أدعى أن المطلوب عن بيانه
محرف عن أحدهما
هذا
در

وانما كانت مقاصد لتزب الفرض اعني معرفة الافكار الجزئية عليها ولا واسطة بخلاف
 المباحث المتعلقة بالكمالات الخمس واقضيا فان الفرض يتزب عليها بواسطة منجية
 والجملة فكذلك اقسام الفرض اقسام المبادئ وثالثه صدق في التصورات
 اي المباحث المتعلقة بالتصور الموقوف عليها المسائل اخرتها هي بالنسبة اليها مقاصد
 الكمالات الخمس اي المباحث المتعلقة بها لانفسها اذ الكلام فيها هنا وفقا صدق اي
 المسائل المتعلقة بالتصور التي هي مقصودة بالنسبة الى المسائل السابقة القول الشارح اي
 المباحث المتعلقة بها جدا او ربما على هذا المعنى قوله وبإحدى التصديقات القضائية واحكامها
 اي المسائل المتعلقة بها وما مقاصدها القياس اي المباحث المتعلقة به وليس هذه الارادة في
 قوله القول الشارح والقياس بتقدير المضاف كما توهم اذا المنطق لما كان محتاجا عن الصور
 الاصل المواد كل المراد بالقول الشارح والقياس هذا هو المباحث المتعلقة بالصورة قطعا
 وانما صبر من المقاصد بالفرد اشارة الى ان لكل مقصد مباد او قول اعني في ذلك
 التام حيث اوردته بالمعنيين ثم اي بعد ما عرفت ان هذه امور اربعة رابعها
 القياس اعني ان ذلك القياس انما هو بحسب الصورة وهو المطلب الاعلى من فن المنطق
 الثالث عن الصورة واما القياس بحسب المادة وهو احدى جملة مقاصد علمهم
 كما يتهد به التبع فاقسامه خمسة يسعون فيها الصناعات الخمس وانما اوردت تلك الامور
 الخمسة ههنا مع كونهما خمسة بالمواد لكونها متعلقة بجميع المواد المطبقة على المواد
 اذ لا بد منها لما كانت متعلقة بالمواد لا بالصورة الحقوها وجعلوها من الخاتمة فظهر
 من هذا ان القياس الثاني شاير للقياس الاول وللإشارة الى المغايرة اوردته مظهرا واما
 قاعدة ان المقاد المعرف عين الاول فقد يدل عليها والظاهر ان الاعادة المذكورة
 تقتضي كون المراد بالقياس الاول القياس بحسب الصورة اذ المباحث المتعلقة بها اما
 متعلقة بحسب الصورة او بحسب المادة وحيث كان المراد بالقياس الثاني القياس
 بحسب المادة يكون المراد بالاول القياس بحسب الصورة والا امكن ابراده بالاسم المظهر
 خارجا عن القياس ٧ وهذا ظاهرا وان خفي على بعضهم واستمد في تلك الارادة بكون
 تلك الصناعات الخمس مع الاقسام الاربعة ابواب المنطق على ما سيجي من الشارح
 ودرهافه سوفيق (قوله لما آت) يعني انه ان كل المنطق قسمان قد مر عندهم
 اي عند جمهورهم لان بعضهم كالانعام الرازي ذهب الى ان التصورات كلها بديهية
 لا تحتاج الى الفكر المحصل ان الفكر المحصل للجهولات التصديقية تصديقات
 تصورات اي امور تصورية وفكر المحصل للجهولات التصديقية تصديقات
 اي امور تصديقية بناء على امتناع اكتساب التصور من التصديق بما يمكن وان لم يتم
 رها على تلك الامتناع وقد فصل ذلك في محله فللمنطق طرفان طرفين فيه طرق
 اكتساب النظريات التصورية وطرفين بين فيه طرق اكتساب النظريات التصديقية

١٠٠٠
١٠٠٠
١٠٠٠
١٠٠٠
١٠٠٠

فظهر من البيان ان المراد بالفكر المحصل هو الامور المرتبة تصورا او تصديقا لا ما
 هو المتبادر عنه في الاصطلاح عن ترتيب امور معلومة اذ لو كان المراد عنه الثاني
 لم يصح حل قوله تصورات وتصديقات عليه ولا وصفه بالتصديق ايضا اذا تحصيل
 وصف الامور المعلومة لا وصف الترتيب الذي هو صفة الناظر المرتب وابراده قوله ٧
 للجهولات آت بالجمع ليحصل التماس بقول الشارح تصورات وتصديقات فلا يرد
 عليه ان الاول الجهول التصوري والجهول التصديقي وان قلت ان تقول لو اوردته مقرا
 في جانب التصور لثوهم ان التعريف لا يكون الامر كما اوردته جمعا اشارة الى جواز
 التعريف بالفرد ثم اوردته جمعا في جانب التصديقات ايضا ليحصل التماس بينهما
 فافهم والمراد بالجهول الجهول البسيط وهو عدم العلم بما من شأنه لا الجهول المركب اعني
 عدم العلم به مع الاعتقاد بعلوميته لان صاحبه لا يلتفت الى الفكر المحصل له ولذا اعموا
 العلم المقسم الى التصور والتصديق بالجهليات المركبة وكون العلم من الامور الوجودية
 جعلوا مقسما للتصور والتصديق دون الجهول وان كان هو مقصدا ايضا بالتصورية
 والتصديقية على ما هو صريح كلام المحشي بناء على ما تقرر عندهم من ان الاعداد
 انما تعرف بملكاتهما ولا تقسم الا باقسامها فالقسم المشار اليه للجهول في كلام المحشي
 هو التقسيم الخاص له ببنية تقسيم العلم الى التصور والتصديق (قوله اي مباحث
 القول الشارح وكذا الحال آت) ليس المراد انه على تقدير المضاف في الموضوعين بل في الموضوع
 الاربعة ايضا لان الكلام ههنا في بيان اقسام المنطق الذي هو عبارة عن المسائل
 بل غاية انه تعبير عن الكل باسم افراد اشرف اجزائه اعني موضوعات تلك المسائل
 كما وضحتها في شرح كلام الشارح واذ قسم الموضوعين بالمباحث دون الكمالات الخمس
 والقضايا ايضا اوضح المراد من كل منهما بخلاف القول الشارح والقياس فان المبادر
 منهما اذا ذهبا بسبب ابرادهما مفردين فلذا قسمهما والمراد منهما فافهم والمباحث جمع
 مبحث وهو المسائل سميت به لوقوع البحث فيها وحاصل كلامه ان المنطق الذي هو
 عبارة عن المسائل الخصوصية قسمان لكل منهما مباد ومقاصد فحصل له اربعة اقسام
 اثنين مباد احدى التصورات وثانيها مبادي التصديقات فاوردتهما على
 فن واحد وقال هما الكمالات الخمس والقضايا واحكامها وثالث مقاصد احدى
 مقاصد التصورات وثانيها مقاصد التصديقات فاوردتهما على فن آخر وقال هما
 القول الشارح والقياس اشارة الى ان لكل مقصد مباد وان المق واحد وان كان المباد
 متعددا فالمراد بالمبادي والمقاصد المسائل الخصوصية ولا مانع في كون بعض مسائل العلوم
 مبادي لمسائل اخرتها هي بالنسبة اليها مقاصد هي ما وضحتها في الشرح فان قلت
 اذا كان المنطق عبارة عن المسائل الخصوصية يلزم ان لا يصح تعريفه شيئا
 مباحث في محله من ان الشخص لا يحد ولا يحدد به مع انه قد عرفه سابقا

٧ قره خليل

١ وهو قوله القول الشارح
 ٢ والقياس
 ٣ وهو قوله الكمالات الخمس
 ٤ والقول الشارح والقضايا
 ٥ واحكامها والقياس

انما هو في الجديد الحقيق وما اشار اليه الشارح ههنا قال هو تصور به سجد وقد حقق
 ايضا ان تعريف الجزئي بما يفيد امتيازها عما عداه بحسب الوجود ممكن نحو الكشف
 كتاب صنعه جاز الله في تفسير القرآن وقد اشارنا الى هذا الامر فتذكر (قوله لكن تفنن)
 اي قصد التفنن ليرتب عليه قوله فاورد المباديين على فن وهو اليراد بلفظ الجمع
 والمقاصدين على فن آخر وهو اليراد بلفظ المفرد ولم يمسك الامر لما اشارنا اليه آنفا
 (قوله ي بحسب اماده) بناء على ان الاعادة في مقام الاختيار تقتضي نكتة وهي الاشارة
 الى تغاير القياس والقياس لا يخلو عن المادة والصورة ولما كان القياس الثاني قيا سا
 بحسب المادة بناء على اشتها ان اصناعات الخمس متعلقة بالمواد لم ان يكون القياس
 الاول قياسا بحسب الصورة ولهذا فرغ المحشى على التفسير المذكور (قوله فاقسم الرابع
 هو مقس بحسب الصورة) فلا حاجة في بيان التفرع المذكور الى القول بان الاقسام
 الاربعة السابقة مع الصناعات الخمس الاربعة تسعة كما ذكره الشارح ولا يكون ذلك
 الا بان يكون لقياس الاول بحسب الصورة بل لا وجه له كما شربنا اليه واما ما قبل من
 ان المواد مقدمة على الصور فيجوز ان الاول تقديم الابواب الخمسة الخاصة
 باعتبار المواد على الباب الخاص بالصورة فليس بشئ لان اخر من المنطق
 انما هو المباحث المتعلقة بالصورة ولذا جعل كثير منهم المباحث المتعلقة بالمواد
 اعني الصناعات الخمس من خاتمة مباحث القياس لكن لما تم في بكل من تلك الصناعات
 عرض مستقل جعل كل واحد منها بابا على حدة بخلاف مباحث القياس من اقسامه
 وشكاله فان العرض من انكل تصمم صورة الدليل ولذا اورد الجميع في باب واحد فلا توهم
 ان جعل جميع الاشكال الاربعة والاقسام با واحد او جعل كل من الصناعات الخمس بابا على
 حده زحج لا امر جمع (قوله اي من اقسام المنطق) اشار به الى مرجع الضمير وقوله ثانيا
 اي عدها من اقسامها اشارة الى دفع ما توهم من عبارة الشارح من ان تكون حزة
 من قسم واحد وتكون مذكورة في ضمنه لا فتمتار أسد فلا يصح قوله فصارت عشرة وذلك
 الدفع ظاهر فان عدها قسما آخر يجعل التسعة عشرة والصحيح ان هذا التفسير حل قوله حزة
 على احدى المنابر المستقلة كالأجزاء السابقة فلي هذا يصح التفسير ويندفع توهم القول ٦
 بان ذلك التوهم باق بعد ازول الان يجعل منها ثلثا متعلقة بامس قرا صفة لجزء
 فداست في امير ان يقال اي ضمها اليه ساقط واعلم ان الجمهور لم يجعلوا
 مباحث الانفاظ من ابواب المنطق لانه مباحث من احوال المعاني من حيث تقعها
 والابواب لا يحدودات وهو الظاهر لكن لما توفى امادة المعاني واستغنى عنها
 جعلوها مقدمة لمباحثه ولما كان مباحث امسا عوي مقدمة على النكل لما ذكر
 في محله ناسب جعل مباحث الانفاظ مقدمة لمباحث امسا عوي كما فعله المص
 وبعض المتأخرين عدها بابا مستقلة لا شدة او يسطر جميع المباحث اليها ولا توهم ان يكون

اشار اليه المولى برهان الدين
 ومعه المولى الطرسوسى
 وقره خليل

٦ دى سنه ١٠٠٠

المنطق باحثا عن احوال المعاني من حيث تقعها في الاتصال الى الجمهور ل يقتضي
 فساد مسلك ذلك البعض من المتأخرين لان ذلك البعض لا يقول بكون جميع مباحثه مباحث
 عن احوال المعاني من الحيزية المذكورة على انه ان يقول لتلك المباحث تقع
 في الاتصال لان الموصل وان كان هو المعاني لكن الالة ط مدخل في ذلك كما لا يخفى
 الا يرى ان بعضهم زعم ان موضوع المنطق هو الالفاظ من حيث انها تدل على المعاني
 وان كان هذا القول بعينه مباحث التحقيق ولا يستبعد كون مباحث الالفاظ بابا مستقلة
 ههنا ان مباحث المنطق عن الالفاظ غير مخصص بلغة دون لغة كالعلوم العربية بل هو
 شامل بجميع اللغات على ما هو شأن جميع مباحثه فيمكن هذا على ذكره (قوله
 اشارة الى انه اه) بقال لم الى كذا والمخ اختلس النظر اليه والظاهر ان المعنى الاصطلاحي
 لتلخيص ٧ غير مراد ههنا ولعله ههنا مستند من معناه المعنى المذكور (قوله ٩ ر
 ترتيبها) فهو مجازى من سبل بعلاقة السببية والمسببية او المارضية واللازمة وقد نقرر
 انه كثيرا ما يذكر الافعال الاختيارية ويراد بها مبدئها بهذه العلاقة كما في قوله تعالى
 انما قسم الى الصلوة اي اذا اردتم القيام الى الصلوة وكقوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستمع
 بالله اي اذا اردت قراءة القرآن فاستمع بالله وانما حل قوله رتب الابواب على ارادة الترتيب
 انظر بق الجواز المرسل ليصح قوله فصار تقديم مباحث اه لان كون تقديم مباحث اب غرضي
 واجبا ليس عقيب الترتيب على ما يقتضيه فاه العقيب بل انما هو عقيب ارادة الترتيب الا ان
 تحمل على عطف الفصل على الجملة او على القلب كما اشير الى هذه الوجوه الثلاثة في من
 قوله تعالى ويؤمن فدية اهلكها ففجها باسناياتا وما قبل من انه يمكن ان يجعل الترتيب
 على الذهني لا الخارجي وان يكون المراد بالتقديم ما كان سابقا على الترتيب المذكور
 وعلى كلا التقديرين لا حاجة الى حمل الترتيب على ارادته فليس بشئ اما الاول
 فلان الكلام ههنا في الترتيب الخارجي قطعا واما الثاني فلانه خلاف الواقع
 اذ التقديم لا يقدم على الترتيب على ان الكلام في تصحيح التعقيب الذي يقبده كلمة الله
 ولا يصح ذلك الا بما اشار اليه المحشى ولعل لما ذكرنا من الوجوه قال نأمل (قوله تعبيرا
 اه) اما حال اي معبر او اما مفعول مطلق اي غير تعبيرا واما خبر كان المقدر اي فكان هذا
 تعبيرا وجعله مفعولا بعد جدا (قوله فلا يكون على وفق ما اشار اليه) لمخالفة ترتيب
 الشارح ترتيب المص فلا يصح قول الشارح رتب الابواب على وفق ما اشار اليه واجيب
 عنه بالله معنى على التغليب وبالله كانت نسخة المص كما ذكره الش ثم غيرنا لما سنفر
 وبان نسخ المتن في الاصل مختلفة فيجوز ان يكون نسخة الشارح موافقا لما اخذوه
 من الترتيب وبان المعنى على وفق ما اشارنا اليه من حيث الابتداء او بالنظر الى الاربعة
 منها او لاثنتين منها وانكل معنى على الذهول عن سبق كلام الشارح لانه بعد ترتيب
 المذكور فالصناعات الخمس مع الاقسام الاربعة ابواب المنطق فغرض الشارح من قوله

وهو ان يسار في
 او على او غير ذكره
 على ما فصل في علم التدريس
 لا حاجة الى غرضه
 في قوله رتب الابواب على
 معنى اراد ترتيبها على
 لذي افاده صيغة الماخني
 كان ههنا وما قبل من انه
 كانه قال قد اراد ترتيبها
 قد مقدرة في جوابه
 لما لا يدل عليه عقل وتعل
 وقد فصل ما يكون في جواب
 لا
 الجعل هو المربوب
 لكنه جملة مفعولاه لا راد
 ولا وجه له جدا بل يمكن
 ان يكون مفعولاه
 في ثبوت مراتب المربوب
 على معنى ربوبه
 ربوب المربوب
 وهو مفسور به
 يدل كما

الخمس اقسام اللفظ بالواسطة بناء عن اعتباره التقسيم المجازي تقريرا لفهم المبني
ولو شوحه تركه وسيصرح به ومعرفة الاقسام موقوفة على معرفة المقسم فلذا
صدر البحث بمباحث الالفاظ فقصوده انما هو ايضا كلام الش لا في تعامله قصورا
كما توهم ثم قال انه قاصر بعد واطاهر ان يقال ولما عثر المص اللفظ مقسما
للكليات اشارة للتقسيم المجازي تقريرا الى فهم المبني اه وذلك لان مقصوده انما هو
ايضاح مرده للاذهن المقاصرة ثم ان الاعتبار المذكور امر واضح لان كون اللفظ
مقسما للكليات انما هو بالنظر الى التقسيم المجازي ولو شوحه تركه الش فالحسنة
في ذلك على تقدير وجودها على الش لاهل المحشي واما ما قيل من ان معرفة الاقسام
انما تكون موقوفة على معرفة المقسم اذا كان المقسم ذاتيا للاقسام وكان معرفة الاقسام
بالكنه وكلاهما محل امل فدفوع باله اذا كان المراد ههنا التقسيم المجازي تقريرا الى فهم
المبني كل المقسم هناء لفظ ذاتيا للاقسام اي الكليات الخمس التي هي عبارة
عن الالفاظ ح نعم لو كان المراد بالكليات الخمس ههنا المعاني لاتم تلك المقدمة
قطعا فلا حاجة في دفعه الى ما يقال بان مفهوم المقسم جزء من مفهوم القسم ضرورة
ان التقسيم ضم القيد الى المقسم ومعرفة مفهومات الاقسام موقوفة على معرفة المقسم
توقف بالكل على الجزاء انتهى بل لا وجه لذلك ايضا اعلم ان المقسم ذاتيا
للاقسام وكان معرفة الاقسام بالكنه وكلاهما محل تأمل ههنا فلا بد من ان ينظر
الى ما ذكرنا (قوله لان اللفظ مقسم مقسم مقسم مقسم الكليات الخمس اه) اراد بالقسم
الاول اللفظ النال وبالشان اللفظ المفرد وبالثالث اللفظ الكلوي وبأربع اللفظين
الذاتي والعرضي وهذه المقدمة صحيحة بناء على ان المقسم معتبر في الاقسام فمقسم مقسم
مقسم المقسم لاشي مقسم لذلك الشئ قطعا فلا يثبت الى ما نقل عنه ههنا (قوله
يعني ان البحث عن اللفظ) يعني ان في كلامه مطويا للكلام في توجيذه تقديم بحث الدلالة
على بحث الالفاظ لاقى توجيذه تقديم بحثها على فهم المعنى منه فالاولى ان يقال
ان البحث عن اللفظ لاحال فهم المعنى منه وفهم المعنى منه بسبب الدلالة عليه ينتج
ان البحث عن اللفظ بسبب الدلالة عليه فلذا قدم بحث الدلالة على بحث الالفاظ
وقد عرفت ان الكلام المذكور من الشارح جواب عن سوال مقرر كانه قيل اذا كان
مباحث الالفاظ مقدمة لمباحث ايساغوجي فلم يشغل بها وحاصل الجواب الذي
اياه الش وقرره المحشي ان البحث عن اللفظ عن احواله من الافراد والتكيب
الاحاطة والمزيد والزيادة والزيادة والزيادة لاجل كونه دال على المعنى الاول يمكن
دالا على المعنى لم يكن معنونا عن احواله المذكورة فكل المباحث موقوفة على الدلالة
فلا بد من تعريفها وتقسيمها ولو كان معنى الرضا على الايجاز ترك المص تعريفها

وبعض تقسيمها اشتغل الشارح المحقق بما تركه المص استنباهه للموقوف عليه بقوله
كما اشار اليه بقوله فقول (قوله فالاولى اه) يعني انه لما كان المقسم ههنا بيان ان البحث
عن اللفظ لاجل الدلالة عليه ولم يكن عبارة الش وافي بذلك فالاولى ان يقال لما كان البحث
عن اللفظ من حيث دلالة عليه بل العبارة الصحيحة ان ترك الاعتبار وبطل سبب
دلالة اه وذلك لما عرفت ان الكلام ههنا في توجيذه تقديم بحث الدلالة على بحث الالفاظ
ولا يتم ذلك التوجيه الا باذكرة وكون فهم المعنى لاجل الدلالة انما يقتضي تقديم بحث
الدلالة على فهم المعنى ولا كلام لنا فيه ثم ان الاعتبار صفة المتكلم وليس فهم المعنى
من اللفظ لاجل اعتباره بل المعنى متفهم منه سواء اعتبره او لا غالبا ان الصحيح الرافق
بالمق ان يقال لما كان البحث عن اللفظ بسبب دلالة عليه وجب التعرض لمباحث
الدلالة ايضا وهذا خلاصة كلام المحشي وقد عرفت انه قد عثر ان الشارح
قصر المسافة لوضوح ان الكلام في توجيذه تقديم بحث الدلالة على بحث الالفاظ ولذا
قال لما كان فهم المعنى اه فاطهر ما خفي واعرض عما ظهر ثم ان الاعتبار مقسم لاعتباره
ويحتمل ان يكون اللفظ في بيان فقول كلامه الى ما اشار اليه المحشي ولذا قال على ان اللفظ
الصحيح اه ولم يقل خالصا بل يقال فلا مسافة في كلام الش في مرير لمام وان ادعاه
البحث ههنا فان قيل لعل الشارح اشار بقوله باعتبار دلالة دون ان يقول بسبب
دلالة الى اختبار ما ذهب اليه البعض من ان فهم المعنى من اللفظ لا يفتقر بمجرد
الدلالة بل يتوقف بعد تحققها على اعتبارها ايضا فلو لم يعتبر تلك الدلالة لم يفهم
المعنى فعلى هذا لا غبار على لفظ الش قلت هذا بالنظر الى لفظ الاعتبار توجيذه
غير بعيد لكن الكلام ههنا ليس في مجرد الاعتبار المذكور بل في كون فهم المعنى لاجل
الاعتبار المذكور ومن البين ان المالم بالوضع يفهم المعنى من اللفظ عند سماعه سواء
اعتبر المتكلم دلالة عليه وارادها او لا فالحق ان التوجيه المذكور غير صحيح ههنا
بل الوجه فيه ما اشرنا اليه آنفا واصل قوله يعرف باثنا على اشارة الى ما فصلته في توجيذه
العبارة وعدم صحة جعلها على طاهرها (قوله اي من اراد المص بمباحث الالفاظ اه)
فيه اشارة الى ان قوله وبه يعلم بوطء بقوله سابقا ولما كان المقسم اليها هو الذاتي اه
لا بقوله ولما كان فهم المعنى من اللفظ اه وانما لم يقسم بمفهومه المولى بهان الذي حيث قال
اي من وجوب التعرض لمباحث الالفاظ باعتبار كون اللفظ منقسم الى المفرد المتقسم
الى الكلوي ان لا يستفاد من ذلك ككون مباحث الالفاظ مقدمة لمباحث ايساغوجي
بخلاف ما قرره المحشي لا يقال كون مباحث الالفاظ مقدمة مستغنى عنها بل لا بد
مستدرك في البيان لانا نقول هذا من قبيل التصريح بما علم التزاما لاحتمال الغش
وبهذا اندفع ما قيل من انه بعد تصحيح مرجع الضمير يذكره يلزم ان يكون له مع المصوب
ان يصير الحاصل هكذا ومن اراد المص بمباحث اللفظ في باب ايساغوجي اكوه مقدمة

وههنا اشارة الى رد ما قيل
من ان هذا التوجيه خطأ
لان الارادة غير اعتبرت
لان متعلق الارادة هو
ومتعلق الاعتراض هو
التي هي صفة له صفة
يوجب ان يكون له
ان متعلق الارادة هو المعنى
فقط بل هو دلالة اللفظ على
المعنى كان متعلق الاعتراض
ههنا كذلك وهذا واضح
وان حتى عابه

من ان هذه المقدمة
على اطلاقها غير صحيحة
لان الجنس مقسم الى
وغيره والحيوان مقسم
الى الانسان وغيره مع ان الجنس
ليس مقسم الى الانسان وغيره
نهي وذلك لان التقسيم
وان كان للماهية لكن
مراعاة لافراد مقصوده
وهو مقول جنس واحد
او عدة فصفة طرية
وقوله اما ان
او عدة فصفة طرية
او عدة فصفة طرية
او عدة فصفة طرية

منها السؤال قوله والشيء الاول يسمى دليلا برهانيا حيث استفيد منه انه جعل
قوله كون الشيء بحيث ينزج من العلم به انه يعر يف البرهان وللدلالة معان غير متفاوت
بينهما ومورده التعريف وحاصله انه ان اراد بالعلم في التعريف المذكور
مطلق الادراك تصور كان او تصديقا يقينا او غير يتقضى التعريف المذكور بالنظر
الى كونه للبرهان منعا باله يصدق على ما يفيد العلم التصوري مثل المعرفات بالنسبة
الى معارفها وانعزومات باسنة الى اوردتها اليه وعلى ما يترك من المقدمات
التقليدية مثل قولنا هذا امر قال به الامام الاعظم وما هو كذلك فهو حق فهذا حق
وعلى الانفاظ بالنسبة الى المعاني لاها تلك على المعاني بالنسبة الى العالم بالوضع
فيعلم المسائل ويفهمها عند سماع الانفاظ مع ان شيئا منها ليس ببرهان لكن
لا يتقضى التعريف حيث لا ينظر الى كونه للدلالة اذ الدلالة موجودة في هذه الصور
وعنه وان ريد بالعلم فيه الادراك ليعنى يتقضى التعريف المذكور بالنظر الى كونه
للدلالة جوب بالادوار اثنى المذكورة وان لم يتقضى حيث لا ينظر الى كونه للبرهان
وهو ظاهر هذا ولولا ان يعلم مطلق للتصديق يقينيا او غيره يتقضى ايضا الاخر الى كونه
تعريف للدلالة جوبا بما عدا دالة الدليل المركب من تقليديات والنظر الى كونه تعريفا
للبرهان يتقضى منعا بصدد على الدليل المركب من التقليديات في صورة الحمل
على التصديق المطلق بوجده الانتفاض جمعا ونعاه باختلاف ما داخل على مطلق
لادراك الادراك ليعنى اذا انتفاض على الاول منعا وعلى الثاني جمعا
كما قررناه وبالحكمة الانتفاض في هذه الصورة داخل في الشقين معا فلذا تركه احباب
عنه بعض من يتخطى بما حرراه بان المراد الشق الثاني لان المقابلة لا تقع في الحمل
على مطلق الادراك ولان اطلاق العلم على اليقين شايع وشيوع قرينة على هذه الارادة
ولان كون التعريف للبرهان قرينة على ذلك ايضا لانه المركب من المقدمات اليقينية
على ما سبق في الشرح فتريد المحشى انه هو لعدة دائرة الاهتمام في هذا التصريح
مذكور لا وجبه للانتفاض ولا يتحقق ما فيه من سوء الفهم اذ الكلام ليس في تعريف
البرهان فقط بل في كون التعريف المذكور تعريفا للبرهان والدلالة معا فلا شبهة
في ورود لزوم المذكور قطعا وكذا ما قبله يضاف في الجواب بان قول اشارح والشيء الاول
على الا مهيمنة اي قديمي دليلا اظهر ان الدليل معلوم تصديقي والشيء الاول
معلوم التصوري ولذا قل في فصول البدايع فالتسلي الاول الدال الا يرى
ان التسلي قال في تعريف الدليل ما يلزم من العلم بالعلم بشيئا آخر المراد به العلم
التصديقي بقرينة ان التعريف للدليل فيخرج الحد بالنسبة الى المحدود والمرموم بالنسبة
الى العلم بالعلم من آخر كونه شايحا وحاصلا من كونه تصديقا كلمة من فانه فرق
الشيء والشيء والاشياء من غير تصديق او حجة مستلزمة فتصديق اخرى وان ورد

الفرق
بين
العلم
بالعلم
والتصديق

ما عدا الشكل الاول من الاشكال الثلاثة انتهى فعلى هذا تختار ان المراد بالعلم المذكور
في تعريف البرهان هو اليقين للشيوع كون البرهان من اليقينيات وشيوع اطلاق العلم
عليه سيما اذا انضم اليه مقابلة للظن فلا يتقضى تعريف البرهان بشيئا من الامور
الثلاثة ولا يرد ايضا قوله ويطلق تعريف الدلالة لان ذلك مما يرد لو كان قوله والشيء
الاول هو محمولا على الكلية وقد عرفت ان المراد به قد يسمى دليلا او دليلا هو صورة
اعادة اليقين وما عداه باق على عموم بحيث يشمل التعريف جميع الصور الثلاثة
للدلالة انتهى وذلك لان ما ذكره أولا الى قوله ولا يرداه انما يتم بعد تسليمه
اذا كان التعريف المذكور تعريفا للبرهان فقط وليس كذلك وما ذكره ثانيا
من هككون القول المذكور مهيمنة بلوح عليه او الاحتمال وعلى الكلام الا فيه
نعم يمكن ان يقال ان كونه تعريفا للبرهان مغاير لكونه تعريفا للدلالة فتختار
عند كونه تعريفا للبرهان ان المراد بالعلم اليقين بالقرائن المذكورة فيندفع المواد الثلاثة
وتختار عند كونه تعريفا للدلالة ان المراد به مطلق الادراك على ما هو المتبادر منه
فيشمل الامور الثلاثة فلا انتفاض ههنا ههنا (قوله بالصواب ان يقال) انما كان
التعريف المذكور مشتركا بين الدليل البرهاني ومطلق الدلالة وكان متغضيا بالمواد
المذكورة بالنظر الى كل منهما على ما عرفت كالصواب ان يمتاز كل منهما عن الآخر
ثلاثا بالانتفاضات المذكورة وقد عرفت انما الخاص من ذلك فتذكر وما قبله
من ان تسمية الاول بالبرهان وبالا مارة لم يكن ذكرها متعادية في هذا المقام كاستياد
لتسمية بالاداء فاعلم ما تخفى واعرض عما ظهر فكان تسببه بالاداء امر مفروغ عنه ولذا
قال السارح وتفسر بها ان الدال ان كان لقضاء فالقصد هو ههنا انما هو تسميته
البرهان وتعريفه فيحصل العلم الواقع فيه على اليقين ويندفع المواد الثلاثة انتهى لا بدع
ما صور به المحشى بالنظر الى ظاهر تقرير السارح على ما حرراه ما لوجبه في دفعه
ما اشترنا اليه وان كان من ادعاء القائل ما ذكرناه قرحا بالوافق او ما قبله ومن ان
يراد المحشى ههنا وتصويده بتصويده يبنى على اشتراط المساواة بين تعريف والمعرف
كما هو مذهب المتأخرين ولواني على مذهب القدماء من نحو برهم التعريف باذنه
او الاخص وهو المختار عند الشرع على ما في الحاشية الصغرى فلا يرد ذلك نهى
نما لا يلتفت اليه لان اراده انما هو على مصادق لنا خربن وقد اخبره لشرح على
ان التجويز المذكور انما هو في الحدود والرسوم الناقصة والظاهر ان التعريف المذكور
حدد تام اسمي اورسم ثم كذلك وقد اتفقوا على اشتراط المساواة فيه (قوله) ومن
ان كان مقيدا (اي الدليل العقول المركب من المقدمات العقلية على ما هو المتبادر
ومن القسم ايضا فعلى هذا المتبادر من الاعادة اعادة المقدمات العقلية ومن
الانتفاض بالظنية العقلية التي يفيد مدلولها يقينا مثل الكل اعظم من الجزء

المراد من

بما عدا

ويمكن ان يقال المتبادر من الافادة ما هو ينظر في النظر والكسب لشروع كون الدليل
 طريق الكسب والنظر فينبغي ان ينقض بالفضيلة المذكورة ايضا وكذا الكلام
 في قوله وان كان مفيدا للظن فاما ان يخصص الافادة المذكورة به باعادة المقدمات
 العلمية واما يكونها بطريق النظر والكسب فينبغي ان ينقض عنه بالقضايا اللفظية اني
 تفيد مدلولها طبا مثل قولنا كل من يطوف بالابل فهو سارق (قال الشارح لعلامة
 وتقسيمها ان كان هـ) تقسيم الدلالة الى اللفظية وغيرها تقسيم عقلي اكونه مراد
 من اني ما شئت به عدم يجوز جعل قسم آخر وتقسيم عقلي هو ما يجزمه بالاعتراض
 بمجرد ملاحظة مفهوم القسم والاقسام وتقسيم الدلالة اللفظية الى الوضعية والطبيعية
 ولعقبة تقسيم استقر في الجوز العقل هما قسم آخر مخرج عدم وجوده في الواقع والتقسيم
 لاستقر هو ما يكون اقسام محسوبة وجوده في الواقع وان يجوز عقل ٧- قسم آخر
 غير محسوبة في الواقع وحده ان الامر كذلك في تقسيم لدلالة الغير المضمرة الى اوضاع
 والعقلية والى الوضعية والطبيعية والعقلية على الاختلاف فيه كما مطلع عليه واما تقسيم
 الدلالة اللفظية الى الوضعية الى المطابقة والتضمن والاتزام فتقسم عقلي فاب التزم
 شرط للدلالة اللفظية وليس يعتبر في تحققها حتى يجوز العقل هذا قسم آخر
 وهذا مباحث تقسمه لا يلبق ايرادها ههنا (قوله اي ان كان الوضعية واسطة في ثبات
 الدلالة) اي في ثبوتها لا في عروضا ولا في اثباتها فانهم اشر بهذا التفسير الى ان معنى
 توسط الوضعية هو كون الوضعية سببا ووسيلة لتلك الدلالة وهو الظاهر من قولهم ههنا
 دلالة اللفظ على المعنى بتوسط الوضعية لمطابقة ومن الحشية التي اعتبروها في تعريف
 الدلالات ذاتية المذكورة انما هي التعديل على ما يصرح به الشارح وقيل اغايبه
 الى دفع توهم زوم كون الوضعية مفادا على قياس ما سبق من قوله ان لم يتخلل الظن
 بينه وبين ان يحصل وتوسط الفاظ مترادفة انتهى وهذا كثرى والمراد من الوضعية
 هنا هو مطلق الوضعية وهو تخصيص شيء بشيء حتى اطلقوا احسن الشيء الاول فهم منه
 الشيء الثاني سواء كان وضع غير اللفظ او وضع اللفظ وهو تعيين اللفظ المعنى للدلالة عليه
 - عهده او تعيين له معنى له دلالة عليه ولو مقر به وعلى الاول لا يوجد في المخاروض
 واستخدامه ولا يتوهم وهو الذي حققه الشارح بالعلامة في قصائده وعلى الثاني يوجد في
 الوضعية ولو نوعيا وهو الذي حقق في اصول الفقه والمراد بالوضع ههنا اعم من الشخصى
 وهو وضع جوهر العقيد المعنى ومن النوعى وهو ما يكون بقا عدة كلية كوضع المشتقات
 والمركبات والامور الاصطلاحية وكل منهما اما موضع خاص لموضوع له خاص واما
 وضع عام لموضوع له عام واما موضع عام لموضوع له خاص وعكسه غير موجود
 وان كان من الاحتمالات العقلية وتفصيل الاحتمالات المذكورة في علم الوضعية فاندفع
 ما قبل ٩ من انه ان كان المراد الاول يلزم خروج دلالة المركبات والمجازات على معانيها

لا وذلك لان المعنى في الدلالة
 العقلية هو العلاقة الذاتية
 ومن الجواز ان يتحقق دلالة
 من العلاقة الذاتية والوضعية
 وادعية له به يوجد
 مخرج من الاشغ في حاشية
 التمس بكون حصر لدلالة
 اللفظية الوضعية في الاشغ
 حصر اعقليا كما صرح به
 المولى الدواني وغيره وفيه
 كلام طويل فليطلب من محله

التركيبية والمجازية عن تعريف الدلالة وان كان المراد الثاني يلزم خروج دلالة المفردات
 عنه انتهى على ان وجود الوضعية وانوصيا في المجازات غير مسلم كما عرفت المسلك
 الشرقي ثم ان توسط الوضعية في الدلالة اللفظية الوضعية ان جعل على التوسط
 بالذات او بالواسطة يوجد ذلك في كل من الدلالة المطابقة والتضمنية والالتزامية
 بناء على ان اوضع واسطة في المطابقة بالذات واسطة في التضمن والالتزام بالواسطة
 لان الدلالة لو لم يكن موضوعا مستقلا يكن جزؤه والالزام ايضا مستقلا وهو الظاهر
 من كلام المص ههنا وبه صرح صاحب المحاكمات حيث قال دلالة المطابقة
 بمجرد الوضعية ودلالة التضمن والالتزام بمشاركة من العقل والوضع وان حل ٧ على
 توسط الوضعية بالذات يخصر ذلك في الدلالة المطابقة وهو الذي مال اليه الامام
 في شرح الاشعار حيث قال دلالة اللفظ هي دلالة المطابقة واما دلالة التضمن
 والالتزام فحقليتان وهو الموافق لما اختاره اهل البيان من ان الدلالة المطابقة وضعية
 ولدلالة التضمنية والالتزامية عقلية لكن على ما حررناه يكون الدراع بين لفرق بين
 قليل الجدوى (قوله على ما قبل) فانه شارج المطالع لان ما قرره الشارح ههنا
 من التقسيمات الثلاثة عين ما قرره شارح المطالع هناك والشارح العلامة قرر كلامه ٧
 على مذاقه وليس حصر الدلالة الغير اللفظية في الوضعية والعقلية مذها ههناك نعم
 اكتفى ايضا ببيان هذين القسمين في الحاشية الصغرى لكن الحصر فيهما ليس
 مقصودا ايضا على ما يظهر بالرجوع الى كلامه وبالجملة الحصر المذكور ليس
 مذها للشارح وان خفي ذلك على بعضهم (قوله لكن الحق انها) اي الدلالة
 الغير اللفظية (ثلاثة اقسام اما الثلاثة فلان دلالة السعال الذي ليس بلفظ) وان كان صوتا
 في الجملة ٣ (ودلالة جرة الخجل وصفرة الوجع على مدلولاتها) من فساد المزاج
 واختلاله والخوف طبيعية وكذا دلالة حركة النبض على المزاج المحصوص ودلالة
 بعض الاوضاع العارضة لوجه المأتم وحاجته على شدة ألمه وغير ذلك فان اسكل
 دلالات غير لفظية وغير عقلية فتكون دلالات طبيعية فتكون مجموع اقسام الدلالات
 ستة لان خمسة قبل ٦ له انه اراد ان يحققها اللفظي فان لفظا لا يصدر عن الوجع
 وكذا الاصوات الصادرة عن الحيوانات ههنا بعضها بعضها لا تصدر عن الحيات
 انما تصدر لها بل انما تصدر عن طبيعتها بخلاف ما عدا لفظه فانه يجوز ان يكون
 تلك العوارض منبثقة عن الطبيعة بواسطة الكيفيات النفسانية والمزاج المحصوص
 فيكون الدلالة طبيعية ويجوز ان يكون آثار الانس الكيفيات والمزاج فلا يتر
 لطبيعة مدخل في تلك الدلالة فتكون عقليتين بهذاتين الفرق بين العقلية والطبيعية
 فان العلاقة في الاول التأثير وفي الثانية الايجاب والتأثير اقوى من الايجاب انتهى

٧ غطفا على قوله ما يضا
 ان حل ٨
 من التذييل في توسط الوضعية
 بان يكون المراد من
 او ما هو اعم من ذلك فافهم
 ٧ حيث فن في كلامه
 تنبه على ان دلالة
 بلطفه من وصية كدالة
 الخطوط وعصية كدالة
 الاو على المؤثر انتهى فهذا
 صريح في انه بين ما بينه
 الشارح عليه
 ٤ وهو العاصر و
 في حواشي التهذيب ونحوه
 اكثر المناظرين ههنا
 المولى قره خليل
 ٣ قبله اذا الظن المراد به
 ههنا ان سرور
 لا يخلو ذلك عن صوت
 في الجملة
 يسلكون

رويه ابو اسلم كونت العوارض آثارا لا نفس الكيفيات والمزج لمخصوص لكن لا يح
 انه لا يكون للطبيعة مدخل في تلك الدلالة لان تلك الكيفيات النفسانية والمزج
 المخصوص صادرة عن الطبيعة ايضا على ان المزج المخصوص عين الطبيعة
 المخصوصة فيكون انه در منه صادرا عن الطبيعة فظاهر ما اشار اليه المحشي هذا
 (قوله كدلالة آخ) يقع الهمزة او ضمها او الخاء المهملة (على السعال) اي على وجع الصدر
 واذا يقال اح الزجل اح اذا سعل فهذا السعال مدلول هذا اللفظ كما انه نفسه
 في الصورة السابقة دال على فساد المزاج بالطبع واما الخ بضم الهمزة وسكون الخاء المعجمة
 فدل على الوجع مطلقا واذا فتح الهمزة تدل على الحزن والتعسر كذا في حاشية
 المطالع وفيل يقع الهمزة والخاء المعجمة تدل على مطلق الوجع وبالضم والخاء المعجمة
 تدل على التذود والسرور (قوله فان طبيعة الالفاظ) اختياره لظهوره في حاشية
 المطالع ويحتمل ان يراد به طبع اللفظ لانه يقتضي التلغظه وان يراد به طبع السامع فان
 طبعه يتأدى الى فهم ذلك المعنى عند سماع اللفظ لا لاجل العلم بالوضع الان هذا الاخير
 مشترك بين الطبيعة والعقلية اذ ليس الفهم فيهما مستندا الى العلم بالوضع فلا يصلح
 قرنا بالتعويل في التفرق على احد الطرفين الاولين انتهى وتصيل الاحتمالات الثلاثة
 ان الطبع والطبيعة والطامع بالكسر المحضة التي جعل عليها الانسان كذا في لغاموس
 وفي الاصطلاح يطلق على مبدأ الآثار المختصة بشئ سواء كان بشعورا ولا على الحقيقة
 فان اراد به طبع الالفاظ فالمراد به المعنى الاول الاصطلاحي فان صورته النوعية
 او حسنة الطبعية تقتضي التعطية عند عروض المعنى وان اراد به طبع الالفاظ طبع
 مدلوله فالمراد به المعنى الثاني الاصطلاحي وان اراد به طبع السمع فتأدى اليه
 عند سماع اللفظ من غير احتياج الى الوضع فالمراد به مبدأ الادراك اي النفس الناطقة
 او العقل وهومن مشغولات المعنى الاول ايضا فاخييار الاحتمل الاول انما هو لكون الكلام
 في النطق وطبع الالفاظ يقتضيه عند عروض ذلك المعنى ولا كذلك الاحتمال الثالث
 بل الاحتمل الثاني ايضا فلفهمهم (قوله فيكون الدلالة منسوبة الى الطبيعة) لكونها
 مستأثرة للتألف بين لفظ المدلول والمنسوبة الى الطبيعة طبيعة وطاهر ٩ ان يقال
 في نسبة الى الطبيعة طبيعة بمعنى طاهر وادناه الموحدة كما قالوا في النسبة الى مثل
 حذفت حتى لكسهم تسبحوا في ذلك والله الوفي لما هنالك (قال الشارح) العلامه
 (كدمه للفظ المختوم من وراء الجدار على وجوده لفظ) انما اعتبر هذا ليعيد طهر دلالة
 اللفظ على وجود الالفاظ عقلا فان المسموع من المشاهد يعلم وجود الالفاظ لا بدلالة اللفظ
 علمه عقلا واما المسموع من وراء الجدار لا يعلم وجود الالفاظ لا بدلالة الالفاظ عقلا
 كذا في الحاشية الصغرى فقوله فلا يعلم وجود الالفاظ لا بدلالة اللفظ عليه عقلا يشعر
 بان مراده من قوله سابقا لا بدلالة الالفاظ لا بدلالة اللفظ عليه فقط بل بهما معا حيث

٩ هذا على ما في كتيبه
 من نسخ من قوله طبيعة
 على وزن مبيبه واما على
 ما في بعض نسخ من قوله
 طبيعة على وزن فعلة فليس
 فيه مصلحة نعم قد اشتهر
 في بعض النسخ ان تكون
 في الحاشية الصغرى هو هذا
 فيكون الدلالة منسوبة
 الى مدخله في الطبيعة
 ايضا فدل هذا الاتساع
 في النسبة المذكور فافهم
 من

اعتبر الحصر في قوله واما المسموع اه وتركه في سابقه وهذا يعني على ان العلم بالمشاهدة
 بجاع العلم بدلالة اللفظ اذ لا منافاة بين الطريقين ح ويحتمل ان يكون مراده
 لا بدلالة اللفظ اصلا لان قبل بعدم بجاعة العلمين يشد على ان العلوم بالضرورة
 لا يستفاد من الدليل فقوله ليظهر دلالة اللفظ على الاول من الظهور معنى الوضوح
 وعلى الثاني من الظهور معنى الحصول وهذا معنى ما قبل ٧ على الاول من الظهور بمعنى
 آشكار شدد وعلى الثاني من الظهور بمعنى يبدأ شدد فلا يلتفت الى ما قبل ٩ ههنا
 من ان النوجيه الاول نحو ان لما في حاشية المطالع من ان تعقيد اللفظ يكون معسرا
 فن وراء الجدار اشارة الى ان الالفاظ اذا كان مشاهدا كان وجوده معلوما بحس البصر
 لا بدلالة اللفظ انتهى لان قوله لا بدلالة اللفظ يحتمل معنيين اي فقط او اصلا كما حققناه
 آخا (قوله لانها الطريق المعتاد) في تفهيم العلم في المعنى الى المتعلم وتفهيمها الى
 تفهيم المتعلم من المعلم او تفهيم المعلم في نفسه فكان المعلم يتأدى بنفسه بالفاظ عقلا
 ولو اراد تغير يدها عن هذا الشكل عليه الامر هذا هو المستفاد من شرح المطالع وقدا وضحه
 الشارح في حيث قال تعلم هذا الفن متوقف على معرفة الالفاظ لانه بالاداة والاستفادة
 المدونة من عليها ولعلنا ان اراد لما لم يتحصل بجهول الشخص فلا بد له من الالفاظ
 وان اراد تحصيله لنفسه احتاج بسببها لتسهيل عليه انتهى فقوله اوفى نفسه مدطوف
 على المعلم والتميز راجع اليه على ان يتكرر ذلك المعلم فاعل التفهيم لما هو المذكور حتى
 يراد عليه التعديل مسبقا الى كذا في تفهيم بالظن ان قوله من لم يفهمه المتعلم وبالحصر
 الى قوله في نفسه صفة المعلم والكتاب تقول صغير في نفسه راجع الى المتفهم المستفاد من التفهيم
 وهو عين المعلم لكونه بصدد التفهيم فتم البيان بانه وان خفي على الاطرين ٣ مقالة (قوله وان
 الدلالة الطبيعية والعقلية) اي اللفظيتين اذ الكلام ههنا في الدلالة اللفظية غير منضبطة
 اي كل منهما ٣ لا اختلاف الطابع والافهام اي لعقل على ما هو معروف من استعمال
 الفهم في العقل والكتاب تقول اختلاف الالفاظ هو اختلاف العقول فلا يخبر عليه ٧
 وعدم انضباط الدلالة الطبيعية والعقلية امير الالفاظيتين ٩ من ذلك بالمقابلة ثم ضم اليه
 (قوله ومع ذلك لا يشتمل) يعني ان تلك الدلائل مع عدم الانضباط فيهما لا تستلزم
 الا على معنى قلبية بقلة الفاظها والمراد بالمعنى القلبية مدلولها بالطبيعة اذ المدلولات
 التصنيفية والالزامية انما تجزى في الالفاظ الوضعية فالمراد بالمعنى القلبية على الاول افراد
 القلبية بالنظر الى قبة دورها وعلى الثاني الافراد القلبية بالنظر الى ذاتها فافهم بخلاف
 الدلالة اللفظية الوضعية فانها جامعة بين وصفي الانضباط والشمول لتمام الكثرة
 بالنظر الى الفاظها الكثيرة والى ذاتها ايضا من المطابقة والتصنيف والالزام وحاصل ما
 استار اليه هم في بيان الاعتناء بالدلالة اللفظية الوضعية امور ثلاثة كونها طارئة ما دوا كونهما
 منضبطة وكونها شاملة لمن كثر فاقود الاول مصر ليد والى والى مصر ليد مصر ليد

٧ فيكون
 ٩ قوله خيل
 ١٠ ولو قيل في سبب
 ١١ طريق لغت في تفهيم
 ١٢ تفهيم المعاني الى تفهيم
 ١٣ وتفهمها اي تفهم المتفهم
 ١٤ من المعلم اوفى نفسه اي
 ١٥ ذلك بكل صوابا ايضا لكن
 ١٦ رجحنا هو لكونه في
 ١٧ لاجل قوله من المعلم فافهم
 ١٨ منهم المولى العباد سنة
 ١٩ في هذا تقرير شارة الى دفع
 ٢٠ ما يمكن ان يشوهر ان
 ٢١ الفان يقال غير منضبطتين
 ٢٢ ووجه الالتفات طاهر
 ٢٣ ان بعض سولي مدخل
 ٢٤ في الامور فيكون مدخل
 ٢٥ بل وانه قد
 ٢٦ في بعض امور مدخل
 ٢٧ ان نقر الدلائل
 ٢٨ ولا يخفى ان

(قوله ان الدلالة الطبيعية آه) لان كونها غير مضطربة وغير شاملة بلزوم كون
 الدلالة اللفظية الوضعية مضطربة وشاملة فلا بد في الالفاظ الدالة من المضطربة الشاملة
 وحيث لم تكن الدلالة الطبيعية والعقلية كذلك يكون الدلالة الوضعية مضطربة شاملة ففى
 هذا البيان سلوك طريقة البرهان وانما فعل ذلك لان الطريق المعتدلية صور في غير الدلالة
 الوضعية بخلاف الانضباط والشمول انما يعمل ان يوجد في غيرها ايضا فلاشارة الى
 دفعه او رد قوله وان الدلالة الطبيعية آه وبلاستقلا فيحصل من المجموع ان الدلالة
 اللفظية الوضعية طريق معتاد مضطربة شاملة لان كثره بخلاف الدالتين الاخيرتين
 فبان ان يبنى بشأنها ويبحث عنها ههنا ومن لم يفهم دقة تقرير المحشى ههنا وزعم
 ان في تقريره قصورا حيث اورد قوله ولان الدلالة اللفظية دليلا مستقلا وليس كذلك
 بل الامور الثلاثة دليل واحد فلو قال لانها الطريقة المعتدلة المضطربة الشاملة
 بخلاف السابق من الدلالات لكان اولى فقد غفل عن جملة الحال وقال ما قال
 وكذا ما قيل ذكر المحشى ههنا وجهين الاول لما من اللفظية الوضعية والثاني
 لما من الاخيرين مع تضمنين محاسن اخرى الاولى اخبره عليه انه ما ياله تعرض اولا
 بالمحاسن وثانيا بالما سدا باله لم يتعرض بالمحاسن دفعة كما قال الف ذل الاول فقد قنع
 بما هو الاصح عن عبارته لم يصرف ذهنه الى طائفة عصارته ومن الله التوفيق
 (قال الشارح العلامة كون اللفظ بحيث ياتي اطلاقه) اورد كلفه وهو سور الكلبي اشار به الى
 ان المتبرق الدلالة الاترادية عند اهل المعقول للزوم الذهني الكلبي فهم لم يجعلوا المجزئات
 والكليات دالة على معانيها بل الدال عليها عندهم هو المجموع المركب منها ومن
 قرنها حادثة او قلبية واما هل يعزى بشرطوا بالزوم الكلبي فيها وجعلوا المجزئات
 وركبها دالة على معانيها بعوية قرنها وعبروا بالدلالة بكون اللفظ حيث اذا طبق
 آه واخذوا كلمة اذ المفيدة للاعمال الذي يلزمه البعضية فهم جعلوا القرائن خا رجعة
 عن الدال واهل المعقول جعلوها داخلية فكان تفسير الدلالة عند اهل المعقول مفرقا
 لما عند اهل العربية هذا كلام شريف اشار اليه الشريف في حاشية المطول وان خفي
 على بعضهم هذا (قوله مشهور ان) اشارة الى الاعتذار عن ايرادهم به مشهور ان فلا بد
 من التنبه عليهم لئلا يرد عليه انه اغفل عن المشهورات فضلا عن غيرها واشارته
 الى حجة مشهوره خلا عن التحفة فلا بد من تحقيقه كما اشار اليه قوله وتحقيقه آه
 (قوله مشهور ان) علم وضع كوكب الوضعية بين يديه فاعطاه وصريح واعى الموضوع له
 (قوله مشهور ان) وهو نسبة بينهما يتوقف ذلك اعلم على فهم
 المعنى كما يتوقف على فهم اللفظ اذ فهم النسبة يتوقف على فهم المسببين فالوقوف
 فهم المعنى ايضا على العلم بالوضع كما يقتضيه التعريف المذكور حيث جعل فيه
 فهم المعنى لاجل العلم بالوضع لان الدور اي توقف الشيء على نفسه حيث توقف العلم

بالوضع على فهم المعنى المتوقف على العلم بالوضع فليزم توقف العلم بالوضع على نفسه
 لان توقف على الموقف على الشيء متوقف على ذلك الشيء ولكل ما هو في تقريره
 دور الدور المذكور ان فهم المعنى متوقف على العلم بالوضع على ما هو مقتضى التعريف
 ومن ان العلم بالوضع متوقف على فهم المعنى فيلزم توقف فهم المعنى على فهم المعنى
 لان الموقف اعنى فهم المعنى على المتوقف اعنى العلم بالوضع على سبب اعنى فهم المعنى
 متوقف على ذلك الشيء وهو ظاهر وحاصل السرائل ابطال التعريف باستلزامه
 خصوص الفساد اعنى الدور الباطل وتقريره هذا تعريف مستلزم للدرا بطل
 وكل تعريف سنده كذا فهو فاسد فهذه الواجدة الادائية لا حاجة الى حمله مع رضى
 للدليل المطوى القائم على صحة الكلام سن (قوله وتقريره آه) قوله في الحقة
 جوب واحد متضمن لتقريرات ثلثة اشار الى الاثنين منها فيما قيل التحقيق والى واحد منهما
 فيما بعده وتقرير الاول ان العلم بالوضع انما يتوقف على فهم المعنى مطلقا لان اللفظ
 وفهم المعنى من اللفظ لا مطلقا يتوقف على العلم بالوضع فالوقوف عليه مطلق والمتوقف
 عليه فلا يلزم توقف الشيء على نفسه وتقرير الثاني ان العلم بالوضع يتوقف على فهم المعنى
 سابقا لا حين الاطلاق وفهم المعنى حين الاطلاق يتوقف على العلم بالوضع فالوقوف عليه
 اعنى فهم المعنى مقيد بالزمان السابق والموقوف اعنى فهم المعنى ايضا مقيد بالزمان الحالى
 فتعابرا زمانا فلا يلزم توقف الشيء على نفسه ولك ان تقول في تقرير بهما ان فهم المعنى من
 اللفظ او حين الاطلاق يتوقف على العلم بالوضع واعلم بالوضع انما يتوقف على فهم المعنى
 مطلقا او سابقا لا حين الاطلاق فتوقف فهم المعنى من اللفظ او حين الاطلاق على فهم المعنى
 مطلقا او سابقا فلا يلزم توقف الشيء على نفسه وثالثها ان العلم بالوضع انما يتوقف على فهم
 المعنى وحصوله في ذاته ابتداء قبل الالفاظ والمتوقف على العلم بالوضع انما هو فهم المعنى من
 اللفظ وخطوره في القلب من اللفظ بعد حصوله فالوقوف عليه هو الحصول والموقوف
 هو الخطور فلا يلزم الدور المذكور ولك ان تقر بطريق آخر كما اشار اليه في الاولين هذا
 واعلم ان شارح المطالع قرر عن الاعتراض المذكور جوابين متبرين وهما الذان اشترتا ليهما
 اولا وبني الجواب الثاني على التحقيق الذي اشار اليه المحشى ونقله عن الشافعية كانه ادعى ان
 الجواب الاول غير مبنى عليه والمحشى جمع بين ذينك الجوابين لان فهم المعنى مطلقا
 كما في الجواب الاول وسابقا كما في الجواب الثاني يؤتى الى واحد منهما ما على حصول المعنى
 في النفس ابتداء كما في التحقيق وكذا فهم المعنى من اللفظ كما في الجواب الاول وحين الاطلاق
 كما في الجواب الثاني يؤتى الى واحد منهما ما على الخطور من اللفظ كما في التحقيق فكان المحشى
 يقول لا وجه لجعل الاولين جوابين متباينين وبناء الثاني على التحقيق دون الاول
 فخلق انهما جواب واحد في الحقيقة مبنى على التحقيق المذكور والذين غفلوا عن هذا

هذا هو تقريره
 في دور الدور
 وان كان ما سده
 واعم راعى تقريره
 على ان يكون فهم المعنى
 موقفا عليه وهو قوله
 ومن البين انه يحصل به
 قدر استلزام تعريف
 بدور ما لم يكن موقوف عليه
 والمتوقف على فهم المعنى
 ايضا شيئا واحد او هو
 وضع لكن لا كان وحده
 في صورتين وصحة معنى
 في بنية الدور بهما
 هو حله في صورتين وعلى
 يضا عرته صلا وفهمه
 وزدنا في تقريره دور
 على ما سده
 من هو موقفا

بالتركيب ولا على عين ما وضع له مع انه اخصر فيها على ان التام لا يشعر بالتركيب لان مقابله
 الفص بخلاف الجميع فان مقابله البعض كذا قال الدواني وايضا لم يكتف بقوله
 ما وضع له مع ان ما وضع له لا يصدق الا على تمام ما وضع له قصدا الى التاكيد او رعاية
 لمقتضيه حسن التقابل يجوز ما وضع له بحسب العرف كذا في شرح القسطاس قال
 المصريح وعلى جزئه بان يقل الذهن من الكل اليه فان قيل يذخي ان يكون الامر بالعكس
 لان فهم الجزء سابق على فهم الكل فانه فهم من الانسان اولاهو الجسم ثم الحيوان
 ثم الانسان اجيب بان الامر كذلك لكنهم لما صرحوا بان التضمن تابع للطبقة على
 ان المعنى التضمني لا ينقل الذهن اليه من الموضوع له بنوا هذا على ان التضمن هو فهم الجزء
 وملاحظته بعد فهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل من غير التفات الى الاجزاء كذا في الشرح
 في الشفاء ان الجسم مالم يحظر بالبال ومعنى النوع بالبال ولا يفت الذهن
 في هذه الحال امكن ان يقبض على الذهن فيجوز ان يتخطى النوع بالبال ولا يفت الذهن
 الى الجنس وكذا في شرح التلخيص ومحصله ان الانتقال فيه من الاجزاء الى التفصيل
 وههنا مباحث شريفة فليطلب من خواشي المطول للشرع السلامة (قال المش
 لعلامة ما ذكره من ان له جزءه كافي السسائط) بيان فائدة تقييد بقوله ان كان له جزء
 مني ان لم يكن ههنا جزء يوجد فيه المطابقة دون التضمن واما وجود المطابقة في صورة
 وجود التضمن قواضع ومسل ولذا قال الش ومنه اي ومن ان البساط لا يتصور فيها
 التضمن يمس ان المطابقة لا تستلزم التضمن بخلاف العكس ففرع على ان البساط
 لا يتصور فيها التضمن هذين الامرين عدم استلزام المطابقة التضمن وههنا ظاهر
 واستلزام التضمن لمطابقة على ما يشير اليه (قوله بخلاف العكس) اما الاول فظن واما الثاني
 فلو صوحه لان التضمن هو الالة على جزء الموضوع له ومن البين انه يستلزم وجود
 الموضوع له قطعاً على ان قوله بخلاف العكس خارج عن التفريع وانما عدم المخرج
 عليه هو عدم استلزام المطابقة التضمن وقوله بخلاف العكس ما خوذ ههنا مسامحا
 فانه فرع بهذا ما ورد ٨ على تفسير المحشى حيث قال ومنه اي من ان البساط
 لا يتصور فيها التضمن يعلم من انه لا يلزم قوله بخلاف العكس وهو ظاهر والاول
 ان يقول اي لم يعم من جواز كون الموضوع له بسيطاً ومن كون التضمن مشروطاً
 بالمطابقة هذا ان الامر ان الاول من الاول والثاني انتهى بل ذلك صرف الكلام
 الى ما لا يرتضيه الشارح لانه يصدر بيان فائدة التقييد بقوله ان كان له جزء ثم الاول للمحشى
 ان يقول من ان البساط لا يتصور فيه التضمن او ان البساط لا يتصور فيه التضمن لكنه
 اثنى الشارح في الاية بان مقتضى الجمع ووجد التفسير للاشارة الى التوحيد في البساط
 ولان ان يقول معنى قوله ان البساط آه ان كل بسيط لا يتصور فيه التضمن على ما هو

١٠٨
 في قوله
 ما وضع له
 مع ان ما
 وضع له
 لا يصدق
 الا على
 تمام ما
 وضع له
 قصدا الى
 التاكيد
 او رعاية
 لمقتضيه
 حسن التقابل
 يجوز ما
 وضع له
 بحسب العرف
 كذا في
 شرح
 القسطاس
 قال
 المصريح
 وعلى
 جزئه بان
 يقل الذهن
 من الكل
 اليه فان
 قيل يذخي
 ان يكون
 الامر
 بالعكس
 لان فهم
 الجزء
 سابق على
 فهم الكل
 فانه فهم
 من الانسان
 اولاهو
 الجسم
 ثم
 الحيوان
 ثم
 الانسان
 اجيب بان
 الامر
 كذلك
 لكنهم
 لما صرحوا
 بان
 التضمن
 تابع
 للطبقة
 على
 ان
 المعنى
 التضمني
 لا
 ينقل
 الذهن
 اليه
 من
 الموضوع
 له
 بنوا
 هذا
 على
 ان
 التضمن
 هو
 فهم
 الجزء
 وملاحظته
 بعد
 فهم
 الكل
 وكثيرا
 ما
 يفهم
 الكل
 من
 غير
 التفات
 الى
 الاجزاء
 كذا
 في
 الشرح
 في
 الشفاء
 ان
 الجسم
 مالم
 يحظر
 بالبال
 ومعنى
 النوع
 بالبال
 ولا
 يفت
 الذهن
 في
 هذه
 الحال
 امكن
 ان
 يقبض
 على
 الذهن
 فيجوز
 ان
 يتخطى
 النوع
 بالبال
 ولا
 يفت
 الذهن
 الى
 الجنس
 وكذا
 في
 شرح
 التلخيص
 ومحصله
 ان
 الانتقال
 فيه
 من
 الاجزاء
 الى
 التفصيل
 وههنا
 مباحث
 شريفة
 فليطلب
 من
 خواشي
 المطول
 للشرع
 السلامة
 (قال
 المش
 لعلامة
 ما
 ذكره
 من
 ان
 له
 جزءه
 كافي
 السسائط)
 بيان
 فائدة
 تقييد
 بقوله
 ان
 كان
 له
 جزء
 مني
 ان
 لم
 يكن
 ههنا
 جزء
 يوجد
 فيه
 المطابقة
 دون
 التضمن
 واما
 وجود
 المطابقة
 في
 صورة
 وجود
 التضمن
 قواضع
 ومسل
 ولذا
 قال
 الش
 ومنه
 اي
 ومن
 ان
 البساط
 لا
 يتصور
 فيها
 التضمن
 يمس
 ان
 المطابقة
 لا
 تستلزم
 التضمن
 بخلاف
 العكس
 ففرع
 على
 ان
 البساط
 لا
 يتصور
 فيها
 التضمن
 هذين
 الامرين
 عدم
 استلزام
 المطابقة
 التضمن
 وههنا
 ظاهر
 واستلزام
 التضمن
 لمطابقة
 على
 ما
 يشير
 اليه
 (قوله
 بخلاف
 العكس)
 اما
 الاول
 فظن
 واما
 الثاني
 فلو
 صوحه
 لان
 التضمن
 هو
 الالة
 على
 جزء
 الموضوع
 له
 ومن
 البين
 انه
 يستلزم
 وجود
 الموضوع
 له
 قطعاً
 على
 ان
 قوله
 بخلاف
 العكس
 خارج
 عن
 التفريع
 وانما
 عدم
 المخرج
 عليه
 هو
 عدم
 استلزام
 المطابقة
 التضمن
 وقوله
 بخلاف
 العكس
 ما
 خوذ
 ههنا
 مسامحا
 فانه
 فرع
 بهذا
 ما
 ورد
 ٨
 على
 تفسير
 المحشى
 حيث
 قال
 ومنه
 اي
 من
 ان
 البساط
 لا
 يتصور
 فيها
 التضمن
 يعلم
 من
 انه
 لا
 يلزم
 قوله
 بخلاف
 العكس
 وهو
 ظاهر
 والاول
 ان
 يقول
 اي
 لم
 يعم
 من
 جواز
 كون
 الموضوع
 له
 بسيطاً
 ومن
 كون
 التضمن
 مشروطاً
 بالمطابقة
 هذا
 ان
 الامر
 ان
 الاول
 من
 الاول
 والثاني
 انتهى
 بل
 ذلك
 صرف
 الكلام
 الى
 ما
 لا
 يرتضيه
 الشارح
 لانه
 يصدر
 بيان
 فائدة
 التقييد
 بقوله
 ان
 كان
 له
 جزء
 ثم
 الاول
 للمحشى
 ان
 يقول
 من
 ان
 البساط
 لا
 يتصور
 فيه
 التضمن
 او
 ان
 البساط
 لا
 يتصور
 فيه
 التضمن
 لكنه
 اثنى
 الشارح
 في
 الاية
 بان
 مقتضى
 الجمع
 ووجد
 التفسير
 للاشارة
 الى
 التوحيد
 في
 البساط
 ولان
 ان
 يقول
 معنى
 قوله
 ان
 البساط
 آه
 ان
 كل
 بسيط
 لا
 يتصور
 فيه
 التضمن
 على
 ما
 هو

القاعدة في الجميع المعرف بلام الاستغراق هذا (قال الشارح العلامة وكذا الالتزام
 الى قوله واما استلزامها الالتزام له) اقول ترك بيان حال التضمن مع الالتزام فظهر
 مما ذكره بقوله واما استلزامها لان حال استلزام التضمن للالتزام كحال استلزام
 المطابقة له والحاصل ان ههنا ثلث نسبة نسبة المطابقة الى التضمن ونسبتها الى الالتزام
 ونسبة التضمن الى التزام التضمن يستلزم المطابقة وهي لا تستلزمه والالتزام
 يستلزم المطابقة واما العكس اي استلزام المطابقة الالتزام فالامام حكم بذلك
 الالتزام وليس محقق والالتزام لا يستلزم التضمن كما اشار اليه الشارح واما العكس
 فالامام حكم به ايضا وليس بمحقق ايضا (قوله يعني ان الدلائل) اي المطابقة والتضمن
 (ليست بينهما كسب في حكم الالتزام) يعني ان المراد بالعكس في قوله بخلاف العكس
 معناه اللغوي وهو انما كسب معناه انها غير متكسبة كسب في ذلك الحكم بل الاستلزام
 من جانب التضمن وعدمه من جانب المطابقة واما كان هذا الاستلزام بحسب الحق
 لا بحسب الصدق فصره بقوله اي ليس كل تحقق المطابقة تحقق التضمن لكن كما
 تحقق التضمن تحقق المطابقة اما الاول فظهر من تقرير الشارح واما الثاني فلان التضمن
 فرع وجود الموضوع له الالتزام فرع وجود الموضوع له فالالتزام يستلزم المطابقة
 اعملى قوله ليس كل تحقق المطابقة له لكنه رضى ترتيب الشارح فافهم (قوله
 وكذلك المعنى في قوله والالتزام لا يستلزم التضمن ويستلزم المطابقة) اي ليس كل
 تحقق الالتزام تحقق التضمن اذ ربما يكون الملزوم من البساط لكن كما تحقق الالتزام
 تحقق المطابقة ضرورة ان الالتزام فرع وجود الموضوع له فالالتزام يستلزم المطابقة
 قطعاً فالاستلزام ههنا بين الامور الثلاثة الالتزام والتضمن والمطابقة كما قررناه
 لا بين الالتزام والتضمن فقط كانوا هم حتى رد عليه ان الاستلزام من جانب التضمن غير
 مقطوع به الا عند الامام فلا يصح الموجبة الكلية وذلك لان استلزام التضمن
 الالتزام متروك في الشرح سيصرح به المحشى فكيف يدرج هذا في قول الشارح (قوله
 فلا يرد ما قيل) يعني اذ كان المراد بالعكس في كلام الشارح معناه اللغوي وكان
 ان الدلائل ليستا متعكستين في حكم الاستلزام لا يرد ما قيل اقول القائل هو المولى
 برهان الدين حيث فسر اول قوله بخلاف العكس بقوله يعني ان قولنا المطابقة
 لا تستلزم التضمن لا ينعكس الى قولنا التضمن لا يستلزم المطابقة بناء على انه يستلزمها
 ثم اعترض عليه وقال ان قولنا المطابقة لا تستلزم التضمن ساذج وهي تنعكس كفسرها
 فتعكس الى قولنا التضمن لا يستلزم المطابقة واجاب عنه بان الامام قد ذكره
 في الجليات وهذه القضية في قوة الشرطية بناء على ان المطابقة لازم علم التضمن وال
 ملزوم خاص بالمطابقة وقد تقرر ان وجود المام لا يستلزم وجود الخاص وان كان
 وجود الخاص مستلزماً لوجود الخاص هذا فحوصل كلام المحشى انه اذ كان

٩ اقول هذا ينظر الى نفس
 المستلزم
 وما لا يصرح به
 واحدة منهما
 صفة متعكسة
 رتب حري من حيث
 من كل منها فافهم
 في التوهم المولى العلامة
 حيث قال في تفسير قوله
 وكذلك المعنى اي ليس كل
 تحقق الالتزام تحقق التضمن
 ثم قال وفيه نظر لان استلزام
 التضمن لا يدرج في تحقيق
 عند الجمهور الا ان معنى على
 مذهب الامام هذا كلامه
 وكل هذا غفول عن اراد
 الشارح ههنا الالتزام
 والتضمن والمطابقة

بالعكس في كلام اشباح معناه اللغوي يتدفع ذلك الاعتراض المذكور فلا حاجة
 الى حوجه لمذكور ولو سلم ان المراد بالعكس معناه الاصطلاحي فذكره من الاستعراض
 مدعوع بوجهين احدهما ان مقتضى من هذا ان المردود ههنا تقريه للمقام لا مقصوده منه
 (قوله على ان قولنا المطابقة هـ) يعني سئلنا ان المراد بالعكس ههنا معناه الاصطلاحي
 لكن لان هذا انقول سالبه كلية وانما تكون سالبه كلية اذا كان اللام في قوله المطابقة
 للاستغراق على معنى كل مطابقة لاستلزام التضمين وكان تلك القضية على تقدير الاستغراق
 سالبه كلية لاسالبه جزئية على ان يكون رفع الایجاب الكلبي وكل منهما لم لا يجوز
 ان يكون اللام في قوله المطابقة للعهد الذهني وعلى هذا يكون سالبه كلية في قوة
 الجزئية وعلى تقدير كون اللام للاستغراق يجوز ان يكون رفع الایجاب الكلبي وعلى هذا
 يكون سالبه جزئية وعلى كلا التقديرين لا يعكس قولنا المطابقة لاستلزام التضمين
 لانه اما سالبه كلية ومقتضى المطابقة لاستلزام التضمين واما رفع الایجاب الكلبي
 ومقتضى ليس كل مطابقة تستلزم التضمين وكل منهما سالبه جزئية وهي لا يعكس لاهل الزمان
 الى ما سيجي من اص و هـ - اي بطلان طبع البحث يقتضي تقرير احتمال
 عدم الاستغراق على احتمال الاستغراق لانه قد مر له ظهوره وكونه وجوديا وهو
 ان اللام في قوله لمقتضى الجنس فلهذا في سئلنا ان التضمين عن جنس المطابقة
 ونفي الشيء عن الجنس نفي له عن جميع افراده قطعاً مدعوع بانه ان اراد ان اللام
 للجنس قطعاً فلا دليل على ذلك وان اراد انه يجوز ان يكون للجنس فلا مقابل هذا
 كلام نحس لانه يصدر المدعوع وصح وان حتى عليه وكذا ما يمكن ان يقال
 من انهم قد فاض كل نه ولم يتم و بن بعم كل نسا ب جعلوا لاول سالبه كلية
 والثاني رفع الایجاب الكلبي و طاهر ان ما نحن فيه من قبيل الاول لاس قبيل الثاني
 فيكون سالبه كلية لان هذا لا يدفع المنع المذكور كما لا يخفى واما ما قيل من ان الشيخ
 ابا علي صرح في الاشارات بانه لا مهادلة في لغة العرب فليس بشيء لان ذلك اكثر
 ومع ذلك مقيد بما اذا كان اللام للاستغراق وهل الكلام الا فيه (قوله والسالبة
 الجزئية لا عكس لاهل الزمان) لانه يصدق بعض الحيوان ليس با انسان ولا يصدق عكسه
 وهو بعض الانسان ليس بحيوان والاول ان يصل السالبة مجردة تعكس اذا عكس
 الاصطلاحي لا يكون الا لازماً كلياً الا انه اورد عبارة المصنوع ليعياها وسعي تحقيقها
 ان شاء الله تعالى (قوله مع ان عكس قولنا) ردليان القائل بوجه آخر يعني سئلنا
 ان المراد بالعكس ههنا معناه الاصطلاحي وان هذا القول سالبه كلية لشدة ان اللام
 في قوله المطابقة لا يكون سالبه كلية لان مقتضى الایجاب الكلبي لا يكون سالبه كلية
 لان مقتضى الایجاب الكلبي لا يكون سالبه كلية لان مقتضى الایجاب الكلبي لا يكون سالبه كلية
 موضوعاً وههنا جعل متعلق المحمول موضوعاً والموضوع متعلق المحمول ومن ابي

بأن هذا ما خطر بباله
 في حقه الا انه قد ورد
 مع سببه معنى وهو

ان هذا ليس بعكس اصطلاحى واما ما قيل من انه رد على القائل ان اللام ان قولنا
 المطابقة لاستلزام التضمين سالبه كلية اذ لو كان هذا سالبه كلية كان في قوة قول
 لا شيء من المطابقة يستلزم التضمين وهو كاذب وقد حكي هذا السؤال على شافعي
 المحشي فليس بشيء لان ذلك داخل في الملاوة السابقة عنه فانه لا يرد عن هذا ولو سلم
 كونه سالبه كلية لم يرد ما قد روي بوجه آخر سدد لجميع طرق تو جهده (قوله ان سدد
 التضمين آه) جواب عن سؤال كانه قبل فاحال التضمين مع الالتزام وقد ترجمه الشارح
 انما بان حال التضمين مع الالتزام كحال المطابقة مع الالتزام فكما ان استلزام المطابقة
 للالتزام غير متحقق عند الجمهور وتحقق عند الامام على ما اشار اليه الشارح كذلك
 استلزام التضمين له غير متحقق عندهم وتحقق عنده وذلك لان مدار استلزام المطابقة
 للالتزام عند الامام وجود لازم ذهني لكل ما هيته يلزم من تصورهما تصوره ومدار
 عدم تحقيق الاستلزام المذكور عدم التيقن بوجود ذلك اللازم عندهم وهذا يعني جار
 في التضمين مع الالتزام فلذلك اشار به في نه واحاله الى ما ذكره في قوله ٩ ايضا على
 ما حرراه ان ذلك الاستلزام ليس بتحقيق كعدم تحقق استلزام المطابقة للالتزام
 وما قيل ان ايضا مفعول مطاق للفضل المقدر اى اى حال عدم تحقق الاستلزام
 المذكور عودا مع انه لم يذكر بعد بل يذكره الشارح فساداً لان عدم تحقق
 الاستلزام لمذكور يؤخذ به على طريقة لبيان الاق من لشارح واما كون بضمتها بعدم
 استلزام الالتزام التضمين على معنى ان ذلك الاستلزام ليس بتحقيق كما ان استلزام الالتزام
 التضمين غير متحقق فليس بصحيح لان عدم استلزام الالتزام التضمين قطعي لاحتمال
 كون الملزوم من البسائط ولا كذلك عدم استلزام التضمين الالتزام فانه معنى عدم المعلومية
 الا ان يبنى الكلام على ما شارحه شارح المطابع من عدم استلزام المطابقة للالتزام
 مدعوع به وسبب اليه المحشي بقوله بل عدم الاستلزام مجرور به لكن فيه ٧ ما فيه (قوله
 يعرف بالتسبر) اى يعرف حال استلزام التضمين الالتزام بالتدبر في حال استلزام المطابقة
 للالتزام كما يتراءى بان يقال التضمين مستلزم للمطابقة والمطابقة استلزامها للالتزام
 غير معلوم عند الجمهور ومعلوم عند الامام فيتحقق ان التضمين استلزامه الالتزام غير معلوم
 عندهم ومعلوم عند الامام ومن قصر في التقرير بان يقال ان استلزام التضمين للالتزام
 موقوف على وجود لازم ذهني لكل ماهية وذاتات عدم اللام لا عندهم والتضمين يستلزم
 الالتزام عندهم لا غيرهم فلا مشاحة في ذلك (قوله اى حكم آه) اشار به الى ان القول
 معنى الحكم وقد اشتهر ان قول المعنى بالادراك معنى الحكم (قوله ساء زعم
 ان تصورها) يعني ان الامام زعم ان كل مطابقة تستلزم الالتزام لان من تصور كل ماهية
 يلزمه تصور لازم من لوازمها واقوله ان تلك الماهية ليست غير ما اورد على هذا البناء
 انه يقتضى ان لا خلاف بينهم في ان شرط الالتزام هو اللزوم اليه بالحق الا حص وهو

٩ وخلص هـ -
 وان لا يكون
 لا حتى و هـ -
 لا استلزام وهو انوافق
 لما نص عليه الش في فصول
 يد بع و ب ب ب ب ب
 والجارم ب ب ب ب ب
 وهو لائق ب ب ب ب ب
 المصنف ب ب ب ب ب
 على لاون و ب ب ب ب ب
 واضرارها لاون ب ب ب
 لا ولا لاون ب ب ب ب ب
 ب ب ب ب ب ب ب ب ب
 دفع ب ب ب ب ب ب ب ب
 بتحقيق على رأى الجمهور
 وتحقق على رأى الامام
 واما تأني فلا ن حوى قوله
 ب ب ب ب ب ب ب ب ب
 ب ب ب ب ب ب ب ب ب
 ب ب ب ب ب ب ب ب ب
 ب ب ب ب ب ب ب ب ب
 ب ب ب ب ب ب ب ب ب

مزيل من تصور المزم تصور اللازم وانما الخلاف في انه هل هو محقق في نفى الغير به
 بانتهى كل هذه كقائل بالامام او لا كما قال به الجمهور مع ان المحشى سيعترف بان المعبر
 عدم الامام في لا تزام هو اللزم الدين بالمعنى الاعم موافقة لما فيه السارج في فصول الدين
 مرجع الخلاف بينهم الى ان المعترف بدلالة الالتزام للزوم الدين بالمعنى الاخص كما هو الحق
 الذي ذهب اليه الجمهور وهو لزوم تصور من تصور المزم وبالمعنى الاعم وهو لزوم للجمهور
 من تصور اللازم والمزم جميعا وهو الذي ذهب اليه الامام وجوابه ان هذا امر استدلال به
 الامام على مدعاه كما هو المذكور في المطالع والشمسية وتتم وجهها فاعية ما ذكر عدم موافقة
 دليله ظاهرا لما ادعاه من حيث ان مدعاه كون المعبر في الدلالة الالتزامية هو الزوم الدين
 بالمعنى الاعم ودليله هو تقدير مدعاه بعيد كون المعبر في الالتزام الزوم الدين بالمعنى الاخص
 على ان عدم الموافقة غير مسلم ايضا لان ما يفيد اشتراط الاخص قدما اثره الاعم
 بشئ هو مدعى لامام والحاصل ان صحة هذا الدليل اعاد مدعى الامام ايضا وان كان
 يشعر بحسب الظاهر عدم وجود خلاف بينهم في معنى لانه فاعية في ذلك
 على الامام وعلى زفي استدلاله الاعلى المحشى (قوله وليس بمحقق لان الاستلزام
) يعني بالان ان اذا تصورنا ماهية من الماهيات يلزم تصور انك انما هي ليست
 غيرها بل لا يارنا ماهية تصور شي لانا تصور كثيرا من الماهيات ولا يخطر بالغيرها
 فضلا عن نفى لغيرية عنها وهذا الرد ايضا على ظاهر ما استدلل به الامام على مدعاه
 ونعلموه على ما شرنا به آتيا فلا يرد عليه ما قبل من ان هذا يشعر ايضا بان النزاع
 في الاستلزام بعد الاتفاق في معنى الزوم وليس كذلك بل المعبر عند الامام للزوم
 بين بالمعنى الاعم وعدمهم للزوم الدين بالمعنى الاخص فلا خلاف في الحقيقة الا في المعبر
 فان كان المعبر المعنى الاعم فلا يشك في الاستلزام وان كان المعنى الاخص فلا يشك
 في عدم الاستلزام ايضا انتهى وذلك لان الامام استدلل بهذا الدليل على مدعاه
 ومن ابيّن انه لو تم لدل على ما ادعاه من اشتراط المعنى الاعم اذا اشتراط الاخص
 به جرت اشتراط لا عم والقوم منعه بعدم محجومية الاستلزام في الصورة المذكورة
 بل بمقتضى عدم الاستلزام ايضا فن بين يلزم من هذا الكلام ان النزاع
 انما هو في الاستلزام بعد الاتفاق في معنى الزوم المعبر ان الجمهور انما يجزموا
 بعدم الاستلزام ههنا مع ان المعبر عندهم للزوم الدين بالمعنى الاخص وهو غير
 موجود في الصورة المذكورة ليكون كلامهم مقابلا لاستدلال الامام حيث
 دعي الاستلزام وهم مسموعوا وكفوا عما يكون كافيا في الرد ولذا رقي شارح المطالع
 ههنا من المنع الى الاستدلال وادعى عدم وجود الاستلزام ههنا كما اشار اليه المحشى
 فبهذا عدم الاستلزام هو هذا البيان يدفع مقبل ايضا من ان ما ذكره من جزم

صاحب المطالع
 ولست اعلمها
 يجب ان لا يلزم ههنا
 وهو انه يجوز ان يكون
 للمسمى لازم بغيره
 من فهم معنى اى لبيد
 بالمعنى الاخص هو
 مدعاه مع الاستلزام
 مدعاه عدم الاستلزام كما هو
 مدعى اخص ودل على ان
 انما هو في الاستلزام كما
 ذهب اليه ففهمه
 من حراية اضراره
 انما تعقل كثيرا من الاشتراك
 مع الفحول من سائر اعيانه
 هناك كلامه ويتفادى
 ان صاحب المطالع ايضا
 يلزم بعدم الاستلزام وان
 لم يفد دليله

عدم الزوم على تقدير تمامه يدل على عدم استلزام لمطابقه لا تزام مع ان المصرح به
 في المطولات عدم التيقن به وقد اشار اليه قوله واس محقق في نفى ايسر في محله
 مع ان كون عدم الاستلزام محجوما على تقدير كون المزم بالمعنى الاخص فلا شك
 في عدم الاستلزام ولا يجوز ان ينازعه الامام انتهى لان ما ذكره من عدم جزم الزوم ههنا
 انما هو لاجل المقابلة لاستدلال الامام وان كان عدم الاستلزام محجوما عليه على ما هو المعبر
 عندهم ونزاع الامام قد دفع مدعاه كما يشهد به الكتب وفساد مسلكه لا يقتضي فساد
 تقريره والحق ان اقوم انما ادعوا ههنا عدم الجزم بالاستلزام لانه الطريق الاسلم
 لان الادعاء بعدم الاستلزام يحتاج الى اثبات ان الماهية ليس لها لازم لها ذهني اصلا
 يلزم من تصورها تصورها وهذا الاثبات مشكل كما اشكل الامر على الامام فلذا اكتفوا
 عما اكتفوا به نعم ادعى بعضهم كشارح المطالع عدم الاستلزام لكن لا مطلقا
 بل في مادة الامام فليحفظ هذا المقام فانه لا يتجده في صدور الكرام (قوله ولا يخطر
 به ان غيره) اي غير تلك الماهية فصلا عن نفى الغيرية عنها اذ يخطر في الغيرية عنها
 اكونه تصديقت يتوقف على خطور الغير وان لا يخطر للغيرها فلا يخطر في الغيرية
 عنها وما قبل يجوز الخطو مع افقوله ههنا انما يعلم بالعلم ليس بالزوم فليس بشئ من الكلام
 في استلزام الماهية بسلب الغيرية عنها ومن البين انه ذوق وقع العقل ههنا لا يجد
 لاستلزام فلا فائدة للكلام المذكور قطعا على ان العلم بالعلم بعد التوجه ولا تغيب
 قطعي الحصول على ما قلنا واطاهر انه لا علم بالغير ههنا فضلا عن العلم بالعلم والحق
 ان الموجود في تصور ماهية من الماهيات ثم هو غير ههنا عن غيرها في مذهبنا
 لا يستلزم ذلك علما بالغير ولا يابى انما عن ذلك الغير والازم من كل تصور تصديق
 وليس كذلك (قوله مستدرك لا حاجة الى ذكره ههنا) لان العرض من قوله لانه لا يدل
 الى قوله فالدلالة انما هو بيان وجه التسمية بالاستلزام كما هو الغرض من التعليق
 السابق فح لا حاجة في تدليل المذكور الى هذا التطويل ليكن في ان نقل الدلالة على
 الزوم ههنا فسميت بالالتزام كما قلنا سابقا ففهمه ايه ولدلته على ما في عن الموضوع
 وما قبل ان لمص ذكرهم من الاستلزام كما اشار اليه قوله على ما لازمه وكونه في العلم
 كما اشار اليه بقوله في ذهنه ففهمه لانه لا يدل على تعليل لتقدير المذكور بل لا تعليل
 للمسمية ووجه التسمية من في دفع الاستدراك فان شئ الكلام المحشى من حكمه
 بالاستدراك انما هو بالنظر الى سياق كلامه والامر كذلك كما قررناه انه لا معنى لكون
 وجه التسمية طهرا منه لانه انما كان تعليلا لتقدير المذكور بل يحرفوه
 عن بيان وجه التسمية به نعم لو قيل كان الش ههنا في مقام كونه في مقام الاشتراط
 بالزوم الذهني على ما هو المتعارف من القيد المذكور بن كان كلاما جريما

يكون معنى كلامه ان هذا مستدرك في بيان وجه التسمية كما هو المتبادر وان كان غرضه ان يبين
 في تحق في اشتراط الالتزام بالزوم الذهني (قوله بل الاولى ان يقال) وذلك لان العرض
 بهما كل بيان وجه التسمية بالالتزام كما هو المتبادر المناسب للسابق وكان المتبادر
 في الالتزام عند هم للزوم البين بالمعنى الاخص لا بالمعنى الاعم كما عند الامام كان الاولى
 في ذلك البيان ان يصرح بما هو المتبادر عندهم فيفيد ايضا اختيار الالتزام على الزوم
 اذ لاكتفاء بقوله لدلالته على الالتزام ذهنا كما سبق آخرا لا يحصل فائدة اختيار الالتزام
 على الزوم مع ان التسمية انما هو بلفظ الالتزام لا بلفظ الزوم ولو ان في السابق لا يظهر
 منه وجه اختيار الالتزام في التسمية على الزوم هذا وما قيل من ان الامام كان الجمهور يسمى
 تلك الدلالة بالالتزام مع ان الوجه الاول غير قائم عليه فالاولى ان يكتب بما ذكره ولا
 من قوله لدلالته على الالتزام ذهنا فدفوع بان المص واثم ههنا تصدق بيان الدلالة
 الالتزامية على مذهب الجمهور لا على مذهب الامام وكلام المحشي انما هو على مذاق الش
 هذا (قوله وهو ابين) احتراز عن الالتزام الغير البين وهو ما يحتاج الجزم بالزوم بينهما
 الى وسط بالمعنى الاخص احتراز عن البين بالمعنى الاعم وهو ما يكون مستورا بالزوم
 مع تصور الالتزام كافي في الجزم بالزوم بينهما او بالمعنى الاخص فهو ما يكون تصور
 الزوم مستلزما لتصور الالتزام ولا يحتاج فيه الى تصور الالتزام مستقلا عن تصور الزوم
 فكما كفي تصور واحد كفي فيه تصور لثبوت العكس (قوله حتى يفيد جهة اختيار
 الالتزام على الزوم) وذلك لان التسمية انما هي بالالتزام لا بلفظ الزوم فلا بد ان يذكر
 في وجه التسمية ما يفيد الاول ودفعه عليه كما لو اكتفى في بيان التعليل بقوله لدلالته على الالتزام
 ذهنا ان هذا لا يقيد التسمية بالزوم لئلا يلتزم كما هو المدعى واما على ما هو الاول
 فلا بد عليه شيء بل يفيد التسمية بالالتزام لانه كان الزوم البين بالمعنى الاخص اقوى
 مرات للزوم كذلك الالتزام اقوى من الزوم لان زيادة طرف يدل على زيادة المعنى
 فكان في امس الحاجة لدلالة على ان ذلك الزوم يلتزم لا يفك عن الزوم بحال وهو الزوم
 البين بالمعنى الاخص وما قيل من ان هذا انما يتم اذا تحققت الفرق بحسب الاصطلاح
 من الالتزام وبين الالتزام والزوم واللازمة فدفوع بان تسميتهم بالدلالة المذكورة
 من الزوم ما عدا ذلك على ان اصحلاهم واقع على ذلك والله اوفق له (قوله
 وهو خلاف الواقع) اي كون كل شيء دالا على كل شيء خلاف الواقع اشارة الى بطلان التالي
 المذكور واما الملازمة في قوله ولا يمكن كل شيء دالا على كل شيء فكلان فلفظ قوله على امر
 خارج فقلة الدلالة لا تكون الا خروج ذلك الامر عن مداولة من البين ان كل شيء خارج
 عن مداولة لا فظ على امر خارج لزوم دالة كل شيء على كل شيء (ولو ضوح هذه
 الـ (قوله) بمثل هذا البيان الواضح اكتفى ببيان بطلان التالي (قوله بضابط يوجب
 بهما انما هو تصور هذا ليس بالزوم الذهني البين بالمعنى الاخص فانه

و ش ن ان الاخص
 و ر ت ه س

بين بالتسمية الى الكل لا يتخلف عنه فهم دون فهم فاقبل ان يجوز ان يكون بينا بالتسمية
 الى شخص دون شخص فلا يكون ضابطا يوجب الفهم ساقط بمقرراته واما كون
 دلالة الالتزام بهجورة في الالزام قائما هو بالنظر الى مطلق الزوم وهو غير متبادر
 وبالنظر الى مطلق البين وهو غير منضبط بل يختلف باختلاف الاشخاص والكلام ههنا
 في هو من التسمية الى الكل على ان قولهم دلالة الالتزام بهجورة معناه ان استعمالها
 بهجورة لان نفس الدلالة بهجورة والكلام في الثاني فقوله بضابط يوجب الفهم
 لا لاني اورد ههنا ايضا حان عدم المضبوطة اذا لاعداد انما تعرف بمكانها في قبل
 من ان هذا الكلام ليس في محله ويحله فاعلم القول الآتي عليه سقاط (قوله لا يرد ههنا)
 وقد عرفت انما له بعض مضبوط بضابط يوجب الفهم بالتسمية الى كل من تصور
 الزوم (قوله فيكون هذه الدلالة بسبب الزوم) اي الزوم الذهني الكلّي فسميت
 التزاما في هذا الشعر ان قول الش لا يدل على كل امر خارج عنه التسمية بالالتزام
 فيكون التسمية من قبيل تسمية السبب باسم السبب كما بينه سابقا في نظيره من المطابقة
 والتضمن ومن هنا ادعى المحشي سابقا استدراك كلام الش وقد عرفت انه يجوز
 ان يكون غرض الشارح تحقيق مقام اشتراط الالتزام بالزوم الذهني وان يكون عرض
 المحشي كونه مستدركا بالنظر الى كونه دالة التسمية لا بالنظر الى كونه تحقيقا للاشتراط
 فتذكر (قوله لفظ ان يقال وعلى كل واحد منهما) تأمل اي في وجه رجحان ما قلنا
 وهو ان المستفاد من عبارة المص ان الدلالة التضمنية هي الدلالة على احد المعنيين فقط
 وليس كذلك بل هي الدلالة على كل واحد من المعنيين وان امكن دفعه بان اضافة الاحد
 الى التضمن للاستغراق فيقول الى ما ذكره المحشي وجعل الاضافة على العهد الذهني على ما
 هو المتبادر من تفسير الش لا يدفعه اذ فاته كون الدلالة على كل واحد منهما لانه الى تعيين
 وظاهر انها ليست بدلالة تضمنية ايضا فالظاهر ما ذكره المحشي والقول بان ما ذكره ايضا
 يوجب اشتراط كون الدلالة على احدهما تضمنيا بالدلالة على الآخر او كون الدلالة
 على كون كل واحد منهما تضمنيا واحدا مدفوع بان الحكم شيء على الشتمل على الكل
 الا ان ادعى يتضمن احكاما متعددة منفردا كل واحد منها عن الآخر كما يشهد به منع مورد
 فكذا الامر ههنا من اي يلزم الوهم المذكور ان نعم يدعى الش وتسمى ما ذكره
 المحشي ان الدلالة التضمنية انما هي الدلالة على احدهما وعلى كل واحد منهما في شيء
 الدلالة على المجموع لا منفردا كما يدر من العارفين ولعل هذا هو وجه التأمل ايضا (قوله
 اي بدقنض منع كل واحد) اشارة الى ان المراد بالتناقض هنا هو التناقض الشيعي لا الجاهلي
 يعني انه لا يكون تعريف المطابقة مانعا عن دخول التضمن والالتزام فيه ولا يكون
 تعريف التضمن ايضا مانعا عن دخول المطابقة والالتزام فيه ولا يكون تعريف المطابقة
 ايضا مانعا عن دخول المطابقة والتضمن فيه فيكون كل من التعريفات مانعا عن

قوله حسب
 بند

فهر بما لا يحتمل وليس مراده ان في الكلام مسامحة او مضافا نحو (قوله بنفس الدلائل
 لا خبرين) اشارة الى ان في قول الشايعين على ما في بعض النسخ مسامحة اذ لا
 لا تنافي بين نفس الحدين الاخيرين وما على ما في بعض النسخ من (قوله
 بالآخرين وان لم يكن هذه غير الائمة) لقوله ان حدود الدلائل فلا مسامحة فيه فانهم
 (قوله) ان هذه الانتفاض اه) هذا معنى على ما هو المشهور من ان مادة انتفض
 في تعريضات الاستقرائية لا يسوون تكون من الحقيقة لان العرض من التعريف
 يحصل بضرورة وبوجه التعريف لا بوجه الحقيقة والاعتبارية ومن القسم لا يستقر في
 بيان اقسامه "وقد وقع في الخارج فتجسس انه كان مادة تعض لا يخل بمقصود المعروف وانما
 منهما وما على ما هو التحقيق من ان العرض من التعريف بيان حقيقة المعروف مع قطع
 النظر عن امكانه وامتناعه ووجوده وعدمه فيرد عليه انقضاء المادة لمكانة قطع ما تم
 قد عرفت سابقا ان لتعريف المطابقة والتضمن والالتزام تقسيم عقلي لا سنة في فاعا
 المقصود ههنا هو التقسيم لا التعريف فبما انقضاء ايضا بالمادة المذكورة فانه دفع ههنا ما قيل
 او يقال قوله وانما كان اي سواء كانت مطابقة او تضما او التزاما يصدق عليها احدا الاخيرين
 اي حد للدلائل الاخيرين فينتقض حد كل منهما بالدلائل الاخيرين فلا يكون شئ
 من الحدود انشئة ما به لدخول الاعبار فيه هذا حل عبارة ولا تنفست الى غيره فدلالة تعطف
 الشمس على الضوء مطابقة باعتبار ان تمام الموضوع هو تضمن باعتبار ان جزء الموضوع له
 اعني مجموع الجرم والضوء والتزام باعتبار ان لازم الموضوع له اعني الجرم ولما اجتمع فيه
 الاعتبارات الثلاثة اجمع فيه الدلائل الثلاثة فانتقض تعريف كل منهما بالدلائل الاخيرين
 فلهذا دلالة ان الشئ هو باطل اشرافا بشرط ان خصوص الغرض ان عدم المانعة
 والحواجز التي تعجز المراد وهو ظاهر فلا حاجة الى جعل مثله معارضة للدليل المطبوع
 له في صحة كل من له ما يف (قوله) اي من قيد بتوسط الوضع) لما وضع له في كل
 من له ما يف (قوله) اي من قيد بتوسط الوضع) ان كان
 ما وضع له في الدلالة المطابقة عبارة عن تمام الموضوع له وفي التضمنية عبارة عن التكل
 في الالتزام عبارة عن الملزوم فعلى هذا المتبادر سابق البيان وقال بان في الدليل بالوضع
 يدل اه غاير قيد بتوسط الوضع على انقضاء واحد في التعريفات الثلاثة هذا وما قيل
 من ان لا يشك في ان ما يف (قوله) اي من قيد بتوسط الوضع مع غير السائل كما خبروه
 حيث قالوا دلالة اللفظ على المعنى بتوسط الوضع لذلك المعنى مطابقة بتوسط الوضع
 المعنى دخل فيه ذلك المعنى المدلول تضمن بتوسط الوضع المعنى خرج عنه ذلك المعنى
 المدلول التزام انتهى فعلى هذا مع الانتفاض المذكور قطع سواء ما اعتبر القيد
 المذكور على ما يف (قوله) اي من قيد بتوسط الوضع او على ما يف (قوله) اي من قيد بتوسط الوضع

في ايموت خ حسن المقابلة
 لا موضوع الفضة الحار
 ويجوز له الدلالة هذا

في بعض لطر سوسى وغيره
 سحر

بالوضع لانه يقيد ايضا كون الوضع شيئا للدلالة الثالث على ان ما اعتبره المحشي تخالف
 ما سيجي من قوله وثانيهما ان ترتب الحكم اه اذ يدل ذلك على ان قيد بتوسط الوضع
 معتبر ههنا كما اعتبره لا كما اعتبره المحشي انتهى فقيد ما فيه اما ولا فلان قيد بتوسط الوضع
 في كلام السائل مطلق فانتبادر منه ما ذكره وقوله كما فعلوا متعاقبا لا يقيد بالقييد
 والقييد الذي اعتبره واما ثانيا فلان ما ذكره القائل امر اشارة الى المحشي بقوله الاتي
 فنقول اه واستعرف منه ان الاعتبار المذكور انما يدفع انتفاض حدى التضمن والالتزام
 لا انتفاض حد المطابقة بالاخيرين واما ثالثا فلان ما لا يتم ان ما اعتبره المحشي لا يقيد
 امر اذ انا على قوله بالوضع اذ السمية وان كانت مستفادة من قوله بالوضع لكن
 فرق بين صريح السببية والسببية المستفادة واما رابعا فلانه لو دل قوله وثانيهما
 ان ترتب الحكم اه على ان القيد المعترف في ان تعريف الثلاثة مخدعة لكان اعتبارهم لقيد
 المذكور بما اعتبره مستند كما وان كان يمكن دعه بانه من قبيل التصريح بما علم لتمام
 فلا يضاف الى ان تعريف المحشي هو مقتضى السوق (قوله) بان يقال السائل بالوضع يدل
 على تمام ما وضعه بتوسط الوضع له مقتضى (قوله) بان يقال السائل بالوضع يدل
 لفظ الشمس على الضوء سواء كانت الدلالة مطابقة او تضما او التزاما اما الاول فظاهر
 واما الثاني والثالث فلان تلك الدلالة ايضا دلالة على معناه بتوسط الوضع لما وضع له
 وكذا يصدق قوله الدال بالوضع يدل على جزئه بتوسط الوضع لما وضع له تضما على
 دلالة لفظ الشمس على الضوء سواء كانت الدلالة مطابقة والتزاما اما الثاني
 فظاهر واما الاول والثالث فلان كلاهما دلالة على جزئه المعنى بتوسط الوضع لما وضع له
 وان كان كل منهما دلالة ايضا على تمام المعنى او على لازم المعنى بتوسط الوضع لما وضع له وكذا
 يصدق قوله الدال بالوضع يدل على ما يلزمه ما وضع له في الذهن بتوسط الوضع
 لما وضع له التزاما على دلالة لفظ الشمس على الضوء سواء كانت الدلالة مطابقة او تضما
 او التزاما اما الثالث فظاهر واما الاول والثاني فلان كلاهما دلالة على لازم المعنى
 بتوسط الوضع لما وضع له وان كان كل منهما ايضا دلالة على جزئه المعنى او على تمام
 بتوسط الوضع لما وضع له وما قيل من ان لفظ ما في الموضوعين موضوعا معرفة عبارة
 عن معنى واحد كما هو مقتضى اعادة الشئ معرفة فدفع الانتفاض طهرح اذ لا يصدق
 على دلالة لفظ الشمس على الضوء تضما والتزاما انهما دلالة اللفظ على تمام ما وضع له
 بتوسط الوضع لما وضع له ضرورة تحققي التضمن والالتزام ههنا وان فرض عدم وضعه
 وكذا قوله وعلى جزئه ما وضع له بتوسط الوضع لما وضع له لا يصدق ايضا على دلالة
 الشمس على الضوء مطابقة والتزاما ضرورة تحققيهما عند فرض عدم الوضع لما اعتبر
 الضوء جزئه وكذا قوله وعلى ما يلزم ما وضع له في الذهن بتوسط الوضع لما وضع له
 لا يصدق ايضا على الدلالة على الضوء معناه وتصدق ضرورة عدمه

في ايموت خ حسن المقابلة
 لا موضوع الفضة الحار
 ويجوز له الدلالة هذا
 في بعض لطر سوسى وغيره
 سحر

عدم الوضع لما اعتبر الضوء لازما ذهنيه وكل ذلك ظاهر وان خفي على المحشى انتهى
 ففيه ما فيه لانا لا نتم عدم صدق التعريف الاول ح على دلالة لفظ الشمس على الضوء
 فضا والتزاما لان كون الوضع لما وضع له واسطة وسببا للدلالة على تمام ما وضع له
 لا ينافي كونه واسطة وسببا للدلالة على الجزء او اللزوم على ما هو مقتضى التقييد
 بذلك اتقيد فذلك الواسطة واسطة في كل من الدلالات الثلاث وحل ما وضع له في قوله
 بتوسط الوضع لما وضع له في التعريف الاول على تمام المعنى المطابق وفي الثاني على المجموع
 وفي الثالث على المزمع مما لا دليل عليه ولو سلم في قول هذا الى ما يشير اليه المحشى بقوله
 فان قيل يمكن ان يقدر القيد به واستعرف انه لا يتدفع به انتفاض حد المطابقة بالاخيرين
 فانه قد (قوله يجوز ان يكون مقعولا له لا يقيد بالاعتبار لزمه) فمضى الكلام انه لا بد من التقييد
 بالقيد المذکور احترازاً عما لو كان القول لفظ القيد ههنا بالمعنى المصدري اي التقييد وضاافة
 الى قوله بتوسط الوضع من اضافته الى مقعوله وان كان المتبادر من التقييد كونه جامدا
 والاضافة بانية فلا حاجة الى تدبر المضاف على معنى من ذكر القيد وعلى كل تقدير
 يتدفع ما يمكن ان يتوهم من ان لفظ القيد جامد لا يعمل في المقعوله (قوله ويجوز
 ان يكونه) ولعل هذا هو الظاهر لعدم احتياجه الى التأويل كما احتاج الى التأويل عند
 كونه مقعولا له للقيد لكنه رجح الاول لجزائه من حيث المعنى اذا احتراز من شأن القيد كما
 هو المعروف في ايديهم ايضا ولما انقول اختار فيه مذهب الكفرين بناء على ان العمل
 عندهم عند النزاع بتقديم قوله وقيد نظرا له على تقدير التقييد بذلك القيد ايضا اي كما
 على تقدير عدم التقييد بذلك القيد لا يتدفع الانتفاض بالمادة المذكورة بناء على ان المتبادر
 من القيد المذکور كونه هو الامر الواحد وهو توسط الوضع لما وضع له كما سبق من المحشى انما
 وسيصرح به وهذا هو وجوده في دلالة لفظ الشمس على الضوء مطابقة ونضنا والتزاما
 فيقتض حد كل منهما بالدلالتين الاخرين كما فصلناه وللإشارة الى ايضاح هذا المعنى
 ورد قوله فيصدق على دلالة قوه نضنا والتزاما اي دلالة تصديقه او التزميه
 ودلالة نضني وانتم اوجال كونهما نضنا والتزاما اوسواء كانت نضنا والتزاما (قوله
 قال قول) فمضى هذا السؤال ٧ قول لشارح ههنا كما فعلوا اذا المتبادر منه ان مدعى
 انما هو التقيد بالحدود المختصة في صفة الوضع في المواضع الثلاثة لكن لكونه
 لا في المذکور ص (قوله بتوسط الوضع له) اي تمام ما وضع له وقد عرفت انه عين
 ما في المذکور فذا الذي اورد عليه النقص ففساده هذا السؤال والجواب انما هو
 دفع الفساد عن تعريف النضن والتزام وما قيل من ان التقدير الصحيح في المطابقة
 ايضا كون صفة الوضع ههنا المعنى المطابق فينتدفع عن ذلك الانتفاض
 من ههنا بعد ان يصدق كلامه لا دليل عليه وسنصرف حقيقة احتمال ايضا
 (قوله مع انه) اي هذا التعريف في معنى ولا يلزم غير متبادر من السوق اي سوق

و يستطلع ما ان صفة الوضع
 وحده في الحدود الثلاثة
 وصلات الدلالة المختلفة
 فلا يليق ان يعتبر الاختلاف
 في صفة الوضع بناء على
 ان المتبادر من الوضع هو
 الوضع بالذات ولا يكون ذلك
 الالتماس الموضوع له منه
 وما ذكره ايضا من الامور
 المختلفة في صفة الوضع
 من فاعو دلالة له على
 ان معنى بتوسط الوضع لما وضع
 له مطابقة بتوسط الوضع
 لمعنى دخل فيه المعنى المدلول
 نضن وتوسط الوضع لما خرج
 من المدلول التزام به ذلك
 سؤال ايضا فمضى

التعريفات للدلالات فلما كان صفة الوضع في تعريف المطابقة موصفا
 فالتماس له ان يكون صفة الوضع في تعريف النضن والتزام هو تمام ما وضع له
 وتخصيصه بالكل والمزوم بقريته الجزء واللازم لا يخفى عن شوب مصادره والحق
 ان المحفوظ في الوضع انما هو تمام المعنى بل نفس المعنى ولا يلا حقيقه كقوله مدرويه
 وانما ذلك امر خارجي يترتب عليه في الواقع والقول بان هذا وان كان خلاف السوق
 لكن مراد السائل هو التقييد بمحل ما فعلوه في التعاريف الثلاثة بدل عليه قوله كما فعلوه
 فمضى هذا يتدفع انتفاض حد المطابقة بالاخيرين ايضا والاصل ان ذلك التقييد
 دافع الانتفاض ولا كلام فيه بل الكلام في انه هل يجب ذلك التقييد لذلك المدفع
 ام له طريق آخر فاسائل حصر طريق الدفع الى الاول والش يقول بان له طريقا
 آخر غير المذكور وهو اعتبار قيد الحضية في تلك التعاريف كما في تعريفات السكيات
 الخمس منظورة لانا لانما مراد السائل ذلك الى مراده مذهب التقييد بتوسط
 الوضع واوصفنا فعلوه انما هو التقييد بما اشار اليه المحشى بقوله فان قيل آه يسهل انتزع
 والحق ان سوق كلام الش وان اقتضى التسوية بين التقييد بالتقييد المذكور وبين اعتبار
 قيد الحضية في التعاريف الثلاثة وان رد الش الى هو بالطر الى دعا السائل وحوب القيد
 بالتقييد المذكور لكن من البين ان اعتبار القيد المحذوف في التعاريف انما هو لاجل
 الضرورة فلا وجه للمدول عن القيد المذكور والدافع الانتفاض الى اعتبار قيد
 الحضية لاجل دفع الانتفاض فمدول المص عن اعتبار القيد الذي فعلوه الى اعتبار
 الحضية انما هو لاجل ان ذلك القيد غير دافع للانتفاض بالكيفية كما اشار المحشى
 ههنا ولعل هذا هو مراد الش وانما يتفطن له الساطرون (قوله لا يتدفع به انتفاض
 حد المطابقة بالاخيرين) لان حاصل تعريف المطابقة في ان اللفظ افعال بالوضع
 يدل على تمام المعنى بسبب ان اللفظ موضوع لتمامه ومن البين ان هذا صادق على دلالة
 لفظ الشمس على الضوء مطابقة ونضنا والتزاما لان كلامهما بسبب وضع لفظ
 الشمس لتمامه والقول به يمكن ان يكون المعنى ان اللفظ الدال بالوضع يدل على تمام معنى
 بتوسط الوضع لذلك المعنى المطابق مما لا دليل عليه وحل المطابقة فريته عليه
 لا يخفى عن شوب المصادرة هذا واما الدافع انتفاض الحذين الاخيرين عند هذا تحرير
 فمضى ههنا لا يصدق على دلالة لفظ الشمس على الضوء مطابقة والتزاما بالتعريف
 على جزء ما وضع له بتوسط الوضع لال ضرورة تحقق ذلك مدعاه على تقدير عدم
 وضعه لذلك ولا يصدق ايضا على دلالة لفظ الشمس على الضوء مطابقة ونضنا
 انما دلالة اللفظ على حايلا لزمه في الذهن بتوسط الوضع غير ضرورة تحقق ذلك
 الدلالة على تقدير عدم وضعه المزوم هذا ولا تلامع الى غيره ومن سبب ان يمكن
 (قال الشارح العلامة فمضى اكتشفوا كلامهم بارادتها من غير الذكر في تعريفات السكيات
 الى قوله كذا اص ههنا) يعني كان الشيء الواحد يمكن ان يكون جزءا او عاقل

٧ من ان ذكره
 حقيق بقوله
 في الوضع امره مدعاه
 وكلامه مدرويه
 مدعى مدعاه
 اس لا

وهو صفة وعرض عما كدلت يمكن ان يكون الدلالة لو حدة مطابقة وقسمه والبرهان
ولكنه قد اورد على الاول انه كيف يكون لشيء الواحد جنسا ونوعا وفصلا آذاج بترسم
بحرل الاقسام وعدم تميزها وانتفاض حدود بعضها بعضا بحسب احوال قبود
احييات مرادة في مفهومها فغير زبعضها عن بعض كدلت اورد على الثاني بانه
كيف يكون الدلالة الواحدة مطابقة ونقصه ولترار آذاج بلزم التداخل وعدم التمايز
واقتران حدود بعضها ببعض يحتاج عند بضات قبود لحالات مرادة في تعداد بعضها
فيتمايز بعضها عن بعض (قال الشارح العلامة كاللون فانه يكون جنسا ونوعا وفصلا
وخاصة وعرضا عاما) اما الاول فلانه جنس للاسود والابيض مثلا اذهو تمام الجزء
المتمايز بينهما واما الثاني فلهذا نوع المكيف لانه جنس تحت انواع كالشجر والمكيف
الكعبة السهم من اربع الطيبة والكرامة والمطعم والمكيف بكيفية الطعم من الخلوة
والمرور وغيرها والملوس المكيف بكيفية اللبس من المشونة والملامسة وغيرها
واللون المكيف بكيفية اللون من الاسود والابيض وغيرها قيل المكيف هو الذي
لا يتأثر في منه انور وكونه ملونا خارج عنه لكن المناقشة في الثالث ليست من العادة فيه
انهم جعلوا حجة الحجل وصفرة لوجبل بل جمع الالوان من الكيفيات المحسوسة وذكره
في بيان المكيف غير صحيح ثم ان كونه ملونا وان كان خارجا عن المكيف لكنه غير خارج
عن المكيف والكلام يبدو ما لا بد فله فصل للمكيف بناء على ان الاشيف هو الجسم
الملون والمطيف هو الجسم الغير الملون كالهواء واما الرابع فلانه خاصة للجسم
لان الشخص قد كالعقول والافوس لاوانها والغداه ان خاصة غير شاملة للجسم افراد الجسم
اعين وحرد بلون في مثل هواء من حسام اللطيفة واما قدس فلهذا عرض عام
للحيوان لوجوده في غيره وخروجه عن الحسنة وانظارا من ماهو خاصة او عرض عام
اعا هو اللون لا الملون بل نقول ما هو جنس ونوع وفصل هو اللون على ما يستفاد
من كلام شارح المطالع ومن عليه ان الثابتات عبارة عن المفهومات والملون عبارة
عن الموجد الخارجي ففي التقيل المذكور بالنظر الى الجميع تسامح تقدير (قرانه من غير
ذكرها) وانما جاز حذفها لشهرتها ووضعوها كما حذفوها في تعريفات الكيفيات
ولا بأس في ترك بعض القيود واعتمادا على الشهرة والوضوح (قوله من حيث انه دال)
على تمام ما وضعه وقوله من حيث انه دال على جزئه وقوله من حيث انه دال على ما يبرزه
في الذهن خالف في اعتبار الحقيقة ههنا لما هو المشهود بينهم حيث قالوا من حيث
انه تمام ما وضع له ومن حيث انه جزء ما وضع له ومن حيث انه لازم ما وضع له كما في شرح
المطالع وغيره فاعتبروا الحقيقة بالنظر الى الدوال بناء على ان الكلام في الدلالة لا في المدلول
فاعتبر الحقيقة المطلوبة هنا بالنظر الى الدوال اولى من اعتبارها بالنظر الى المدلولات
لان له بعضهم وزعم ان تقريره يخالف لما هو التحقيق المذكور في شرح المطالع
(قوله فلهذا اي المص) على ان ذكر قيد توسط الوضع لا يدفع الانتقاص

قوله فيه بصيغة الماضي
على ما في بعض النسخ
هو كذا في بعض النسخ
وهو الذي اختاره

ولو دفعه فانما دفع عن تعريف الموضع بقية الاصل تعريفه بتخصيصه والامر انما قد صرف
من ان هذا التبيين حتى لان صلة الموضع لا تكون الا مواضع له ولا لا - فثبت كلمة
والمراد بل لا لا - حظ الموضع بقية ايضا لان كل ذلك مقرب على الدلالة في لاتف
بقية بتوسط الموضع لا يدفع الانتقاض ذم او مخرج في التعريف صلات اوضح
تختلفه لا يدفع لنقص المذكور لكنه خلاف لسوق ايضا اذا الموضع لا يكون الا على
غير الملاحظ فيه امر آخر فالحق ان اعتبار الطبيعة في التعريف الثلاثة ههنا اولي من
ذكر قيد بتوسط الموضع وهو الذي قصده المحقق ههنا وهو مذكور القدمات المحققين
فأقبل من ان ما ذكره المحقق ههنا نبدأ من المغلف عن التقييد بقوله كما فعلوه وان خلاصة
الكلام ان صلة الموضع غير مذكرة فيجوز ان يكون المعنى بتوسط اوضح المعنى المدلول
اولا هو اى المدلول جراً منه اولاً مخرج عنه امد اول بقرينة قوله كما فعلوه باش عن اعقب
عن حقيقة ادخل وسوء الظن بالمعنى الفاضل في تقريره قال (قال الشارح العلامة
ان ترتب الحكم على المشتق اعم من ترتيبه ابتداء ومن ترتيبه بواسطة الموصوف) وههنا كذلك
لان بالحكم معتد على الصفة المشتقة اعني قوله الدال بواسطة ترتيبه على الموصوف اعني
اللفظ والمراد بالحكم الاثر المترتب على الشيء كما هو مصطلح الاصوليين والمصلحة اصولية (قوله
يدل على علية الماخذ لا تصرفية) لا معصية ولا وصية . ثانياً فطوبى الاول ولا يحتمل
ان يكون غلة ذلك الحكم امر آخر غير الماخذ لكن لا شك ان معنى ذلك يدل على علية الماخذ
دلالة ظنية فافهم (قوله فان ترتب لقطع) اى الواجب بناء على ان الامر المطلق للوجوب
ولا حاجة الى ان يقال المراد وجوب القطع المستقنين باعتبار صورة اللفظين فلا بد ان لا
يكونه مشتقاً على انه الثابت لا يثبت من السرقة ولا حاجة فيه دفعه الى اعتبار التغليب
(قوله والمراد بالحكم ههنا) اى في تعريفات الدلالات يدل بالمطابقة اى امي مضمون
هذه الجمل الثلاثة اى الدلالة بالمطابقة والدلالة بالتضمن والدلالة بالانترام اذ هي
الاتار المترتبة على ما هو المراد بالحكم ههنا فهذه الدلالات مترتبة على الدال بالوضع
وصلة نظماً الوضع تمام ما وضع له في المواضع الثلاثة على ما حققنا سابقاً ان المقتر
في اوضاع اما هو الموضع له غير الملاحظ فيه امر آخر وصلة الدلالات مختلفة لانها
اما على تمام ما وضع له او على حظه او على ما يلائمه في الذهن وامام ادل عليه كلام
المش من ان صلة هذا الوضع مختلفة فثبت مسامحة كما ستعرفه (قوله والمشتق)
اى المراد بالمشتق الدال بالوضع على ان يكون صلاب الوضع في الموضع ثمة من
واحدة وصلات الدلالة مختلفة على ما شرحت اليه آفاقاً وهو الظاهر واراد به صفة
بيان الشارح حيث جعل صلاب الوضع مختلفة وترك صلاب الدلالة من غير محصر
لكلاهما كاللاند فاع (قوله مقرب الحكم بأنه دال) كلمة دال على ان
واسم ان وخرهني في اويل المصدر وحاصل المعنى فترتب الدلالة

بما يصح ان يقال من انه حل الحكم ههنا على صفة احكام وقد عرفت ان المراد بالحكم
 في هذه القاعدة هو ان المرتب وهم (قوله بسبب الدلالة بالوضع) وهو ما اخذ المشتق اعني
 الدال المقيد بالوضع على ان يكون صلات الوضع متحدة وصلات الدلالة متحدة (قوله
 ولا خفا في حصول اعتبار قيد الحسية) اقول لما حذر التعريفات لمذكورة بما حرره بالبناء
 على انه عمة لمذكورة واشارة الى دفع الانتفاض المذكورة الى ما فصله في ذلك على ما هو
 المسموع فيهم وهو اعتبار قيد الحسية فيها ودفع الانتفاضات بها لان ذلك الاعتبار والدفع
 مسموع عند الكل فقصوده انما هو تقوية الوجه الثاني بالوجه الاول بأنه دافع للانتفاض كان
 الاول دافع للانتفاض ايضا والفرق بينهما ان قبود الحيات بما لا يدل عليها اماط
 التعريفات بخلاف الوجه الثاني فانه ما يدل عليه الفاظ التعريفات ولو طريق الدلالة
 وان الاول مشهور ومردوف في جميع المعارف الاعتبارية بخلاف الثاني فانه مما يشترط وجود
 شرط اعباره كما ههنا ومن البين ان كون الشبهتين مقيدتين لشي واحد كرفع الاعتراض
 ههنا لا يقتضي كون احدهما عن الآخر فالحق ان مقصوده انما هو تقوية الوجه الثاني
 به بقيد ما بعده الوجه الاول المسجل عند الكل فغلبه ايضا لاشارة الى مرجوحية اخذ
 قيدتوسط الوضع في التعاريف دفعا للانتفاض اذ لا حاجة الى اخذ ذلك القيدح
 بل هو مستدرك عند نظر الأصوليين ومنهم من قال في تقرير هذا الوجه الثاني الدلالات
 الثلاثة مترتبة على الدال بالوضع وصلة هذا الوضع للمعنى المدلول اولها هو جزئ منه اولها هو
 خارج عنه على ما دل عليه كلام الشارح ان كان صلة الدلالات مختلفة فذلك الاختلاف فهذه
 الدلالات الثلاث مترتبة على تلك الدلالات المختلفة فامتياز كل منها عن الآخر بصفة
 فانه مفرد اعني دفع الانتفاض يقاعدة الترتيب انما يحصل لاذ اخذ الوضع ثلث صلات
 متماثلة وللدال ايضا ثلث صلات متعاطفة كما اشار اليه من ان صلات الوضع متحدة
 وصلات الدلالة مختلفة ليس بصواب فالصواب ما اشرنا اليه ثم قل اعتبار قيد الحسية
 في هذا التوجيه لا حاجة اليه على ما اشرنا اليه بل هو خلط بين التوجيهين لان ذلك
 لا يصح بوجه كاف في دفع النقض فلا يدخل اعتبار قاعدة ترتيب الحكم على المشتق فيه
 اصلا بل لا دالة لاخذ الاشتقاق على اعتبار قيد الحسية ولا على الظاهر من كلام الشارح
 انما يفتي قاعدة ترتيب الحكم على المشتق في دفع الانتفاض من غير ملاحظة قيد الحسية
 في كلام الشارح اذ كره توجيهه بما لا يرتضيه بل لا يرتضيه صلة الوضع وطبع
 الكلام انتهى ملخصا ولا يخفى ما فيه اما اولها فلا ان جعل صلات الوضع مختلفة
 كصلات الدلالة يورث الاشتباه بين الوضع والدلالة ولاحق ان الاختلاف انما يلاحظ
 في صلات الدلالة لا في صلات الوضع وهو الظاهر من كلام المصنف فالحق ما اشار اليه المحشى
 واما ثانيا فلا فائدة اشرنا الى مقصود المحشى انما هو تقوية الوجه الثاني المبني على القاعدة
 في كلامه انما هو حجة اول القول المسمى عند لكل من ان يلزم من كلامه خلط

لتوجيه الثاني بالتوجيه الاول وادعاء عدم كفايته مع قطع النظر عن اعتبار قيد الحسية
 والمجب من هذا القائل ان يقرر كذا يرتفع التحقير ثم لا يلزم من سوق ثلث المحشى
 وكيف يسوغ لمثل الاقدام عليه والحال انه سوى بين صلات الوضع وبين صلات
 الدلالة مع وضوح الفرق بينهما واشتبه عليه الفرق بين انما يديه الخط موضوع مرة
 بينهما ايضا فافهم المقسم (قوله بكون معنى التعريفات ثلثة ان لدن بوضوحه)
 على ان يكون صلات الوضع متحدة وصلات الدلالة مختلفة على ما حققناه (قوله هذا)
 اي كون المراد بالحكم الدلالة بالمطابقة والدلالة بالتضمن والدلالة بالاتزام وكون صلات
 الوضع متحدة وصلات الدلالة مختلفة على ما قررناه هو الموافق للمقام
 ذلك لان في الدلالات الثلاثة لافي التسمية بها ما لم يناسب له ان يكون المراد بالحكم
 الدلالات وان الكلام ههنا في تفاوت الدلالات وتمايز بعضها عن بعض فانما يناسب
 ان يعتبر صلاتها لاصلات الوضع كما هو المتبادر من كلام الشارح ثم ان ما اخذ الانتفاض
 ههنا انما هو الدلالة فانما يناسب له ان يعتبر صلاتها في البين (قوله ولا يخفى ما في تقرير
 الشارح من المسامحة والمساهلة) عطف تفسير المسامحة اذ هي استعمال اللفظ في غير
 معناه المتبادر ولا يكون ذلك الا بالمساهلة وقد ظهر مما يترجم وجه المسامحة في كلامه حيث
 جعل الحكم المترتب التسمية بالمطابقة والتضمن والاتزام والظاهر ان الحكم المترتب
 هو الدلالات الثلاثة كما فعله المحشى وانه جعل ما هو صلة الدلالة بصفة الوضع حسب
 قال الشارح اوجه اولها هو لزوم الحال انه في صدد بيان ما اخذ وصلة فالتظاهر
 ان يجعل تلك الامور الثلاثة صلات الدلالة ويورد كلمة على بدل اللام ويورد ايضا
 صلات الوضع متحدة في الوضع الثلاثة كايته المحشى والحق من هذا الكلام هو انما يصح
 على النظر من ههنا حيث جعلوا الحكم المترتب التسمية بالمطابقة والتضمن وبالاتزام على
 ما هو ظاهر كلامه من غير مسامحة قيد ثم منهم من جعل المشتق على صيغة الماضي المجهول
 وبني ذلك على ظاهر قول الشارح لتعمد الوجه اولها هو لزومه ولا يخفى ما فيه من الحرابة
 والركاكة وبعطفه للتحقيق ومنهم من جعل المشتق على صيغة المضارع لمعلوم ان
 قوله يدل وهذا هو من السابق اكرى بذلك لا يتخص كلام الشارح عن المسامحة
 فلا يصح ان يورد صلات الدلالة لاصلات الوضع ثم انه لا معنى لاعتبار الحكم بصفة
 وترك الحكم بالدلالة كما هو الصاهر من المتن فلا بد ان يصرف كلام الشارح في ما هو
 نكسار من المسمى وما ذلكت لبيان حقيقة المحشى (قوله فيه ان التصدير مرجع) اشر
 الى بيان المسامحة التي ادعاها في كلام الشارح بل قول فيه اشارة الى ان
 ما اشار اليه سابقا لا يخفى على ذوي فهم وقدم هذا الاحتمال بل انتم في صدد
 الا في الوضع وان كان الاول لا يخفى اذ في وكل من الاحتمال بين فاصلا بين
 كما اشار اليه المحشى (قوله المعنى المدلول) سواء كان ذلك المدلول مدعى

وهو انقولى رهن لدين
 حيث حل اول الحكم المترتب
 على التسمية والمشتق
 على اسم الفاعل اعني قوله
 الدال بالوضع وحل قول
 الشارح في كل من الدلالات
 ثلث على حذف المضاف
 اي فترتب تسمية كل
 من الدلالات الثلاث على
 قول الشارح اعني بسبب
 دالة الوضع فانه اوجه
 وللمرءوم ادعى مدعى
 رجع عنه ومن لا يصح
 ان المراد بالحكم الحسية
 ايضا من مشتق مدعى
 بجهول في قوله على وضع
 واعني هذا فيكون قول
 شارحه ووجه رده
 مسامحة على ركونه
 ص ص ص
 و و و
 كافي في ترتيب
 وتصحيح
 م م م
 م م م
 م م م
 م م م

اولا التزاما ميبا ولاوجه للتخصيص باحدهما وهو ظاهر فلا يلتفت الى ترتيب ذكره بمضمون
 فيه اي في المعنى المدلول (قوله فيلزم ان يكون المعنى التضمني) النكل بتأدي على ان الجز
 اذا كان موضوعا له كاهو صريح العبارة وكان المدلول مقابرا لذلك الجز على ما يقتضيه
 ايضا فذا الجز اليه يلزم ان يكون الجز متبوعا والكل تابعه له و يلزم قطعا ان يكون
 الكل المعنى التضمني ويلزم ايضا ان يكون الجز موضوعا له لكن تركه كونه مشتركا
 بين الشقين (قوله وان كان المرجع ما وضع له) يلزم ان يكون ما وضع له في الالتزام اللازم
 كما يلزم ان يكون ما وضع له فيه الملازم ايضا وان لم يلزم في هذه الصورة ان يكون
 الكل المعنى التضمني لم يلزم ايضا ان يكون الجز موضوعا له كما اشرنا اليه (قوله
 واطفاه ان قوله او جزئه من قبيل سهو التلميح على الا التقديرين المذكورين في الاوضاع
 للجزء قطعا وتعميم اوضاع ههنا من الرضع بالذات ومن اوضاع التضمني لا يدفع السهو
 بالنظر الى طاهره وانتبادر من الرضع وكذا حل اضافة الجز على اليانية وحمل المضاف
 اليه عبارة عن المدلول كما في الشق الاول لا يدفعه ايضا وكذا حمل اضافة الملازم
 على اليانية وحمل المضاف اليه عبارة عن الموضوع له كما في الشق الثاني لا يدفع الحجة
 في الشق الثاني لان كلاهما خلاف الظاهر وكلام المحشى على ما هو للظاهر فهم لو كان
 كلمة الامم بمعنى على في المواضع الثلاثة وبدل الملازم باللازم في قوله والملازمه وحمل كل
 من الامور الثلاثة صلة للدلالة لاصلة للموضع لتدفع الفسادات كلها وهذا هو الذي
 حققه المحشى سابقا قبل رأيت في بعض نسخ الشرح بالوضع تمامه واكمله بدل
 او جزئه فعلى هذا لا غير عليه اقول بل يبقى الغبار في قوله والملازمه ان كان المراد
 بالمرجع ما وضع له وهو ظاهر بل نقول هذا ايضا مما لا يستحسنه المحشى اذ لا يحفظ
 في الوضع سوى ان يكون المعنى موضوعا له والكلية والرتبية بل التامة خارجة
 عن الوضع فالوجه ان يكون هذه الامور صلة للدلالة كما حققه سابقا (قال الشارح
 العلامة لثاني ارتقييد الدلالة اه) يعني ان قوله في الذهن ههنا مستدرك اذا فرض
 من اشتراط المزوم في الدلالة الالتزامية تصحيح الاشتغال وضبط الدلالة وكلاهما
 حاصلان بای لزوم كان سواء كان ذهنيا او خارجيا واللازم ان لا يكون ما فرضه من اوما
 من غير ما يفيد ان يكون مستدرك بل مضر لانه يوهى عدم كفاية مطلق الروم
 وقد عرفت انه لو كان كذلك لزم خلاف المفروض وبهذا اندفع ما قيل من ان قوله والا
 لم يكن الروم لوما اول المسئلة لكونه عين دعوى كفاية مطلق الملازم وانه لا حاجة الى
 لوما بل لا يخفى ان يقال ان قيد في الذهن مستدرك لان مطلق الملازم
 كاف في الضبط والاشتغال واللام يكن الملازم لوما انتهى اما الاول فلان المقابلة بين
 الملازم والملازمه في الشرح صاهرة جدا فمعنى المصادرة في مثله
 في قوله الملازمه في قوله الملازمه انما هو في بيان الشارح

وكم من جانب قولنا صحتها ثم ان غرض لشرح من السؤال الثاني وجوابه هو بيان
 فائدة التقيد بقوله في الذهن كما هو المشهور في كتب الفقه في هذا المقام من ليد ان
 بهذا البحث نفع المبتدئين وغيرهم والشرح عما هو لا تنفع اكل ولهذا اورد هذا البحث
 واما البحث بان دلالة الالتزام معجزة في العلوم دون المجوزات فهو بحث خفي وزع
 بين الاثمة بحيث صار معركه لا راء لانفع فيه المبتدئ بل هو نزاع قبيح لا يدعى
 على ما صرح به شارح المطالع فله قول بان الاراد بكفاية مطلق الملازم لا يدعى
 فانه ظاهر الفساد بل التلويح الاراد بان دلالة الالتزام معجزة لعدم كفاية للزوم
 الذهني لاختلاف الاشخاص ثم الجواب بان الاعتبار فيه للزوم الياني في الاختصاص
 ان الكل لان هذا البحث اعيد وانفع للطالب اس بشي اذا لفع للطالب انما هو في البحث
 الاول لا في الثاني على ان الشارح ههنا يحكي البحث المعروف فيما بينهم فلا يناقش عليه هذا
 (قوله بل يكفي مطلق الملازم ذهنيا او خارجيا) فلا حاجة الى تقييد بالذهني بعد حصول الحق
 من مطلق الملازم بل التقيد مضر لاشعاره بعدم حصول الحق من مطلق الملازم لوما
 للزوم الخارجي هذا وما قيل من انه لو كفي المطلق لكان للفظ واحد مدلولات غير متناهية
 لعدم تنامي الملازم اذ كل شي لا يحد عن مطلق الملازم وذلك اللازم ايضا لا يحد عن لازم
 آخر وهكذا بل لا يكفي الياني في الاختصاص لعدم انضباطه على انه لا يكون يديا بالنسبة
 الى شخص دون شخص ولذا قال صاحب الكشف ان المعتبر هو الياني بالنسبة الى النكل
 فالاراد المذكور من الشرح لا يفي في اظهار فساد فقه ما قيل لان هذا كلام شعاع يكون
 الدلالة الالتزامية معجزة في العلوم على ما هو المشهور فيما بينهم وان كلام ههنا في بيان فائدة
 التقيد بقوله في الذهن فاشتباه احد العارفين بالآخر لا ينبغي والحق ان بحث الشارح
 ههنا ينبغي على كفاية اصل الملازم في الدلالة الالتزامية وعدم كفايته تحت آخر لا يتعلق به
 عرض الشارح على ان شارح المطالع قال ان انصاف ان اللفظ اذا استعمل في المدلول
 الالتزامي فان لم يكن هنا قرينة صرفة عن المدلول المطابق دالة على المراد يصح اذ لم يفي
 الى الفهم من الالفاظ معانيها المطابقة فلم يعلم ان اللوازم مقصودة اما اذا قام قرينة
 معينة براد فلا خفاء في جواز رعاية ما في لب لزوم المجوز كعدمه مستحسن في العلوم
 حتى ان ائمة هذا الفن صرحوا بتجوز في التبرعات بل هم في عين هذه الدعوى تجوزون
 اذ صراهم اس استبعاد الدلالة بل عدم الاستعمال فلا يكون له دلالة معجزة بل لا يسمون
 معجزة فاطلقوا الدلالة وارادوا الاستعمال ثم قال هذا البحث لا يختص بالمدلول الالتزامي
 بل هو جار في سائر الملازم وفي التضمنية وغيرها انتهى فظهر من هذا ان دالة الملازم
 السابق من انه لو كفي مطلق الملازم لكان للفظ واحد مدلولات غير متناهية متى على تقدير
 عدم كفاية اصل الملازم وكلام السائل ههنا على تقدير كفايته فانه لا يحد عن الملازم
 التقيد المذكور وهل الكلام الاقيه ومن ادين انه لا يلزم من ذلك ترك هذا البحث واتين

يعتقد على ظاهر السؤال الى وجعل حاصله كفاية مطلق لزوم وقال ما قل وارجل
 حاصل السؤال انه الشرط هو للزوم الخارجى دون الذهن لكان اول كلام الشارح
 ملائمة لاخره وهو الاول اذ السائل والمجيب واحد انتهى فليس شئ اذ لا يصح جعل
 حاصل السؤال ان الشرط هو للزوم الخارجى دون الذهن اذ لا يتصور رطل هذا
 السؤال الى عن ما قل بل الحق ان النزاع انما هو في كون الزوم الخارجى شرطا بعد
 كون الزوم الذهنى شرطا ايضا فالوجه ما اشرنا اليه (قال الشارح) لانه عدم البصر
 عن من شأنه ان يكون بصيرا) سواء كان من شأن شخصه فقط كما في العدم والملكة
 المشهورين او من شأن شخصه او تعدا وجنسه القريب او البعيد كما في العدم والملكة
 الحقيقيين والتفصيل في الحكمة ولما كان ظاهر هذا الكلام مقتضايا لكون البصر جزءا
 من مفهوم العمى و كان ذلك منافيا للحق اذ الكلام في الدلالة التزامية اشار الشارح
 الى دفعه بقوله وعدم البصر يكون البصر لازماله في الذهن يعني ان مفهوم العمى
 انما هو العدم المنبسط بالبصر على ان يكون التقييد داخلا والقيود خارجا لا مجموع العدم
 والبصر ملا يلزم ان يكون البصر جزءا من مفهوم العمى حتى يكون دلالة العمى عليه
 تضمنية ويكون منافيا لما قصده الشارح (قوله اى لعدم المضاف الى البصر) اشارة
 الى دفع ما يزد عليه من ان العمى اذ كان معناه عدم البصر كان البصر جزءا من مفهومه
 فيكون دلالة عليه تضمنية لالتزامية وخاسل ما اشار اليه انه يلزم ذلك اذا كان
 معناه مجموع العدم والبصر ولك ان تقول العدم والبصر او العدم مع البصر وليس
 كذلك بل المراد العدم المضاف الى البصر على ان يكون المضاف اليه خارجا والاضافة
 اى نسبة العدم اليه داخلة فيكون دلالة العمى على البصر دلالة على ما هو خارج
 عن معناه فتكون التزامية فان قلت اذا كان الاضافة اى نسبة العدم الى البصر
 داخلة في مفهومه يلزم ان يكون المنسوب اليه ايضا داخلا في المفهوم فتكون الدلالة
 المذكورة تضمنية قلت لا يلزم من دخول النسبة في الشئ دخول المنسوب اليه ايرى ان
 النسبة الى فاعل ما وقع على فاعل معين على اختلاف بينهم جزء من مفهوم الفعل مع انه لم يقل
 احد من النحاة بان افعال المدعى او فاعل ما جزء من مفهوم الفعل كيف ولو كان الفاعل
 داخلا في مفهوم الفعل لزم التكرار في جميع صور الافعال المستندة الى فواعلها وهكذا شأن
 جميع الامور النسبية من جهة ان دلالة الالفاظ الدالة عليها على المنسوب اليها التزامية
 كدلالة المضرب على الضارب والمضروب وغير ذلك وبهذا ظهر فساد ما قيل من ان البصر
 وان لم يكن جزءا تاما صدق عليه العمى لكنه جزء من مفهومه فدلالته عليه تضمنية لا
 التزامية انتهى وذلك لان كونه جزءا تاما صدق عليه العمى لا يمكن ان يتصوره بصيرا وكونه
 جزءا من مفهومه لا يلبق ايضا ان يصدر عن البصر وكيف يكون البصر جزءا
 من مفهوم العمى ولو كان كذلك لزم اجتماع المتضادين وقد قال الله تعالى فانها

لا تسمى الابصار فقد اسد العمى الى البصر ولو كان البصر جزءا من مفهومه لم يصح
 هذا الاستدلال وان كان الابصار في الآية الكريمة بمعنى الحواس وهذا الامر فيه وضع
 وان خفى على بعضهم فتريد في هذا الكلام واطل في المرام وهم ما قل الله تعالى
 لا تسمى الابصار ولكن تعنى القلوب التي في الصدور (قوله اى ينقل الذهن منه) اى
 من العمى الى البصر اذ العمى عدم البصر عما من شأنه ان يكون بصيرا فحين
 تصور العدم المتقيد بالبصر يلزم تصور البصر لان تصور النسبة يلزم تصور المنسوب اليه
 وان كان ذات المنسوب مقدما على ذات النسبة ولو سلم ان فهم المنسوب مقدم على
 فهم النسبة كما ان ذاته مقدم عليها لمكن بعد تصور النسبة يلزم تصور المنسوب ايضا
 ولا يخفى بكون دلالة العمى على البصر التزامية الا بهذا وهذا ما اورد عليه
 من ان الزوم الذهنى هو كونه بحيث يلزم من تصور الزوم تصور ومقتضى هذا ان يكون
 تصور الزوم متأخرا عن تصور الزوم لان الثاني متساو الاول مع ان السيد الشريف
 صرح في حاشية المطالع بان فهم الملكة مقدم على فهم العدم المأخوذ من حيث
 هو مضاف اليها فالمطابقة في هذه الصورة تابعة للالتزام انتهى وذلك لان ما
 ذكره الشريف اتماه ولزم قولهم الالتزام تابع للمطابقة ومن البين ان عدم كونه تابعا
 للمطابقة في هذه الصور لا ينشأ ان يكون دلالة العمى على البصر التزامية فبانه
 ان يكون البصر متصورا مرتين مرة في ذاته ومرة من تصور العدم المقيد بالبصر
 وبين التصورين تغيير اعتبارى كاف في الدلالة الالتزامية ههنا فتدبر وبالله التوفيق
 فونه فيتحقق الالتزام مع المساعدة بينهما في الخارج وذلك لان ادراك الالتزام على
 اتصال الذهن من المسمى الى اللازم وذلك متحقق في الاعداد بالنسبة الى ملكاتها
 ولا يضر وجود المساعدة الخارجية بينهما فاصل الكلام ان شرط الالتزام غما
 هو الزوم الذهني اى انتقال الذهن منه اليه لا مطلقا ولا لزوم الخارجى ادلوا
 هذا شرطا يلزم ان لا يوجد الالتزام في الاعداد بالنسبة الى ملكاتها لعدم تحقق المشروط
 عند انتفاء الشرط والثاني بط اذ الدلالة الالتزامية ثابتة في امثالها قطعا وما قيل من
 ان الزوم الذهني عبارة عن كون اللازم بحيث يلزم من تصور المسمى تصوره وهذا
 هو معنى الدلالة الالتزامية فلو كان الزوم الذهني شرطا لهما لزم عدم التباين
 بين الشرط والمشرط وهو فاسد فوهم اذ الدلالة الالتزامية صفة اللفظ لا صفة المعنى
 كالزوم الذهني فالدلالة الالتزامية دلالة اللفظ على المعنى الخارج عن الموضوع
 مشروط تلك الدلالة بحيث يلزم من تصور الموضوع له تصور ذلك المعنى الخارج حتى
 يحصل الدلالة المذكورة هذا وامثاله واضع على من له ادق تأمل فلا يفتى انما لم
 ان هكلم فيه وفي شبهه (قال الشارح) العلامة ان فعل العدم وعدمه الملوك
 في التخصيص المذكور اشارة الى ان قبل المطابقة والتعبر هو وهو كونه

و اشارة الى قوله
 هو اعم من ان يكون
 من غير تعريف
 عنى ما يزد من لغوه
 شئ آخر اعم من حصول
 ابتداء ومن الانشغال اليه
 وشئ به حرف
 لكن الحسنى ان كون الشئ
 متعلقا لا ينشأ كونه لازما
 وقد قرر في اصول الفقه
 ما ثبت طريق لافقه
 مقدم على رتب
 من الكلام مع فهمه
 كونه لازما
 ان الملكات باقية الى
 عدمها من
 ولا ينافى تقدمها كونها
 لازمة لاعدلها وتصوره
 كونه تصور
 نفس

موضوع الحيوان الناطق كما يشهد به كتب اللغة كما كان في نفس الامر كذلك وقد قرر
في موضعه اننا نأخذ الحد الاسمي والحقيق ههنا فقل ٢ من ان تمثيلها انما يتم اذا لم يكن
اعط الانسان موضوعا بازاء امر يحتمل وهو من لان كثيرا من يعلم مفهوم الانسان لا يحتمل
ببساطة مفهوم الحيوان الناطق والالكان كل من هو عالم بمعنى الانسان كان عالما بالجنس
والفصل وليس كذلك انتهى ليس بشيء ثم ان الكلام انما هو في ذات المفهوم لا في اوصافه
فمن اين يلزم ان يكون العالم بمفهوم الانسان عالما بالجنس والفصل وان اراد انه يلزم ح
ان يكون العالم بمفهوم الانسان عالما بذات الجنس والفصل ولو اجمالا فلا شك في ذلك
وفي حصول الدلائل المذكورة يتبين ايضا ان المفهوم انه لا يلزم من دلالة اللفظ على معنى
واجزائه دلالة على اجزائه اجزائه والتشيل بالمطابقة والتضمن انما هو بالنظر الى دلالة
الحد الانسان على الحيوان الناطق بالنظر الى دلالة على اجزائه مفهوم الحيوان
ومفهوم ناطق ولا بالنظر الى دلالة اللفظ الحيوان والناطق على مفهوميهما واجزائهما
واما ما في ٦ في صحيح التمثيل يقابل العلم من ان القابلية المذكورة يلزم الناطق اى العالم
لزوما بين المعنى الاخص اذ لا يكون الشخص عالما الا بعد كونه قابلا للعلم فيلزم من تصور
مفهوم انسان اعني الحيوان الناطق تصورا قابلية للعلم بناء على ان القابلية للعلم لو ان
جزء الانسان بالزوم الدين بالمعنى الاخص وان لم يوجد ذلك للزوم بين الانسان وقابل
صنعة الكتابة التي هي عبارة عن الحركة الارادية المخصوصة الصادرة عن الحيوان
المستندة الى الروية والفكر بناء على ان كون الزوم بينا بالمعنى الاخص مبنى على تقرر
الزوم بسرعة الانتقال لا على تكرار الزوم وتعدد من الدين ان الانتقال من الناطق
الذي هو العالم الى قابل العلم اسرع من الانتقال من الحساس الى المتحرك بالارادة ومنه
الى العالم المدرك ومنه الى قابل صنعة الكتابة التي هي عبارة عن الحركة المخصوصة
المنبئة على الروية والفكر فيصح التمثيل الاول دون الثاني انتهى فيظن وفيه لان غاية
وجود الواسطة بين المزموم وبين اللازم في المثال الثاني دون الاول ومن البين ان
عدم الواسطة بين شيئين لا يقتضي لزوم المثال الاول بحسب يلزم من تصوره تصوره
فعلى تقدير تمامه يكون بينهما لزوم واقعي وليس الكلام فيه فاننا تصور الحيوان الناطق
ولا يحتمل ببساطة القابلية فضلا عن كونه قابلا للعلم وكذا لا يحتمل ببساطة الحركة المخصوصة
الصادرة عن الحيوان المستندة الى الروية فضلا عن كونه متحركا بهذه الحركة وهذا
الكلام وان وصفه المسائل بالادقة لكنه اشتغال بما لا يعنيه (قوله لا ان فرض كاف
في التمثيل) ادلفرض منه ايضا ان الامر الكلي لا يلائم المتعلم به ومن البين انه لا يلزم ان
يكون ما اورد للايضاح من افراده بل يكفي في الايضاح فرضه من افراده لكن لو كان
من افراده لكان اولي ادفع يدفع حجة المتعلم ويحصل الوضوح له قطعا (قوله الان فيه
ما فيه) ان في التمثيل بوجوب الاثنين ما قدم من عدم مطابقة التمثيل ايضا لاننا تصور الاثنين

ولم يحتمل ببساطة زوجيته وان كان لازما له في نفس الامر لا يقال قولنا الاثنين زوج
قضية قياسهما معها كما تقرر في محله فعلى هذا يلزم من تصور الاثنين التصديق بالزوجية
فضلا عن لزوم تصور الزوجية له لانا نقول غايته ان يحصل الحد الاوسط عند تصور
الطرفين وهذا لا يكفي في حصول النتيجة اعني الحكم بزوجية الاثنين بل لا بد من وضع
ذلك الحد الاوسط بينهما في يلزم من تصور الاثنين تصور الزوجية والتصديق بها
بل احتياج الى وضع الحد الاوسط بينهما وذلك مانع من كون الزوم بينهما لزوما بينا
بالمعنى الاخص (قوله بل الاولى التمثيل بدلالة العمى على البصر) فدل ان فهم البصر
متقدم على فهم العمى فكيف يكون دلالة العمى على البصر التزامية مع ان الواجب
تأخر المدلول الالتزامي عن المدلول المطابق وما قيل من ان السيد صرح في حاشية
المطالع بن فهم بالمدلول الالتزامي قديكون متقدما على فهم لمسمى كما يمكن ان يحس
الى عدماتها فلا يدفع هذا السؤال بل الوجه في دفعه ان يقال ان كون فهم البصر
متقدما على فهم العمى لا ينشأ كونه لازما لتصور العمى ايضا غايته انه تصور مرتين
مرة متصورا ولا يكون وجوديا ومرة متصورا ثانيا بطريق النتيجة والمدلول الالتزامي
انما هو المتصور بطريق النتيجة لا يقال يلزم تصور المتصور لا نقول التفسير الاعتيادي
مكافئ هناك وبالجملة ان البصر المحفوظ في ذاته غير البصر المحفوظ المقيد بكونه
مضافا اليه لعدم هذا (قوله يطلق على معنيين) يتبادر منه ان هذين المعنيين متمايزان
فكيف يصح ان يكون احدهما اعم من الآخر والظاهر ان الاطلاق المذكور من قبل
اطلاق الشيء على ما يدرج تحته وكلا المعنيين يتدرجان تحت البين وان كان احدهما اعم
من الآخر (قوله احدهما كون اللازم) جعل للزوم الذهني عبارة عن الكون القائم
باللازم وان كان يمكن ان يجعل عبارة عن الكون القائم بالزوم لظهور الاول ووجهه
اذ الكلام في الدلالة على اللازم فلا بد ان يكون للزوم الذهني عبارة عن الوصف
القائم باللازم فاق الحاشية الكبرى من انه بالمعنى الاخص ما يلزم من تصور المزموم
تصوره فهو تريف اللازم البين بالمعنى الاخص للزوم الذهني وكذا ما في الحاشية
الغرض من انه عبارة عن كون تصور المزموم كافيا في تصور اللازم محمول على المسامحة
بناء على تقدم تصور المزموم على تصور اللازم والافلا شك في ظهور كون الزوم لذهني
عبارة عن الوصف القائم باللازم كما اختاره المحشي (قوله وهذا المعنى اعم من الاول لانه
علم من كونه) ان المعنى المذكور يتساوى التصورين اى تصور المزموم وتصور اللازم
كافيان في الحكم بالزوم بينهما في المعنى الاول ايضا اى كما كفى ذلك في المعنى الثاني
وذلك لان معنى البين هو كفاية التصورين في الحكم بالزوم بينهما وان كان بين المزموم
وغير البين اى المحتاج في الحكم بالزوم بينهما الى الوسيط واسطة من حيث ان المتخرج
في الحكم بالزوم بينهما الى الحدس او التجربة وعبر عنه كونه

٩. وتحقيق هذا المقام نلهم الله تعالى ما يلي: ب- صور الملزم (١٢٣) - مع صور الملزم كافي في الجنب الزهني

وغير البين لكنه كلام آخر لا يصريح به البين يعني المذكور لهذين ولما كان البين بهذا
المعنى معتبرا في كل منهما مع اعتبار امر زائد في المعنى الاول وهو استلزام تصور المزمور
تصور اللازم دون المعنى الثاني بل المتعريفية مجرد كون التصورين كافيين في الجرم
بالزوم بينهما كان المعنى الاول لا اعتبار امر زائد فيه اخص من الثاني على ما هو
شأن الخاص ولعل هذا هو ما لاقاه في ٩ لشارح العلامة في فصول البديع في بيان
المعنى والمخصوص من مائة اذا كفي تصور المزمور في فهم اللازم كفي التصور ان
ولا ينعكس انتهى يعني لانهم من كفاية التصورين كفاية التصور الواحد الواحد الالابد
في كفاية التصور الواحد من استلزام تصور المزمور تصور اللازم وهذا غير موجود
في المعنى الثاني على ما اشار اليه المحشي فاذعمه بعضهم من ان تقريره مغاير لتقرير الش
ومرنا ما اشار اليه الشريف في الحاشية الصغرى من ان المتعريف في الاول كون تصور
المزمور كافيا في تصور اللازم وبهذا المقدار لم يتبين كونه اخص من الثاني اذ به كان
تصور المزمور كافيا في تصور اللازم ولا يكون التصوران كافيين في الجزم بالزوم
بينهما بل يحتاج الى اخص او التعميم او غير ذلك نعم لو فسر البين بالمعنى الاول بما يكون
تصور المزمور كافيا في تصور اللازم مع الجزم بالزوم بينهما كان هذا المعنى اخص
من الثاني بلا شبهة لكن لم يثبت هذا التفسير في كلامهم انتهى فغير وارد على المحشي
ههنا اذ البين لم كان مفسرا بما يعني التصوران في الجزم بالزوم بينهما وكان معنى الاول
بيننا ايضا مع اعتبار امر زائد بلزم ان يكون اخص من الاول والذي يستفاد مما ذكره
الشريف ان طلاق البين على المعنى الاول مغاير لاطلاقه على المعنى الثاني وهو
وان كان مستفادا من ظاهر قول المحشي سابقا بطلاق على معنيين لكن اللفظ من كون
احدهما اعم من الآخر اندراج المعنيين المذكورين تحت مطلق البين يتمح بيئي
الواسطة بين البين وغير البين كما اشارنا اليه لكنه كلام آخر ولعل لهذه الوجوه قال
نازل ٧ ثم ان المراد بالزوم في تعريفه لزوم البين بالمعنى الاعم وبالمعنى الاخص مطلق
الزوم اذ لو كان المراد به الزوم الذهني البين بالمعنى الاخص لزم في الاول كون الاخص
اعم من مفهوم الاعم وفي الثاني تعريف الشيء بنفسه ولو كان المراد به الزوم الذهني
ان بالمعنى الاعم لزم في الاول تعريف الشيء بنفسه وفي الثاني كون المعنى الاعم
معتبرا في مفهوم الاخص فلا يكون مانعا ولو كان المراد به الزوم انفرادي لزم ان يكون
الزوم الخارجا حتى شرطه للدلالة الالتزامية لان الزوم الذهني بالمعنيين المذكورين
شرط للدلالة الالتزامية وما يكون معتبرا في مفهومها يكون شرطها ايضا والوزام
المراد بالباطلة ولا بد ان يكون المراد بالزوم في تعريفها مطلق الزوم هذا
منه ومع الكسحة على انه صريح من ان يخذ وامثال هذه المباحث شريفة
بأنه لا بد من (١) العلامة والتسليم لا الاخص وهذا نفس اي هذه المناسبة

بالزوم بينها اطلقوه على
ما يكون تصور علوه منه
مستلزما تصور لازمه والفظ
منه ان يكون ذلك التصور
ايضا كائنه في يلزم للزوم
بينهما وما لا يرد بوجود
الوصفة فوارد على تقسيم
اللازم الى الين بالحق المتكور
والى غير الين بمعنى المحتاج
الى الوسط وهذا ان دفع
ما به اشرف ايضا
كالتعريف لمذكور للبين
بالحق الاخص وان لم يثبت
في كلاهما لانه لا يتم على
انه يمكن ان يكون المراد
بواسط هو واسطة مطبقا
سواء كان ليل او غيره وعلى
هذا يدورح واسطة
في اللازم الغير بين كما لوح
هد التوجه من كلام بعض
المتفكرين مع انه يمكن ان
يدعى ايضا ان ما يكون
تصوره مستلزما ما تصور
اللازم ويختص في يلزم
بالزوم بينها الى امر آخر
سوى تصور اللازم وهو
المناسب لا حقيقة الشئ في
فهمه المستلزم بالحق
مكلام المحقق ههنا لا يخ
منه وان لم يطرحه
المتفكرين

۴۰۳

5152

يصح التمثيل يعني ان المثال المذكور ليس باجنبي للممثل المذكور جدا حتى يحتاج الى الفرض بل له مناسبة له وبهذه المناسبة يصح التمثيل لان الفرض من التمثيل هو ايضا صاع الامر السكلي ومن الين انه يصح بدون المناسبة بينه وبين الممثل فاذا وجد هذا القدر من المناسبة فالاول ان يصح التمثيل به ولما ورد عليه انه هل يكون هذا المثال من افراد الممثل ويكون التمثيل به صحيحا من كل وجه ام لا اشار الى الجواب عنه بقوله واما كفاية اه يعني ان كونه مثلا صحيحا من كل وجه وكونه من افراد الممثل يخفى على كفاية المعنى الاعم لكون الالتزام حقا ولا خلاف ان ذلك كافى فيه كان المثال من افراد الممثل لكن كفايته في المقبولة وعدم كفايته بحث آخر فيه خلاف بين الامام والجمهور كما عرف في موضعه والكلام ههنا في تقريره ذهب الجمهور فلا يكون المعنى الاعم كافيا لكون الالتزام مقولا عندهم فالتمثال المذكور على مذهبه ليس من افراد الممثل لكنه مناسب به مناسبة يصح بها التمثيل ولا حاجة الى افرض واعتدرو بهذا السان المدفع حجة الناظرين في توجيه عبارة لشرح قوله فيه ان احصاء اشتراط الاخص اشتراط الاعم اه لم يلتفت الى المناقشة في قوله واشتراط الاخص يوجب اشتراط الاعم مانه انما يتم اذا صحت الاعم ذاتيا للاخص وهو مامان الاعم ههنا ذاتي للاخص واما لان اشتراط الاخص من حيث هو اخص يوجب اشتراط الاعم من حيث هو اعم واما كان الاعم عرضا عاما للاخص وعلى كلا التقديرين فالتعريف المذكور مندفع هذا (قوله وفي هذا المثال لم يحقق الاخص) فلا يتحقق الدلالة المشروطة بالاخص والاعم معا لان تحقق جزء الشرط لا يستلزم تحقق كله فلا يتحقق الدلالة المشروطة بجمع الاعم والاخص اقول لعل السائل المذكور في الشرح ظن التباين بين المثال والممثل والشاخص التمثيل بان المثال غير مطابق له من كل وجه بل له مناسبة له على ما قررناه فاورد عليه المحشى بان المقصود ههنا تمثيل الدلالة الالتزامية المشروطة بالزوم الذهني للبين بالمعنى الاخص وظاهر ان المثال المذكور مبين له بالضرر ليه فلا يصح التمثيل بانظر اليه وان كان له مناسبة من بعض الوجوه فالصواب في اجواب ان يقال ٣٠ كفاية افرض في التمثيل او يعمل التمثيل على مداه الامام وبهذا المدفع ما اورد عليه ان كلام المحشى ههنا في الحقيقة اعادة للسؤال والجواب المذكورين في الشرح على انه اوسل انه من قبل الاعادة لكنه لا يخفى عن القصة حيث جعل قوله وبهذا القدر يصح التمثيل على جواب وجعل قوله واما كفاية اه على جواب آخر فيهم الظاهر تخصيصه لكن الظاهر من بيانه ما اشارنا اليه اولاً واما ما قيل في دفعه من انه يمكن ان يكون مراد الشا على ما بينه عليه آخر كلامه ان اشتراط الاخص لكون الالتزام مقولا ولا يوجب اشتراط الاعم (لكونه متحققا ابتداء لعدم تحقق الاخص بدون الاعم وعدم تحقق القبول بدون اصل المتحقق ولا بعد في كون الاعم شرطاً لتحقيق حاشي كور

في حيث زعم بعضهم ان
كلام الله ههنا مما لا معنى
في هذا التفسير اشارة الى
ان قوله يكفي مطلق
بالقدر على هذا قوله او يجعل
او بصفة المضارع عطف
على ذلك المقدر ويحصل
ان يكون قوله او يحصل
بصدرا على ان يكون مجرورا
بالباء وعلى هذا يكون
مطوفا على قوله تكبر
من غير حاجة الى تفسير
ولا اولى

1. 2. 3. 4. 5. 6. 7. 8. 9. 10. 11. 12. 13. 14. 15. 16. 17. 18. 19. 20. 21. 22. 23. 24. 25. 26. 27. 28. 29. 30. 31. 32. 33. 34. 35. 36. 37. 38. 39. 40. 41. 42. 43. 44. 45. 46. 47. 48. 49. 50. 51. 52. 53. 54. 55. 56. 57. 58. 59. 60. 61. 62. 63. 64. 65. 66. 67. 68. 69. 70. 71. 72. 73. 74. 75. 76. 77. 78. 79. 80. 81. 82. 83. 84. 85. 86. 87. 88. 89. 90. 91. 92. 93. 94. 95. 96. 97. 98. 99. 100. 101. 102. 103. 104. 105. 106. 107. 108. 109. 110. 111. 112. 113. 114. 115. 116. 117. 118. 119. 120. 121. 122. 123. 124. 125. 126. 127. 128. 129. 130. 131. 132. 133. 134. 135. 136. 137. 138. 139. 140. 141. 142. 143. 144. 145. 146. 147. 148. 149. 150. 151. 152. 153. 154. 155. 156. 157. 158. 159. 160. 161. 162. 163. 164. 165. 166. 167. 168. 169. 170. 171. 172. 173. 174. 175. 176. 177. 178. 179. 180. 181. 182. 183. 184. 185. 186. 187. 188. 189. 190. 191. 192. 193. 194. 195. 196. 197. 198. 199. 200. 201. 202. 203. 204. 205. 206. 207. 208. 209. 210. 211. 212. 213. 214. 215. 216. 217. 218. 219. 220. 221. 222. 223. 224. 225. 226. 227. 228. 229. 230. 231. 232. 233. 234. 235. 236. 237. 238. 239. 240. 241. 242. 243. 244. 245. 246. 247. 248. 249. 250. 251. 252. 253. 254. 255. 256. 257. 258. 259. 260. 261. 262. 263. 264. 265. 266. 267. 268. 269. 270. 271. 272. 273. 274. 275. 276. 277. 278. 279. 280. 281. 282. 283. 284. 285. 286. 287. 288. 289. 290. 291. 292. 293. 294. 295. 296. 297. 298. 299. 300. 301. 302. 303. 304. 305. 306. 307. 308. 309. 310. 311. 312. 313. 314. 315. 316. 317. 318. 319. 320. 321. 322. 323. 324. 325. 326. 327. 328. 329. 330. 331. 332. 333. 334. 335. 336. 337. 338. 339. 340. 341. 342. 343. 344. 345. 346. 347. 348. 349. 350. 351. 352. 353. 354. 355. 356. 357. 358. 359. 360. 361. 362. 363. 364. 365. 366. 367. 368. 369. 370. 371. 372. 373. 374. 375. 376. 377. 378. 379. 380. 381. 382. 383. 384. 385. 386. 387. 388. 389. 390. 391. 392. 393. 394. 395. 396. 397. 398. 399. 400. 401. 402. 403. 404. 405. 406. 407. 408. 409. 410. 411. 412. 413. 414. 415. 416. 417. 418. 419. 420. 421. 422. 423. 424. 425. 426. 427. 428. 429. 430. 431. 432. 433. 434. 435. 436. 437. 438. 439. 440. 441. 442. 443. 444. 445. 446. 447. 448. 449. 450. 451. 452. 453. 454. 455. 456. 457. 458. 459. 460. 461. 462. 463. 464. 465. 466. 467. 468. 469. 470. 471. 472. 473. 474. 475. 476. 477. 478. 479. 480. 481. 482. 483. 484. 485. 486. 487. 488. 489. 490. 491. 492. 493. 494. 495. 496. 497. 498. 499. 500. 501. 502. 503. 504. 505. 506. 507. 508. 509. 510. 511. 512. 513. 514. 515. 516. 517. 518. 519. 520. 521. 522. 523. 524. 525. 526. 527. 528. 529. 530. 531. 532. 533. 534. 535. 536. 537. 538. 539. 540. 541. 542. 543. 544. 545. 546. 547. 548. 549. 550. 551. 552. 553. 554. 555. 556. 557. 558. 559. 560. 561. 562. 563. 564. 565. 566. 567. 568. 569. 570. 571. 572. 573. 574. 575. 576. 577. 578. 579. 580. 581. 582. 583. 584. 585. 586. 587. 588. 589. 590. 591. 592. 593. 594. 595. 596. 597. 598. 599. 600. 601. 602. 603. 604. 605. 606. 607. 608. 609. 610. 611. 612. 613. 614. 615. 616. 617. 618. 619. 620. 621. 622. 623. 624. 625. 626. 627. 628. 629. 630. 631. 632. 633. 634. 635. 636. 637. 638. 639. 640. 641. 642. 643. 644. 645. 646. 647. 648. 649. 650. 651. 652. 653. 654. 655. 656. 657. 658. 659. 660. 661. 662. 663. 664. 665. 666. 667. 668. 669. 670. 671. 672. 673. 674. 675. 676. 677. 678. 679. 680. 681. 682. 683. 684. 685. 686. 687. 688. 689. 690. 691. 692. 693. 694. 695. 696. 697. 698. 699. 700. 701. 702. 703. 704. 705. 706. 707. 708. 709. 710. 711. 712. 713. 714. 715. 716. 717. 718. 719. 720. 721. 722. 723. 724. 725. 726. 727. 728. 729. 730. 731. 732. 733. 734. 735. 736. 737. 738. 739. 740. 741. 742. 743. 744. 745. 746. 747. 748. 749. 750. 751. 752. 753. 754. 755. 756. 757. 758. 759. 760. 761. 762. 763. 764. 765. 766. 767. 768. 769. 770. 771. 772. 773. 774. 775. 776. 777. 778. 779. 780. 781. 782. 783. 784. 785. 786. 787. 788. 789. 790. 791. 792. 793. 794. 795. 796. 797. 798. 799. 800. 801. 802. 803. 804. 805. 806. 807. 808. 809. 810. 811. 812. 813. 814. 815. 816. 817. 818. 819. 820. 821. 822. 823. 824. 825. 826. 827. 828. 829. 830. 831. 832. 833. 834. 835. 836. 837. 838. 839. 840.

قصد المعنى وقصد الدلالة ليندفع الاشكال بهذا فيه وفيه نظر ايضا لانه ان اريد
 القصد بالفعل اي عند القلظ بهذا القلظ بل ان يصرح المركبات عند عدم قصد معانيها
 من تعريف المركب ويدخل في تعريف المفرد وان اريد صلاحية القصد عند التعرض
 بمثل عبد الله والحيوان الناطق هذين لان يعتبر قيد الحقيقة في صلاحية الى زيادة القصد
 كما لا يخفى على المتقصد من هذه عبارة ما حقه بعض الاعلام لان عمل هذه بعض الانام
 (قوله اي ماصدق عليه همة الاستفهام) اي مفهوم همة الاستفهام وانما فسر المحشى به
 لان لفظة همة الاستفهام مركب اضافي لا يصح التمثيل به ههنا ثم ان هذا حال جميع الحروف
 الوحدانية وقد قيل ان الحروف الوحدانية تكتب اسماءها وتراد معانيها فاصدق
 عليه همة الاستفهام مثل ابي ازيد قائم ولا شك انه لفظ لاجزء له وان كان لمعناه جزء
 فتمثيل الشارح اشمل في قيل ولو قل نحوق اذا كان علما كما في شرح القسطاس لكن اولي
 فغافل عما ذكرناه على ان في تمثيل الشارح فائدة اخرى ستظهر (قال الشارح العلامة
 او كان له جزء للمعنى كالنقطة) اشار به الى انقسام المعنى الى ماله جزءه والى ماله ليس له جزءه
 خلاف ما اشار اليه بعضهم كصاحب القسطاس حيث جعل اقسام المفرد اربعة
 فرد عليه بهذا البيان ولما صرح بان اقسام المفرد خمسة فالقسم الاول ماله ليس له لفظه جزءه
 لكن يكون لمعناه جزءه والقسم الثاني بالعكس فيقسم القسمين تعاكس. واما ما ليس للفظه
 ولمعناه جزءه كقوله ان كان علما لمعنى بسيط فقليل الجدوى ويندرج في هذين القسمين ايضا
 ولما لم يلتفت اليه الشارح وان لم يتفطن له بعض الناطقين (قوله فان قلت آه) حاصله
 ان التمثيل المذكور لا يصح لانه ان كان المواد بها نهاية الخط يكون لمعناه جزءه وان كان
 المراد بها ماصدق عليه ذلك المعنى فهو ليس منها وعلى كل تقدير لا يصح التمثيل ههنا
 والقول باننا نختار الاول ونقول المضاف اليه خارج فيكون معناه بسيطا ليس بشئ
 لان المضاف اليه وان كان خارجا لكن الاضافة داخلية كما سبق في تفسير المعنى اعني
 علم البصر فيكون المعنى كما قطعنا وقوله فهاية الخط النهائية بمعنى ما ينتهي اليه
 والخط نهاية السطح والسطح نهاية الجسم العلوي فالحل اقسام المعنى وتوصله في
 علم الحكمة (قوله) وهو اي ماصدق عليه ذلك المعنى الكلي ليس بمعناها الى النقطة اذ المعنى
 هو الصورة الذهنية من حيث انها موضع بازائها الالفاظ ومن البين ان ماصدق عبارة
 عن امر موجود في الخارج فلا يصح ان يكون معنى قطعا تقع قديكتي في اطلاق المعنى
 على الصورة بمجرد صلاحية ان يقصد باللفظ سواء وضع بازائه لفظ او اعلى ما اشار
 اليه الشارح في الحاشية الصغرى لكنه لا يصح كون ماصدق معنى النقطة على معنى
 صلاحية لموضع النقطة بازائه على ما توهمه بعضهم ههنا عدا بذلك صحة التمثيل
 المذكور لان كلام الشريف في الاكتماء المذكور انما هو في اطلاق المعنى على الصورة
 وان كان ماصدق ليس بصورة ذهنية فيقال له ثبت العرش ثم انشد فالحق ان قوله

ابو الغيث في حواشي
 التهذيب

فرطيل

كالنقطة تمثيل لقوله للمعنى وان كان مخالفا للسباق والسبق من حيث ان كلامهم
 تمثيل للفظ وانما ارتكبه الشارح للاشارة الى ان المفرد قسمان خامسا باعتبار انقسام
 معناه الى ماله ليس له جزءه والى ماله جزءه كما سبق فحققت عن قريب (قوله قلت آه) حاصله
 انه صرف التمثيل عن الظاهر ولا بأس به لارتكابه عند وجود فائدة في اقرانها آفا
 وما قيل من انه يجوز ان يكون الموضوع له هو ماصدق ويكون المفهوم الكلي اعني
 نهاية الخط آلة للموضع فيكون وضعه من قبيل الوضع العلم للموضوع له الخاص كما
 في المضمرات فلا يد لني هذا من دليل فخرق لاجماع اهل العربية على انهم انما ارتكبه
 في مثل المضمرات لاجل الضرورة فلا تستعمل المضمرات مثلا الا في الاقراء ولا ضرورة
 في امثال النقطة باني انه اذا كان قوله كالنقطة تمثيلا لقوله للمعنى وكان المراد بالنقطة
 ماصدق عليه المفهوم الكلي كما قرره المحشى كيف يصح اطلاق المعنى عليه وقد سبق
 ان المعنى هو الصورة الذهنية وجوابه انه حل المعنى في كلام الشارح على ما هو المعروف
 فيهم وهو ما يقصد باللفظ سواء كان صورة ذهنية او لا كما هو مذكور في كلام الشريف
 لا يكون سندا على مثل الشارح سيما كان فيما قرره فائدة كما سبق ولو سلم ان ما يقصد
 باللفظ لا يكون الا بصورة ذهنية لمكن لا يكون ماصدق عليه النقطة صورة ذهنية لا
 يازا لفظ آخر بازائه كما يشير اليه المحشى في توجيه كلام الشارح (قوله اعني اذا وضع لفظ آه)
 اقول لما كان الكلام في بيان اقسام اللفظ ومن البين ان المعنى بدون اللفظ لا يكون منها
 ولا يصح ذكره ههنا اشار بهذا A الكلام الى تصحيح كلام الشارح بقدر الامكان وليس
 غرضه انه لا يصح اطلاق المعنى الا اذا وضع بازائه لفظ بالفعل حتى يرد عليه ان صلاحية
 كافية فيه على ان ماصدق عليه النقطة لا يكون صالحا لان يقصد باللفظ النقطة كونه
 خلافا للغرض فما صدق المذكور لا يكون معنى الاعتبار وضع لفظ آخر بازائه
 سواء كان ذلك بوضع بالفعل او بالامور حتى يكون صالحا لان يكون معنى له ما فهم (قوله)
 واذا لم يكن مرادا لم يكن الدلالة عليه مرادة) زاده هذا الكلام لاجل تطبيق الدليل
 على المدعى اذ المدعى كون عدم الدلالة مرادة كما هو صريح قوله لكن لا يكون دلالة
 مرادة ومن البين ان قوله اذ ليس شئ من معني الحيوان لا ينطبق عليه ما لم يضم اليه
 ما ذكره المحشى هذا واما اخذ الارادة في التعريفين فقد سبق انه مسلكت المتأخرين
 وان لم يكن ذلك صافيا عن الكدر وقد حققنا ذلك بما لا مزيد عليه في شرح كلام الشارح
 وليس هذا المقام مقام تلك الكلام وان ذكره بعضهم ههنا يكلاما قاصرا مختلطا (قوله)
 ثم شرع في تقرير قول المصنف بان يقول والثاني المؤلف كما اشار اليه بقوله واما اول
 لكان النسب لحصول المعادلة الثامنة بين القسمين في البيان يمكن ان يقال طول الكلام كما
 اعني اطرحه في المقام على ان الابهت في البيان مطلوب للانام (قوله) اي دور
 القود الخمسة متحققة فيه بخلاف المفردات انما قد وجدته ذكر في حقه وفرد

أما ما قيل من انه لو لم
 الجلالة عند الذات لوح
 نع وتقدس لم يتجسم المثل
 هذا لمرص وكذا صمد
 القائب الذي ارجع اليه
 اوى يبيد كك كما ينبغي
 وهي على الصفون عن مد
 لس في ايراد لفظه من
 ههنا على ان يسام
 مقبلة في ادب لوح
 نع لم يقم عليها رهب
 كافر في مكتب حكمة

الاحتمالات الثلاث في التعريفين فذكر (قوله ملحوظ حقيقة) الا انهم من الحقيق والمحكمي
 كما هيئت كما توهم لانتفاء ان المراد بالجزء الجزء المرتب في السمع فمكون
 بهيئة خارجة عنه فمعد حروجه لوجه ادخاله بالتعريف على هذا ينبغي ان يرد من
 المقسم اعني اللفظ الحقيقي لا يلزم دخول ما هو خارج عن القسمين في المقسم ثم المراد
 بالموضوع المراد في قوله واللفظ اعني من الموضوع حقيقة او حكما ليشمل مثل قولنا
 يتحرك في محل فانهم قوله فيفسد كفي كضيق في محل هذا يكون قوله كقوله في المقدر
 ويحتمل ان يكون المراد كفي الماخوذ مع فاعله وعلى هذا يكون هذا مثال المركب
 من الموقوف والمقدر والفاعل المستتر في كلامهم كشارح المطالع
 فالمراد به النوى لا المحروف فلا يجوز حذف الفاعل هذا ما ذكره الناظرون وعندى انه
 لا وجه صلب للمركب بالجزء النوى بل هو شامل للحرف المحذوف كالواو والالف والياء
 ههـ. والفاعل المستتر ايضا فغايتة اجتماع القسمين في لفظ مع قطع النظر عن الفاعل
 المستتر (قوله ايضا) كسما يكون للفظ جزء (قوله ويكون ذلك المعنى معناه
 المقصود) هذا القسم مأخوذ من اضافة المعنى الى التعبير الراجع الى اللفظ
 فلا يبادر منه ان يكون ذلك المعنى معنى مفصدا منه (قوله والمراد بالقسم)
 لا يتسأل هذا خبر بمن غير معنى صاحبها اذا لموجود في التعريف هو الارادة
 لا بقول شارح بل اني اخذ المقصد والارادة على ان هذا لبيان شامل لما وقع
 المقصد فذكر تعريف الشمسية وغيره (قوله المقصد الجاري على قانون الوضع)
 ان وضع نامة الموقر له فلا ينقض تعريف المركب منها ولا تعريف المفرد بها بزيادة
 ان اريد خبر منه مثل الزاء الدلالة على شيء من اجزائه مثل رأسه او ظهره او رجله
 وكر ان اريد بالهاء او الال الدلالة المذكورة لان تلك الارادة ليست على قانون
 الوضع وهو ظاهر ولك ان تقول المعنى اذا اريد بجزء منه مثل الزاء والياء والال
 العددية لان تلك الارادة ليست على قانون الوضع بل على قانون الحساب وما قبل من انه
 ح داخلي في تعريف المركب اصدقه عليه فلا وجه للخبر بالمدكور فليس بشيء لاننا نسلم
 انه حينئذ مركب على الاصطلاح المراد ههنا وان كان مركبا على الاصطلاح الاخر
 فلا بد من التعريف بالمدكور (قوله وبالجزء الجزء المرتب في السمع) بان يسمع بعض الاجزاء
 اولاً وبعضها ثانياً وذلك لا يقال اربعة اجزاء المقيد من المطلق ارادة مجازية فيحتاج الى قرينة
 في قوله كقوله في كلام من حر لا طلاق جزء ابدال و لا واحد من اثنين لكونه
 من مجموع ثلث في فاعله وقد حققنا المراد باللفظ المقسم المسمى الحقيقي دون
 المقسم المسمى باللفظ كالباطن للعدد على الهيئة فبحسب ذلك لا شك ان المبادر
 من ان يذهب حله عليه وكذا الفاظ التعريف ايضا فالفاعل باعتبار هيئة خارج
 عن المقسم ايضا ما مراده انما هو باعتبار مادته وان دل على الزمان باعتبار
 عدم مسوعة الهيئة وانما على تقدير مسوعة الهيئة على ما وقع
 لان المادة والهيئة مسوعتان مما يقول الاعشار

في الدلالة وعددها بالمادة يتدلى على ان الهيئة ليست بهند حقيقة وانما هو علم بالمراد
 بالمراد جزء اللفظ الحقيقي فهي خارجة عن التعريف ايضا والحق ان مسوعة الهيئة
 تامة مسوعة المادة والادوية تصور السمع في الهيئة استعلا وعمل هذا معنى لمعية
 الوقفة في كلام الشريف فالمراد بالجزء الجزء المسوع صيانة على ما هو لتبادره
 فيندفع الاعتراض المذكور جدا وانما كلام المحشى على هذا لم يكن بعيدا ايضا
 هكذا ينبغي ان يحذف هذا المقسم (قوله وصيغته) اي لهيئة الحاصلة باعتبار ترتيب
 الحروف وحركاتها نحو ضرب او حركاتها وسكناتها نحو يضرب اثار بهذا العطف
 الى ان بناء اليراد المذكور على استقلال المادة في الدلالة على الحدث واستقلال الهيئة
 في الدلالة على الزمان ولو قيل ان الهيئة تتحد على الزمان باعتبار دالة المادة على الحدث
 فالهيئة في دلالتها تابعة لدلالة المادة على الحدث لا تدفع اليراد المذكور ايضا كحقيقة
 بمثله في المسوعة ثم اقول اذا كان المراد بالجزء الجزء المرتب في السمع حصل المفرد
 باعتبار ذلك الجزئين قسمان احدهما ما لا يكون له جزء وقد سبق ذلك في الشرح وثانيهما
 ما يكون له جزء لكن لا يكون مرتباً في السمع كضرب الدال بهيئته على الزمان ولم يذكر الشرح
 هذا القسم وقد سبق منا ان ههنا قسم آخر ما لا يكون للفظ جزء ولا لعناه جزء كفي
 على البسيط فبهذا البيان صار اقسام المفرد سبعة كحقيقة بعض المحققين لا رابعها كاعند
 الجمهور ولا خمسة كاعند الشارح ولا ستة كاعند صاحب القسطاس والظاهر ما اشار له
 الشارح فله جسيوى القسمين المذكورين مع امكان اندراج القسمين في بيان امر
 سابقا كما شرنا به فذكر (قال الشارح العلامة وبالجملة الاجسام المعينة) اي بالامر النوعي
 اعني الجزئية بناء على ان الام للبعد الذهني وتعين فرد ما يكون نوعا لا شخصاً وهو
 التعيين النوعي ان المرعى من نوع الجزل من نوع آخر لان النوع متعين في ضمن نوع الفرد
 كما توهم ٣ اذ لا تميز للفرد ههنا حتى يكون النوع متعيناً في ضمنه مع ان تعيين الفرد يقتضي
 تعيين النوع فالحق ان التعيين النوعي ههنا بمعنى ان المرعى حصر لا سمر منه وذلك كاف ههنا
 (قال الشارح العلامة لان المقصد مصدره) مع صله به مقصودا اص ههنا تقسم به معنى
 المفرد والمركب حيث تصدر الكلام باللفظ المقسم الى قسمين وتعرف المفرد والمركب
 تبين واستطردى ولك ان تقول ان مق المقص من قوله وهو ادى في موضوعين بوجه
 الانحصار وان لم يصدره بلام التعايل فالقائما هو التقسيم والتعريف معنى في انحصار
 من التقسيم فمر بقول قسم على ما تقرر من ان التقسيم قد يتبع تعريفه في بعض
 كل تقدير يتدفع ما يمكن ان يورد ههنا عن ان قوله والتعريف معنى غير صحيح كقول
 المقص من يحذف تعريف كل شيء او يوجد ادى مع فرقا (قوله منه تدعى)
 عن عدم ارادة دلالة جزئية على جزء معناه مفهوم المركب وجودى لكونه عبارة عن
 دلالة جزئية على جزء معناه والاعداد اذ كونه اضافة الى مدكاه التعريف

١٣٨ في حو
 تهذيب

١٣٩ في حو
 تهذيب

معرفة المضائق موقوفة على معرفة المضائق الديمة ثم ان حاصل مفهوم المركب تحقق القيود الخمسة فيه وساصل مفهوم المفرد عدم تحقق هذا المجموع سواء اتنى بعضها او جميعها وقد سبق ما يتعلق به والمسلكات جمع ملكة وهي كيفية راسخة في النفس والكيفية هيبة في الشيء لا تنضى اذ انها قسمة ولا نسبة وهو اربعة اقسام كصفات بحسوسة راسخة او غير راسخة وكصفات نفسانية حالات كالكتابة في اشداء الطائفة وملكات كالكتابة بعد الرسوخ والادب وغير ذلك وكصفات استدراكية وكصفات تختص بالكميات كالثلثية واربعية والتوصل في الحكمة فظهر ان الملكية كيفية راسخة في النفس هذا قوله بالمعاني المذكورة ههنا اي في المتن واصناف لا يظن ولا تصدق على المفهوم بذلك لان المفرد ما لا يربط بالجزء منه دلالة على جزء معناه والمركب ما يربط به فهو اوصاف للفظ ولو كانا وصفين للمفهوم يلزم ان يكون الجزء المعنى دلالة على جزء المعنى وعدم دلالة عليه وهو وظ البطلان وكذلك مفهوم الكلى ههنا ما لا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشبهة الجزئية ما يمنع نفس تصور مفهومه عن الوقوع وظ ان هذين المفهومين وصفان للفظ ولو كانا وصفين للمفهوم يلزم ان يكون للمفهوم مفهوم وهذا واضح لزوما وتقييدا والاصل انه على هذا التقدير يلزم ان يكون في الاولين المعنى وفي الاخيرين يلزم ان يكون للمفهوم مفهوم والكل فاسد (قوله قلت الحق) اي مقصود الشئ ان المعاني الحقيقية لها ما هو وصف للمفهومات يعني ليس مقصود الشئ ان هذه والاقسام اقسام مطلقة للمفهومات اولا وبالذات بل مقصوده ان هذه الاقسام اقسام حقيقة للمفهومات اولا وبالذات واللفظ ثانيا وبالعرض والاعتناء بحمل المبدئين اعتبر التقسيم لثنى المجازي هذا هو التقدير الموافق لكلام الشارح لكن لما كان قول الشئ في بيان العلاقة تسمية للدال باسم المدلول غير موافق ظاهر القول اقسام للمفهومات اولا وبالذات واللفظ ثانيا وبالعرض لكون الدال والمدلول عبارة عن الذات والمفهوميات الحقيقية والجزئية من قبيل الارصاف فليس شئ منها دالا ولا مدلول اشارة بقوله ان المعاني الحقيقية ما هو وصف للمفهومات اه الى دفع المسامحة في كلام الشئ وان مراد تسمية لوصف الدال باسم وصف المدلول ولا يكون فرض الشئ ههنا انما هو بيان علاقة المجازي ووضح ان التسمية المذكورة انما هي بالنظر الى المفهومات والاصناف سماج فيه فلا ينبغي ان يثار ع في مثله فاصل كلام المحكي ههنا ان لفظ الكلى مثلا يطلق على مفهومين احدهما ما لا يمنع نفس تصور من وقوع الشبهة فيه وهذا مفهوم حقيقي له وثانيهما ما يمنع نفس تصور مفهومه من وقوع الشبهة فيه وهذا مفهوم مجازي له لان المراد ح بالعرف لفظ الكلى اذا كان المراد به المفهوم يلزم ان يكون للمفهوم مفهوم وقدر عليه افظ الجزئي (قوله يدل عليه) اي على كون الاطلاق المذكور اطلاقا مجازيا (قوله تسمية الدال باسم المدلول) وادخل في هذا ما ذكره في المتن من ان كان الصنيع راجعا الى مضمون قوله ان المعاني

التي ذكرها في قوله هو المولى قوله دليل حيث زعم ان قول اشارح تسمية الدال باسم المدلول غير موافق لما قصد اوله وان التقرير المذكور من المحكي خير من سابقه لتقرير الشئ وان الدلالة في قوله يدل عليه غير تامة والكل مندفع بان الشئ العلامة مسامحة في قوله لوضوح المراد منه وان المحكي اشار بتقريره المذكور الى دفع المسامحة في كلام الشئ فبعد التماق المسامحة منه ببيان المراد منه لا ينبغي ذلك في هذه المدركة فلي ان الدلالة المذكورة انما هي في الاطلاق المعاني على ما سبق في لسان

الحقيقية لها ما هو وصف للمفهومات وانما تطلق على ما هو وصف اه لانكن النزاع في الدلالة المذكورة لكن لاحاجة الى تلك كما عرفت آنفا على ان قد حققنا ان المحكي قد اشار بتقريره المذكور الى ان كلام الشئ مبني على الحذف في المعاني اي تسمية لوصف الدال باسم وصف المدلول كما اشار اليه في الحاشية وان ساء فيه لوضوحه فبعد ووضح الامر لا ينبغي النزاع في الدلالة المذكورة قد يروى والله التوفيق (قوله لكن كون المفرد والمركب) استدراك من قوله ان المعاني الحقيقية لها ما هو وصف للمفهومات اه يعني ان كون المفرد والمركب كسائر الاقسام في ان المعنى الحقيقي لهما ما هو وصف للمفهوم وانما يطلق على ما هو وصف للمفهوم لفظ مجازا محل بحث بل الامر بالعكس فيهما فان المعنى الحقيقي لهما ما هو وصف للمفهوم وانما يطلق على ما هو وصف للمفهوم لفظ مجازا تسمية للمدلول باسم المدلول هذا اورد ٦ عليه انه ان اراد ان الامر بالعكس فيهما في عرف اللغة فليس ولا ينبغي ان اراد في عرف المنطقة فبطلانه اوضح بعد المراجعة الى ما ذكره المحقق في شرح المطالع واوضحه الشر يف في حواشيه مؤيدا بالنقل عن الشافعي فلا يخلص الايان بما ذكره الكتب الشفة من المطولات ونحن نقول ما ذكره المحقق في تشريف مؤيدا بالنقل عن الشفاء انما هو في توجيه كون مثل عبد الله مثلا مقرا عند المنطقة حيث قال الشر يف ذلك ما حاصله ان المحققين من الخاصة جعلوا مثل عبد الله مثلا مركبا لكون نظرهم الاصل في اللفظ وقد جرى على ذلك احكام المركبات حيث احرب باهرايين واما المطبق فنظره في اللفظ على سبيل التبعة للمعنى فافا كان المعنى واحدا بان لا يدل الجزء من اللفظ على جزء منه عد مقرا كما في مثل عبد الله مثلا والاعد مركبا كما يقال ناقلا عن الشفاء انه لا تنفك في هذه الصناعة ان التركيب بحسب المجموع اذا لم يدل جزء منه على اجزائه من المعنى كما يشتمل اذا اراد به اللفظ فقل هذا لا يعد من اللفظ المركب هذ هو المذكور في الكتب ولا ينبغي على اقل ان حاصله ان لا اعتبار في المركب بتركيب اللفظ بل بدلالة جزء اللفظ على جزء المعنى فمن اين يفهم منه ان الافراد والتركيب صفتان للمعنى اولا وبالذات بل هو صريح ايضا في ما اشار اليه المحكي وقد قال الشر يف في الحاشية الصغرى ان الافراد والتركيب صفتان اللفظ اصالة او بوصف المعاني بهما تبعه فيقال المعنى المفرد ما يستفاد من اللفظ المفرد والمعنى المركب ما يستفاد من اللفظ المركب وبعبارة اخرى المعنى المركب ما يستفاد بجزء من جزء اللفظ والمعنى المفرد ما يستفاد بجزء من جزء اللفظ فالحق ان كلام المحكي لا يخفى عن مثنا ثم انه قد نقل عن الشيخ الرضى ان الافراد والتركيب صفتان للفظ عند المطبقين والمعنى عند الخاصة وهذا يؤيد ايضا ما ذكره المحكي ههنا في هذا الموضع في كلام الشئ العلامة في الافراد والتركيب على ما ذهب اليه النجاة كما نقله الرضى اتم لكنه بعيد من وجوه لا يخفى (قارن

٦ اورد مولانا حقه الطر صوى ٩ ابرى الى قوله ١٠ كان المعنى واحدا بان لا يدل الجزء من اللفظ اه فقد جعل فيه عدم دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى مبيحا لكون المعنى مقرا وهذا ادل على ما قررنا كما اشار في الحاشية الصغرى ونحن ان كون المعنى مقرا امر بعد المنطقة انه هو بانفس الى دلالة اجزائه اللفظ على اجزائه ودلالتها عليها فهما صفتان اللفظ اصالة وان كان نظرهم الاصل في المعنى ولا كذلك الكلية والجزئية الا يرى انهم جعلوا الكلية والجزئية من المقولات كدور الافراد وتركيب ويدل على ما ذكرنا ص انهم جعلوا مباحث الافراد والتركيب من مباحث الالفاظ ومباحث الكلية والجزئية من مباحث الالفاظ

در جزو متر ١٠

المفهوم مع ان المتبادر من التصور المتضاف الى المفهوم المعنى المصدري ولا يتصور
 كونه مانعا اثار بهذا التفسير الى ان اسناد المنع الى التصور اسناد مجازي وان المراد
 عدم منع ذلك المنع من حيث انه متصور وانما عدل الى المجاز بتدبيره على ان مدار المنع
 وعدمه هو التصور وهذا ان تقول فسر بهذا اشارة الى ان التصور بمعنى المتصور
 وضافته الى المفهوم بتدبيره على ان التصور يشعر بالحياة وباقبل من ان نفس التصور
 لقائه بالنفس الجزئية حتى يكون جزئية المحل من غير الجزئية المحل فيصح الاتساق
 الى الجزئية والكلية فلا يخفى ما فيه لانه يقتضي ان يصح بقاء تعريف الجزئية على ظاهره
 مع انه خارج الى هذا التفسير ايضا قطعنا على ان المقسم في الحقيقة عبارة عن المفهوم الذي
 حصل في العقل فلا يتناول الجزئية كما صرح به شارح المطالع في الابحاث التي اوردها ههنا
 والحق ان ما ذكره القائل لا يتعلق بما ذكره الشارح ههنا فالوجه فيه ما ذكرناه واما
 ما ذكره شارح المطالع فدفعه تحت ج لى كلام طويل لا يليق ايراد ههنا (قوله اى بمجرد
 انه متصور) طى المحشى ان بيان الشق فاصره عن تفسير لفظ النفس الواقع في عبارة المتن
 ففسره بذلك واشار بالياء السيد الى ان كلمة حدث للتعليل لا للتقيد لكن الظاهر ان بيان
 الشارح يفيد ما فاده لفظ النفس لان الظاهر ان الحقيقة علمية فتفيد ان المنع وعدمه
 اتماه من هذه الجهة لامن غير ههنا وهذا المعنى بعينه مفاد لفظ النفس فلا غير في تفسير الشق
 لان يقابل من اده بين هذا المعنى لادى يصح الشق يمكن ابنى عنه (قوله على ما يعبه
 قيد النفس) وحاصل معنى الكلام على التفسيرين ان الكلية والجزئية لا يلا حدة فهما
 امر خارج عن المفهوم مثل ملا حظته البرهان والوجود الخارجى فيظهر به ان الكلية
 واجزئية من المعولات الشبيهة اعارضة للمناعة بشرط حصولها في العقل وقيد
 في تدبره لا حاجة له وان كان فيه فائدة من حيث ان فيه تنبيه على ان الكلية
 من ثواب المعولات قبل لم يقل عملا لا صحة له لجواز حل التصور على المعنى اللغوي فحق انه
 متصور انه متصور ولا يتبقى ان المعنى اللغوي وان كان متبادرا في صدره لمتن لكن بعد تفسير
 الشق لا يبنى له وجه (قوله فتأمل) اشارة الى ان حق الحدود التامة الاسمية ان يدكر فيها جميع
 قيود المعنوية في معرفتها بالمطابقة والتصريح اذا الاكتفاء بالمتضمن والالتزام بما يورث
 فيها تفصيلا وقد تقرر ان القيود الواقعة في التعريف قد تكون موضوعة ويدل على
 ما قررنا انهم قاروا في حد العلم حصول صورة الشيء في العقل مع ان الصورة الحاصلة من
 الشق لا تكون لادى ولعل من استدل بالمدكور من دفع لمن يجعل كلمة في متدقة بقوله
 لا يقع اه بعد جدا ويرده ايضا فواهم حصول صورة الشيء في العقل (قوله اى اشتراكه
 في الشق) كان تفسير السارح مقتضا لكون الشركة من جانب لا فرد لادى
 من المفهوم وان كان قد يكون ذا معنى كس صيرته بل وتبداها تفسير بالازم
 لان كون الافراد مشتركا في المفهوم يلزم كون المفهوم مشتركا بين الافراد ولعل الشارح

ظن التساوي بين الامرين ففسر باحدهما ههنا وبالاخر في تعريف الجزئية ان
 الظاهر ما اشار اليه المحشى (قوله امكان فرض صدقه على كثيرين) على ما
 حقه الشرع وغيره من ان الكلية يمكن فرض الاشتراك الجزئية استحيته من ذلك
 فعلى هذا يكون الجزئية داخل في تعريف الكلية لان كل جزئية يمكن فرض صدقه على
 كثيرين بمجرد النظر اليه لوجه وقوعه مقدما للشرطية مثل قولنا ان كان زيد صفا
 على كثيرين كان كليا في جميع الجزئيات يكون داخل في تعريف الكلية فلا يكون مانعا
 بل لا يكون تعريف الجزئية في جامعا ايضا فقلت الفرض ههنا بمعنى التجويز الحكم
 بالجويز لا بمعنى التقدير المعترف مقدم الشرطية ولا شك ان العقل اذا جرد النظر
 الى المفهوم عن الخصوص صيرت يحكم في البعض بخلاف صدقه على كثيرين فهو الكلية
 وفي البعض لم يحكم به فهو الجزئية وقد قال شارح المطالع بان ما نحن فيه فرض يمنع
 باوصف وبادفع مقدما للشرطية ومن يمنع لاضافة فالفرض والمفروض في الجزئية
 للغير الواضع مقدما للشرطية كلاهما مخالف والفرض في وقع مقدما للشرطية يمكن
 وان كان المفروض منعنا فالجواب ان مجرد فرض صدقه على كثيرين لا يفسد ولا ي
 نفس الامر بل بالامكان كاف في اعتبار الكلية وفي الجزئية لادى يكون ذلك لمرص
 بمنعنا ايضا ولا كذا ما وقع مقدما للشرطية (قوله لا ستركة في او قع) وان اعده
 بعضهم ان الحق عند المتفهمين ومنهم لشيخ ما اشار اليه المحشى (قوله حتى يدخل
 الكلمات العرصة قال اسير في واحدة انصقري هي) ي الكلمات الفرضية حتى
 لا يمكن صدقها في نفس الامر على شيء من الاشياء الخارجية والذنية كالاشياء فان كل
 ما يفرض في الخارج فهو شئ في الخارج وكل ما يفرض في الذهن فهو شئ في الذهن
 ضرورة لا يصدق على شيء منهما انه لا شئ وكالا لا يمكن بالامكان العام فان كل مفهوم
 يصدر في علمه في نفس الامر يمكن عام فجميع صدق بقبضه في نفس الامر عن مفهوم
 من المفهومات وكالا وجود فان كل ما هو في الخارج فهو موجود فيه وكل ما هو
 في الذهن فهو موجود في الذهن فلا يمكن صدق بقبضه على شيء أصلا لكن هذه نكبات
 الفرضية مع امتناع صدقها على شيء لا يمنع العقل بمجرد حصوله فيه عن فرض الاشتراك
 بين كثيرين بل يمكنه فرض اشتراكه بمجرد حصولها مع قطع النظر عن شمول ثنائياتها
 بجميع الاشياء واما اعتبار التقوم في التقسيم الى الكلية والجزئية حال المفهومات في العقل
 اعني ما يفرض العقل لاشتراكها بين كثيرين وعدم امتناعها عنه فعملوا
 اعدل المفهوم وحسب او جردت عن المفهومات لاشياء من غير ان يكون لها حقيقة
 واندرجية لاشياء من غير ان يكون لها حقيقة في نكبات دون الجزئيات ولم يبرز احوال المفهومات
 في انفسها اعني امتناعها عن الاشتراك في نفس الامر وعدم امتناعها عنه ولم يبرز ما
 كان من كذا حتى لا يكون على ان مفهومهم هو التوصل ببعض المفهومات

هذا السؤال
 سهو ان في
 قوس كلام
 وان كان في
 يكن لا في
 اشارة لمرص
 في كون الفرض
 فلهذا ايدنا المقام
 فبسه

الى بعض وذلك انه هو باعتبار حصولها في الذهن فاما سبب لغرضهم انما هو باعتبار
احوالها الذهنية هـ (قوله وان يتصرف) اي انه من عطف على قوله يدخل اي وحتى
لا يتصرفون انما سبب قطريه في بعض السمع ولا يتصرفون انما هو من عطف على ما
تقسم (قوله من مساحات اه) جمع مساحه وهي استمال اللقط في غير معناه المتبادر
لوضوح الامر فيه وانما حجه على المساحه دون الجبر لانها مشروط بالبرهنة والعلاقة
مع انه يجب الاحتراز عنه في التعريفات كذا قل وفيه تأمل (قوله من حيث القاعدة
اعريه) اي من حيث مرادها (قوله اذ على اعتبار العربية) اي على اعتبار قاعدة تعام
(قوله يجب ان لا يكون الكثيرون اقل من ستة) بناء على ان الكثيرين جمع كثير وهو
لا يطلق على كل من اثنين وقل افراد الجمع ثمة فيكون الاثنان ذات مررات ستة ولولا
يطلق اشهر على اقل من ثلثة كما عند بعضهم يجب ان لا يطلق الكثيرون على اقل
من ستة ولو بنى الكلام على ان اقل الجمع اثنان كما ذهب اليه بعضهم يجب ان لا
يطلق الكثيرون على اقل من اربعة على الاحتمال الاول في الكثيرين وعلى اقل من ستة
ايضا على الاحتمال الثاني فيه (قوله وان يكون من ذوي العقول) ٧ وما جاء من غيرهم
من الجمع بلواو والياء وانون مشا ذ لا يقاس عليه كما بين في النحو (قوله وان يكون
الجنسية ولو بعدا) لعن وجه التخصيص كونها اشهر الكلمات واقسامها مقس علىها
فقوله باعتبار الصدق معناه باعتبار امكان فرض الصدق كما بينه آنفا فاقوله من ان
هذا المحذور يجري في كل كلى حتى الفرضيات فلا وجه لتخصيص المذكورات بالذكر
ساقط على ان النوعية يمكن ان تكون شاملة للكلمات الفرضية نعم يمكن ان يقال ان هذا
ينبغي ان يوجد لفظ الكثيرين في تعريف الجنس والنوع والفصل جميعا مع انه لا يوجد
الذي تعريفه الاولين الا ان يقال انهم وان لم يذكر في تعريف الفصل لفظ لكنه
من كونه معنى (قوله اذ لا يوجد صفة الكثرة اه) فاحاط هذا الجمع كل اثنين اثنين وهذا
تعليلا لاخر وتلك لتلليل الثاني لظهوره من النحو واما تعليل الاول فاشرفنا لآه
كانقل عنه في الحاشية قيل ان حله الاول شوقف على امرين احدهما ان اقل الجمع ثلثة
وهو ثم والثاني ان صفة الكثرة لا توجد في اقل من اثنين وهذا مستبعد من هذا لتعليل
هذا الامر من تعليل الاول وجهه الاول بلا حيلة الشائع بعد مع ان الاخير مطالب
بامانة يرضى نفسه جدا (قال شارح اعلامه وهذا المعنى) اي المنع من حيث النظر الى
الوجود الخارجي قال شارح اما بان لا يكون له وجود خارجي وذلك بان يكون المنع مسلطا
الى قيد الوجود الخارجي فادهم قال شارح واما بان يكون له وجود خارجي غير مشترك وذلك
بان يكون المنع مسلطا على وقوع الشر كنه ان انتفاء الاشتراك مع امكان الغرار مع امتناعه
فقوله كالتصانيف مثاله على الاحتمال الاول كما يشهد به الكتب المنطقية ويصحت
ان يكون مثلا على الاجمالي الثاني كما يقتضيه القواعد الحكمية كما بينا ذلك في حواشينا

وما قبل من انهم انما اختلفوا
جمع الكثرة وقالوا اكثرين
شارة الى ان جميع الكلمات
منه وانما صار التصدير حتى
انما من كلى الا وهو صادق
على ذوي عقول متكررة
بهذا الاعتبار وان كان مبني
له بحسب نفس الامر واما
اختيار صيغة المذكور على
المؤنث فلكونه اشرف هذا
لا يتبع منه صرف عقلي
من عطف على العادة فالحق
انه ممنوع على المتبعة كما
انار اليه المحقق

على العقائد الجلالية فاقبل ههنا من انه يحتفل المذممين ذهب امكان سبب
خارجي ومذهب امتناع سبب آخر خارجي ان زاد من المذممين مذهب امتناع
مخلاف الواقع وان ارد مذهب الحكماء فكذلك خلاف الواقع بضرب راد الخط
بين مذهبين فقد وقع فيا وقع اه ان الكلى تنقسم الى ستة اقسام لان افراد النوعية
اما ان يكون متعة الوجود في الخارج كسريك لباري او يكون متعة الوجود في
لا توجد في الخارج اصلا كما اعتقده او يكون متعة الوجود في ح ما ان يكون موجود
منها وحده فقط اما مع امتناع اعتبار كالأجانب تعالى واما مع مكانه كما سبب وان
يكون الموجود منها كثيرا وح فاما ان يكون متساويا كالنواكب البهية اما ان
متساوية كالفوس الناطقة على مذهب الحكماء على ان لغرضنا صفة لمفارقة
عن الابدان غير متساوية بالفعل عندهم ولكونها متعة غير متساوية تجري وهي تطبق
عندهم على ما قرئ في الحكمة فلا يلتفت الى ما قبل ههنا هذا ولا يصح ان يحد السبب
السادس بالاعداد ومعلوم ان الله تعالى العبر المتساويين فال لا تميز فيهما معنى
لا تقف عند حد باتفاق الحكماء والمتكلمين ثم اعلم ان كلمة الكلى اعلم القياس الى افراد
لا يقاس الى المحل العاظم هو به ذاك من العرضيات نحو البياض فكلية هي
بالقياس الى بياض هذا الجسم وذلك الجسم وغير ذلك دون الجسم العاظم هو به وكالعلم
فان كلية اتساوى بالقياس الى علم زيد وعلم عمرو وهكذا لا بالقياس الى زيد وعمرو مثلا
ومن ههنا تنقسمهم يقولون ان كل الكلى على جزئياته حل المواطاة اي الحل فهو هو
ولا يعتبر فيه حل الاشتقاق واللازم فلا يكون البياض مثلا كليا الا بصدقه على بياض
هذا الجسم وذلك الجسم وكذا لا يكون العلم كليا الا بصدقه على علم زيد وعلم عمرو وهكذا
واما حل البياض على هذا الجسم وذلك الجسم وحل العلم على زيد وعمرو حمل الاشتقاق
فيقال هذا الجسم بياض وذلك الجسم بياض وزيد علم وعمرو علم او حل ذروه على
هذا الجسم ذو بياض وزيد ذو علم حق ذلك في محله وههنا كلام لا يتجمله لمقام
(قال شارح اعلامه في الاكتفاء بالامس او التصدير يخص ههنا) اي لاحد
المذكور كانه جواب عما قيل انك خصصت الفاشية المذكورة بمجموع ههنا
يحصل تلك الفاشية بالاكراه باحده او حصل اجوب انه لا يحصل ههنا
ياحدهما اما في الاكتفاء بالتصور فلا بد من قول لا بد من صورة فهو كانه عراقي
اذا تصور لا يكون الا وهو من ابدن لا بد من صورة امره خارج عن امره
من الواجب تعالى لان تصور ههنا مع صفة امره مع وقوع امره
او الظاهر لا يخرج عن تعريف الكلمات امره لا بد من صورة فهو
ولا يصور ههنا صفة امره وان لا بد من صورة فلا بد من امره
كان ههنا مبادرا بامسراي خارج في يخرج عن تعريفه

له ونه كره وب شخص لا يكون منصف ولا يكون المقام خافيا عليه لفظته اولاه
 وشكره فلا بد ان يقال بما يكون حله لعدم الخفاء مثل ان يقال كالايجني على الفطن
 وسأل اولاه فكر وعبد ذلك ويمكن ان يقال لا تصاف من آثار القطة والتأمل والتفكر
 وسعه من قبل ذكر الازم واردة المهرم وانما قال ما قال اشارة الى ان هذا المقام غير خفي
 على منصف فطنة وغيره ومتأملا وغيره وفيه من المبالغه ما لايجني وقبل الانصاف له مدخل
 في الظهور اذ العناد يمنع ادراك المقدمات على الوجه الاتي فيكون الانصاف سببا لتأمل
 على ان في كلام الشارح حذف وهو المتأمل او الفطن وفيه ان لا يتم ان العناد يمنع ادراك
 المقدمات بل الله تعالى الذي آتاهم الكتاب يعرفون كما يعرفون وكان الانصاف سببا لتأمل
 ليس بكلي بل جزئي وعكسه اي كون التأمل سببا للانصاف اظهر كما اشارنا اليه واما حال
 حذف اخرى ان يحدف من البين (قال لشارح فان مفهومه الذات) اي الماهية الغير المانسة
 عن اسمة مع التعيين اي ما به الامتياز يعني ان مفهومه هذا المجموع وباعتباره يمنع
 الاشتراك فهو جزئي مشخص في الذهن وله الشخص الذهني انما نشأ من حيث تطبيق
 ذلك المفهوم على الموجود الخارجي فثبته التطبيق داخل في ذلك المفهوم كما اشار اليه بقوله
 كما مع تصور نفس تصور الهدية اي مفهوم هدايا من حيث انه متصور في ذهن من حيث
 تصفها على الموجود الخارجي فالمصافى مفهوم هذا والمطابق بفتح الباء ذات الوجود
 الخارجي فلا يلزم ان يكون الجزئية وصف للموجود الخارجي وما يقال من ان كل ما في الخارج
 فهو جزئي فمناه انه اذا حصل في العقل اتصف بالجزئية وهذا بخلاف تصور
 مفهوم الذات فانه اي مفهوم الذات من حيث انه متصور عين حقيقة الوجود فهو غير مانع
 من الشراكة فلا تعين هنا حتى يكون حبيبة لتطبيق على الموجود الخارجي داخله
 فيه وبره ان يكون اكلي جزئيا والحاصل اراعتبار جزئية التعيين يقتضي ان يكون
 حبيبة له من داخله في المفهوم كافي الجزئي واعتبار عدم جزئيته يقتضي ان يكون
 حبيبة له من الخارج فلا بد عليه ان الكلي ايضا منطبق على الموجود الخارجي كافي زيد
 ليس فيلزم ان يكون جزئيا هكذا ينبغي ان يقرر هذا المقام (قال الشارح قلت) حاصله انه
 ان كان المراد من الحكم عليه في النسخة هو ما صدق عليه مفهوم لفظ الجزئي فلا بد مع
 ان يكون المراد من مفهوم لفظ الجزئي في الصغرى هو الماصدق فذلك الصغرى ممنوعة كيف
 وانها كادبة بل سالبة مع ان ايجاب الصغرى شرط في الشكل الاول وان امكن دفعه بجملة لها
 مدلوله كما هو الظاهر فعلى هذا ما يلزم النتيجة المذكورة من التباس المذكور
 ايضا او متوجه تركه الشارح لان ما لا يكون صفرا مسلما لا يكون نتيجة مسلبة ايضا
 كما ان المراد من الحكم سلبا مفهومه لفظ الجزئي كما هو واقع فالتباس المذكور على
 سلبا في الصغرى لا يكون حجة واطاعة وان امكن منتهى
 لا بد ان يكون حجة في الصغرى لا يكون حجة في الصغرى لا يكون حجة في الصغرى

بعضهم فيكون نتيجة حقة فدعوى الخلف فيها ممنوع جدا هذا فن لم يفهم
 الكلام وزعم ان ههنا تقريرين آخرين فلم يتبصر بالعين بل كل ما يمكن ان يفرضها
 فهو داخل في تقرير العلامة كالايجني على ذوي القسطانية (قوله مفهوم لفظ الجزئي)
 احترز عن المفهومات الجزئية المساعدة عن الشراكة من مفهوم زيد ومفهوم عمرو
 وغيرهما وفيه اشارة الى ان لفظ الجزئي في الموضعين من الشرح على حذف مضاف
 كما اشار اليه في النسب التقرير (قوله ما يمنع عن وقوع اشراك) اي مفهومه فلا بد
 شامل لجميع المفهومات الجزئية المساعدة من وقوع الشراكة فيها ولو كان الجزئي كل
 كما زعمه المحجب ومن شأنه المنع كما هو مقتضى تعريفه يلزم ان يكون ما يمنع ما لا يمنع
 ان الاول وصف الجزئي والثاني وصف الكلي فلو كان الجزئي كل ما يلزم المحذور
 المذكور حاصله اثبات ما في النتيجة المذكورة من الخلف باذه لو كانت مستقيمة لم صدق
 الشيء على تقيضه وهو محذور اول هذه المغالطة نشأت من اشتراك لفظ الدفع بين
 المفهومات الجزئية وبين مفهوم لفظ الجزئي فيصدق على الكل انه مانع لكل من غير
 ان المنع في الاول بالنظر الى ما صدق عليه مفهوم لفظ الجزئي وفي الثاني بالنظر الى مفهوم
 لفظ الجزئي فلا يلزم ههنا صدق الشيء على تقيضه قطعا لان احدهما ليس تقيض
 الاخر كما هو المراد من احدهما نفس المفهوم ومن الاخر ما صدق عليه ذلك لمفهوم
 ومن شرط التناقض الاتحاد فالمع صفة الماصدق وعدم المنع صفة المفهوم فلا تناقض
 هذا ومن هذا ظاهرا ان هذا قد رتب الى المغالطة التي اوردها الش ههنا ثم ان المراد من قوله
 ما يمنع عن وقوع الشراكة مع المفهوم من حيث انه متصور في ذهن كاسبق به في تقرير
 التعريفين فلا يتوهم ان المسبب ادر من المنع المنع بحسب نفس الامر فلا بد ان لا يمنع
 نفس تصور مفهومه لان ذلك لتاثير اما يكون لولم يسبق بحسب تعريفه فحين وقد وضع
 الامر في ذلك لدى البين (قوله ولو كان) اي مفهوم لفظ الجزئي المعروف
 بانعريف المذكور كليا يلزم ان يكون مانع وهو الواقع في مفهوم الجزئي ما لا يمنع
 وهو الواقع في مفهوم الكلي على معنى انه يلزم ان يكون المنع ليس مانع على ما يشير اليه
 في السؤال الاتي فيلزم صدق الشيء على تقيضه وهو محال اذ التقيض لا يقتضي
 كما لا يخفى في امر واحد وقد عرفت انفسا ان المنع بالنظر الى المفهومات الجزئية
 وعدم المنع بالنظر الى مفهوم صادق عليها فالاول متصف بالان في فلا مانع بينهما كما اشار
 اليه في الجواب (قوله قلت) منع الملازمة على تقدير منع استعانة اللازم على تقدير آخر
 وتقريره ان اريد بقوله فلزم صدق الشيء على تقيضه صدق الشيء على ما يصدق
 تقيضه فاللازمة ثم وان اريد صدق الشيء على ما يصدق صدق الشيء على ما يصدق
 التباسا مع اذا الشيء كالا يمنع ههنا صدق الشيء على ما يصدق صدق الشيء على ما يصدق
 هذا الجواب الى ما اشارنا اليه (قوله هو قدمه) (قوله هو قدمه) (قوله هو قدمه)

في موضع كاشي يصدق على الاشئ وكالممكن يصدق على اللا يمكن فان كلاهما الاشئ
واللا يمكن لكونه مفهوما من المفهومات يصدق عليه انه شئ او ممكن (قوله فان قلت
يلزم من هذا) اي من كون ما يمنع ما لا يمنع ان يكون المانع لمانع لان كلاهما لا يمنع
ولا مانع منصف بعدم المانعية وهذا بيان فساد آخر بانه وان يلزم فيه صدق
الشئ على نقيضه لكنه يلزم منه سلب الشئ عن نفسه وهو محال على هذا اكل
من السؤالين يؤل الى ابطال منع الشارح خلف النتيجة واثبات بطلان النتيجة
الذكورة اننى صدر من الاستدلال وقد عرفت انه مغالطة متشابهة عدم الفرق
بين المفهوم الكلي والمفهومات الجزئية والاول منصف بعدم المنع لصدقه
على المفهومات الجزئية المنصفة بالمانعية فبما يصدق عدم المنع على المانع فليس
ههنا سلب الشئ عن نفسه (قوله قلت المحال) منع الملازمة على تقدير ومنع بطلان
اللازم على تقدير آخر كافي السابق وتقريره ان اريد بسلب الشئ عن نفسه ان هذا ليس
نفسه فاملازمة محتملة وان اريد به ان هذا ليس بصادق على نفسه وثابت له فاملازمة
مسئلة وبطلانه محتمل والحاصل ان سلب الشئ عن نفسه بالمعنى الاول ليس يلزم
واللازم ههنا انما هو بالمعنى الثاني وهو ليس بمتحقق وهذا معنى قوله واللازم الثاني الاول
هذا وقد عرفت ان هذا الاراد كالاراد الاول ودفعه كما اشرنا اليه فلا وجه لقوله
واما يعني ان هذا ليس بصادق على نفسه لان هذا يشعر بكون قوله ان يكون المانع
لامانع سائلا وقد تحققت انه بوجبة مدولة اذ الموجوده الاتصاف المانع اعني المفهومات
الصادقة على المفهومات الجزئية بعدم المانعية يعني ان المفهوم الصادق عليها شامل
لجميعها غير محصور بها الا ان يكون معنى قوله المذكور ان هذا ليس بصادق على نفسه بل
احد صدق له كعدمه عليه ولا مرهه كذمت اذا لامع بصدق على المانع ولعله قرر
في تقريره لاجل الاتهام الى السؤال والجواب الاتيين ففهمه في قيل من ان ههنا
احتمالا ثالثا وهو ان المانع ليس بمانع على معنى لا يتصف بالمانع بل بعدم المنع وهذا
هو الوجه في الجواب لما ذكره ليس شئ لان هذا معنى كلامه كما قررناه والجب منه انه
مال في نفسه وقوله واللازم الثاني في معنى ان المانع لا يصدق على نفسه لعدم المقابلة بل يصدق
عليه اللامانع فانظر ان هذا هو الاحتمال الثالث الذي ادعى معارضة لاحتمال المحشئ
بعدمه ان السؤال الثاني في المقامين ثم زعم انه معارضة والله خلق
بعدمه ههنا من الحجة المتعارفة (قوله بل هو كذلك
اي سلب الشئ عن نفسه ليس محال صدقه على نفسه لان ثبوت الشئ له) ترى
من المنع الى الاستدلال على عدمه مدعها ولعل اسائل ادعى بطلان
تلك المقدمة كما هو اللاحق من الجزئية كونه من المفهومات المتشابهة وبطلانها بدليل ثا
لثا اوله ان المانع ليس بمانع على معنى لا يتصف بالمانع بل بعدم المنع وهذا

وان معناه المحشئ مدفوع على انه يقارن لثله من الاجال لسببهى بحدود من عدمه
فأمره سهل على من هو اهل (قوله فارقات اب آه) نقض اجال بالجزئيات والتخلف وتقريره
انك زعمت ان صدق الشئ على نفسه محال لان ثبوت الشئ على نفسه يتلزم المقابلة مع ان
في قولهم الكلي ما لا يمنع نفس تصور مفهومه ثبوت الشئ لنفسه الثابت من غير مقابلة
بينهما اذ الثابت عين المثلث له فيلزم صدق الشئ على نفسه وهو محال على ما ذكرت مع
ان مثله مقبول عند الكل حتى قالوا لثبوت الشئ لنفسه ضرورى ولك تفريقه بين الدليل
المذكور مستلزم لخصوص الفساد اذ يلزمه ان يكون مثل قولهم الكلي ما لا يمنع نفس
تصوره مستلزم للمعنى اعني صدق الشئ على نفسه وهو خلاف الواقع (قوله قلت
مفهوم الكلي لفظ الكلي آه) حاصله ان لا يلزم ثبوت الشئ لنفسه وصدقه عليه ههنا
اذ المراد بالكل ههنا هو مفهوم الكلي باعتبار صدقه على كثيرين والمراد بما لا يمنع نفس
تصوره آه هو المفهوم من حيث هو وهو مع قطع النظر عن الصدق المذكور وهذا القدر
من المقابلة الاعتبارية كاف في مثله ولك ان تقول المراد من الموضوع الكلي بشرط
شئ اعني الصدق على كثيرين ومن المحمول هو ما لا يمنع لا بشرط شئ
ومن البين ان الثاني اهم من الاول وهو كاف في المقابلة اللازمة ولعل وجه التامل
المأثور به ان هذه الشبهة جارية فيما بين كل حد ومحدود بخلاف دفعها ان لا يجري
في مثل الانسان الحيوان الناطق اذا اراد من كل منها هو الماهية من غير اعتبار شئ
آخر اصلا فالاولى في دفعها ان يقال الموضوع مجمل والمحمول مفصل والتعريف بالاجال
والفصل ككاف في دفع لزوم المعنى او يقال لا يثبت شئ على شئ في مثله حقيقة
وانما الموجود هناك البيان وعلى الله التكلان وما قبل من ان الكلي له معنيان احدهما
ما ذكره وهو مفهوم مجازى له والثاني ما لا يمنع نفس تصوره آه وهذا مفهوم حقيقي له والاول
معنى لفظ الكلي دون مفهومه ولا كلام في صدق هذا المعنى عليه والمقابلة بينهما
فلا يتوهم الاشكال المذكور على ما ذكره وانما ذلك اذا اخذ في بيان الكلي حقيقة في
اعني الثاني في فتح يدفع بذكره وان هذا امر بائنا بل ففهمه ما فيه لان غرضه انما هو
حال محل المفهوم المذكور على مفهوم لفظه الكلي لاعلى لفظه يدل عليه سوى السؤال
والجواب فانه له ام بغير صراحة المص في تعريفه على ان السؤال والجواب المذكورين
جاريان عند كونه تعريف لمفهوم الكلي كما اعترف به القائل فلا يكون مثل هذا وجهها
للتأمل (قال المص في حقيقة جزئياته) الحقيقة الماهية التي يجاب بها عن السؤال
بعدمه او هي فهي مشقة عما هو او هي وقد يقال ان ما به الشئ هو ما به اعتبار تحفقه
بعدمه وباعتبار تشخصه هو بية ومع قطع النظر عن تلك ماهية والجزئية تجمع
جزئى لا جزئية وانما جمع على ذلك اعتبارا لتغليب غير الما قبل لكثرته على الاقل
انما ارادته ما هو الاول من اجل عدمه وكونه في محل مفهومه

اشارته الى ان الدخول وصف المفهوم وانما احتاج الى ذلك لان التقسيم للفظ لا المعنى على
 ما سبق فلو لم يفسره لزم دخول اللفظ في حقيقة جزئية وذلك مما لا يتصور فلا بد
 من التوجيه المذكور وذلك اما بان يكون اسناد الدخول الى الضمير الراجع الى اللفظ اسنادا
 مجازيا للمناسبة بين المعنى واللفظ او بان يكون مجازا في الاعراب كما قيل في قوله نعم وجاهد بك
 اي امر بك كي انفعه الاول فان اعتبار حذف المضاف وصورة الاسناد في الضمير تكلف
 وما قيل من ان هذا اذا كان الموصول في التعريف عبارة عن اللفظ كما هو المظهر فلو قدر ما يحتمل
 على اللفظ على ان يكون المعنى دال المفهوم الذي يدخل اليه لم يخرج الى ان توجيه المدكور مع
 كونه اقل حذفا واطبق بالمال فلا يخفى ركا كنهه على الامثال اذ لابد للتقدم من قرينة ولا
 قرينة هنا بخلاف التعريف في يدخل على ما قرئناه على ان مثل هذا التقدير احق بان يقل في
 حقه هذا كثر الخف قبل الوصول الى الماء (قوله ايضا) اي آخذ ايضا بمعنى ما عودا اي كما
 ان نسبة يدخل الى اللفظ محتاج الى التقدير كذلك اضافة الجزئيات الى الضمير الراجع الى اللفظ
 محتاج الى ذلك التسديريا وجهين المذكورين (قوله اي الذين هم ماء) اراد ان المراد
 بالانسان والفرس تمام حقيقتهم بقرينة كونهما مثلا لا تمام الحقيقة على ما هو المدكور في
 التعريف سواء كان المراد من الجزئيات الجزئيات اضافة كالانسان الكلي والفرس الكلي
 او الجمعية كالانسان والفرس الجزئيين مثل زيد وعمر وهذا الفرس وذلك الفرس فلا حاجة
 الى التردد الذي ذكره السارح فعلى هذا يكون المراد بالجزئ في التعريف ما يطلق عليه لفظ
 الجزئ على سبيل عموم الجزئ حقيقة او هو ما يمنع نفس تصوره عن وقوع الشركة او اضافة
 وهو المدرج تحت الاعم هذا وكما استعمل في التجار في التعريف من غير قرينة
 سوى عدم تساق ائمال على التمسك على ما هو المتبادر من جزئيات الجزئيات الحقيقة ردد
 بما ردد اذ لو اريد بها الجزئيات الحقيقة والافدية معا لم يكن استعمالها المشترك في معناه لاسيما
 في التعريف والخصي اختار الشق الثالث بان يقل المراد بها حقيقة الجزئيات حقيقة
 او اضافة فتمام الحقيقة شامل لهما من غير احتياج الى التردد المذكور في تطبيق المسألة لكن
 الاولى ما ذكره انش اذا اظناهما لان الجزئيات لا تمام حقيقةهما والاكفي ان يقول كالحيوان
 بالنسبة الى الانسان وما قيل من انه يحتمل ان يكون المراد كالحيوان بالنسبة الى افراد الانسان
 والفرس كزيد وعمر وهذا الفرس وذلك الفرس على ان يعتبره مضافا محذوف فيرد عليه
 ان المدح لا بد من ايرادها بل يكفي واحد من اثنين والحق ان المدح
 صفي بل لا بد من ايرادها بل يكفي واحد من اثنين والحق ان المدح
 كذا ان في تعريفهم عدم بط في شرح اورد اش دك سر - وقسم ما هو
 مدح من انش واد ما هو انش واد (قوله الاد هي واحدة) صفة
 (قوله انش واد) يعني معنى قوله كالفرد حسب نسبة الانسان الذي هو
 مدح من انش واد من انش واد يعني وان لا يبي وتعد ذلك لان كلامها جزئي

قوله مدح

اضافي للضاحك لدخوله تحته او الحقيقة مثل زيد وعمر وكر ونحوهما من كلامه
 جزئي حقيقي له وهذا بين طهر رجحان ما ذكره المحقق من توجيهه لان التردد المذكور
 من انش لا يجري ههنا ولو ابقى على ظاهره لا ينطبق على الممثل فلا بد من تقدير المضاف
 بان يقل بالنسبة الى افراد الانسان من نحو زيد وعمر ولاجل تأيد ما ذكره الاول اورد
 هذا البيان تأييدا لهذا التفسير فظهر ان دفاع ما قيل ههنا من انه ان اعتبر احد المتساويين
 جزئيا اضافيا لا آخر كما هو المستفاد من قوله كالضاحك اه كان الحساس جزئيا
 اضافيا للحيوان وليس الانسان والفرس تمام حقيقة الحساس رهوظه هروان لم يعتبره يمكن
 الانسان جزئيا اضافيا للضاحك فلا يصح ما ذكره من المعنى في قوله كالضاحك اه
 لا تختار الشق الثاني ونقول ليس المراد من الانسان ماهيته النوعية اذ لا ينطبق
 على المثال لعدم التعدد فيه بل المراد منه اصنافه من التركي والرومي والزيجي وغير ذلك
 هكذا يجب ان يفهم هذا المقام (قال الشارح العلامة واعيان الذاتى قد يطلق بالاسم
 على صفتين) اي في كتابه يساغوجي اي في بحث الكليات الخمس واما في غيره هذا الموضوع
 فطلق بالاشتركة على معان وهي على كثرتها ترجع الى اربعة اقسام الاول ما يتعلق
 بالاحتمال وهي اربعة الثاني ما يتعلق بالحل وهي ثمانية الثالث ما يتعلق بالسبب راجع
 ما يتعلق بالوجود ونقصه في شرح المطالع ثم ان للذوق المذكور ههنا خواص ثلثة
 الاولى ان يشع دفعه عن المساهية على معنى انه اذا تصور الذاتى وتصوره المساهية
 امتنع الحكم بسلمه عنها بل لابد من ان يحكم شؤنه لها الثانية ان يجب شأته المساهية
 على معنى انه ليس يمكن تصور ماهية الامع تصور وصفه به اي مع التصديق بكونه به
 وهي احص من الاولى لان التصديق اذا لم من مجرد تصور لمهنة يرم من تصور
 بدون العكس وقد قيل عليه انهما اما بصفتين مطابقتين لان الاولى تسمى سوا
 الينفة بالمعنى الاعم والثانية المعنى الاخص الثانية وهي خاصة بطلقة توجد في غير سوا
 ان يتقدم على الماهية في الوجود بمعنى ان الذائق والمهية اذا وجد باحد الوجود
 كان وجود الذاتى متقدما عليها بالذات اي العقل يحكم بانه وجد الذاتى او لا فوجدت
 ماهية وكذا في العدمين لكن انقسم في الوجود نسبة الى جميع الاجزاء وفي عدم
 يقاس الى جزء واحد لا يفتى به صرحوا بحد ان ليس وخصص مع
 في الوجود وهو مناف لهذا الحكم وايضا يتقدم الذائق عام امتنع حله على لانه
 الاتحاد في الوجود ووجوب المساواة بين الوجود المتسم ووجوده الآخر
 ان يكون كل ماهية من كذا في العقل من كذا في الخارج لان الاجزاء لما كانت متقدمة
 في الخارج كانت متقدمة وهي من كذا عنها لا نقول ليس المراد بذلك الان
 متقدمة عليها حسب تكون اجزاء فان كانت اجزاء في الخارج فهو متقدم
 في الخارج وان كانت في العقل في العقل فاندفع الكل ونفصل الكلام في ما لا يفهمه

ومن هنا ظهر ان الذاتى عندهم بمعنى ما يدخل في حقيقة حيزه على ان يكون الدخول
 في الخارج وما جملته بمعنى ما لا يكون خارجا عن حقيقة حيزه فليس صحيح
 الكلام في هذا المقام وادراج النوع فيه لاطلاقهم الذاتى عليه (قوله تسمية للشيء
 باسم ملزوم) بيان لعلاقة المجاز المرسل ههنا بهذه اللازمية والمروية بناء على ان الدخول
 ملزوم وعدم الخروج لازم له فذكر المزموم واورد لازمه قبل كمال اللازم عليه ان يبين القرينة
 المحصلة حتى يظهر استقامة استعمال المجاز واول الفريضة ظهور فساد التقسيم الى الذاتى
 والخارجى لو لم يحمل الدخول ههنا على عدم الخروج لان التقسيم انما يعنى واما استقرائى
 وعلى كل تقدير لو لم يحمل التعريف على هذا المعنى يخرج النوع عن الذاتى ومن الذين
 انه ليس مرضى فيقتضى انفسهم به انتعاضا ظاهرا لادفع له الابهة التوجيه خصوصا
 اذا انضم اليه الصريح الا ترى من المص حيث قسم الذاتى الى اقسام ثلاثة ومن ههنا
 ظاهرا وجد حكم الحشئ فيمسايا على ان المراد ههنا المعنى الثانى وبه لا بد من التأويل
 ومن هذا البيان ظهر ان تردد الشارح بل تصديره التأويل بالامكان غير لائق جدا الا
 ان يقال ان المراد المص ههنا بيان الذاتى الذى هو من اجزاء احد وهو لا يكون الا داخلا
 بطريق الجزئية واما تقسيم الذاتى ثانيا الى ثلاثة اقسام ذكرنا نوع ههنا فلتكثير اشكيات
 او وصحح الاحوة فلماذا رجع الشارح لمعنى الاول على الثانى صدر الثانى بالامكان لكن
 لما كان هذا بعيدا عن ظاهر التقسيمات حكم الحشئ فيمسايا بصوابية الثانى هذا ودع
 عتب (وهام) (قوله على الاستخدام) وقع هذا القول فيما عهدنا من الشيخ مقدم على
 تحشية قوله ولذا اعاده مظهرا قدمه للتأليف الفصل بين تحشية قوله ولذا اعاده مظهرا
 وبين ما ملق به واكونه متعلقا بقرآن حقيقة سائر يخرج به والاستخدام بغير المجز
 وبالدال المهملة كما هو المشهور وقد صححه السد الشريف بالحاء وادل المجتهدين
 وبالههمتين ايضا (قوله ههنا حقيقتان) فيكون ذلك اللفظ مشتركا بين ذينك
 المعنيين كما هو كان الحشئ لم يجد له مما لا فربور مثال المنطق لنحن فيه او اكنى بما
 هو المشهور (قوله او بخلافه) او اكثر على ما في الاطول فاذا ذكره من قبل الاكتفاء بلا كثر
 وكذا الامر في قوله احد متعبد وقوله او راد اشارة الى تقسيم المحدود فاما ان الاستخدام
 يخرج عن احدهما فمتعين وهو معنى على الاكثر ايضا والافتقار اذ ايجاد اللفظ نفسه وبالصغير
 معناه او باحد ضمير ين نفس اللفظ وبالأحرار معناه فلا حاجة الى ادخاله في التعريف
 شروح خلف وان تقول ان مثله ليس باستخدام بل معنى كما مر به الصام بل تقول
 جعل اسم الاول من هذين القديمين من الاستخدام او الحق به بعد وان كان جعل
 اسم شئ ههنا لخصه لا لخصه الوجه بى انه اذا ارد باللفظ معناه الحقيقى وبالصغير
 معناه الحقى او الحقى بى سمى سبعا لالفاظ المشتركة في المعنيين فى الاول والجمع بين الحقيقة
 في اثنين ووجه ان الصغير المعاش اما شئى ذكر لم يحرم لاستعماله فى معنى براد

بالمرجع فلا يلزم شئ من المحذرين وكذا السؤال والجواب فى اقسامه كى وتبصر
 (قوله كفى قول اشاع) مثل ما يراد باللفظ احده به لخصه لراجع اليه
 ههنا لا تخفى على من يدرك من السماء فى قوله اذا زل السماء ان الغيث والمطر انما يتصور
 نزول السماء اذ يعنى ومن الضمير لراجع اليه فى قوله رحمة الله النبات الحاصل من الغيث
 اذ لا يتصور رعى الغيث والكل مجاز من سبل بعلاقة السبية والاول من قبيل ذكر السبب
 واردة المسبب والثانى بالعكس (قوله وان كانوا اعضابا) جمع عضبان كعضبان جمع
 صطبان وصف لشعر قومه بالغلبة على من عاداهم بانهم يرفعون آلاهم من غير رضاهم
 (قال السارح العلامة ولدا عاده مظهرا) ان يكون المراد بالذاتى فى مشعر انقسم اعلى
 الثانى اعاده مظهرا اذ لو اكنى بالمضمر كون الغالب فيه العينية اكل مظهرا فى لى
 الاول للذاتى وان امكن حله على المعنى الثانى بطريق الاستخدام ومثله يكفى للاعادة
 مظهرا فى المقام الخطاى لافادة الميزة كما هو حديث عينة المعاد المعرف الاول اص
 يعدل صه كثيرا القرائن كما هو فافار تقسيم الذاتى الى الاقسام الثلاثة قبل قطعنا على ان المراد
 عند الذاتى بالمعنى الثانى والالاختلاف التقسيم المذكور بعدم التبع والحاصل انه داخل فى
 المص على ظاهره فلا بد من اعاده المظهر فى مشعر التقسيم على ان يكون المراد بالذاتى
 فيه المعنى الثانى لاجل صحة التقسيم ولا يجرى ههنا القاعدة المذكورة لاجل القرينة
 المذكورة اذ اوداعاه مضمر مع كون الغالب فيه العينية لاختلاف التقسيم المذكور وبهذه
 ان دفع ما قاله الحشئ الانسب ان يقال يؤيده اعادته مظهرا بناء على ان الوجود ههنا
 التأييد للدلالة على ما فهمه وذلك لا يلبس المراد من العينية والدلالة المستفادتين من
 كلامه المتعدد لعل ما فيه ما بعده ولا يلزم ما قبله على ما هو مشهور في تفسيرهم الغالب
 والدلالة القطعية بل المراد ههنا العلية والدلالة الظننية ان الكايتين فى امثال هذا المقام
 وذلك موجود ههنا كما قرناه وامل لهذا اقل الانسب اه (قوله وفيه حاشية) فى قوله
 ولذا اعاده مظهرا مناقشة اذ الوجود ههنا التأييد للدلالة ولعل هذا فى الحقيقة بيان
 وجد الانسبة كما اردناه فالاولى ان يترك قوله وفيه مناقشة من بين ويقال لان اعاده الشئ
 مظهرا اه وقد عرفت آسالة قاعدة ايضا (قوله وهذا معناه ليس كذلك) على
 يحتمل ان يعود الضمير الى المعنى الذى هو قرينه فاعادته مظهرا يحتمل ان يكون لدفع
 هذا الموهم لدفع توهم ان يكون المراد به عن الذاتى السابق مع كونه خلافا لواقع ويد
 ان النظر الى سوق الكلام يدفع هذا الوهم فاعادته مظهرا لدفع توهم ان يكون المراد به
 عين الاول فقط وهذا قد كافى فى دل هذا المقام وامل لهذا اقل فاعادته مظهرا
 مقام الضمير هو سقى المرجع فى الذكر حقيقة او حكما وههنا متعبد قطعنا وما يتوهم
 رجوعه الى غيره مانع وليس ارفعه جزء من مقتضى فكلام بعيد ههنا لان مثل ذلك
 انما يكون فى المقام الذى يطالب فيه اليقين واما فى مثل هذا المقام فيكنى هذا القدر

من انهم لا حادثة مظهر اقل ايدان بثبت في دفعه بسوق الكلام حتى لا يبق لاعادته مظهرا
 الا الاشارة الى التباين بين المقامين كاحققه الشارح على ان عدم المانع جزء من المقضى
 عند الجمهور وان وجهه بعضهم بان معنى الجزئية هو الكشف عن الامر الوجودي
 وتعميل الكلام لا يحملة المقام (قوله اي حديث انه اذا عرفت الشيء) اشار بهذا
 الى ان الشارح اشار بكلامه الى القضية المعروفة فيما بينهم واورد خلاصة شرطها
 وترك جزءا من الاختصار والى ان اضافة الحديث للبيان فهو عبرة عن المضاف اليه
 لمعهودها مع هذا ما يمكن ان يتوهم من ان اضافة الحديث في مثله لان وما يصيف اليه
 ههنا لا يصح ان يكون بيانا لان الحديث كلام تام والمضاف اليه ليس كذلك ووجد الاندفاع
 به وان لم يكن المضاف اليه بصرحه بيانا للحديث لكنه اشار به الى القضية المعروفة
 بصدق ان يكون يساهله كما اشار اليه فاقبل من ان الاول للشارح ان يقول واما حديث
 عينية المعاد المعرف الاول ساقط (قوله فيه انه على هذا) اي على ان يكون المراد
 يدخل الجزئية ويما يتخلفه هدم الجزئية سواء كان عينه او خارا جاعته يتقضى تعريف
 العرضي منسبا له قوله فيه مع عدم كونه منه فالصواب قول تعريف الذاتي على التأويل
 المذكور اعني تأويل الدخول بعدم الخروج ليكون سالما عن الانتقاض ولا شك في
 هذا الكلام اذ كلام البعض صريح في ان النوع من افراد الذاتي فلو لم يحمل التعريف
 على التأويل المذكور لزم احد الامرين اما افساد التعريفين ههنا واما افساد التقسيم
 اما التقسيم الاتي من المص بعد المنع واما تقسيم الكل الى الذاتي والعرضي بعدم الجمع
 والكل بط فثبت الصواب الذي ادعاه المحشي فاقبل من ان السلامة عن الانتقاض
 يحصل ايضا بحمل المخالفة في تعريف العرضي على تقابل التضاد فالدخول ضد الخروج
 واما حديث انصراف المطلق الى الكمال فاصل يصار اليه في بعض الاحيان فصوله
 ليس بصواب من دفع عاقر رثاء اذ يبطل احد التقسيمين بعدم الجمع او بعدم المنع وما قيل
 ايضا من ان تقسيم الذاتي وتقسيم العرضي يدلان على ان النوع ليس بعرضي فالمراد بالخلف
 هو ان النوع ليس عرضيا بل ذاتيا بل هو الواسطة في تقسيم الكل الى الذاتي والعرضي
 وهو جازم ثانيا على ان قصد الجهر في التقسيم غالبي لا كلي كما صرح به العصام فادعاء
 من الصواب ليس بصواب بدفع بان عدم قصد الجهر في التقسيم انما يكون في غير
 مثل هذا المقام والتقسيمات الواقعة قبل هذا التقسيم وبعده كلها تقسيمات عقلية
 لا فقهية فمن اين يستفاد عدم قصد الجهر ههنا فخله عند المحشي كعسر
 باب رعاين ذباب فان قلت فما تقول في توجيه كلام الشارح حيث مال الى جواز ابقاء
 من قد اشرنا الى انهم انما اخذوا النوع ههنا التكميل الكليات
 مع الذاتي الى الثلاثة لتعصيل الكليات الثلاثة والمقصود من تقسيم
 انما هو تحصيل اجزاء التعريف ومن البين ان النوع لا يكون جزءا

من التعريف بل عينه فبهذه القرينة يكون المراد بالكلية المقسم الى الذاتي والعرضي
 ما هو جهر تعريف فيخرج النوع عن المقسم كما يخرج عن الاقسام كما عرفت وعلى هذا
 يكون تعريف ذاتي على طاهره من غير حال فيه ولا في التقسيم منه ووجهه في ذلك
 لا لتمام عدم قصد الجهر بل لتمامه في كلامه في هذا المقام فقد سمعنا كذا مرارا
 (قال الشارح فاقدمها باعتبار ذاتية) في ادراج كلمة الاعتبارات في ادراج على
 كون الشيء ذاتيا معناه روافقه سر واما غدة ذلك اعتبار المعبروك (طالع على
 كون الشيء عرضيا صعب بل غاية ما ههنا لك الاعتبار كما اشار اليه المحشي بقوله فيعتبر
 خارجا واما قبل تمييز الاجناس من الاعراض العامة وتميز الفصول من الجواهر
 اللام في غاية الصعوبة (قال الشارح) في فصول الدواعي الاطلاع على ذلك في كتب
 صعب اما الحقيقة فظلمة واما الاعتبارات فبأنه في غير ما تفرق في ذلك وفي تكرار
 الفاتحة عليها واشتقائها مما يحمل على الماهية وجعلوا المستبعد العام جنسا والخاص
 فصلا ولم يعم ذلك فيهما وبعدهما عرضيا واما ما انتهى فظهر من هذا الاطلاع
 على الذاتيات والعرضيات امر صعب والموجود بها اعتبارا لمعتد به الا كما صعب عليه
 ههنا (قال الشارح) بامانة فكيف يكون ذلك ذلك في معنى المنسوب الى الذات
 ومن البين ان النوع الذي هو المنسوب عين الذات المنسوب اليها فلا يتصور ههنا النسبة
 المقضية للغايرة بين المنسوب والمنسوب اليه بحسب اللغة والالزام كون الشيء منسوبا
 الى نفسه وهو بط بذهة وحاصل ما اشار اليه في الجواب ان الالزام هنا انه كون الشيء
 منسوبا الى نفسه وانما يلزم ان كان هذه النسبة مرادة ههنا وهو مح بل طلاق بد في
 على النوع اصطلاحا لا لغويا يعني اطلقوا لفظ الذاتي على النوع من غير ان يريدوا
 بذلك نسبة الى الذات بل ارادوا به ما لا يخرج عن حقيقة حركته وان هذا القول
 والجواب اشار الشيخ في اسفء حيث قال ههنا موضع انصراف له في ماله نسبة الى
 ذات الشيء وذات الشيء لا يكون منسوبا الى ذات شيء بل انسب الى الشيء من هو
 ثم قال الذاتي وان دل على نسبة بحسب اللغة لذكر الكلام فذكر الكلام فوقع عليه
 الاصطلاح وهو لا يشتمل على نسبة اصلا (قوله وما يحسنه طلاق بعض الناس) جواب
 عن سؤال مقدركانه قل هو ان اطلاق الذاتي على النوع اصطلاحا كمن يحسب
 منقولا ومنقول ما وضع به معنى ثم نقل الى معنى آخر لمسة من المعين وهذا هو
 الاول ما هو المنسوب الى الذات ولا مناسبة بينه وبين المعنى الاصطلاحا اذ النوع لا يوجد
 فيه ذلك المعنى وحاصل الجواب ان الالزام انتفاء تلك المناسبة لوجود ذلك المعنى في بعض
 افراده اعني اجناس والفصل وهذا القول من المناسبة كافية في الفعل ولا يلزم فيه وجودها
 بالنسبة الى جميع افرادها ولو سلم تلك المناسبة بالنسبة الى جميع افرادها فنقول المراد بالذات
 ما يصدق عليه الماهية من الأشخاص والروح اعني الماهية منسوبة الى الذات

انساب المروض الى المروض المقيد بالعارض على ما استحقته فعلى هذا يوجد
 تلك المناسبة بين اندى بحسب اللغة وبين الذاتي بالمعنى الاصطلاحي بالنسبة الى جميع
 افراده والى ما قرناه اشارنا بقوله وباعتبار جميع افراده لكن هذا مأخوذ بما ذكره
 الش بقوله اقول اه كما تصف عليه لا يقال كيف يكون النوع من افراده والحال انه خارج
 عن تعريفه لا نأقول على ما صوبه المحشى يكون داخل فيه على ان الكلام ههنا
 في اطلاق الذاتي على النوع ودخوله في تعريفه وعدم دخوله فيه كلام آخر (قوله
 واما اطلاق الـه ضي اه) جواب عن مقدركم فيل انك حققت ان اطلاق الذاتي على النوع
 اصطلاحى واطلاقه على ذلك المعنى الاصطلاحي بحسب اللغة اما ما اشار به من افراد
 واما ما اعتبار جميع افراده فاحال اطلاق العرضى على الخاصة والعرض العم واطلاقه على
 ذلك المعنى الاصطلاحي هو هو باعتبار بعض الافراد او باعتبار جميع الافراد وحاصل
 الجواب ان اطلاق الاول باعتبار نسبتها الى ما اخذ الاشتقاق الذى هو العرض ومن الذين
 ان النسبة الى ما اخذ الاشتقاق يوجد في الخاصة والعرض العام فيكون النسبة للغة وفي هذه
 الصورة صحيحة بخلافها في الصورة السابقة لكن هذا مبنى على ان الكلى العرضى عبادة
 عن المشتقات كما هو ظاهر كلام المص لاعتبار مباديها وانما فعله المص كذلك اشارة الى ان المعنى
 في كل الكليات على الجزئيات حمل المواطاة فيقال زيد ناطق وضاحك وما شئ لاجل
 دوووج اشتقاقهم وول اطلاق الشئ اعنى اطلاقه على ذلك المعنى الاصطلاحي
 باعتبار جميع افراده لان جميع افراده منسوب الى العرض وهذا والمراد بالمأخذ الحاصل
 بالمصدر اى هو الموجود في الخارج لا المعنى المصدري اذ لا يتصور كونه من العرض الذى
 هو الموجود في الخارج وما قبل من ان مثل الممكن والمتنع والعلوم من العرضى مع ان مأخذها
 ليست بعارضى لعدم وجودها في الخارج لكونها امورا اعتبارية ففيه انها لو كانت امورا
 اعتبارية لكانت بنفسها لا بغيرها وهذا القدر يكتفى في كونها مأخذا واما المعنى المصدري
 فلا يتصور كونه مأخذا لكونه اعتباريا محضاً جداً على اننا لنلزم وجود الحاصل
 بالمصدر في الخارج في جميع المواد بل ذلك في الاعراض الموجودة في الخارج مع ان
 من الامور من وجودها مثل الامكان والامتناع والعلم في الخارج خارج البصر
 الى الكلام هل ترى من فطور وبما قررنا في قوله واما اطلاق لارضى اه المدفع ما قبل من
 ان هذا تبرع بما لا فائدة فيه كقوله واطلاقه على المفهوم الاصطلاحي لان مقصود المحشى
 اولاً ان بيان الاطلاق والمناسبة بين المقول والمنقول اليه يحتاج الى كمال ايضاح وذلك
 لا يحصل الا بيراد هذين القولين وقد تفران الاشياء تكشف باضدادها ثم يمكن ان يقال
 قوله وكذا اطلاق الذاتي والعرضى على مفهومات الجنس والفصل اه تبرع وان كان
 ذلك الاطلاق باعتبار افراد تلك المفهومات اذ الكلام ههنا انما هو في اطلاقها على الكليات
 الخمس باعتبار المفهومين كما عرفته لاعتبارها باعتبار مفهوماتها الخمسة بل قد قيل

ان هذا الاطلاق الاخير مما لم يوجد في كتب القوم الا ان يقال هذا اطلاق يناسب
 الاطلاق الاول في كون كل منهما باعتبار الافراد بل يلزم له اذا كان اطلاق ذاتى
 والعرضى على ذينك المعنيين الشاملين للكليات الخمس باعتبار الافراد كان طه فهما
 على المفهومات الخمسة للكليات باعتبار الافراد وتلخيصه ان اطلاق الذاتى والعرضى
 على ذين المفهومين لكونه من مفهومي الكليات فهذا جار في المفهومات الخمسة
 فيكون اطلاق الذاتي والعرضى على المفهومات مناسبة على ان يكون باعتبار الافراد
 فعلى هذا يلزم ان يوجد هذا الاطلاق في كتب القوم صريحاً بكونه ههنا هو ثم
 (قال الشارح العلامة واقول الذات اه) اشارة الى جواب آخر غير الجواب الباقى على
 تقدير التسليم وحاصل الجوابين اننا لم ان اطلاق الذاتي على النوع باعنى انتهى حتى
 يلزم كون الشئ منسوباً الى نفسه بل اطلاق الذاتي عليه اصطلاحى لا يلاحظ فيه
 النسبة فلا يلزم فيه محذور ونحن سنسأ ان اطلاق الذاتى على الماهية بالمعنى للقوى لكن
 انما يلزم فيه المحذور المذكور ان لو كان الذات المنسوب اليه بمعنى نفس الحقيقة فقط
 وهو م بل الذات كما يطلق على نفس الحقيقة يطابق على ما صدق عليه حقيقة معنى
 مروض الشخص من حيث هو مروض له افراد بالذات ههنا المعنى اى فيمكن
 نسبة نفس الحقيقة الى الذات بهذا المعنى كما يمكن نسبتها الى حريتها واه مبرنام صدق
 عليه الحقيقة بمروض الشخص من حيث هو مروض له على معنى كونه مفيداً لعارض
 لان ما صدق عليه الحقيقة لو كان جولة مركبة من الماهية والشخص لم يكن الماهية
 عين تلك الجملة بل جزء منها واه يلزم ان لا يكون الانسان من حيث هو ذاتى للشخص
 الا بان يكون الامور العرضية الشخصية بالقياس اليه مدخل فلا يكون احبوا والانسان
 وما يجري مجرى ههنا ذات للشخص مشخص فقط بل يشاركها في الذاتية العوارض
 الساخلة في الاشخاص من حيث هي اشخاص وذلك بط اتعاقاً فلا يصح اطلاق الذاتى
 على معنى يؤول الى ذلك البطلان واما اذا كان المراد بما صدق ما اشرنا له فلا يؤول
 ذلك النسبة الى البطلان المذكور اذ لا شك ان الماهية من حيث هي عبارة بالاعتبار
 للماهية من حيث انها معتزلة بان شخص المأخوذ منها على وجه التقييد دون التركيب
 وهذا القدر من التغاير كاف لتصحيح النسبة على قانون اللغة الا ان الشيخ ابلغت اليه لكون
 المتبادر من انساب شئ الى آخر تغايرها بالذات فالشارح بعد ما نقل جواب الشيخ
 عن ذلك الاعتراض تنزل عن ذلك واشارنا الى هذا الجواب المحرر بحار حريته وصره
 الى نفسه اشارة الى كونه مرضياً له وان لم يرتضه الشيخ ولى هذا الغريب اشار شرح المعنى
 ههنا حيث قال وهذه التسمية اصطلاحية للقوة على ان تجعل الماهية ثابتة للماهية
 من حيث انها معتزلة بالشخص لاندفع الاشكال على قانون ايضاً وهذا الصق
 منه اى ترتب اشارة في الجوابين ووجه عن والثاني الى نفسه وحقيقة مراده منه ي

الظواهر منها ما اشار اليه الشارح ويحتمل ان يكون المراد منها ما اشار اليه المحقق
 فعلى هذه يكون ما ذكره المحقق مندرجا فيما اشار اليه الشارح ولا يقول كلام الشارح
 ان جميع الفريضة التي ذكرها لقر بها على الفريضة الآتية فافهم (قال الشارح شامل
 لاسرار الحكيمات) اي شامل لباقي الكليات او لجمعها على الاختلاف في كلمة سائر من السور
 بمعنى الجمع واما في بقية وقوله شامل صفة لقوله جالس مقيدة للجسدية وعلة لها ومعنى
 كلامه بنفس الحسد كما وقع في شرح الشمسية وشرح المطالع فكانه قال ما قال تعهدا
 للسؤال الآتي ثم ان غرضه من ذلك رد شارح المطالع حيث قال لفظ الكلبي مستدرك
 يعني عند القول على كثيرين وصرح به ايضا في شرح الشمسية لان القول على كثيرين
 صير ادق لاسكلي اذا مراد بالقولية على كثيرين الصلاحية للحمل على كثيرين لا المقولية
 للتعديل على ما فصله الشريف العلامة في الحاشية الكبرى وهذا بينه معنى الكلية
 فيكون بينهما ترادف اصطلاحا فلا حاجة الى ذكره والشارح لم يتألف اليه اذا غرض
 تحديق معنى الجنس وهو لا يكون الا بذكر جميع القبول الواقعة في نفس الامر صراحة
 فلا بد من ذكر الكلبي حينئذ لذكر القول وجهها آخر وقد تعذر ان القبول الواقعة
 في التعريفات قد تكون موضوعة ليست الا (قوله اي عن نوع الانواع) وهو النوع الحقيقي
 اقول النوع اما حقيقي وهو المذكور في المتن واما اضافي وهو الداخلة تحت الاسم وقد قيل
 في تعريفه ماهية ية سال عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو قول اوليا ويسمى
 اضافيا لان نوعه بالاضافة الى ما فوقه وللنوع مطلقا مراتب اربعة لانه اما
 اعم الانواع وهو النوع العالي كالجسم او اخصها وهو النوع السافل كالانسان
 ويسمى نوع الانواع اعم من السافل واخص من العالي كالجسم النامي وهو النوع
 المتوسط او بين السافل والعلو وهو النوع المفرد كالعقل ان قلنا ان الجوهر جنس له فظهر
 من هذا ان النوع السافل ونوع الانواع والنوع الحقيقي شيء واحد ثم انهم اختلفوا
 في النسبة بين النوع الاضافي وبين النوع الحقيقي منهم من ذهب الى ان الاول اعم مطلقا
 من الثاني لاجتماعهما في مثل الانسان ووجود الاول بدون الثاني في مثل الحيوان
 والجسم النامي والجمهور ذهبوا الى ان بينهما عموما وخصوصا من وجه لتصادقهما
 في الانسان ووجود الاول بدون الثاني في الحيوان ووجود الثاني بدون الاول في مثل النقطة
 والوحدة ومن المحققين من ذهب الى ان الثاني اعم مطلقا من الاول بناء على ما حقق
 من ان كل كسلي له افراد في نفس الامر نوع بالقياس الى حصصه المتضادة الى تلك الافراد
 وان كان بالقياس الى تلك الافراد الموجودة في نفس الامر واحدا من الاقسام الباقية
 بالحيوان ينس بالقياس الى الافراد الانسانية والفريسية ونوع بالقياس الى حصصه
 المتضادة اليها فعلى هذا كل نوع اضافي نوع حقيقي ولو بالقياس الى حصصه من غير
 عكس كما في المفهرمات الشاملة اذ لا نوع فوقها حتى يتصور كونها انواعا اضافية

من في النوع

فهو انواع حقيقية اذا عرفت هذا فاعلم ان المحقق فسر ولا نوع بنوع الانواع احترز
 عن النوع الاضافي لانه من افراد المعرفة فلا يصح احراجه عن التعريف ثم فسر
 نوع الانواع بالنوع الحقيقي والظاهر ان مقصوده بيان الواقع لان النوع الحقيقي
 منحصري نوع الانواع حتى يرد عليه ان النوع الحقيقي على مذهب الجمهور يتحقق
 في البسيط مثل النقطة والوحدة فكيف يصح الحصر ويحتاج في دفعه الى اختيار نذهب
 كون النوع الاضافي اعم مطلقا من النوع الحقيقي حتى يصير الحصر المذكور بناء على
 ان لا تفسير المذكور في النوع الاضافي قال في بقية انواع الانواع والنوع الحقيقي على انه
 على مذهب بعض المحققين من كون النوع الحقيقي اعم مطلقا من النوع الاضافي يرد عليه
 ايضا ان النوع الحقيقي يوجد في غير نوع الانواع كالنوع الاضافي فكيف يصح الحصر
 المذكور والاصل انه لو كان مراد المحقق هنا حصر النوع الحقيقي على نوع الانواع
 فعلى مذهب الجمهور لا يصح ذلك الوجود النوع الحقيقي في البسيط مثل النقطة وعلى
 مذهب بعض المحققين لا يصح ايضا لوجوده في مثل الحيوان والجسم النامي ولا وجه
 لجملة ٤٠ مناهي على مذهب من جرحه هو كونه اخص مطلقا من النوع الاضافي وكونه متحدا
 في المال مع نوع الانواع اذ ادعى الى ذلك فالمراد ان نوع الانواع نوع حقيقي سواء
 تحقق النوع الحقيقي في موضع آخر كما في التهبين اولم يتحقق كما في مذهب آخر هذا
 ودع عنك خرافات الاوهام (قال الشارح العلامة تحكيم) اي تخصصه بل لا تخصص
 فان قوله يختلف بالحقائق كما يخرج النوع يخرج النقص والعقل ايضا لانها ليست
 بمقولين على كثيرين بخلاف ما سبق بل على كثيرين مقفين بالحققة لكن هذا
 قبل الحاجة الى الاخرح ولا حسن في مثله ولذا قال الشريف في الحاشية الصغرى انه قد
 الاخبار اعني في جواب ما هو يخرج الفصول مطلقا سواء كانت قريبة او بعيدة ويخرج
 الخواص ايضا مطلقا سواء كانت خواص الاجناس او الانواع فكان اسناد اخراج الفصول
 والخواص الى القيد الاخبار اولي (قال شارح واي كان هذا التعريفه) قد صرح شارح
 في اشاراته بكون هذه التعاريف رسوما واوضحها الحكيم الطوسي في شرحه بما ذكره شارح
 فرجيه الش العلامة في هذا الكتاب على ما صرح به لشيخ في الشفاء وكانه يفتي
 على ان ما في اشاراته مشتهى امر الشيخ في هذا المقام (قوله فان قيل ان صفة
 كانه جعل المقولية معهودة اعني المقولية على كثيرين اذ الكلام في ذلك لاقى المقولية صفة
 فيرد عليه ما اورده ولا عطف الش قوله وكونه صالحا لها اعليها اشارة الى ان المراد بالمقولية
 واقعة في امر يف صلاحية المقولية لا المقولية بالفعل كما امرنا اليه سابقا كان معنى كلامه
 واما صلاحية المقولية فيمريضه فلذا قال الكون صالحا يعني ان الكون صالحا للمقولية
 له وده عينه معنى لكلية فلا يكون طارعا والاشكان الكلية ايضا عارضا مع
 بالكلية ذنبه حيث قال الجنس في نفسه كلي ذني هو هذا الذم في قوله

المورد والحيث هو المولى
 قره خليل
 انجاسا هو المولى قره
 خليل

الش في سياق قوله وذلك لان الجنس اه يسان مختص بالجنس وان المفولية على مختلفات الحقيقة او الكون صالحا لها عارضة له بعد التقوم اذ حقيقة له الالكلي الذاتي لمختلفات الحقيقة وليس فيه التزام ان المفولية على كثيرين والكون صالحا لها عارض للكميات بعد التقوم حتى يرد عليه هذا السؤال ويحتاج الى الجواب اشهى لان هذا السؤال اشبه عليه المراد من المفولية ههنا واشبه عليه ايضا المراد من الكلية في قول المحشى عن معنى الكلية واشبه عليه تحريره مراده في عطفه وادعاء صاحب الحاجة الى المصباح (قوله ١١٩ اه) حاصله انه ليس مراده ان الكون صالحا للمفولية على كثيرين فقط عارض له بعد التقوم حتى يرد عليه ذلك بل مراده ان الكون صالحا للمفولية على كثيرين في الجواب عارض له بعد التقوم بقرينة ان الكلام في هذه المفولية المعهودة لاقى مطابق الصلاحية للمفولية على كثيرين ومن البين ان الكون صالحا للمفولية على كثيرين في الجواب عارض له بعد التقوم لابل الكلية ليست الا عارة عن اصلاحها للمفولية على كثيرين وما صلاحيتها لها في الجواب فتخرج عنها ما حصرها واذ فنانا في تفرع الجواب في الجواب ولم يزل في جواب ما هو كما هو وسريع عبارة المحشى اشارة الى الدفع ما يمكن ان يورد ههنا من ان جوابه بظاهره انما ينطبق على الجنس والنوع دعي ما عداه مع ان كلام الش ههنا وهذا السؤال والجواب يجري في عدا الجنس والنوع وحاصل الدفع ان المراد بقوله في جواب ما هو الوقوع في مطلق الجواب سواء كان في جواب ما هو اوفى جواب اى شئ في ذاته اوفى عرصة حتى يتم الكلام في الجميع لكن بعد هذا لا يصح ان الجواب المذكور في العرض العام لانه وان كان مقولا على كثيرين مختلفين بالحقائق لكن لا يكون مقولا في الجواب اصلا ولهذا امر بانأمل الان بين الكلام على الاغلب (قال اشرح اسلامه فلا يثبت الى ما قبل اه) القائل اشبح في الشفاء وتبعه كثير من المحققين منهم سارح الشمسية حيث قل الكليات مورا اعتبارية حصلت مفهوماتها ولا وضعت اسماءها بازانها فليس لها معان غير تلك المفهومات فتكون هي حدودا اى اسمية وبهذا التحقق ظهرت دفع ما قيل من انه انما كان هذه التعريفات رسوما للكميات لا حدودا لجوان يكون لها ماهيات وراية تلك المفهومات ملزومات متساوية لها بحيث لا تتحقق تلك اطلاق عليها الرسم انتهى على ان غاية هذا عدم العلم بانها حدود ومن البين ان ذلك لا يوجب العلم بانها رسوم نعم لو ذكر التعريف مكان الرسم لكان اولي واشمل انتهى كلام سارح الشمسية ما لا فظهم من هذا ان سارح الشمسية وان كان جازما من اول الامر في انها حدود لكنه نزل عن ذلك ثانيا و اشار الى ان الجرم بانها رسوم غير مناسبة بل المناسبة ذكر التعريف الذى هو اعم فعلى هذا الجرم المذكور من الشارح غير مناسب ايضا وعله يبنى ذلك على ما في الاشارات وشرحه كما شرع البند (قوله كما صرح

مفهومها اولها وضعت اسماءها بازانها فلا يكون لها حقائق غير تلك المفهومات فيكون التعريف بها حدودا لا رسوما كما صرح به الشيخ في الشفاء وتبعه كثير من المحققين ففرض المحشى من هذا اليان تقرير كلام القائل لا يرد عليه وابقا له وقائل ما التزمه الش وهو الشيخ ايضا فلا يلحق ترجيح احد قوله على الآخر فان كان اساذكره وجه ترجيح فلا قول الاخر وجه رجحان ايضا الا ان يكون ما ذكره الش اقوى بما ذكره المحشى وهو محل بطرئ ان المحشى اشار بهذا الى انه كما ان القائل بانها رسوم مصيب من وجه كذلك قائل بانها حدود مصيب من وجه واذا اشرك لسبح اليه محاشي كليات الشفاء والاشارات فلا وجه لجرم الش بواحد منهما وردا لا حرج في ان جرم الش ههنا لاجل توجيه ما بيننا لافساد ما في الشفاء وحمية ما في الاشارات بل هو مضرب كالشيخ وغيره ولذا قال في فصول البدائع قبل هذه التعاريف رسوم لا احتمال ان يكون المذ كوزات ارازم لمفهوميات وقيل حدود لانها ماهيات اعتبارية حقيقة لها هذه الامور المعتبرة والاحتمال يوجب عدم العلم بانها حدود ولا العلم بانها رسوم ورجح الاول بان المفولية مقبسة الى الغير فيقتضى الخروج وهو مردود بان ذلك لا يقتضى في الماهيات الحقيقة ثم قال والحق ان الامور المذ كورة ان كانت بعين اعتبار الاعتبارين حدود والافرسوم وحين لم يتحقق فتعريف انتهى والايح من هذا ان كونها حدودا اظهر عند الش من كونها رسوما وهذا هو الذى قصده المحشى واستشقى به وان رجح الش ههنا كونها رسوما للاشارة الى اعانة ما في المتن بل لا يبعد ان يكون لترجيح ما في الاشارات لكونه منتهى الكمالات (قوله يعنى اه) يعنى ان ههنا قياسا مر كبا من قياسين وان قول الش جنس الجنس اخص من مطلق الجنس اشارة الى كبرى القياس الاول وصغراه مطلوبة وكذا قوله ولا يجوز تعريف العام باحد خواصه اشارة الى كبرى القياس الثانى وصغراه هي النتيجة الحاصلة من الاول وتقرره ان الكلي جنس الجنس وجنس الجنس اخص من مطلق الجنس لكونه فردا من افراده فالكلى اخص من مطلق الجنس فتجمله صغرى ونقول الكلى اخص من مطلق الجنس وما هو اخص لا يجوز تعريف العام الذى هو مطلق الجنس به ينتج ان الكلى لا يجوز تعريف مطلق الجنس به ولا اختصارا قال لا يجوز تعريف الجنس بالكلى وقوله لانه فرد من افراده من ضميمه اشارة الى ان الخواص في كلام الش جميع خاص لاجمع خاصة اذ الكلام في الاخص الذى هو المندرج تحت المطلق الاعم وذلك فسر الخواص بالافراد فذلك البيان تمهيد لهذا التفسير فاقبل من ان كبرى القياس الاول قوله جنس الجنس اخص قضية طبيعية وهي لا تنتج اذ الحكم فيها على مفهوم الجنس ليس بشئ اذ الحكم فيها لا حصية بمعنى كونه فردا من افراد الكلى على ما نص عابه المحشى وكيف يكون الحكم فيها على المفهوم دون افراد وما قيل من انه لو كان الحكم فيها على ما نص عابه كان موقعا للمقول بمصدق عابه هذا المفهوم مع انه العمل ليس بشئ بل هو صدق في

موضوع وهو معتبر قطه في الجمل فغنى القضية أن كل فرد متصف بجنسية الجنس فهو
 اخص من مطلق الجنس ولا يشك الغرض في كونه قضية محصورة ولا في صدقها البتة (قال
 الشارح العلامة قلت ان اريداه) حاصله ان اريد به ذلك الاخص لا يجوز تعريف العام به ان
 الاخص من حيث خصوصيته فهو مسلم لكنه غير مفيد اذا تعريف بالاخص المذكور
 ليس بالنظر الى اتحاد الاعتبارين اي مفهومه وخصوصيته وعدم انفكاك احدهما عن
 الاخر حتى يكون التعريف به تعريفا بالاخص وان اريد ان الاخص مطلقا سواء اتحد
 الاعتباران او لا لا يجوز تعريف العام به فهو لا لانه اذا انفك الاعتباران وانفك احدهما
 عن الاخر ومن البين ان التعريف انما هو بالنظر الى الاعتبار الاول اعني مفهومه لا بالنظر
 الى الاعتبار الثاني اعني خصوصيته فيجوز تعريفه به قطعاً لانه بهذا الاعتبار اعم وان
 كان باعتبار خصوصيته اخص وهذا معني قوله وذلك لان الكلّي مفهومه اعم غايته ان
 الشارح ترك ان يقول ان التعريف بالاخص الاول اعني المفهوم دون اعتبار العارض اعني
 الخصوصية لوضوح ان التعريف انما هي بالنظر الى المفهومات لا باعتبار عوارضها
 وبهذا البيان يتدفع اضطراب المحشى ههنا وما ورد عليه انه يفهم من تقرير الشارح
 ان للاخص اعتبارين مفهومه وخصوصيته وانما الاعتبار الاول اعم منه بالاعتبار الثاني
 فبحسب ما يوزن كون الشيء اعم واخص وهو غير جائز اشارة الى دفعه بقوله فالامر ان اعم ان يكون
 الشيء اعم واخص جائز بالاعتبارين المتعارين فالكلّي اعم باعتبار المفهوم واخص باعتبار
 خصوصيته هذا (قوله والد هرق في تقرير الجواب) قد اشرنا الى ان هذا هو مراد الشارح
 فاني ما نه لم يصريح بالقول بان التعريف باعتبار المفهوم لا باعتبار العارض لوضوحه (قوله
 فلا يكون هذا تعريفا لعدم اختصاص) هذا من قبيل تقرير نقص المفهوم المنة على السند كما
 هو المادة ولعله منع لتعريب القياس الاول على تقدير وضع تكرار الوسط او التعريب في القياس
 الثاني على تقدير آخر وتقريره ان اردت بقولك ان الكلّي اخص انه اخص بحسب ذاته فذا
 لا يلزم من القياس الاول وان كان التعريف المذكور بهذا الاعتبار وان اردت انه اخص
 بحسب عارضه الذي هو جنسية الجنس فالتعريب في الاول مسلم لكن تكرار الوسط في الثاني
 اعم اذ المراد من الكبرى فيه ان الاخص بحسب مفهومه لا يجوز تعريف العام به ولو سلم
 انكره فالتعريف فيه اعم اذ التعريف انما هو باعتبار المفهوم لا باعتبار العارض فلا يكون هذا
 تعريفا للعام بالخاص نعم لو قل في التقرير كما اشرنا اليه في الشرح ان اردت ان الكلّي اخص
 باعتبار خصوصيته لا يجوز تعريف العام به فمسلم لكن الكلام ليس فيه وان اردت ان الكلّي
 الاخص بحسب مفهومه لا يجوز تعريفه بالكبرى فمسلم لكان اخصر وأوضح بل اوفى لان
 ان الاخص لا يجوز التعريف به وانما لا يجوز ان كان ذلك التعريف باعتبار خصوصيته
 التي هي الجنسية وهو مذهب التعريف باعتبار المفهوم الذي هو الاعم لكان اوضح (قوله فان
 قلت هذا التعريف اماحدا واما رسمه) كانه عرض بذلك الشارح في تخصيص الاعتراض

المذكور بصورة كون التعريف رسوما مع ان هذا الايراد مشترك بين كونها حدودا
 ورسوما ويحتمل ان يكون اشبه الى اضطراب الكلمة في كونها حدودا ورسوما كما فصلناه
 سابقا وان الايراد المذكور وارد على كل تقدير فاندفع بهذا ما قيل من ان الشارح اختار
 سابقا كونها رسوما فلا يتأيد هذا التردد ولا حاجة في دفعه الى اقواله انما هو بوجه لا ضرورة
 وحاصله ان هذا التعريف اماحدا واما رسمه وكل منهما مركب من الجنس والمميز فيجوز ان هذا
 التعريف مركب من الجنس والمميز فقد اعتبر فيه الجنسية التي هي اخص من مطلق الجنس
 فيلزم ان يكون هذا التعريف باعتبار العارض الذي هو الاخص ولا يجوز تعريف العام
 باحد خواصه فقد ثبت تلك المقدمة البتة وهذا هو الظاهر ان هذا السؤال والجواب
 من قبيل الاجابة للسؤال والجواب السابقين ولما فعله ازالة اللوهم الحاصل من تخصيص
 الشارح بصورة الرسم كما اشرنا اليه آتيا والا فدار البهين على اعتبار كون الكلّي
 جنس الجنس في السؤالين وعلى عدم اعتبار الوصفية العارضة في الجوابين نعم ان هذا
 اوضح من تقرير الشارح سؤالا وحوايا والاشارة الى ما قبله جعل هذا الكلام منصرا بقله
 وتصدي بعده لم يوافق الشرح بقوله واما في الشرح فاقبل من ان الناس يتقدم قوله واما
 ما في شرح اعم على قوله فان قلبه ليس بشيء معتمديه (قوله واما ما في الشرح آه) يعني هذا هو
 الظاهر في تقريره من البحث وما في الشرح في فهم منه اي من قوله وان اريد مطلقا نعم
 التعريف بالخاص جائز عند عدم اتحاد الاعتبارين كما هو للاصح في النظر الاولى وليس كذلك
 اذ لا يجوز الا تعريف بالخاص هذا مع ان ما ورد في سنده هذا التعريف بقوله لان الكلّي مفهومه
 اعم لا يسد بل يناقضه اذ المفهوم من المنع ان التعريف بالخاص جائز والمفهوم من سنده
 انه لا يجوز تعريف بالخاص هذا وقد عرفت من ان معنى قوله وان اريد مطلقا ان اريد
 ان التعريف بالكلّي الذي هو الاخص لا يجوز تعريف العام به مطلقا سواء اتحد الاعتباران
 او انفكرا بالكلّي احدهما عن الاخر فلهذا اذا انفك الاعتباران ومن البين ان التعريف
 انما هو بالنظر الى المفهوم لا الى الخصوصية العارضة فيجوز تعريف العام بالاخص المذكور
 وهذا معنى قوله لان الكلّي مفهومه معترف اعم غايته ان الشارح ترك التصريح هنا
 بالقول بان التعريف انما هو بهذا الاعتبار لاشتهار ان التعريف انما هو بالنظر الى المفهوم
 لا بالنظر الى العارض فقوله في فهم منه ان التعريف بالخاص اعمنى على فهمه وعلى ما يفهم
 من ظاهر الكلام في النظر الاولى واما على ما قرئناه فلا يفهم منه ما يوجب خلاف الواقع
 ويظهر منه امتزاج السند لئلا يشار الى ما قرئناه في هذا المقام بقوله كما لا يخفى
 على المتأمل فلا حاجة في دفعه الى التردد في رد قوله وليس كذلك بانه ان اريدته
 بفهم منه ان التعريف بالخاص عند اختلاف جهتي معرفة والخصوصية ضرورة
 هم وان اردت ان التعريف بالاخص من حيث الخصوصية غير جائز فمسلم لكن هذا غير مفهوم
 من عبارة الشارح انتهى اذ الكلام المحشى انما هو في مفهوم المذكور

بما ذكره الشارح غير مناسب بل المناسب ان يتكلم في الفهم المذكور كما اشترنا اياه (قوله
 اي كونه اهم ومعرفة آه) الاولى ترك الاخير اذا الامر ان عبارة عن كونه اهم واخص
 لكنه اورد به اشارة الى ان المعرفة انما هو بهذا الاعتبار فينتجها مناسبة قائمة جدا
 قبل ههنا وجه مناسب يورث تشخيص الالذهان ونشاط الخلال وهو ان قوله الكلي
 جنس الجنس يستلزم حل النوع على الجنس وذلك لان الجنس احد الكليات فالكلي
 شامل له وفيه فالحل المذكور من قبيل حل النوع على الجنس وهو بطو وجوابه ان الحل
 المذكور با نظر الى ذاته لا باعتبار عارضه الذي هو كون الجنس احد الكليات فالكلي بالنظر
 الى ذاته ومفهومه جنس الجنس وبالنظر الى عارضه كونه جنس الجنس نوع لكونه
 بذلك الاعتبار احد الكليات ولا امتناع في كون الشيء بالنظر الى ذاته جنسا وبالنظر
 الى عارضه نوعا وهذا ولا يخفى ما فيه فان هذا مع كونه غير متعلق بالعرض غير متعلق
 بمفهوم القضية المذكورة ايضا بل بما يعتبر فيها من الخارج والمحمول فيلحق ان يترك
 من الين مع انه يمكن ان يجري في كثير من المواضع مثل ما اذا قلنا سائر انسان يلزم فيه
 حل النوع على الشخص لان الانسان نوع ومحمول على زيد فيلزم كون زيد نوعا
 وجواب مثل الجواب السابق بان زيدا باعتبار ذاته انسان وباعتبار عارضه الذي
 هو كون الانسان نوعا نوع ولا امتناع في كون الشيء غير نوع باعتبار ذاته نوعا باعتبار عارضه
 قبل هذا من اشياء المعارض بالمعروض لا يفيد شيئا سوى الاطالة ونحن نذكر ان
 ههنا وجهها مناسب لما ذكره الشارح تشخيص الالذهان وذكر الخلال وهو ان قوله الكلي
 جنس الجنس فاسد مستلزم لحل الخاص على العام وذلك لان الكلي عام للكليات
 وجنس الجنس لكونه اخص من مطلق الجنس فربما من افراد الكلي فعمله عليه
 حل الخاص على العام بل نقول لو قبل الكلي جنس لزم هذا المحذور ايضا لمفهوم الكلي
 وكون الجنس من افراده وجوابه ان الكلي اعتباري اعتبار ذاته ومفهومه واعتبار
 عارضه فاعتبار ذاته جنس شامل لجميع الكليات واعتبار عارضه الذي هو كونه
 جنس الجنس في الاول او كونه جنسا في الثاني واحد من افراد الكلي خاص منه
 ولا فساد في كون الشيء عاميا اعتبارا ذاته وخاصيا باعتبار عارضه الذي هو الجنسية
 فالحل المذكور به انما هو باعتبار الاول دون الثاني فلا يلزم فيه حل الخاص على العام
 كما لا يخفى على ذوي الافهام (قوله ليس المراد ههنا المعية الزمانية) كما هو المتبادر
 ولا يلزم ان يكون الواو بالانواع متحصرا في صورة الاجتماع بان يكون السائل متعلقا
 احدهما سائل عن فرد والاخر سائل عن فرد فيكون الجواب الواحد جوابا لكليهما
 في الزمان الواحد وانما في ذلك لكونه تكافوا وعدم شعوله بصورة الافتراق والمراد
 بهما (س) في الواحد بان يكون النوع حوايا اريد او مردين سواء كان في زمان
 او في مكان فلو كان كذلك لا كبد حذيفة اذ قد تقرر في محله ان كلمة مع اذا استعملت

مفردة تنون وتكون حالا على ان تكون من الاحوال المؤكدة لصحتها كاعتنه جميعا
 غير انه جميعا قال في المعنى هي في الافراد بمعنى جميعا عند ابن مالك وهو قوله فطلب اذا قلت
 حيا جميعا احتمل ان فعلهما في وقت او في وقتين فاذا قلت حيا معا فلو قلت واحد
 انتهى فاعلمه اختصار قول ثعلب والافعل قول ابن مالك يلزم ان يقول بمعنى جميعا
 فافهم وتفصيل ما يتعلق بتلك الكلمة يطلب من محله قبل انما يرد هذه الكلمة ههنا
 لان كون الواو بمعنى او شايع مع ان المسافة بين الشراكة والخصوصية ظاهرة تدعو اليه ايضا
 مع كونه غير مراد ههنا فزيدت دفعا لهذا التوهم وفيه ان كون الواو بمعنى او في
 ابن هشام في المعنى ولا مسافة بين الشراكة والخصوصية لافي السؤال ولا في الجواب فاللفظ
 ان اتيانها ههنا لجرد التفرير وهو مقتضى كونها من الاحوال المؤكدة كما اشترنا به ولا
 (قوله اي وان كان فرضيا) اي وان كان العدد المذكور فرضيا اصلا كما في انكيسار
 الفرضية او تعدد ما كما في الكلي الذي المحصر في شخصه كالواجب والشمس ذو بريق
 كلامه على ما هو المتبادر منه من كون العدد المذكور في نفس الامر يخرج منه مثل
 الكليات الفرضية والكليات المتحصرة في شخص مع ان قواعد الفقه عامة يلجأها على
 ماسبق في تعريف الكلي وبهذا البيان اندفع ما قيل من ان اللازم عليه ان يقول ايضا
 وحتى يدخل فيه النوع المندوم كالعتقاء او يترك ما ذكره ويذكر هذا بانه انتهى اذا المراد
 بالعدد المذكور على ما ذكره اعم من ان يكون جميع آحاده فرضيا وبعضه موجود في الخارج
 وبعضه فرضيا وكانه زعم ان العدد لا بد ان يكون بعض آحاده موجودا في الخارج وليس
 كذلك ثم انه بعد التقييد المذكور دخول الكليات الفرضية واضمحلال الاشياء في دخول
 الكليات المتحصرة في شخص فلذا صرح بدخوله اما ما قيل من انه لم يعرض الله
 في تعريف الجنس متابعة لمن لم يجوز تخصيصه في نوع لكونه امرا ميبها محتاجا الى
 التخصيص ولا اقله من نوعين موحدين في الخارج بخلاف النوع بناء على ان تخصيصه
 في الخارج في شخص لا يضر نوعيته خلافا لما حققه الشريف العلامة في حواشي المضاع
 انتهى وزعم ان المحشى بل الش ايضا في الكلام ههنا على خلاف التحقيق فليس بشئ
 لانك قد عرفت ان الش حكم في تعريف الجنس بكون لفظ الكلي حتميا من التبادر
 بمعنى الكلية امكان فرض الصدق على كثيرين كما اشار اليه المحشى فوجب له ان يكون مراد
 من القول الصالح المتولية على كثيرين لا المقول بالفعل كما نص عليه الشريف في حواشي
 المضاع فبح يكون الجنس عند الش كالنوع في التخصيص المذكور الا انه لما طالع العهد
 وكان المتبادر من العدد العدد الخارج مع انه يذهب اليه احد في النوع اشتر الى
 هذا التعميم (قوله فيه انه انما يكون احترازا) اذ كل من الجنس وصحته و امر صر
 الاسم والفصل البعيد يقال على كثيرين مختلفين بالعدد دون امة فلهذا
 انسان حيوان وماش وحساس فالاحتراز عنهما انما يحصل اذا زيد في التعريف بدرجة

وجود لحمل الصحيح لكلامه لا ينبغي ان يحمل كلامه على وجه ظاهر الفساد فيرد دفع
 الارادته ايد هذا المسائل ما ذكره بحاشيته فاعلم المحشى ههنا هو ان لو جعل قوله
 دون الحقيقة متعلقا بقوله مقولا لا يدفع السؤال المذكور لكن قرر الشارح بعيد عنه على
 انه تكلف انتهى والتزم هذا الوجه البعيد المشتمل على التكلف فصححا لكلام الشارح
 بقدر ما يمكن هذا ولا يخفى ما فيه اما اولا فلان كلام الشارح نص في ان قوله دون الحقيقة
 متعلق بالاختلاف لا يرضى بكونه متعلقا بمقول وهو مصدر وتوجيه كلامه واما ثانيا
 فلا لا يفيهم من كونه متعلقا بمقول معنى غير مقول على المختلفين بالحقيقة حتى يحصل له
 مراده اعني توجيه كلام الشارح بما وجهه واما ثالثا فلان ارتكاب الاوجه البعيدة
 انما يكون اذا لم يكن هناك وجه غير بعيد وهو هنا يمكن ان يوجد توجيه لكلام الشارح على ما
 ستبينه مناسا واما رابعا فلا ما اخذ بمذكوره المحشى مع عدم التفاته اليه وحكمه بهذه
 وشكائه فلا يدق العاقل ان يصنع بكلام بعيد تكلف صدر عن الغير ثم ينهاه بذلك
 ونحن نقول بتوفيق الله تعالى ان قوله دون الحقيقة وقع بدل قول صاحب المطابع ههنا
 كما اشترنا اليه فقط حيث قال مختلفين بالعدد فقط فالمراد ببدله فيفيد مقاده وانما
 حملناه على ذلك لان الاختلاف بالعدد يستلزم الاتفاق بالحقيقة بناء على ان المبدء ودان
 عبارة عن الاشخاص المدرجة تحت حقيقة واحدة فسلب الاختلاف ثانيا بقوله
 دون الحقيقة يقتضي انحصار اولئك الكثيرين على الاختلاف بالعدد انما ليس معنى الحصر
 الاخذ وح يكون هذا مقيدا لما افاده قيد فقط وانما جعل المراد الى ما قبل تصريحا
 بان مدار كون اشئ نوعا على اتصافه بالمتخلفة هنا فاذا عرفت هذا فاعلم ان غرض
 الشارح ههنا انما هو بيان هذا المعنى بل لا يوجد الا في النوع اذا الجنس لا يكون جوابا اذا
 وجد هذا حقيقة في مختلفات فيخرج الجنس عن التعريف بالقيده المذكور اذا لازم في النوع
 ح انما هو كونه مقولا على المختلفين بالعدد فقط فعلى هذا البيان لا يلزم شئ مما توهمه
 في جواب الشارح ولا يأتى عنه شئ من كلامه مع كون متعلق قوله دون الحقيقة على ظاهره
 كما هو المتصور في تقريره واما قوله لا يصح ان يكون جوابا له فانه هو تصور حاصل
 التعريف بعد اعتداد القيد المذكور وبيان خروج الجنس عنه وليس المراد منه انه
 بعد اعتبار هذا القيد يخرج الجنس عن التعريف بملاحظة في جواب ما هو كونه
 المحشى وقال حاقا كيف والش بصدور بيان فائدة القيد المذكور وكيف يصور من
 فطن ان الشارح اراد به خروج الجنس بالملاحظة المذكورة فله لا يصدر عن له ادنى
 فطاسة فضلا عن علامة والحق ان مراد المراد انما هو ان مراد الشارح في الجواب
 انما هو تقرير هذا المعنى او قول على مذاق الناظرين لكن لا يتكلف الذي ارتكبه
 ان المراد بالمتعلق بالعدد هو المقول عليهم بقرينة كونه وصفا لكثيرين المتعلقين
 فقول قوله دون الحقيقة متعلق ايضا بالمختلفين بالعدد وحاصل القيد

٤ اقول وعلى هذا يخرج قول الشارح ١٧٣ على ان ووده هذه اه يعني اه هذا السؤال لو ورد فاعلم ان

ان المقول عليهم هم المختلفون بالعدد لا المختلفون بالحقيقة ومن الذين ان ذلك يخص
 بالنوع لا يوجد في الجنس وامثاله اذا المقول عليهم فيها لا بد ان يكونوا مختلفين بالعدد
 وان وجد هنا مختلفون بالعدد ايضا وهذا شبهة يتقرر بالشئ من غير حاجة الى ارتكاب
 التكلف فيه واصل المحشى انما هو ان المقولة في تعاريف الكلمات ليست متطابقة
 المقولة والافهوعين معنى الكلية فيكون ذكر الكل في تعاريفها ضياعا بل المقولة في الجواب
 ظن ان اسناد الاخراج الى القيد المذكور في التعريف عليه ما لم يقر ان هو لا حظه
 في جواب ما هو مع الفارق بين الروم واللات في الامم لا يخفى والحاصل ان اسناد الاخراج
 الى القيد المذكور في الامم لا يكون قوله دون الحقيقة بمعنى معط اول لا حظه كقول المختلفين
 بالعدد دون الحقيقة مقولا عليهم وتقرر بالشئ متطابق على الوجهين على ما عرفت
 وانما طنب الكلام في القيد المذكور في جوابه من ان القيد المذكور هو ما فيه اعم ما بعد
 اعمام فلا بد من الدقة في الكلام والمجردة المنفصل المتعالم (قوله ولا بد) ان هذا
 الايراد على ما لا ينبغي لاختلاف بالحقيقة مع اثبات الاختلاف بالعدد ولا يوجد
 شئ مما ذكر من الجنس وامثاله يقال على كثير من مختلفين بالعدد دون الحقيقة
 في جواب ما هو اذ لا يقال في جواب ما زيد وعمر ومثلا حيوان وحساس وباشي بل يقال
 بمثله في جواب ما زيد وعمر وهذا القرس وذلك القرس هذا وقد عرفت ان هذا التعريف
 لا يرضى به الشارح قطعنا مع انه لا يتصور وقوع الفصل والعرض العام في جواب ما هو
 ومثلا هذا التعريف يؤول الى قول الشارح في تقرير السؤال كالحصان في جواب ما زيد وعمر
 ويساير هذا المعنى من قول الشارح في الجواب فان الحصان اه وقد عرفت ان الاول
 محمول على ترويج السؤال وتصويره وان الثاني لبيان خروج الجنس وامثاله عن
 التعريف لانه المراد منه ان الخروج انما هو بملاحظة في جواب ما هو اذ لا يتطابق
 الجواب على السؤال قطعا بل على ان يجرى ان الشئ احد الامم انما يكون قوله دون
 الحقيقة بمعنى فقط في المطاع واما ملاحظة كون مختلفين بالعدد دون الحقيقة مقولا
 عليهم وعلى التعريفين يتطابق جواب الشارح ويحصل الاعتراض المذكور بدون
 ملاحظة في جواب ما هو كما فصناه انفا الا ان يكون مراد المحشى بهذا التقرير
 الاشارة الى التباين من الوجهين لاذلا حظا المقولة يستلزم كونه في جواب
 ما هو لكن قد عرفت ما فيه ايضا من الفرق بين الروم واللات فلهذا كما دعاه المحشى
 واللازم لملاحظة المقولة انما هو الوقوع في الجواب في نفس الامر لا ملاحظة الجواب
 كما لا يخفى واما ما قبل من ان حل كلام الشارح على ما حله مكابرة فاعلم ان جعل
 دون الحقيقة قيدا لقوله مقولا لا يخلو يكون للكلام وجه فقد عرفت ما فيه مع انه لا
 لكلام المراد لا يتحقق مراد الشارح والحال انه تصدده (قوله جلالة ركان امور)

ثم يجوز ان يكون بين اجزائها محمول من وجه فعلي هذا اعتبار كل من الجنس والفصل
 لمحمولين في مادة في الماهيات الاعتبارية بقيد الحثية فيكون جنسا باعتبارها فصلا باعتبار آخر
 فاعلم بل الذي اشار اليه المصنف ههنا تقابل اعتباري في الماهيات الاعتبارية وتقابل
 حقيقي في الماهيات الحقيقية هذا ودع عنك خرافات الاوهام (قال السرخس في الامثلة
 فان السؤال اه) على علمه التقيدي اي شيء بقوله في ذاته وحاصل كلامه بما قيد المصنف السؤال
 بـ اي شيء هو بما قيد به لان السؤال بـ اي شيء هو انما هو عن المميز فان قيد بقوله في ذاته
 فمن المميز الذي وان قيد بقوله في عرضه فمن المميز العرضي وان لم يقيد باحد ههنا فمن المميز
 المطلق ولما كان الفصل مميزا اذا قيد السؤال المذكور بقوله في ذاته فعلى هذا لا حاجة
 الى تدير قوله وهو المميز الذي هنا تصحيح العبارة المذكورة كما ذكره المحشي ثم اذكر
 افظ شيء في السؤال انما هو جملة شاملا لجميع مواد السؤال عند السائل بـ اي يطلب
 ما يماثله الشيء من الاعتبار ولا يكون مقولا في جواب ما هو فان كان السؤال يعني الذات
 فيجوابه فصل وان كان عن المرضيات فيجوابه خاصة ثم ان الفصول قد تكون بعدة
 وقد تكون قربية فالجواب بها تابع للسؤال بـ اي شيء هو بالجملة لفظ شيء كناية عن
 المسؤل عنه غير مختص بمادة مخصوصة ولو كان السؤال عن الشيء ايضا لاحتاج هذا السؤال
 ايضا الى ان يقال اي شيء ومعناه اي شيء يميز الشيء عما يشترك في معنى الشيئية
 وهذا واضح وان خفي على من قال ذكر شيء هنا انما هو بطريق التمثيل فان اي قيد يضاف
 الى غيره قد اضيف الى غيره فامر ظاهر وان اضيف الله وقيل اي شيء فال المطلوب ما به
 الامتياز في معنى الشيئية فقط فيصالح الجواب اي فصل قريبا او بعيد انتهى والجب
 انه خفي عليه ان كلمة اي تحتاج الى مستول عنه ومستول به فلا بد من ذكرهما معا وهو ظاهر
 وقد عرى هذا القائل الكلام المذكور الى صاحب المحركات فان صدر عنه فلا بد
 من تقدير في السؤال عن شيء بـ اي شيء اي شيء بـ اي شيء فيجوز لا بد هذا على ما ادعاه من ان
 ذكر شيء ههنا وقع على سبيل التمثيل وان كلمة اي قد تضاف الى غيره والحق كلمة
 اي ههنا تصف الى قيد الشيء مع سموله لجميع مواد المسؤل عنه (قوله في ان محله اه)
 قد اشترنا الى ان هذا محله اللائق به من غير حاجة هنا الى تقدير قوله وهو المميز الذي ولعل
 اهنا قال قائل وما قيل لم يجوز ان يكون التمثيل مبالا لثباته التي اشعر بها كلام المص
 في هذه المسئلة بين المقول في جواب ما هو وبين المقول في جواب اي شيء هو فبعد جدا
 ان لا يحد (قوله اللهم الا ان يقدر اه) قد عرفت انه لا حاجة الى التقدير الا ان يكون
 مراد المحشي بيان المستفاد من التقييد لانه قد رام اغير تفهم من السابق وما خيل من انه
 على صورة التقدير يلزم الاستدراك في قول المصنف فيسئل عنه رد عليه انه ان اراد لزوم
 الاستدراك بالنظر الى كلام المصنف وان اراد بالنظر الى المقدر فليس بمحذور لان ذلك
 قد عرفت ان الله تعالى في كلامه المسمى والوسم له المحفوظ في كلام المص

فالمميز الذي في غيره معلوم حتى يكون قوله وهو الذي عن الشيء استدراكا (قوله اي
 ولان ان السؤال بـ اي شيء انه هو عن المميز اه) حولى لاستدراكه الى ما قبله على رتبة
 من الشارح من ان السؤال بـ اي شيء هو انما هو عن المميز اذ لظاهر ان شارح حاشيته
 المذكور علة لقول المصنف وهو الذي اه لا تعرض المصنف بيان حال المقول في جواب اي شيء
 هو مطلقا سواء كان في ذاته او في عرضه وان كان اوقع ما هو الاول وما يرد به وسلا
 فاعلم آخر يشير اليه بعده فالخير في قوله هنا هو الذي اه راجع الى المقول في جواب اي
 شيء هو فقط وفي بعده من قوله وهو لفصل راجع الى المقول في جواب اي شيء هو في ذاته
 او الى قوله الذي يميز الشيء عما يشترك في الجنس فاقبل من ان الظاهر ان المشار اليه
 كونه المقول في جواب اي شيء هو في ذاته المميز الذاتي وان خفي هو راجع الى المقول
 في جواب اي شيء هو في ذاته كما مر نظيره في الجنس والنوع فليس بشيء لما عرفت ان العرض
 من هذا انما هو بيان حال المقول في جواب اي شيء هو لان ذلك المقول كلي غير الجنس
 والنوع فقد اشبه عليه الفرق بين الامر بين وعقل عيقل لكل مقام مقال (قوله
 وقال وتبينها او قال اه) لكان اولي قبلهم على ما ذكره كون الشيء الواحد اعني قل معللا
 به اثنين احدهما قوله والآخر قوله تنبيهها من غير عطف احدهما على الآخر بدعي
 فلا بد من احدهما من اما الواو حتى يكون من عطف احدهما على الاخرى وما
 ان يقال وانما قال اه حتى يكون قوله تنبيهها عليه هذا والظاهر ان عرض الشارح
 من العلة السابقة بيان ان السؤال بـ اي شيء هو انما هو عن المميز وجعل كلام المصنف
 انما عليه في اوقاف المصنف وهو الذي يميز الشيء عما يشترك في ذلك فالمشار اليه في كلام
 الشارح انما هو علة لذلك للتدريج عليه اعني قوله في الجنس يحتاج الى نكتة اخرى
 فكانه قال الشارح والكون السؤال بـ اي شيء هو انما هو عن المميز قال وهو الذي يميز الشيء
 عن المشارك وقيد المشارك بكونه في الجنس تنبيهها على ان كل ماهية اه ولك ان تقول
 فكانه قال ولذا قال هذا القدر ورواد عليه قوله في الجنس تنبيهها لعل المحشي يه على
 هذا المعنى في القول السابق حيث جعل الاشارة بصرفة الى كون السؤال بـ اي شيء
 هو عن المميز ولم يجعلها بصرفة الى كون السؤال بـ اي شيء عن المميز الذاتي او كانت
 الاشارة بصرفة الى الثاني لم يتم هذا التوجيه ههنا في زعم ان صرف الاشارة
 الى الثاني اولى ثم كان ههنا بصدد توجيه قوله تنبيهها على يقرب الى ما ذكرنا في فهم المقام
 واما ما قبل من ان عطف قوله وتنبيهها على قوله ولذا كما استحسنه المحشي لا يبع عن شيء
 وهو ان تقدم قوله لئلا على قال اذا كان المحصر فالعطف عليه قد يقال ان نص ذلك محصور
 عليه انما يتم لو لم يكن ذلك القول مقيدا كما اشترنا اليه فيكون المعصوف عنه محصور
 والمعطوف عليه للتقييد من غير خيال في الحصر الحاصل من التقييد ومنهم من جعل قوله
 تنبيهها على فاعل قال فانما حاشا في الاشكال وهذا وان كان من محالات الاشكال لكنه

معنى ولذا لم يلتفت اليه المحتج على ان ما ذكرناه آنفا بول الى هذا فافهم قال الشارح لها
 فصل اول الفصل المقسم لا الفصل المقوم والاراد عليه ان الجوهر وهو الجنس العالي يسره
 فصل يقوم عند القدماء لا مع تركبه من امرين متساويين عندهم وان يجوز المتأخرون
 مع ان الشارح ههنا في صدد بين مذهب القدماء فلا بد ان يكون المراد بالفصل هو المقسم
 (قوله امتناع تركب المناهية من امرين متساويين) كاهية الجنس العالي والفصل الاخير
 لا يقع عليه اي معنى على ذلك لامتناع دليل اي دليل ثم عارضه المفسر ولا يقدر اردوا
 وانما يمكن ثالثة لكن تركبها منهما غير واقع قطعا فلا فائدة في تركب المذكور
 ففي هذا المراد من جواره عند المتأخرين الامكان الوقوع على معنى انه ليس في التركب
 المذكور مانع وان لم يقع ما قبل من ان معنى قوله غير واقع غير مجزوم الوقوع لان عدمه
 مجزوم به في كلامه خال عن الوجود قال الشارح ولم يذكره في حده اي تعديله لا لاختلافه
 ما سبق من اختياره كونه رسما في الجمع ولا لاختلاف ما في المتن ايضا ويمكن ان يقال
 اشار بذلك الى اختار ما قبل ان التعريف الخمسة حدودا كما هو مختار الشافعية ذكر الخلد
 في كتابه نقل الكلام المذكور من الشفاء على ذلك قد عرفت ان الشارح وان جزم
 في كتابه بكونه اسما لكس مضمطرب في بعض تصانيفه كسائر الكسمة (قال الشارح
 وكان المص اختار مذهب المتقدمين) واما الشارح نفسه فقد اختار في فصول البدائع
 مذهب المتأخرين قال وهو الحق وكانه لهذا جعل المص ثانيا مترددا بين مذهب القدماء
 ومذهب المتأخرين ولم يجعله على سبيل القطع ذاهب الى مذهب القدماء مع ان
كلام المص صريح في اختيار مذهب القدماء هذا (قال الشارح العلامة في الجنس القريب
 الذي) اشار بهذا الى ان الجنس كالفصل منقسم الى قريب وبعيد ففي كلامه
 تقسيمان تقسيم الفصل الى قريب وبعيد وتقسيم الجنس الى قريب وبعيد ايضا
 مثال القريين الناطق والحيوان فالناطق يميز الانسان عن جميع ما يشترك في الحيوانية
 من الفرس والبعل وغيرهما ومثال البعيدين الحساس والنامي والجسم النامي والجسم
 فان الحساس يميز الانسان عما يشترك في الجسمية النامية من الاشجار والنباتات وكذا النامي
 يميز الانسان عما يشترك في مطلق الجسمية من الاحجار فعلى الاول الجسم النامي جنس
 بعيد له وعلى الثاني مطلق الجسم جنس بعيد له هذا على مذاق المحتج لكن الظاهر
 من كلام الشارح حيث اورد مثالين للفصل والجنس القريين ان يكون المراد من النامي
 الجسم النامي حتى يوجد في هذا الشق ايضا مثالان للفصل والجنس البعيدين اذ لا وجه
 لترك مثال الجنس البعيد في هذا الشق الثاني ويراد مثالين للفصل البعيد مع انه اورد
 في الشق الاول مثالين للفصل والجنس القريين هذا ثم انه قد قيل ان الفصل القريب
 لا يجوز ان يعتمد ولا لا يجمع على المعلوم الواحد بالذات ههنا مستقلان وان جاز تعدد

فصلا بعيدا للانسان مع ان الحيوان فصلا قريبا آخر وهو المتحرك بالارادة حيث
 قيل في تعريف الحيوان جسم نلم حساس متحرك بالارادة اجاب عنه شارح الموقف
 بان كلامهما ليس فصلا للحيوان بل هو اثر فصله فان حقيقة الفصل اذا جهلت عبر
 عنها باقرب آثارها كالتمطيق لفصل الانسان ولما اشبهت تقدم كل من الحس والحركة
 الارادية على الآخر عبر بهما معان فصل الحيوان (قوله في الجسم الذي وهو حساس)
 البعيد للانسان لو جود واسطة بينهما وهو الحيوان وما اشتهر من المناقضة فيه
 بان الجنس من اقسام الكل المفراد فكيف يكون هذا المركب جنسا مدفوع بان الجنس
 ههنا هو الجسم لمقيد بالناسي كما قيل في العمى انه العدم المقيد بالابصر ويد عليه ان هذا
 الاعتبار لا يجعله مفردا لكونه ح من كبا من المقيد والتقييد الا ان يقال التقييد من
 معنى لا يدخل له في كون الشيء حسا كواو اما التركيب بالانفاظ (قوله وهما في الجسم حساس)
 والجسم الحساس البعيدان له قد اشرنا الى ان المحتج حل قول الش كالحساس والناسي
 على كون كل منهما فصلا بعيدا للانسان لكن لامعنى لترك مثال الجنس البعيد في هذا
 الشق مع يرا د مثال الجنس القريب في الشق الاول فالاولى ان يحمل كلام الش على
 تقدير الجسم ههنا حتى يحسن التقابل بين القسامين من كل وجه والحق ان هذه الصفة
 لا بد له من موصوف فهو مع موصوفة المحذوف جنس بعيد مقابل الحساس (قال الش
 يخرج به الجنس والنوع) لعدم مقولتهما في جواب اي شيء هو في جواب ما هو اورد عليه
 انه ان اعتبر في جواب اي شيء التمييز عن جميع الاغيار خرج عن تعريف الفصل
 البعيد فقبسنا الى ما هو فصل بعيد له وان كان داخل فيه بلقبس الى ما هو فصل
 قريب له وان اكتفى بالتمييز عن بعض الاغيار دخل في تعريف الجنس والنوع ايضا
 اذ كل واحد منهما مميز للشيء عن البعض والجواب بان اختيار الاكتفاء ونقول المرامن المقول
 في جواب اي المميز الذي لا يصلح لجواب ما هو وخرج الجنس والنوع عن التعريف
 الا انه يلزم اعتبار العرض العام في جواب اي شيء اذ يصلح للتمييز في الجملة عن المشاركات
 في الشبهة اوفي يخص منها فاحد الامرين لازم اما خروج الفصل البعيد عن التعريف
 واما اعتبار العرض العام في جواب اي شيء ولا يخلص عند الابان يقال العرض
 لا يميز الشيء عن الشيء اصلا من حيث انه عرض عام بل من حيث انه عرض
 كذا في الحاشية الكبرى والعجب من بعضهم انه نقل هذا الكلام في رد المحتار
 مقول في جواب ما هو ثم احال هذا المقام على ما سبق في رد المحتار
 الا ان في رد المحتار ما هو وليس بل هذه صاعدا من رد المحتار
 من الكسمة (ما المص والناسي) واما رد المحتار في رد المحتار (قوله مدفع
 من المحمولات الذاتية شرع في ذكر المحمولات العرضية وهي تنقسم الى ما يميز
 اعم موضوعاته والى ما يعرض والاول خاصة والثاني عرض عام ويشترط في كل واحد

الموضوع كلياً فالخاصة قد تكون للجنس العالى كالوجود لاقى موضوع للجوهر
 ونفسه كالمكون للجسم واللوع لاخير كالكاتب للانسان وبدتكون لازمة كدى ازوايا
 الثلث للثلاث ومعارضة كالمشي للحيوان وقد تكون عامة لاشخاص موضوعها كالضاحك
 باطع للانسان وخاصة بالبيض كالكاتب له وقد تكون مفردة كالكاتب ومركبة
 كتصاحب القامة يادى البشرية وقد تكون بالقياس الى شئ لا يوجد فيه وانما تكن
 خاصة بالموضوع على الاطلاق كذى الحبل للانسان بالقياس الى الفرس دون الطائر
 وبالقياس الى شئ بل بالاطلاق كامر وكل خاصة نوع خاصة بجنسه وان علا ولا تنعكس
 وربما تكون عرضاً عاماً لما تحتها وربما لا تكون وكذا العرض العام قد يكون للجنس
 العالى كالأولاد للجوهر وللنوع الاخر كالبعض للانسان وقد يكون لازماً كالزوج
 الاثنين ومعارضة كالأثم للانسان وقد يكون عاماً للجزئيات كالتحرك للحيوان وغير عام
 كالبعض له كذا في شرح الاشارات فعلى هذا معنى قوله وان اشتمل على الحقائق فعرض
 عام انه عرض عام من حيث اشتماله على الحقائق وان كان خاصة بجنس مثلاً كالمشي فانه
 عرض عام من حيث انه شامل لانواع الحيوان من الانسان وغيره وخاصة للحيوان من حيث
 انه يختص بحقيقة لا يوجد في غيره على الاطلاق فباعثار الحقيقة يسبق التعريفان عن
 الانتقاض جمعاً وضعاً فالحقيقة الواحدة في تعريف الخاصة اعلم من الحقيقة النوعية
 والحقيقة الجنسية والمفهوم من سوق كلام الش هو الاول ليس الاثم الظاهر في قوله
 عرض عام ان يقال فعرض عام بابه النسبة كافي المقسم لكنه خفف بحذف الباء المشددة
 قصار اسم العرض مشتركاً بينه وبين ماهو قسم للجوهر فصار مظنة الالتباس فلذا
 فرق بينهما بوجهه اما اولاً فلان العرض العام قد يكون جوهره كالحیوان بالنسبة
 الى الناطق بخلاف العرض الخاص للجوهر واما ثانياً فلان العرض العام قد يكون
 محمولاً على الجوهر خلاصاً حقيقياً اي بالمواطاة كالمشي على الانسان دون العرض المقابل
 للجوهر فانه لا يحمل عليه الا بالاشتقاق او بدو فلا يتقال الجسم بياض بل ايض
 او ذو بياض واما ثانياً فلان العرض المقابل للجوهر قد يكون جنساً كاللون السواد
 والياض بخلاف ما نحن فيه فانه قسم لذاتى لكن في هذا الوجه نظر لان اريد جنسية
 ذلك العرض القسم للجوهر بالقياس الى عروضاته فهو ظاهر البطلان وان اراد
 جنسية في الجملة فهذا المعارض الذى نحن فيه ايضا قد يكون جنساً كالحیوان فانه تعرض
 الى جنس الانسان وكالمشي فانه جنس للمشي على قدمين والمشي على اربع
 فانه لا يكف من اقسامه فافانها كذا في شرح المطالع وحواشي الشريعة
 في تعريف المسألة اللازمة فافانها كذا في تعريفها في الزوم اما الانتقاض
 في تعريفها كذا في تعريفها من الزوم اما الانتقاض في تعريفها من الزوم اما الانتقاض
 في تعريفها كذا في تعريفها من الزوم اما الانتقاض في تعريفها من الزوم اما الانتقاض

لم يلزم من معرفتها معرفة ماهي خاصة له هذا ويورد عليه ان امر الزوم بعكس
 اذا لازم هال يلزم من معرفته معرفة خاصة معرفة خاصة على ماهو شار للآزم ليعين
 وعلى ما ذكرته يكون الامر بالعكس فنقلت الماهية معلومة لخاصة وانصوبها كافي
 في حزم الذهن بالآزم بينهما لانها معرفة لهما فتكون تصورها مستلزماً تصور
 الماهية فيكون تصورهما في الزوم فتكون الخاصة لازمة بيته معنى لايم وهو لا بد
 تعيناً قلت لانتم انه اذا كان تصوراً للخاصة مستلزماً لتصور الماهية يكون تصورهما
 كافياً في الزوم وانما يكون كذلك لو كان النسبة بينهما متصورة وم يتوقف الزوم
 على امر آخر ولو سلم فسيارة ما لم ان تصورهما يكفي في لزوم لاهية لخاصة والمطلوب
 لزوم الخاصة لهما فافان احدهما من الآخر فالاول ان يقال لما كان لمطلوب من التعريف
 ايضاً الماهية فاذا اريد ايضاً تعينها بالصورة الخارجية فلا بد ان يكون باقرب الامور
 اليها اذ ليس في البعيد ايضاً تعينها وكشفنا بعبثيه ولا يخفى ان اقرب الامور الخارجية الى
 الماهية اللوازم الينية فتعين التعريف بها كذا في شرح المطالع ايضا ونحاسب كلام
 لدفع الاختلاف كليات بعض من اطال في المقام (قال اشراح العلامة بحقيقة واحدة)
 المراد بالحقيقة هنا مطلق الماهية موجودة او اعتبارية فيشمل التعريف خواص الماهية
 الاعتبارية نعم قبل ما به شئ هو هو باعتبار تحققة حقيقة وباعتبار شخصه هو به
 ومع قطع النظر عن ذلك ماهية فعلية هذا يخصم الحقيقة بالماهية الموجودة وتخرج
 خصوص الماهية الاعتبارية عن التعريف بل لى الادب الى اعتبار المعنى المتصور لهما
 (قال الشارح فباعثار هذا التسميم) عرضه دفع ما يرد على المص من انه على يابه
 يكون اقسام العرض اربعة وهي الاقسام الثلاثة المتألف من سبعة ويكون اقسام الكل سبعة
 مع انه في بيان اقسامه حتى الذى هو علم للمكليات الخمس وصلى ما اشار اليه ان
 ههنا انما هو تقسيم العرض الى الخاصة والعرض المسمى على ما مضى احتساباً
 تعريفها فبهذا الاعتبار لم يصار للمكليات خمسة واما تقسيم كل منها الى الملازم
 والمشارك فامر وقع في البين لا يورث العين وبالجملة ان كان النظر الى طاهر كلام بعض
 يكون الاقسام سبعة وان كان النظر الى زينة تكون خمسة والمضى ههنا شئ ففى حد
 دعير الاندراج من الشارح للاشارة الى عدم كونه مقصوداً في المقام مرتباً مع شرح
 في التبعوع ويصحح فيه (قال الشارح هو امتنع نفسك كما) اشار به في الكلام الى
 انقسام اللازم الى قسمين لازم الماهية ولازم الوجود ويورد عليه ان امر هو
 انك كما عن الماهية وقد قسمته الى نفسه وهو الوجود والى غيره وهو
 الشريك في الحاشية الصغرى بل المراد من الماهية في تعريفها هو
 اللازم ما مضى ههنا كما عن الماهية الموجودة ومبنيها كما عن الماهية الموجودة
 ما مضى ههنا كما عن الماهية من حيث هي اولاً او ثانياً

بما هو مقتضى ما في رهن واحد. ح مع والثاني لازم الوجود أي لازم الماهية الموجودة
في الخارج محققا ومقدرا وهذا هو اللفظ ايضا من كلام الشافعي قبل يتبادر من كلام الشارح
ان لازم الماهية لازم بنفسها مجردة عن وجودها مطلقا وليس كذلك ليس بشيء واعلم
ان الظاهر من كلام الشافعي جعل التقسيم المذكور شيئا بحيث قسم لازم الماهية الى لازم
الماهية من حيث هي هي والى لازم الماهية المأخوذة مع بعض عوارضها ومنه لفهم الثاني
بالسود والخبثي وهو اللفظ من كلام الشارح ايضا والمسهور ان هذا التقسيم ثلاثي
باعتبار ان لازم مقسم الى اقسام ثلاثة لازم الماهية ولازم ذهني ولازم خارجي لانه اذا لم يكن
لاحد الوجودين أي الخارجي والذهني بخصوصه مدخل في الشيء يسمى لازم الماهية
كازوجية الاربعية والفردية للثلاثة وان كان للوجود الذهني مدخل فيه بخصوصه يسمى
لازما ذهنيًا كالكلية والجبرية وغير ذلك من المعولات الثانية وان كان للوجود الخارجي
مدخل فيه بخصوصه يسمى لازما خارجيا كالسواد والخبثي وغير ذلك من العوارض
الاجزائية ومن هنا حاول المحقق تطبيق هذا الكلام على التقسيم الثلاثي فحمل القسم
الاول على لازم الماهية وعم الوجود في الثاني من الخارج والذهني فحصل منه قسمان
لازم ذهني ولازم خارجي وان كان مثال الشافعي من هاتين الماهيتين فتنوجه الكلام ما شرنا اليه
اولا ان المراد بالماهية في تعريف لازم الماهية الموجودة ومن الماهية في القسم الاول
الماهية من حيث هي هي ومن الوجود في القسم الثاني الوجود في الخارج والذهني
والذهني بخصوصه فالقسم لازم الماهية الموجودة مطلقا والاقسام لازم الماهية
من حيث هي هي ولازم الماهية الموجودة في الخارج من حيث هي موجودة فيه ولازم
الماهية الموجودة في الذهن من حيث هي موجودة فيه هذا ودع عنك ما وقع من خلط
بعضهم بين الشرع والحاشية مع عدم تحرير المقام (قوله أي يمنع انشكاكه عنهما
في الذهن والخارج جميعا) أي لا يكون لاحد الوجودين بخصوصه مدخل فيه كلازم
المسايات التي يلزمها ان وجدت كازوجية الاربعية (قوله أي امتنع انشكاكه
عن الماهية) اشار الى تقسيم القسم الثاني الواقع في كلام الشافعي الى قسمين ما يكون للوجود
الذهني بخصوصه مدخل فيه كالكلية والجبرية ويسمى لازما ذهنيًا وما يكون للوجود
الخارجي بخصوصه مدخل فيه كالسواد واللباض ويسمى لازما خارجيا قال الشارح كالسواد
الخبثي فانه لازم للوجود الخارجي وتخصه لاهيته والالكان كل انسان اسود وليس كذلك
والجب من بعضهم انه غلط فظن ان السواد لازم للوجود الخارجي فاورد ههنا ما يليق
ان يطرح من بين السواد قال المصنف وهو العرض اللازم ذهنيًا او خارجيا او اعم
على ما عرفت من التعقيب السابق واما لزوم في الدلالة الالتزامية فهو لازم عقلي كلي
قال الشارح العلامة خرج به عن اشروع والفصل القريب من الجنس وحاصته والعرض

المعرف فكيف يخرج عن التعريف المذكور وجوابه ان هذا التعريف تعريف خاصة
النوع السافل على ما يقتضيه عطف قوله والفصل القريب عليه فلام ان خاصة الجنس
من افراد المعرفة هنا نعم يمكن بناء كلام المصنف على ما ذهب اليه بعضهم من ان الخاصة التي
هي احدى التكاثرات الخمس اعم من الخاصة المطلقة والاضافية فعلى هذا يحمل قوله
فقط على الحصر الاضافي أي بالنسبة الى ما لا يوجد فيه تلك الخاصة وان كان ذلك الخاصة
موجودة في عقابيق مختلفة كالماضي فانه يختص بحقيقة الانسان بالنسبة الى الجسد
وان كان يوجد في غيره من انواع الحيوانات او يحمل الحقيقة الواحدة في التعريف
على ما هو اعم من الحقيقة النوعية او الجنسية وعلى كل تقدير يشمل التعريف خاصة
الاضافية لا يقال يدخل العرض اعمام في تعريفه فيقتضى ان تعريفه شرط في ذلك
لاننا نقول قيود الحقائق معتبرة في ما لا يشق من الوجود الى ما وصله الشرع نسخ في الشرع
حيث قال الخاصة المعتبرة عند المنطقيين اعني احد الخمسة هي المقولة على شخص
نوع واحد في جواب أي شيء هو سواء كان نوعا اخيرا أولا ولا يبعد ان يعني احد بالخاصة
كل عارض خاص أي كلي كالولوجي على وعلى هذا المعنى مستحسن جدا لذكر المعارف في
ايراد الخاصة على انها خاصة نوع ونالها لفصل هذا فظهر ما قررنا ان الشافعي في كلام المصنف
على ما هو المتعارف فيما بينهم وقد صرفت اليه عن تطبيقه على الوجه الذي استحسنه الشيخ
(قوله على تقدير ان يكون النوع ذاتيا) المناسب ان يقال على تقدير ان لا يكون عرضيا كما يقتضيه
قوله واما ان كان عرضيا آه فافهم (قوله واما اذا كان عرضيا) على ما قرره الشارح فيما سبق
من ان قول المصنف ما يدخل في حقيقة جزئياته ان اعمى على ظاهره يخرج النوع عن تعريف
الذاتي وان اول بما لا يكون خارجا عن حقيقة جزئياته يخرج النوع عنه فعلى الاحتمال نزل
يكون النوع عرضيا ويكون من افرادها فلو خرج ههنا من التعريف يلزم ان لا يكون
تعريف الخاصة جامعا مع ان المساواة شرط عند المتأخرين وبالجملة ان كان النوع داخلا
في تعريف العرضي على ما اشار اليه الشارح فيما سبق فان لم يكن عرضيا يلزم ان
لا يكون تعريف العرضي مانعا وان كان ما ذكره ههنا صحيحا وان كان عرضيا يكون
تعريف العرضي مانعا لكن بعد كون كلامه ههنا مخالفا لما سبق لا يكون تعريف الخاصة
جامعا فاحد الامر ان لازم قطعا فلا بد ان يحمل التعريف السابق للذاتي على ما لا يكون
خارجا عن حقيقة جزئياته حتى يتدرج النوع فيه ويكون تعريف العرضي مانعا
وتعريف الخاصة ههنا جامعا ويشدق المخالفة بين كلاميه وبهذا اندفع ما اورد به بعضهم
من الابحاث الثلاثة ههنا لكن انت خبير بان الشارح لم يصرح فيما سبق بكون النوع عرضيا
بل اشر اليه ايضا وما قد ذكره ههنا ان تعريف العرضي على ما ذكره
المراد بالذاتي في مخرج تقسيمه الى الجنس والنوع والفصل غير الذي المرفوع وان حمل
الذاتي على كون تعريفه الذاتي في مخرج التقسيم وهو

شدة في الحزم كونه عرضيا فصلا عن الصراحة وهل هذا الا بتدريج التأويل
 يرى ادعاء المحقق في سابق الحق ان عرض الشارح ان تقسيم الكل الى الذاتي
 والعرضي ان كان بطر الى احدهما يعرف المفردة كما هو الظاهر يكون تعريف الذاتي
 على طهره ويخرج النوع عن تعريفه كما هو خارج عن المقسم الذي هو الكل المفرد وح
 كونه ايراد بد في شرح لتقسيم الثاني غير الذاتي فيما سبق اذ التعريف منه يحصل
 لكلات الثلاثة اذنية والنوع وان لم يكن من الذاتي الذي هو من اجزاء التعريف
 لكنه ذاتي بضا مقابل جنس والفصل يتضح بذلك حالهما وبكل به الكليات وانه
 منتهى الاجر فعلى هذا لا يلزم الاختلال في كلام الشارح لانه لا يماسق لاني التعريف
 ولا في التقسيم والتكامل على الملك القويم (قال المص فوق جهة واحدة) لعله سا فظ
 به اتفاق التعريف بما يقال على ما بحث حقيقين اذ المتبادر من قوله حقايق الافراد
 ولا قل من ان يكون ثلثة وان اشهر ان الجمع المذكور في اعتبار يعرف اذ به ما فوق الواحد
 ه قبل من ان قوله فوق حقيقة واحدة كما في قوله حقايق ليس بشئ بل هو ناسب فظا
 م ان تلك الحقايق قد تكون اجناسا مختلفة فيكون العرض العام عرضا عاما لكل حقيقة
 جنسية وان كان خاصة لمجموعها كالاسود الشامل للحقايق المختلفة من الجمادات وغيرها
 والمختبر الشامل لهما مع كون كل واحد منهما خاصا بالجسم الشامل للجمادات وغيرها
 وقد تكون انواعا فيكون العرض العام عرضا عاما لكل حقيقة نوعية وان كان خاصة
 لمجموعها كالمشاي شامل لانواع الحيوانات مع كونه خاصا بها لا يوجد في غيرها
 وكذا الماشي والاكل والمتفص وقد عرفت ان قهود الحيثيات معتبرة في هذه التعاريف
 فلا يقتض تعريف الخاصة بالعرض العام وبالعكس هذا والمراد بالقولية في تعريف
 العرض العام المحمولة على شئ آخر مطلقا لا المقولية في الجواب فلا يكون هذا ما في
 لما عرفت من ان العرض العام لا يقع في الجواب اذ لا يلزم من عدم كونه واقعا في الجواب
 عدم كونه محمولا على شئ هذا وما قبل في دفعه من ان العرض العام وان لم يقع في الجواب
 من حيث انه عرض عام لكنه يقع فيه من حيث انه خاصة الجنس فيصح المقولية التي
 ادعاها المحقق فقايد لانه اعتراف بقساد التعريف حيث لم يوجد للعرض العام افراد
 اصلا بل الكل خواص اضافية مع انه بصدد توجيه التعريف والعجب منه انه اغضب بذلك
 ما ليس به ههنا في مواضع من اعتبار قيد الحيثية في تعريف العرض العام فما الحاجة
 الى بيان ان هذا هو الكل الذي هو حاصل التعريف باعتبار كونه خواصا
 ه يرى انه لا يليق ان يصدر من هذا الكلام من العوام فضلا عن ان يصدر ان يكون
 من القوام ثم اقول ههنا امور لابد من التنبيه عليها الاول ان الكليات الخمس
 هي في كل شئ واحد كالموت وقد اشار اليه الشارح سابقا بان الملوذ جنس الاسود
 ه من حيث هو لا يذهب وخصوصا للمصوع من علمه وان كان الحساس ايضا

فانه جنس للسمع والبصير ونوع لخصه اعني هذا الحساس وذلك الحساس وفصل
 الحيوان وخاصة للجسم وعرض عام للضاحك على ما اشار اليه الشارح في حواشي
 المطالع فالتدبير الذي اشار اليه المص بين الكليات الخمس انها هي بالحيثيات المختلفة
 وتباينها النوع يجمع مع كل واحد من الاربعة السابقة لان كلا من الجنس والفصل
 والخاصة والعرض العام نوع بالنظر الى حصصه وان كان جنسا وفصلا وخاصة
 وعرضا عاما بالنظر الى اقراده الحقيقية فالتمييز يشهد ايضا باعتبار الحيثيات وثالثها ان
 الكليات الخمس المنطقية عوارض لهما معروضة تسمى اجناسا طبيعية واتو عاطيفية
 وفصولا طبيعية وخواصا طبيعية واعراضا عامة طبيعية والمركب من تلك العوارض
 والمعروضات يسمى كليا عقليا والمنطقي وكذا العقلي لا وجود له في الخارج والظن
 في ذلك من المباحث الحكيمية وهل للطبيعي وجود في الخارج ام لا وعلى تقدير وجوده
 في الخارج هل هو موجود فيه بوجود مغاير لوجود الافراد او موجود بوجود هو
 عين وجود الافراد وهذه ثلثة اقوال ذهب الى كل منها طائفة والتحقق انه غير موجود
 في الخارج بل هو امر اعتباري وانما يترعى يتزعمه العقل من الافراد الموجودة
 ان لو كان موجودا فيه فان كان موجودا بوجود مغاير لوجود الافراد على ان يكون كل
 من الوجود والموجود متعدد يلزم في مثل قولنا زيد انسان حل احد المتغايرين مفهومهما
 وذاتا على الاخر وهو مح وان كان موجودا بوجود هو عين وجود الافراد على ان يكون
 الوجود واحدا والموجود متعدد يلزم قيام المعنى الواحد بمحلين متغايرين وهو مح
 فالحق مذهب اليه الطائفة الثالثة من ان وجود الكل الطبيعي بمعنى وجود اشتغاصه
 وتحقيق هذا المرام بما لا يتحملة المقام هكذا ينبغي ان يحق في مباحث المبادئ حتى يحسن
 الشروع في مقاصدها (قال الشارح العلامة الباب الثاني) اي الالفاء المتصورة
 على ما هو المختار من الاحتمالات السبعة فيه (في بيان مقاصد التصورات) اي المباحث
 المتعلقة بالتصورات على ما حقت في بحث جهة الوحدة في توجيه قوله ومقاصدها
 القول الشارح ولذا (قال وهو) اي الباب الثاني (باب القول لارج) اي باب المباحث
 بالقول الشارح في قدر المضاف وقال اي في بيان مباحث مقاصد التصورات مقدم عدل
 عن سواء السبيل وما التمييز عن مباحث القول الشارح بالمقاصد ودون مباحث الكليات
 بالمبادئ فقد عرفت وجهه في بحث جهة الوحدة ولا مانع من ان يكون بعض مسائل
 التي هي مبادئ مثل اخرتها وقد كان الامر كذلك في مثل كلام الشارح في باب المبادئ
 ويراد به المذهب بكسر الاء اي عند المنطقي ويكون كل منهما مقصدا الى
 منهما مقصدا عنه واما عند اهل العربية والاصول فيراد به الحد ايضا فالحد عند
 انما هو التعريف للجمع المانع فلا تغفل عن تخالف الاصطلاحين (قال الشارح و
 مركب كليا) اي في جميع الوجود عند قوم اي المتقدمين (وفا) اي في كل لفظ

هذا الاخرين اى المتأخرين اذ التعريف بالفرد سائر عند هم وكأنه اراد بالركب ههنا
غير ما هو المعروف سابقا لمبدل جزء لفظه على جزء معناه لان المركب ههنا سائر بما يكون
من كيان القرينة العقلية ونحو آخر من جنس اللفظ ومن بين ان القرينة العقلية ليست
من مقولة الانفاظ (قال الشارح والصحيح هو الاول) اى كون التعريف مركبا كليا
لاننا ذكرنا الدليل الذى ذكره وهو الذى اشير اليه في شرح المطالع لانه مستلزم للدور
بل لان التعريف اه وحاصله ان عليه باطل ولا يلزم من اطلاق الدليل بطلان المدلول
فه دال آخر كما فصله بقوله بل لان الحرف اه (قال الشارح العلامة لان تعريف من اقسام
النظر) اى من الاقسام التى يتعلق بها النظر والاضافة لادنى ملازمة فاندفع ما قيل من
ان لتعريف ان كان مصدرا معلوما فهو وصفه الناظر وان كان مصدرا بجهولا فهو وصفة
الامور المرتبة وعلى كل تقدير لا يصح ان يكون هو مقسم بالمعرف حتى يكون من اقسامه
هذا وحاصل الاستدلال ان التعريف من اقسام النظر المركب فلا بد ان يكون مركبا مثله
وقوله فان كون النظراء اشارة الى رد هذا الاستدلال وحاصله ان كون التعريف مركبا
كليا معنى على كون النظر ترتيب امور معلومة كما اشار اليه المستدل وكون انظر كذلك مبنى
على عدم صحة التعريف بالفرد اللازم لكون التعريف مركبا كليا ولا يكون التراجع بين
الاقسام وانما اخرج من فيه صرح بذكره فاندفع ما اوردته المحشى ههنا فافهم (فلو كان
ذاك) اى كون التعريف مركبا كليا (بنينا على هذا) اى كون النظر ترتيب امور كازمه
المستدل لزم الدور لانك عرفت انما كون النظر ترتيب امور معلومة مبنى ايضا على كون
المعرف مركبا كليا الذى يلزمه عدم صحة التعريف بالفرد فيلزم على ما ذكره المستدل توقف
كون التعريف مركبا كليا على نفسه وهذا دور باطل فقوله ذلك اشارة الى كون التعريف مركبا
كليا الذى ادعاه المستدل وقوله هذا اشارة الى كون النظر ترتيب امور معلومة ولما كان الثانى
قريبا بالنسبة الى الاول اورد الاشارة اليه بلفظة هذا والاشارة الى الاول بلفظة ذلك
فلا يخفى في قوله ذلك وهذا فاقبل من ادان اشارة الى عدم صحة التعريف بالفرد وهذا
اشارة الى كون التعريف مركبا كليا فاللائق ان يقال فلو كان هذا مبنيا على ذاته لنتكون الاول
قريبا لثاني بعد ما بس بشئ. فلو لم الدور انما هو على ما استدلل عليه القائل فلا شارقان
كما حققناه واوسم ان ذاك اشارة الى عدم صحة التعريف بالفرد وهذا اشارة الى كون
النظر ترتيب امور معلومة فذلك انما هو بالنظر الى وقوعه في كلام المستدل وظهر انه بهذا
الاعتبار بعيد فصاع اليه الاشارة بقوله ذلك (قوله فيه ان اللازم مما ذكر) اى بما ذكره
المستدل على وجوب كون التعريف مركبا توقف كون التعريف مركبا كليا على كون النظر
ترتيب امور معلومة حيث قال لان التعريف من اقسام النظر الذى اه ولا يثبت ذكره الشارح
سابقا فاعلم ان التعريف ترتيب امور معلومة مبنى على عدم صحة التعريف بالفرد
فان كان التعريف مركبا كليا مبنى نفسه بل على عدم صحة التعريف بالفرد ومن بين

ان هذا ليس بدور لانه توقف الشئ على ما يتوقف عليه بمرتبة او برتبة فلا يلزم ان يقال
في رد الاستدلال المذكور باستلزامه الدور فان كون النظر ترتيب امور معلومة مبنى على
كون النظر مركبا كليا وكون النظر مركبا كليا مبنى على كون التعريف مركبا كليا
ان كون النظر ترتيب امور معلومة مبنى على كون التعريف مركبا فلو كان الامر بالعكس
كما ذكره المستدل لزم الدور قطعنا بالفرق بينه وبين ما ذكره الشارح ان فاما ذكره المحشى
فقد ذكرنا دونه معنى قوله مبنى على كون النظر مركبا كليا وانه اخذ قوله مبنى على كون التعريف
مركبا كليا بديل قول الشارح مبنى على عدم صحة التعريف بالفرد وظاهر ان المقصود الذى
اعتبره المحشى ههنا لا حاجة اليها وان ما ذكره كون التعريف مركبا كليا او عدم صحة التعريف
بالفرد واحد عند التأمل بل هما متلازمان لان كون التعريف مركبا كليا يلزمه عدم
صحة التعريف بالفرد وبالعكس سيما اذ لوحظ ورود التأني في قوله عدم صحة اه على
التبني الذى هو قوله بالفرد ولما قال فلا يلزم ولم يقل فالصواب (قوله اذ الواجب اه) تعطيل
للبناء المذكور يعنى ان ترتيب امور معلومة تفسير للنظر والتفسير فرع المقصود والمطابقة
اعمالهم من جانب اقرع فتبين ان كون النظر ترتيب امور معلومة مبنى على كون النظر
مركبا كليا وهذا وانما ان تقول انما كان الواجب تطبيق التعريف بالكمس على التعريف بالفتح
اد لو كان الامر بالعكس لا يوجد تعريف غير جامع وغير مانع بل يكون السكل جامعا ومائعا
وهو خلاف الواقع فالواجب ان يستدل بحال التعريف من العموم والخصوص على
حال التعريف حتى يصح الاعتراض عليه في بعض الصور بعدم الجمالية وبعدم المانية
وما قيل من انه انما يتم اذا كان التعريف المذكور للنظر متفصلا عليه وهو موهوم والسند
مذكوره الشارح من انه محصل امر اه فليس بشئ لان الكلام ههنا مع الفاشين بعدم
صحة التعريف بالفرد مع ان اعتراض الشارح يلزم الدور انما هو بالنظر اليهم والكلام
ههنا في صدق لزمه فافهم (قال الشارح وانهذا) اى ولان كون النظر ترتيب امور معلومة
مبنى على عدم صحة التعريف بالفرد وكان التعريف بالفرد ممكنا عند بعضهم فمع كون
التعريف المذكور قاصرا غير ذلك البعض التعريف المذكور وعرفه بتحصل امر ترتيب
امور يكون التعريف واقعا للمعرف على مذهبه (قوله ولان كون النظر ترتيب امور معلومة
مبنى على عدم صحة التعريف بالفرد اه) قد عرفت انما هذا هو المقصود من ههنا
ولان كون النظر ترتيب امور معلومة مبنى على عدم صحة التعريف بالفرد وكان التعريف
بالفرد ممكنا عند بعضهم مع عدم تمامية التعريف المذكور عند عرف ذلك البعض
انما هو بتحصيل امر ترتيب اه لكن لو طرح ما ذكرنا من سياق الكلام ترك المحشى في غير
من ان الظاهر ان الاشارة الى عدم تمامية التعريف اى وعدم تمامية تعطيل المذكور
لوجوب التركيب اعتد بعضهم امكان الافراد وعرف النظر بتحصيل امر ترتيب
منها على جواز افراده وعدم وجوب تركيبه تكلف لاحاجة اليه على انه ما

٧ اشارة الى الدقة وهى -
لزم الدور انما -
التعريف المذكور بالنظر
مستلزم لعدم
واما عدم كونه مستلزم
غيره فلا يدور روى
على استدلاله

فمن أين الفرق فالوجه فيه ما قدمناه (قوله فيه ان وجوب تصور ثبوت شيء) اشار اليه
 الشريفة العلامة في بعض تصانيفه حاصله انه لو كان مثل هذا الاعتبار مقتضى التركيب
 المعروف من الثابت اعني الوجه الثاني والمثبت له اعني الوجه الاول المعلوم به الماهية قبل
 التعريف لم ان لا يكون مثل الحيوان الناطق لتعريف الانسان حدا تاما له لان ذلك الوجه
 المعلوم اعني الشئبة مثلا امر عرضي له فيكون مركبا من الداخل والخارج فيكون رسميا
 لاحدا مع انه حد تام قطعيا وانفاقا فهو نقص اجالي للدليل المذكور باستزائه خصوص
 الفساد ولكون التركيب ظاهرا في كلام الشئ وقوة النقص ايضا قدمه على المنع بقوله
 وايضا لم لا يجوز اه (قوله اللهم الان يلزم ذلك) اي الحدية باعتبار اشتقائه على جمع
 الذاتيات وحاصله ان لا يلزم ان لا يكون مثل الحيوان الناطق على ذلك التقدير حدا تاما
 اذا لم يأت في الاصطلاح ما يشمل على جميع الذاتيات وذلك الاشتغال موجود ههنا
 والاعتبار المذكور لا يضر بذلك وهذا شاراه ابو الفتح حيث قال في الجواب عنه مدار
 الحد التام اصطلاحا على كون المبادئ الموجودة بعد وضع المطلوب وتصوره بوجهها
 ذاتيات مرفعة لا على كون المبادئ المزية مطلقا فلا بد من الحد التام كون ذلك الوجه
 ههنا بهذا وقد اجاب ايضا بالانتم ان الصورة المقرضة حد تام لجواز ان يكون
 رسميا تاما من الحد التام والحد التام انما يتحقق اذا تصور المطلوب بذاته ثم حصل باقي
 ذاتياته وعرف بهما هذا فكلام المحشى ههنا انما ينطبق على الجواب الاول على ان يكون
 معا للمازومة المذكورة لاعلى الجواب الثاني على ان يكون معا لمطلان الثاني اعني قوله
 يلزم ان لا يكون حدا تاما له نعم لو اكتفى المحشى في الجواب بقوله اللهم الان يلزم ذلك لما كان
 ذلك على ان يكون الاشارة بقوله ذلك ان عدم كونه حدا له لكن قوله باعتبار اشتقائه على
 جميع الذاتيات كما عندما من التسخين ياتي عنه قطعه لهذا ولان قلت في غيره قوله وايضا
 لم لا يجوز ه عصف على قوته ه ان وجوب اه حاصله ان اللازم مما ذكره الشارح توقف
 ثبوت الوجه الثاني المعروف به على الوجه الاول فلم لا يجوز ان يكون ذلك الوجه الاول
 شريفا بانه من المعنى البسيط الى المعروف لاجزء من التعريف فلا يلزم التركيب فيه
 وما قيل من انه يجعل النزاع فظنا لان يكون النزاع في ان الوجه الثاني ينتقل به وحده الى
 المطلوب ولا يندفع بان هذا المنع من طرف المجوزين بالتعريف بالمفرد فيكون نزاع
 بينهم فان هذا الوجه المعلوم بعد لزومه هل هو جزء من التعريف او شرط له وهذا
 نزاع معنوي جدا فان راد بالاستثناء هذا المعنى فارجح بالوافق والافلام على انه ثم اقول ولولا
 قوته ههنا وادان لم يأت هذا القول اعني قوله وايضا لم لا يجوز على جواب آخر بل
 قوله اللهم الان يلزم اه فافهم (قوله وهذا) اي ههنا الاشكالان نقصا ومنه
 ما على ما قبل ادى كل قريب من مافره المحشى والما حاصلا الى هذا انتهى مع وحدة
 مال الوجهين فالوارد على احدهما وارد على الآخر لوضوح تفاوت الوجهين في التعريف

... من الفاضل
 ... حيث وجه
 ... لا الثاني
 ... ما حقه

وكون مافره المحشى ظاهرا في شريطة احد الوجهين للاختلاف ما قبل فيه
 ظاهرا في الجزئية فاعل قوله فليأمل اشارة الى تفاوت ورود الاعتراض عليهما بان
 الاعتراض الاول ظاهر الورد على ما قبل دون الثاني بخلاف مافره المحشى فالظ فيه
 ورود الثاني عليه دون الاول ويحتمل ان يكون اشارة الى دفع الاعتراض الثاني عنها
 بان القائل بالتركيب انما يقول به اصطلاحا ولا يناقش عليه مثله هذا ما عدى وقد قيل
 فيه بلاطيل قال له ارجح احكاما وهذا ان يكون المعروف لا بد فيه من ثبوت آه وكون المعروف
 مركبا اعني قوله في دفع الاعتراض الوارد على تعريف النظر بترتيب امور مطلوبة بالتعريف
 بالمفرد لا بد من قرينة عقلية صحيحة للانتقال من المعنى البسيط الى المسامحة فيكون
 التعريف مركبا من تلك القرينة العقلية والمعنى البسيط هذا ودع عنك الاوهام
 (ولهذا) اي ولانه لا بد في التعريف بانفصال وحده او الخاصة وحدها من ان لا
 القرينة العقلية الصحيحة للانتقال قالو في دفع الاعتراض على التعريف المذكور
 بالوصل وحده او اخاصة وحدها بان معنى ليطبق شيء له النقص ومعنى الصاحب شيء له
 التحريك كما جزم به اهل العربية فيكون مركبا من الذات والصفة وهذا القدر من التركيب
 كاف ههنا وبهذا يدفع الاعتراضان الاولان من المحشى اعني قوله يفهم منه وقوله وههنا
 فظن لان المعنى المذكور ليس لاجل ما ذكر بل لاجل آه فافهم واعلم ان الشارح المحقق
 ذكرهما كلاما جامع للاجابة الثلاثة عن الاعتراض المذكور ما اشار به الى ان ما لا حوجة
 الى شيء واحد وتوضيح انما ما ذكر في الموضوع وشرحه ان من يرى ان النظر كاتساب
 المجهول بالمعلومات وهم ارباب التعاليم قلوا النظر ترتيب امور معلومة او مقنونة
 للتأدي الى امر آخر وورد عليه انه غير جامع لروح التعريف بالفصل والخاصة (وحدهما)
 واجيب عنه اما اولافلانه كما قاله ابن سينا فخر خداج لا يضر التعريف المذكور وادان
 لا يشي عللا لان الحد انما هو ليطبق النظر فيجب ان يندرج فيه جميع افراده التامة
 والناقصة اسمها او كثره اما ثانيا فلانه لا بد مع الفصل والخاصة من قرينة عقلية
 مخصوصة لانهما بحسب مفهوما ههنا اعني من المحدود فلا يتصور الانتقال بينهما الا مع امر
 زائد يكون بينهما ترتيب واما ثالثا فلانهما مشتقان ومعنى المشتق شيء له المشتق منه
 فهناك تركيب قطعا وكلاهما مردودان اما الاول فلان اعتبار القرينة مع الفصل يخرجه
 عن كونه حدا لان لا يجوز الحد التام قص بالمركب من الداخل والخارج واما الثاني فلعلم
 انحصار التعريف بالمفرد في المشتقات وان كلا الردين اشار المحشى بقوله وايضا الى آخر
 قوله ثم قال الشريفة والحق ان التعريف بالمعنى المفرد مجاز عقليا فيكون هناك حكمة
 واحدة من المطلوب الى المبدأ ادى هو معنى بسيط يستلزم الانتقال الى المطلوب من غير
 قرينة الا بالبطء بضبط التعريف بالمعنى المركب يمكن ايضا الصاعده من غير
 مزيد دخل فيه فلم يفتوا اليه وخصوا احد النظر بما هو المنزه ههنا وقد تم في مخر

عليه ذلك المفهوم يدفع الاعتراض المذكور واما زوم انقلاب مادة امكن الخاص
 ضرورية ح على ما اشار اليه الشريف فمذ فوع بانه انما يلزم الانقلاب على هذا
 التقدير اذا اعتبرنا صدق عليه مفهوم الذات مطلقا بدون تقييده بصمة الضحك مثلا
 واما اعتدافها بها كما هو نظره ضرورة انه من قبيل ثبوت المفيد المطلق لاس قبيل
 وث - ي - نفسه هكذا في ربيعهم (ما اشار شارح وهو الخلد) قال شارح الاشارات
 اسم الحديق على التام والناقص بالاشتراك اللفظي لا التام دال على الماهية بالمطابقة
 كالاسم الا ان الاسم مفرد والحد مؤلف والناقص دال عليها لا بالمطابقة بل بالاتزام
 ويقع على الحدود دال ناقصة بالشك لان المشتغل على اجزاء اكثر احق بهذا الاسم
 من المشتغل على اجزاء اقل فاذا اطلق هذا الاسم فما واجب ان يشمل على التام الذي هو الحد
 الحق في وحده انتهى ورده صاحب المحاكات بان الحد مادل على مجرد الذاتيات فان دل
 على الجميع فتمام والافتقار فيكون مشتركا معنويا بقولنا بالشك وهذا اوفق في سياق كلام
 الشارح بل باسئطلاح اقوم ايضا فاقبل من ارما ذكره صاحب المحاكات لا يصلح للرد
 عليه لان الكلام في اصطلاح اقوم وهو محل نزاع بعد مدفوع بان غرض المحاكم زجيم
 ما قرره عليه وما ذكره اوفق بالقرض والاصطلاح بعد تسليم موافقة ما قرره شارح
 الاشارات لاصطلاح القوم (قوله اي مجرد الذاتيات) اي الخلق عن العرضي اذ لو اخذ
 العرضي في الحد نخرج عن الحديثة والكلام ههنا في الحد فعلى هذا يكون المراد بقوله
 او بوجه عبرة عما عداه غير الدكنة بمقتضى المقابلة ثم المراد من مجرد الذاتيات ما هو اعم
 سواء كان جميع الذاتيات او بعضها فيشمل الحد الناقص ايضا في هذا التفسير اشارة
 الى ان الدكنة غير محصية بالحد التام كما هو المتبادر وقد اشار اليه الشريف في الخاصية
 الصغرى حيث قال ان تصور الماهية بالدكنة لا يحصل الامن فتصور جميع الاجزاء بالدكنة
 هذا اذا كان حدا تاما وان كان غير الحد التام بخلاف ان يكون بالدكنة وان لا يكون بالدكنة
 انتهى في انه قد تقرر ان الرسم قد يفيد الدكنة ايضا فلعل التفسير المذكور مبنى على الاغلب
 او على مقتضى المقابلة فافهم ثم قبل ان المراد بالاجزاء ههنا الاجزاء المحمولة فيرد ان محمولات
 يعود بالحقف والجدوان وليس بشئ منها محمول ليس بشئ لان الكلام ههنا في الاجزاء
 العقلية وكل من الاجزاء المذكورة اجزاء خارجية خارجة عن البحث (قوله بناء على
 ان المراد بالتصور مائة سال التصديق) كما هو المتبادر من كون الكلام في التصورات
 وان كان التصور بمعنى حصول صورة الشئ في العقل شاملا للتصور والتصديق ولك
 - تول هو المتبادر من نفس التصور لما هو المتعارف من استعماله في مقابلة التصديق
 خال المتبادر المذكور فربما على هذه الارادة فلا يرد ان التصور من الانفاط المشتركة
 ولا يجوز استعمالها في التعريف بالاقرينة لان استعمال لفظ التصور ههنا بالقرينة
 كما شمرنا اليه واوعضا المين عن هذا التبادر اعقبتها التزديد المذكور بما واولاه

مخصص له بما يقابل التصديق فيبان الواقع اقتضى الاعتناء بالتبادر اذ كور هذا (قوله
 وذلك ا) اقول ذكر لبيان وجوها ثلاثة متعارفة المأل لان لا كساب اي كساب
 التصور لان الكلام فيه ثم ساق قوله بان بوضع المط التصوري عن هذا المتوال من غير
 تعرض لجان التصديق لعدم الحاجة ههنا لبيان ما قبل ما ذكره ما خوضن شرح المطالع
 وقد قال ههنا المراد بتصور الشئ في التعريف تصويرا لكسبي بطريق النظر ضرورة ان
 التعريفات انما تكون باقتباس الى التصورات كشيء والشيء انما يكون سبب
 تصور الكسبي بطريق النظر بان بوضع لمط التصوري المستور به او لان بعد الى
 ذاتياته او عرضياته و يؤلف بعضها ببعض نأبغها يؤدي الى المط كما يعمل ذلك
 في التصديقات انتهى فاللايق له ان يورد قوله كما يعمل ذلك في التصديقات في ذيل
 قوله بان وضع المطلوب التصوري ا) ايوافق النقل المنقول عنه ليس بشئ اذ لا كلام
 ههنا في التصديقات وان ذكره شارح المطالع توضيح للمقام وقصدا الى اتعيم
 والعجب من ما قل كيف يتجاسر على الاعتراض عنه باختلال نقله فهل هذا الامن اختلال
 فهمه ورشده ويمكن ان يقال حصص جانب التصور بالبيان اذ لا نزاع لاحد في كون
 بعض التصديقات نظريا وكسبيا بخلاف جانب التصور فان منهم من ذهب الى
 ان التصورات كلها بديهية لا تحتاج الى الكسب وان توهم بعضهم ان هذا من الامام
 تشكيك لا مذهب له في تخصيص جانب التصور بالبيان رد لما ذهب اليه الامام مع كفايته
 في توضيح المقام بل الواجب الاكتفاء به في تحرير المرام (قوله المشهور به اولا) اي المعلوم
 يرجع ما قبل التعريف اذ لو لم يكن مشهورا به اولا يلزم طلب المجهول المطابق كما سبق وهو
 مح (قوله ثم بعد) اي يقصد اشارة الى الحركة الاولى اعني الحركة من المطالب الى المبادئ
 (قوله ويؤلف بعضها ببعض) اشارة الى الحركة الثانية اعني الحركة من المبادئ الى
 المطالب فعلى هذا يكون النظر عبارة عن مجموع الحركتين اعني الحركة من المطالب الى
 المبادئ والحركة من المبادئ الى المطالب وهذا مذهب القدماء وعند المتأخرين النظر
 عبارة عن الترتيب اللازم للحركة الثانية ولذا عرفوه بترتيب امور معلومة فاخترنا الحش ههنا
 مذهب القدماء فيما شرح المطالع ثم انا هذا البيان مني على وجوب تركيب التعريف كما
 ذهب اليه القدماء او على الاعل كما ذهب اليه المتأخرون بناء على جواز التعريف بالمفرد
 عندهم لا عند الاوائل والفظ ان النزاع بينهم معنوي وهو ان المعنى البسيط هل يصح منه
 الانتقال الى المط من غير ان يكون الوجه المعنوي به المساهية قبل التعريف جراً من
 التعريف او لا يصح ذلك الانتقال بل لابد ان يكون ذلك الوجه جراً من التعريف وقد
 سبق تحميته لكن هذا انما يكون معنويا اذا كان النزاع في ان التصور المفرد هل يقع تصور
 آخر بطريق اختياري في الجملة او لا قال القدماء بالثاني وقال المتأخرون بالاول و
 كان النزاع في ان التعريف بالمفرد هل يقع تصور آخر بطريق مفرد اذ لا يصح

من غير ترك ما هو اللازم في التعريف وتخصيصه ان الشمول عند ترك التزديد يحتاج الى ترك
 ماهو المتبادر ولما كان الترك المذكور غير ظاهر في التعريف كان الشمول المذكور
 ضمنا له ايضا ولما اشمول عند التزديد فقط جدا من غير ان يتكافأ خلاف ماهو الظاهر
 في التعريف اعني الحمل على التبادر فان دفع ما قبل من انه لو اعتبر التبادر لم يكن هناك
 شمول صلا ولا يعتبر ان كان هناك شمول ظاهر فالتزديد المذكور يجعل الشمول المذكور
 منصوبا لاظهار انتهى على ان الفرق بين الظاهر والنص مما اعتنى به الاصحابون
 ولا يلتفت في مثل هذا المقام اليه بل الظاهر في النصوص عند غيرهم كاهو المتبادر
 ايضا من وصف الشمول بالظهور هذا فلتخص من هذا ان في هذا البيان تعريف لما
 في شرح المطالع من الاكتفاء بالشق الاول نعم لم يذكر في شرح المطالع قيد الاكتساب
 ايضا لكنه مر ادكاه عليه شارح المطالع فسواء ذكر هذا القيد كاهنا وترك كافي
 شرح المطالع بخروج المرومات بالتسمية الى لوازمها البينة فاقبل من ان يخص به التزديد
 بيان فاشته بحكمه ليس بشئ (قوله لما كان طريق التقسيم) وفي بعض النسخ سورة التقسيم
 وفي كل اشارة الى انه ليس ههنا تقسيم حقيقة وهو ظاهر وحاصل كلامه انه لما كان
 صورة لتقسيم الواقعة في التصاريق اما لتقسيم المحدود واما لتقسيم الحد لا للشك
 او انشكك لعدم مناسبة كل منهما لمقام الحد والمحدود بين الشارح بهذا الكلام ان
 صورة التقسيم ههنا لتقسيم المحدود للعلامة المتقولة عن الاصطفاة في الحد فقولوه لكن
 لا على طريق ان مربوط بقوله قد يكون للمحدود وقد يكون للحد واستدراك من المجموع
 لان لا خبر كما توهم من قال بشئ كلامه ان كلا القسمين صحيح لكن القسم الثاني
 مشروط بشرط ثم قال وهو فاسد لان صاحب التحقيق صرح بان تقسيم الحد باطل
 انتهى ولا يخفى ما فيه اما اوله فلا الاستدراك من المجموع لان الاخبار وهو ظاهر
 وان خفي عليه واما ثانيا فلا نه في صدد توجيه كلام الشارح الذي يجوز تقسيم الحد
 على انه سيصرح قلا عن شرح البردوي بان كلا منهما واقع في الكلام واما لقول
 بان الاستدراك المذكور يجعل السؤال الثاني مع جوابه مستدركا ليس بشئ لانه ههنا
 في صدد بيان الواقع ولا يشفيه تقرر بالسؤال الوارد على ظاهر الكلام وجواب عنه (قوله
 ان على صريحي است) اي من اسكلم او انشكك اي تشكك المتكلم في طلب والمعنى
 كذا في ان المتكلم قد شك في مورد كذا او اما ولا على طريق انه لم يشك فيه ولكن
 قد اربك من دفع الشك على لمخ طر فلو اورد اما واو (قوله صورة التزديد) فائدة ابرار لفظ
 صورة في استعاو القول في توجيهه بان التقسيم قد يكون جعليا كما في تعريف النظر
 ليس بشئ لان معنى الجملي في السابق تناول القسم الاول والثاني في الواقع كما حققناه وان
 ان ينظر الى الجمل ههنا ليس كذلك (قوله في التعريف) به استار الى ان المراد بالمحدود
 والحد ههنا هو مطلق المعرفة والتعريف ويؤيد ان الكلام المذكور بما اعتنى به اهل اصول

والحد عندهم بمعنى التعريف الجامع الذي يعرف كان وما صرح المحققين في بيان
 يكون هذا التعريف رسما (قوله سؤال من وجهين) والظاهر ان هذا سؤال واحد
 يقرر به اربعين محققين وكذلك الجواب واحد يقرر به اربعين محققين وذلك لان
 اصل السؤال منافاة اول التعريف في غير رتبة انه تعدد لا لقسام وتاويله التزديد
 وكل منهما يناق في ماهو المقصود من التعريف الذي هو البيان واصل الجواب منع منافاة
 او اما المقصود من التعريف في غير رتبة انه من تعدد الاقسام يحصل خاصة للمعرف
 مميزة له بمساعدة واربعة كلمة توقي انتم له للتقسيم لا لا بهما وعلى كلا التعديين
 لا يناق في ماهو المقصود من التعريف الذي هو البيان ويدل على ما قررناه ان صاحب المواقف
 بعد ما قرر السؤال الاول مع جوابه في تعريف النظر اعني به الفكر الذي يطلب به علم
 او غلبة ط قال وقد يفر هذا السؤال في هذا الموضع وغيره من الحدود والمثثلة على التزديد
 بعبارة اخرى يقال لفظه اولى آخر ما ذكره المحقق ههنا في السؤال الثاني مع جوابه
 وامضى عليه شارحه الشرع يفهم نص في ان الوجهين المذكورين سواء اوجوا
 من قبيل التعديين المختلفين فاقبل من ان الجواب الاول من الجوابين المذكورين مني
 على تسليم كون المتيقن يعرف مطلقا للمعرف ثم ان المتيقن في الحقيقة ماهو لا
 من المذكور في مقام التعريف على ما وضعه الجواب الثاني مني على منع كون المتيقن
 يعرف مطلقا للمعرف بل للمعرف في الحقيقة يعرف القسمين فعلى هذا ينبغي ان
 يقدم الجواب الثاني على الاول لان حق المنع ان يقدم على التسليم على ما قرر في لا داب
 ليس بشئ مبناه على الفعول بما قررناه على ان ما ذكره انما يكون في الجوابين المنع
 والتسليم من السؤال الواحد وهما ليس كذلك لان كل سؤال جوابا كما قرره ثم زاد
 هذا القائل قيمة اخرى وقال مقصود صاحب التعريف اما تعريف بقول الشارح
 واما تعريف اقسامه فالجواب الثاني يقتضي كون المتيقن الثاني والجواب الاول يقتضي
 كون المتيقن الاول فيهما تنافيا انتهى فها ينبغي على زعم السابق وليس هذا الا من قبل
 اعادة لسؤال المورد على ظاهر التزديد فيرد عليه ان التزديد بين المقصودين يناق مقصود
 صاحب التعريف الذي هو البيان فالق ان التقسيم لا يناق في التعريف كما اشار اليه
 في الجواب الاول (قوله لظاهرة من حبه هي) اي مع قطع النظر عن الافراد وتعدد
 الاقسام وهذا التعريف اي التعريف للمعرف لا لقسام التعريف وتعدد يدين له قسمين
 الحد والرسم فاخلل تحت المعرفة ودخل تعريف كل من الحد والرسم تحت المعرفة
 عين دخول كل منهما تحت فلا يرد ما قبل الا ان يقول بمرسمان في الحقيقة قسمين
 داخلين تحت مطلق المعرفة (قوله والانقسام اليه) اي كونه مقسم اليه وكونه
 على حد الوصفين على ما سيظهر عن شرح المقصود فاقبل ان ما ذكره من ان
 ما ينقسم الى هذين القسمين على ما صرح به بعض المحققين وهذا ليس بصحيح على شئ
 من اقوال المعرفة فاقطع هذا المعنى لارم للكلام المذكور في مقام تعريف المعرفة

بمعونة المقام يراد هذا اللازم فاقبل من ان دلالة الالتزام معجورة في التشارك ساقط
 ايضا على ان كونها معجورة في الرسم سيقا في النقص (قوله ولم يرد) على صيغة لمجهول
 او المعلوم فافهم (قوله كذا) اي من قوله الاول الى هنا في شرح المواضع ومذكور
 في المواضع ايضا كما اشترنا اليه والظاهر ان الاشارة الى حاصل الجواب الثاني على
 تمصيله فانه الذي اعني به شارح المواضع في هذا المقام (قوله وفي شرح المتأخر)
 الطاهر انه تأييد الجواب الثاني مع انه مأل الجواب الاول فبعبارة اشارة الى ما حقه من
 ان مأل الجوابين واحد وان كما ابيحنا في محققين ثم في اشارة الى انه يجوز ذكر الاعراض
 المتعارفة في التعريف اذا كان المراد به تحصيل عرض لازم مساو للمعرف الامر كذلك ههنا
 فان كلا منهما عرض متعارف يحصل من المجموع عرض لازم يشمل جميع افراد
 وان وقع ذكر تلك الاعراض المتعارفة في بكلمة او اشارة الى انقسام (قوله لا بعض)
 اقسامه مثلا (قوله ما يكون تصوره سبيلا كنسب تصور الشيء بكهه) يشمل الحدود
 دون الرسوم وقوله ما يكون تصوره سبيلا لا كنسب تصور الشيء بوجه بعبارة
 يشمل الرسوم دون الحدود فطلق لتعريف لا يخلو عن احدهما وقس على هذا
 (قوله ليس بوجه واحد) اذ لم يتحقق هنا انفصال حتى يكون لمنع الخلو بل المتحقق
 هو التقسيم وبيان الخاصة الشاملة الا ان يكون مراده بالانفصال صورة الانفصال
 ومنع الخلو استثناء الاقسام وله اسبق شي من ههنا يذكر بقرينة قوله والتقسيم للحدود
 وجعله علامة اياه هذا ولان نقول في بيان عدم الوجاهة الانفصال هنا كما يكون
 لمنع الخلو يكون لمنع الجمع ايضا اذ لا يجوز الجمع بين القسمين المذكورين ايضا وفي الجواب
 عنه بان جعل الانفصال لمنع الخلو علامة له لا يتأني كونه لمنع الجمع ايضا ما يتنه لما كان
 المق ههنا استقصاء جميع الافراد صرح بذلك منعنا الخلو وان المراد بمنع الخلو ههنا
 منعه ادع اعني ما لا يوجب بينهما سواء اجتمع القسمان اوليا كما ههنا وانما هو افرز
 ولا هو (قوله حين) اذ ان هو القول به ان اسبق (قوله لا) وكان التعسيم آه) راي
 اهدم كون التقسيم للحد على سبيل الانفصال لمنع الخلو على ما هو صريح كلام الفاضل
 في ما قال فان قلت يجوز تقسيم المحدود على سبيل الانفصال لمنع الخلو دون تقسيم الحد
 على هذا الوجه قلت لا تقسيم آه وحاصل استدلاله ان التقسيم لو كان للحد على
 هذا الوجه لزم احد الامرين اما وجوب تساوي القسمين وما عدم صدق منع الخلو
 والاول خلاف الواقع لكون القسم الثاني اعم من الاول ههنا والثاني ايضا بط كونه
 مستلزما لعدم حصول التعريف جميع افراد المعرفة مع استلزامه خلاف الواقع ايضا
 وهو كون الانفصال المذكور على سبيل منع الخلو ولذا حكم به الشارح وبتدليله اللازم
 في الاستدلال بالحدود من المحدود على هذا الوجه بط فثبت ان التقسيم للمحدود
 الوجه المذكور ههنا ان هذا التقرير انما هو بالنظر الى الحد مقابلا للرسم

على ما هو المناسب لاصطلاح الحق وان كانت البعث المذكورة تدعي به اهل الاسلوب
 على ان يكون الحد والمحدود بمعنى مطلق المعرفة والتعريف الجامع للمانع بل التعريف
 احاد بيان لرسم عليه وان لم يشر اليه اذ الدليل المذكور بخلافه جار فيهما بان يقال
 لو كان التقسيم للرسم سواء كان تاما او ناقصا يجوز تعدد الخواص قطعا فلا كلام فيه
 وانما الكلام في جواز تعدد الجنس البعيد على ما يشير اليه فلا يصدق منع الخلو هذا فيقال
 بان هذا واد كان احتمالا لا كنهه بعيد من كلام الفاضل ولا نقار وقس عليه الرسوم ولاك
 ام يصرح بالاسترضاء يجوز ان يكون الخواص اكثر من اثنين مساقط (قوله وليس كذلك)
 فيه ان العام اذا قيل بالخاص يراد به ما عدا الخاص فالمراد بالوجه ما عدا الكنه واليه
 اكتفى بما سيذكر في رد كلام الفاضل الثاني حيث قال ولان المراد بالوجه المميز غير
 الدنه فهم (قوله وفيه انه) منع لللازمة في قوله فلا يصدق وهذا سبيل تقدير
 كونها حدين فافهم فظاهر وانما على تقدير كون احدهما حدا تاما والاخر حدا ناقصا
 فلا حاجة الى كون الجنس اليه اكثر من اثنين بل لو كان الجنس البعيد اثنين ثم لم يمتد
 المذكور اذ يوجب جرح جنس واحد فرب وجنس بعيد فلهذا فلا يصدق منع الخلو
 فدل قوله ان اثنين بانظر الى قولهما ناقصين او باسقاط الى ارجح الجنس البعيد
 في الجنس لربما يفتح ابدان يكون اكثر من اثنين حتى يرد لمنع الحد كورا او لمراد من الاثر
 من الاثنين لازمه وهو عدم الكون اقل من اثنين سواء كان اكثر منهما او لا فافهم
 (قوله واحدة) بناء على اشتراط التساوي بين المعرفة والتعريف على مذهب المتأخرين
 وان جرح القدماء والتعريف بالاعم والاحص لكن لا يقي للقبول ان يتي كلامه ههنا
 على مذهب الاواخر لكون النص وشارحه منهم فان دفع ما قبل من ان هذا يخالف
 ظاهر التحقيق من جواز التعريف بالاعم والاحص كما ذهب اليه الارايل على انه قد حقق
 الفظية المزعجة من افرق بين (قوله رسيه) فاما نشاء لكون الحد مراديا من الذاتيات
 وجوب المساواة فيهما ظهور من وجوب المساواة في المرضيات ولذا لم يجوز من ذهب الى
 عدم وجوب المساواة اعني لقدماء اخصية الحد الناقص وان حوز اخصية الرسم
 الناقص ايضا وان سها في بعضهم (قوله فلهذا) بين كونه (يعني ان التعصيا
 المذكور بعدم كونه مشتلا على المقدمات المنظورة لاحاجة اليه بل يكفي له ان يشتمل لانه
 او كان التقسيم للحد فسادا كان القسمان حدين تامين او ناقصين يجب ان يكونا متساويين
 وليس كذلك ولا حاجة الى في الكلام (قوله بل عدم المساواة عندنا) جرى على كونه
 الانفصال لمنع الخلو وهو كما ذكره الشارح علامة لكون التقسيم للمحدود وفهم
 كون عدم المساواة علامة لكون التقسيم للمحدود فسقط ما قبل اصواب ان يقول
 علامة لعدم كون التقسيم للمحدود انتهى نعم هذا هو الملازم لسوق الكلام لكن وماذا كنا
 يدفع الملازم ثم ان هذا الكلام زعم من المنع الى الاستدلال بان ذلك مستلزم

المصادرة لان خلاصته ان التقسيم اولم يكن للمحدود بل كان المحدود يجب ان يكونا
 مساويين والثاني باطل لعدم المساواة المقضى لكون التقسيم للمحدود قبول الاستدلال
 ان التقسيم لو لم يكن للمحدود يلزم ان لا يكون التقسيم للمحدود بناء على انه على
 هذا التقدير يلزم وجوب المساواة لما منع لكون التقسيم للمحدود مصادرة بفتح
 الاستدلال بمثل قطعا فاقبل من ارشاد حاصل اعتراض المحشى ان عدم المساواة لا يخص
 بالحدوث الثامنين بل يجوز في السك على ان عدم المساواة علامة اخرى غير ملازمة
 لان انفصال لمنع الخلو والاف في خط بين علامتين ولم يفرق بين المصامين حيث ذكر
 في توضيح كون الانفصال لمنع الخلو علامة حديث عدم المساواة انتهى ناش من الخبرة
 والخط في المقام (قوله وقيل المراد به) لعرف بينه وبين الاول ان لقائل الاول
 جعل الانفصال لمنع الخلو لئلا يلبس على كون التقسيم للمحدود وهذا القائل جعله دليلا
 على صحة قوله في كل الانفصال منع الخلو علم ان التقسيم للمحدود لا يحد
 فاحصل الاول ان كون الانفصال لمنع الخلو يقتضى كون التقسيم للمحدود وبعكاذ كره
 من الدليل وحاصل الثاني ان كون الانفصال لمنع الخلو يعلم ذلك وان لم يكن مقتضاه
 هذا (قوله علم ان التقسيم للمحدود) هذا من قبيل الاستدلال باحد الاثرين على
 وجود المؤثر لانه اشار اولا انه ان كان التقسيم للمحدود يجوز لا يحد ان كون الانفصال
 لمنع الخلو كونه لمنع الجمع ومن البين ان وجود احدى الاثرين يدل على وجود المؤثر
 وان لم يكن وجود المؤثر مستلزما لوجود كل من آثاره فان دفع ما قبل من ان هذا استنتاج
 بادئنا عين التالى والله عقيم في غير الملازمة المساوية انتهى وذلك لان هذا استدلال
 بوجود احدى علامتين على وجود ذى العلامة ولا شك في صحته (قوله وبه نظرا)
 حاصله ان اراد ان الماهية الواحدة لا تكون الا احد المفهومين الدالين على الماهية
 بالمطابقة كما في الحدين الثامنين فيمكنه غير مقيد وان اراد انها لا تكون الا احد
 المفهومين الدالين على الماهية ولو بالانتماء كافي غيرهما لم لا يجوز ان يكون تلك الماهية
 واحدة بحد قهرا عليها ذالعية لا تصور في غير الحد انما فالمراد بقوله
 صحتها جديا صدقها عليها قطعا والابيض الزردي من المحشى اذا موجود في غير
 الحد انما هو اصدق لا لالبينة واما ما قبل من انه يلزم ح جعل كلام القائل على
 ان يكون من مذهب الوجود هو ان يكون مصادرا كونه قد ايسر اثنى انه هذا الزردي
 من مذهب الوجود له اوله احد المفهومين المتعبرين لكون المتبادر من المفهوم ما هو اع
 من المطابقة على ان الزردي بمثابة لترويج البحث شائع مع ان عرض المحشى بيان
 قصور التقدير بان يقال الاثني للقائل بان هذا الشئ ايضا لا يجوز ان يكون الماهية
 الواحدة عين المفهومين المتعبرين بصدق قهرا عليها مع او كان التقسيم للمحدود لا يلزم
 من مذهب الوجود فالت ذلك كلام آخر غير نافع للقائل لانه يستدل بكون

الانفصال لمنع الخلو على كون التقسيم للمحدود كما حققناه اولا والحق ان زيد لقائل
 الاول اوسع من زديد هذا بل ملدا قدمه (قوله ولا يراد به) هذا واراد على القائل
 الاول ايضا سكن اخره الى هنا لكون وروده على هذا القائل ظه من وروده على الاول
 على انه لا يلزم من التاخير التخصيص فعلى القائل الاول اعتراضت غيره مع انه لا يحد
 ان يكون هذا الاعتراض مشارا الى قوله هناك على ان المساواة او ان لم يصرح به فليتهم
 (قوله يلزم ان يكون قسم لشيء) وهو ان تصور بالكنه ههنا لا ندراجة تحت اوجه لم
 لشاملة وغيره (فسميه) اى مسايله حيث جعل اثنى مقابله والقول بان اللازم
 كون احد المفهومين اخص والاخر اعم فليكن الاخص حدا تاما الا اعم مما ناقص
 ويجوز ان يكون عم عند القدماء وذلك لان تلك المقابلة لا يجوز ان تكون على تقدير
 كون المراد بهما ماصدق او حوب صدق الا اعم والاخص على شئ واحد فاذ كان المراد
 بهما المفهومين لم لا يجوز ان يكون الثاني اعم من الاول على معنى ان تعريف القول الشارح
 اما المفهوم الاخص واما المفهوم الاعم ليس بشئ اذ لا مقابلة بين المفهوم الاعم
 والمفهوم الاخص فاذ كره المحشى وارد عليه بعينه والحق ان مثله مقابلة باول الكلام
 لانه متى على كون الانفصال لمنع الخلو والمحشى في صدره (قوله وح يكون الانفصال
 لمنع الجمع) قطعا لان منع الخلو قطعا اذ يمكن ان يكون له قسم ثالث غير هذين القسمين
 فاذ لم يكن الانفصال لمنع الخلو قطعا لم يتم قوله ولما كان الانفصال ههنا منع الخلو
 وقد حى هذا البيان على بعضهم وقال به انه ح يكون منع الجمع لمنع الخلو وهو موطر
 ولا تملى انتهى فمد وقع هذا القول في انتهى عنه من العترة كما يخفى على ذوى الفطنة
 (قوله واعلم في تناول) لما اشار الى ما وضعه الشارح العلامة علامة كون تقسيم
 للمحدود غير تام وان المعتبرين يساهم بانوا بالشيء العللي اورد كلاما بين فيه علامة
 لكون التقسيم للمحدود وعلامة لكون التقسيم للمحدود والموجود ههنا هو له علامة دوى
 فيكون التقسيم للمحدود هذا وانت خبير بانه غير خارج عما ذكره الشارح لانه اذا تناول
 القسمين فقط من القساطر لتعريف يلزم ان لا يخلو المعرف عنهما فيكون الانفصال
 لمنع الخلو واما اذا لم يتناول القسمين فقط من القساطر فيجتملى ان يكون للمعرف هناك قسم
 خارج منهما فلا يكون الانفصال لمنع الخلو وان كان منع الجمع فيقول هذا الى ما ذكره الشارح
 فليس ههنا علامة اجلى مما اشار اليه الشارح العلامة ثم اراد هذا البيان معنى على ما
 ذهب اليه بعض الاثمة كما يشير اليه بقوله كذا في شرح البردوى وان كان هذا مخالف
 لمذهب اليه صاحب التحقيق من ان تقسيم الحد باطل اذ مقصوده انما هو تصحيح ما جوزه
 الشارح من كون التقسيم للمحدود وللحدود ثم صرح بان المراد ههنا ان

ولو لم يكن الاول صحيحا لقائل والتقسيم للمحدود وعلامة كون اى بل لا يحد

العلامة فتأمل في هذا المقام فانه من مزالق لاقدام على ما رآه بعض

تكون معرفة ما على ما سيجري على ما سيجري بقوله وهو ما يكون
 مقصوده (قوله) وهو ما يكون بصورة سببا لا كغائب (التي) تناول هذا القسمين
 معنى لكنه اوله المبرراتها وبانظر الى ما هو المفهوم منه مع قطع النظر عما والتبادر
 منه اعني انكته فقط كسابق ولا شك في اننا اول المذكورة في اهل قدس سلفا اعتبارها والكنه
 فيخص بالمدسفة (قوله) انه واحتاج (قوله) وفي بعض النسخ مفهوم المعرفة
 والظاهر هو الاول اذا احتياج ههنا وان كان بانظر الى المفهوم لكن فصرحه يشعر
 بالاحتياج الى معرفة آخره وهو مفهوم المعرفة اعني ما يستلزم تصوره او الخلال ذلك
 ما حرد في جانب الجزء فيلزم اتحاد الشرط والجزء فالوجه على تقدير وجوده كافي
 بعض نسخا يحمل على الاحتراز عن اللفظ فافهم (قوله) لا احتياج مفهومه (قوله) ف
 وسلام في هذا المفهوم ههنا كما عرفت اما في تلخيص كلامه انه احتياج المعرفة الى
 معرفة آخرها فضاء تعريفه لا احتياج معرفة المعرفة الى معرفة آخرها لا احتياج
 في الاول بحسب ظاهره من حيث كونه معرفة وهو موجود في معرفة المعرفة لان مطلق
 المعرفة لكونه مطلقة ما جزء من معرفة المعرفة لكونه مقيدا ونظرية الجزء تستلزم
 نظرية الكل فاما كان الاول نظر بالاحتياج الى المعرفة كالشأن ايضا نظر بالاحتياج
 الى معرفة وكما الثالث والرابع الى ما لا يشهد فيلزم النسب في تحصيل ماهية المعرفة
 واللازم بان فكذا المردوم هذا فلا حاجة في توضيح المقام الى ما قبل بان مطلق
 المعرفة من قبيل المسامية النوعية ومعرفة المعرفة الى ما لا ينشأ من قبيل المحصل
 ونظرية الاول تستلزم نظرية الثاني لكون المسامية النوعية جزءا من المحصل
 واما الاعتراض عليه بان هذا من اشياء العارض بالمعرض لان مفهوم المعرفة ليس
 جزءا مما صدق عليه مفهوم معرفة المعرفة اعني ذات ما يستلزم تصوره اه وان كان جزءا
 من معرفة المعرفة من حيث هو معرفة ففان من العجالة وهل جواب الشك والخش
 انه على ان ان الاشياء المذكورة لا يكون الا بغير المراد مع القائل بمجرد المراد
 فيكون (قوله) وحده السيد الشريف في حواشي شرح المطالع) هكذا
 في النسخ صحيح لم يحد البحث المذكور فيها فله تغير من النسخين والصواب كما
 في بعض النسخ في حواشي شرح الطوالع (قوله) وفي ملازمة الجواب الاول) من جوابي
 حواشي شرح الطوالع المذكور للسيد الشريف بطرلان بناء هذا الوجه على ارادة
 المفهوم من معرفة المعرفة اعني معرفة المعرفة من حيث انه معرفة وبناء الجواب الاول
 من حواش الش على ارادة ما صدق عليه اعني ذات ما يستلزم تصوره اه اما مجردا او مع
 وصف المعرفة والسندل على بطلانه باستلزامه النسب لا ينكر عدم زومه على تقدير
 ارادة ما صدق اه مجردا او مع وصف المعرفة بل كلامه على تقدير ارادة المفهوم
 ووصف كقوله فلا يكون هذا في المقاب وقد اشار الخش الى هذا البيان فيما قل

عنه حيث دل من توجيه التماسيل بحسب المفهوم والجواب بحسب الذات انتهى
 فاقبل من ان معنى الجواب لا يلزم ان يكون موقفا لمشي السؤال ليس بشئ مب
 على القول بانه المشي من ان جوابه من بحسب لفظ مع الارادة لمشي ارادة
 المفهوم فلا يلزم قطع على او دفع الاستدلال واردة ما صدق نعم او واردة منه او اهل دليل
 الملازمة لحصل الملازمة قطعا لكنه ام يترك كلامه بذلك وادلى التمييز بعدم الملازمة دون
 عدم الصحة للاشارة الى ان منع المدلل زاجع الى دلائلها فيجواب الشك والحقيقة منع
 لدل الملازمة اعني لجزئية بان المدعى اماما في مجرد اوسع بوصف اه رض
 ومفهوم له في بيان الاول عارض في الثاني فلا يكون جزء منه حتى يلزم النسب قبل
 في قوله النظر المذكور بان افروض نظرية مفهوم مطلق المعرفة المستلزم فقط
 الخاصة لما رضى لهذا المفهوم فلا يصح قول لش في الجواب لكونه معلوما باعتبار عارض
 وفي هذه بار مفهوم مطلق اه في مفهوم بوجه ما يجادل بوجه آخر كما هو شأن المعرفة
 باقتضائها في الاول في الصدق كما تقر في محله فاش من الجزئية اما الاول فلا الجواب الاول
 من الشك هو ارادة ما صدق في مجرد اوسع لوصف العارض فكيف يزعم ان قوله لكونه
 معلوما باعتبار عارض جواب اول واما ثانيا فلان المعلومية في هذا القول حال ما صدق
 غايته بالاعتبار المذكور لاحل الوصف المذكور واما ثالثا فلان حل المعلومية في
 كلام الش على المعلومية بوجه ما الكافي في التصديق فاسد قطعاً بأي عنه قول الش
 بعده وهو صدق مطلق المعرفة المحدود عليه لا رده صريح في ان المراد منه المعلومية
 بحيث لا يحتاج الى تعريف آخر اصلا ومن البين ان ما هو معلوم بوجه ما لا يكون كذلك
 والحق منه انه فسر قول الخش سابقا اوجاج مفهوم المعرفة اه بقوله اعني المفهوم
 المعلوم بوجه ما تمهد لهذا البيان فمع ان المراد من المعلوم في كلام الش هذا المعنى
 كما رجمه لا يصح فرض احتياجه الى معرفة آخر على غير الشك حتى يلزم التسلسل
 ويحتاج الى الجواب في ان يحصل الملازمة بذلك التوجيه فالحق في البيان ما اثرنا اليه
 اولاً (قل الش العلامة لا يحسب بان معرفة المعرفة) اي معرفة معرفة المعرفة ههنا
 اي عين معرفة المعرفة اذا اكتمل ههنا في المرتبة الثانية فلا بد من شئ اشياء المعرفة
 ومعرفة معرفة معرفة يعني لا يحسب عن الاعتراض المذكور بان التسلسل انما يلزم
 اذا كان معرفة المعرفة غير معرفة المعرفة فمع يحتاج ذلك الى معرفة معرفة معرفة
 فيلزم النسب واما اذا كان عينه كما هو الصحيح كما قبل ان وجود الوجود عينه ففصل
 للتسلسل على ما حقق في علم الكلام فلا يلزم النسب (لان العينية ممنوعة) اي لا نقول
 ان تلك العينية في كل منها امر دود لانه يستلزم كون المضاف عين المضاف اليه ويستلزم
 ايضا ههنا تعريف الشئ بنفسه والكل فاسد اما الاول فقط واما الثاني فلزم المعادة
 من التعريف والمعرفة بالاجبال والتفصيل فطما وقول مراد من قوله وجود

ولا يرضى بخلافه اصحاب التوجيه (قال شارح بر يحيى) اى احدا الجاهل بين ما يمنع
 لزوم التسلسل وما يمنع بطلانه اما الاول فان يقال ان النسب انما يلزم الاحتياج في
 المعرفة اى معرف آخر وموم اما بالنظر اذ لا يجوز ان يكون اجزائه بدلية اوية
 او غير اولية اما غير الى كونه معرف لمعرف من حيث هو معرف فاصدق مطلق له في
 المحذور عليه وذلك قد علم اولا فيكون معرف المعرفة معلوما بهذا الاعتبار ولا يحتاج
 الى معرف آخر فهما ثلاثة اشياء مطلقا عرف وهو الذى ارادته ينفه ههنا معرف
 الله في النظر الى ذاته وموالات ما يستلزم تصويره ببلا كساب تصوره مع قطع النظر
 عن كونه موصلا ومعرف المعرفة من حيث كونه معرفة اعنى كونه موصلا الى المعرفة ههنا
 والحواس المذكور مبنى على احد الاعتبارين الاخيرين وفقط بل بعضهم ههنا فرق
 بين الاعتبارات الثلاثة والامر فيه واضح ومنهم من اورد على قوله اكونه معلوما باعتبار
 خاص آيات مفهوم مطلق المعرفة بطى يحتاج الى التعريف ولا يكون ذلك متصورا
 بعد فكيف يكون صدقه عليه معلوما واحاط بوجهه السابق بان الصدق يتوقف على
 تصور الصادق لما صدق بوجه ما فيجوز ان يكون تصور مطلق المعرفة مفصلا عما هو
 على تصور بوجه ما يكون ذلك التصور حاسلا قبل التعريف بهذا المقصود انتهى
 ولا يخفى كونه ههنا اتفاق كلام الشارح انما هو في نحو يزكون معرف لمعرف معلوما باعتبار
 صدق المعرفة المحذور بالتعريف المذكور عليه وبين الذين ان مطلق المعرفة به كونه
 معلوما باعتبار تعريف المذكور يكون معلوما مفصلا عن ذلك ان صدق ذلك المعرفة المعلوم
 اعنى معرف الله في يكون ذلك معلوما ايضا بهذا التعريف فلا يحتاج الى تعريف آخر
 فلا يلزم التسلسل وكيف تصور من حاق ان الشارح اراد بالمعلومية المعلومية توجده ما
 اكاد في تصور الصادق ولو كان كذلك لم يتحقق مطلق المعرفة الى تعريف آخر على
 نحو الشارح مع ان الشارح في صدد دفع لزوم التسلسل على تقدير احتياج المعرفة
 الى تعريف آخر والمحق ان صاده عن البيان والجمع منه انه لا يشبه له ساد اصلا ثم فرد
 مع شرح ههنا على هذا الدواب بان يقال لا يرد ان النسب وانما يلزم ان يكون علم معرفة
 هذا المفهوم موقوفا على تصور مطلق المعرفة الحاصل من هذا التعريف وهو ملام
 مطلق المعرفة متصور قبل هذا التعريف بوجه ما حتى يصح الطلب وهذا التصور
 كافى في ذلك انتهى ثم قال وهذا توضيح المقام بحيث لا يشبهه على الافهام واقول
 قد عرفت فساد هذا التعريف ههنا من وجوه وان مثل هذا تفصيل لا توضيح وثلبس
 على الارباع من الافهام وايت شعري كيف ينجاس من له ادنى تأمل على مثل
 هذا الكلام وعلى هذا لا يجمع ما هو غلط فاحش منه فليل لطلوب الكلام قد اقمه
 في الملام والسمعة من الحافظ لعلام قوله ان قيل انه لما اورد النع المذكور على الملازمة
 الدالة وقد تقرر ان النع انما يكون على مقدمة الدليل لاصلى المدعى الدليل ورد عليه

ان الملازمة المذكورة لكونها مدالة لا يصح منعها فاشار بهذا البيان الى ان ذلك المنع
 راجع الى دليلها اعنى قوله واحتج المعرفة الى معرف آخر لا يمنع معرف الله في نفسه
 آخر قوله ان قيل انه جواب عن سؤال مقدركا عرفت تقرير السؤال والجواب فاقبل من
 ان قوله ان قيل اعاد المقدمة المتنوعة بعينها وهي غير مقبولة عند المناظرين ليس بشئ
 وانما يكرر المنع اولا على مقدمة الدليل بل اورد على المدعى اولا ثم اعتبر الاربع لكونه
 اليق وامس يتقرر الشارح ولان الجلالة المقبولة في المناظرة اقوى في هذا البيان
 وعلى الله التلآن وقد عرفت ما في الشرح حاصل قوله قلنا اه فلا حاجة الى الاعتناء
 (قوله والظاهر اسقاط قوله او معلومة) وهو الصواب وفي بعض النسخ ان اسقاط قوله
 او معلومة هو الصواب وذلك لان المعلومية تستلزم البدهية فلا وجه للمقابلة بينه
 وبين قوله ابدهية اجزائه واجيب عنه بان المراد من قوله ابدهية اجزائه اول كونهها
 كون الاجزاء معلومة ابتداء وانتهاء فيصح المقابلة المذكورة وفيه ان الكلام ههنا
 في عدم الاحتياج الى تعريف آخر وتلك الاجزاء اذا لم تكن معلومة ابتداء تكون محتاجة
 الى التعريف فيلزم وجود الاحتياج الثاني فلذا يابغ في الحكم بصوابية اسقاطه فافهم
 فيه ان يقال المراد ان تلك الاجزاء يجوز ان تكون بديهية اولية او بديهية خفية معلومة
 وان كانت محتاجة الى تبينه يزيل الخفاء عنها ومن الذين ان ذلك لا يقتضى الاحتياج
 الى التعريف حتى يلزم الاحتياج الثاني اذ الظاهر ان التبيين في مثله لا يطلق عليه لتعرف
 اصطلاحا (قال الشارح الالامة وقد عرفت ان تخصص اه) جواب سؤال نشأ من قوله
 كذلك هو غير محتاج الى المعرفة من حيث هو معرف اذ حصل الجواب السابق ان
 معرف المعرفة لا يلاحظ فيه غير ذاته وذاته يجوز ان يكون بديهية او معلوما ولو سلم انه
 يلاحظ وصف المعرفة فذلك اى معرف المعرفة معلوم ايضا باعتبار ذلك الوصف
 المعارض للمعلوم فورد عليه انه اذ لوحظ فيه ذلك الوصف للمعلوم اعنى كونه معرف المعرفة
 يكون اخص من المعرفة الذى هو مطلق المعرفة فيكون ذلك التعريف تعريف العالم
 بالتخصص وذا غير حاز وحاصل الجواب ان معرف المعرفة اعتبارا من اعتباراته وعبر
 معرفه وهو من كمال اخص من المعرفة بالاعتبار لثبوت لكتبه مساولة بالاعتبار الاول
 والتعريف ههنا انما هو بهذا الاعتبار فلا يلزم فيه المحذور واعتبر انما هو
 انما هو لدفع محذور التسلسل مع تمام التعريف (قوله جواب سؤال مقدركا) فاعرف
 انما هو لدفع محذور التسلسل مع تمام التعريف (قوله جواب سؤال مقدركا) فاعرف
 انما هو لدفع محذور التسلسل مع تمام التعريف (قوله جواب سؤال مقدركا) فاعرف
 حيث اورد عليه ان الكلى في تعريفه جنس الجنس وخص اخص من الجنس
 الذى هو المعرف فيلزم تعريف العالم بالخاص واجيب عنه بان الكلى اعتبارا
 ذاته واعتبار كونه جنسا للجنس وهو اى الكلى وان كان اخص بالاعتبار الثاني لكونه
 بالاعتبار الاول والتعريف انما هو بهذا الاعتبار وان اعتبر فيه الامر الثاني بعد حصول

القوام (قوله حاسل هذا منع بطلان اللازم اه) لو فرضنا لتزيد لكان له وجه بان يقال
 ان اردت بلزوم التسلسل لزيم التسلسل الملح فاللازمة ممنوعة اذا اللازم انما هو التسلسل
 في الاعتباريات وهو ليس بمتحقق وان اردت بلزومه لزوم مطلق التسلسل فاللازمة مسئلة
 وبطلان الثاني ممنوع لان هذا تسلسل في الاعتباريات وهو ليس بمحال وتقرير المحشى
 ربما يشترط كونه بل نقول انه وان اشتهر فيما بينهم ان التسلسل في الاعتباريات
 ولعمري ان ليس بمحال لكن ما ذكره في بيانه يدل على انه ليس بواقع ولهذا صرح المولى
 ميرزا جعفر الشيرازي في حواشي رسالة ثبات الواجب بانه ليس مرادهم انه واقع لكن ليس
 بمحال بل مرادهم من قولهم انه ليس بمحال انه ليس بواقع فعلى هذا يكون هذا الجواب
 ايضا في الحقيقة منعا لللازمة لكن المحشى بنى الكلام على ظاهر الحال (قوله فان العقل
 اه) الاعتبار الاول والاعتبار الثاني كلاهما مأخوذان من اعتباري الجواب الاول كما سبق
 فهذا يؤيد ايضا ما اشارنا اليه انما من ان هذا الجواب كالجواب الاول منع لللازمة فافهم
 (قوله لم يذكر) اى في الجواب الاول من انه يجوز ان يكون اجزاؤه بديهية او معلومة
 وحله ٧ اشارة ايضا الى الشق الثاني للجواب الاول يأتى عنه الحثية التي اعتبرت
 في هذا الاعتبار فافهم (قوله وقد يعتبره من حيث هو معرف) فنبهنا ان اعتبر معلوميته
 باعتبار صدق الوصف المعارض للمعلوم عليه فالأمرح كما يشير اليه في الجواب الاول
 وان لم يعتبر ذلك يحتاج معرف المعرفة الى معرف آخر لكن لا يعتبر العقل على هذا الوجه
 وانما اما لعدم المبالاة به واما لعدم امكان الاعتبار المذكور سواء كانت النفس قديمة
 او حادثة اما على الثاني فظاهر واما على الاول فلان اعتبار النفس مشروط بالتعلق
 بالبدن الحادث لبطلان التناسخ فبناهي الاعتبار قطعنا هكذا ينبغي ان يفهم (قوله
 ويمكن الجواب اه) حاصله ان في معرف المعرفة امرين ذاته اعني ما صدق عليه مفهوم
 المعرفة ومفهومة وهو كونه معرفة والتسلسل انما يلزم اذا احتاج الثاني الى معرف آخر
 اذ ينقل للكلام اليه الى نهاية له دون الاول اذ انتهى ذلك قطعنا ولا يلزم من احتياج الاول
 الى معرف احتياج الثاني والمقصود ههنا انما هو الثاني دون الاول وبهذا ظهر مغايرة هذا
 الجواب للجواب الاول من جوابي الشارح اذ حاصله ان المقصود ههنا ذات معرفة المعرفة
 واحتياجها الى معرف آخر لا الى نهاية له ختمت حتى يلزم التسلسل ولا يلزم التسلسل من
 المفهوم الى معرف آخر وهو غير مقصود ههنا ولو كان مقصودا فهو معلوم باعتبار
 المعرفة المحدود عليه وحاصل جواب الشارح ان ذاته مع قطع النظر عن وصف
 يجوز ان يكون بديهيا او معلوما ومع الوصف المعارض للمعلوم يكون معلوما
 التدبر في لا يلزم الاحتياج الى معرف آخر هذا لكن الخاصيتين متخذتان في المال
 بينهما واهل هذا الامر بالنمل (قوله فيكون الاعتراض) المذكور في اول
 الفصل اى ما صدق عليه مفهوم معرفة المعرفة بالمعارض اى

٧ الجواب هو المولى يعلى
 هـ

مفهوم معرفة المعرفة حيث لم يفرق بينهما وجعل التسلسل اللازم للمعارض المعارض هو
 ههنا لا لما المعارض المقصود ههنا منع انه لا يلزم في المعارض التسلسل قطعنا هكذا ينبغي
 ان يفهم (قوله الانسب ان يقال اه) وفي بعض النسخ الاولى وجه الانسية منامية هذا
 البيان المتخرج على البيان السابق المتخرج عليه اذ كلام ههنا فبما يكون تصور هـ
 لكن لما كان فقيها ذكره الش بيان المراد بالمكنه بانه عبارة عن الذاتيات كان هذا خاصيا
 ايضا بل الاول ما ذكره الش لا يصاحبه المراد منه ولو جازته المطلوبة وما قبل في الاعتذار
 بان عدوله الاشارة الى ان المراد بالمكنه مجرد الذاتيات كما مر لاجمع الذاتيات كما يفاد باله
 الوهم فليس بشئ لان الكنية المقابل للوجه لا يكون المراد منه الاعطاق الذاتيات وقد نص
 الش سابقا على ان القسم الاول حد والثاني رسم فبمد هذا البيان لاجابة الى امر
 آخرين المراد من الكنية بانه مطلق الذاتيات فالوجه هو الاول (من المص قوب) و مرك
 ملفوظ او معقول دال اى بالمطابقة ان كان التعريف المذكور الحد التام على ما هو المتد
 من صنع المص او بالمطابقة وغيرها ان كان التعريف لمطلق الحد كما يظهر من صنع
 الش وما اشار اليه المص منى على كون لفظ الحد مشتركا لفظيا بين التام والناقص
 وهو الذي ذهب اليه المحقق الطوسي وما اشار اليه الش منى على كون لفظ الحد مشتركا
 معنويا بينهما وهو الذي اختار صاحب المحاكات فلا حاجة الى الجمع بين ما اشار اليه الش
 وما اشار اليه المص ومنهم من جمع بينهما بان يجعل التعريف لمطلق الحد ويجعل الضمير
 في قول المص وهو الذي اه راجعنا الى المقيد في ضمن المطلق او محمولا على الاستخدام
 ومنهم من جعل الضمير الى الحد المعرفة المطلق وجعل قوله والحسد الناقص عطفا
 على خبر هذا المبدأ وجعل قوله وهو الحد التام معترضا بين قوله وهو الذي اه وبين قوله
 والحد الناقص فيقول هذا الى تقسيم مطلق الحد الى قسمين لا يخفى انه بعد تسليم مساعدة
 العبارة خارج عن مذاق المص فلا ولى على مذاق المص ان يكون التعريف للحد
 التام ويكون قوله وهو الذي اه تعريفه له ولما كان كونه حدنا تاما غير مصرح به صرح
 بقوله وهو الحد التام وقوله والحد الناقص هو الذي يتركب اه استيفاف تعريف الناقص
 وقد اشار المحشى الى هذا المعنى في الحاشية واما على مذاق الش فيكون التعريف المذكور
 لمطلق الحد والضمير راجع الى المقيد في ضمنه او محمولا على الاستخدام وامر قوله وهو الحد
 التام هين (قوله اى دلالة الكاسب على المكاسب) بقرينة اشتها ان القول الش وقسمه
 في الامور الكاسية للجهولات واهل الفرض من التفسيرين فائدة قيد الدال والا
 فالامور الثلاثة الآتية تخرج عن التعريف بقوله على ما هيبة الشيء بمعنى ان قد ذكر
 اخراج هذه الامور لان اخذها مجرد تصحيح متعلق كلفه على اذا هو بود الوقت منفي
 ما يمكن جعله على كونها مخرجة لا بصار الى كونها موضوعة وبهذا السار انه قد ما وقع
 ههنا في حصص بعض والحب من بعضهم انه زعم ان هذا البيان

المركب بالنسبة الى لازمه الين واما القضية بالنسبة الى عكسها وعكس نقضها
والله اعلم بالمركب بالنسبة الى ما وضع له فيخرج ان يقوله على كنه ماهية الشيء ولو لم يقصر
الدال بالانفسير المذكور انتهى وهذا لانه لا فرق بين الاول وبين الآخرين في الاخراج
بقوله على كنه ماهية الشيء لان المذموم لا يدل على كنه الازم البين وان لم تصور الثاني
من تصور الاول سيجب في الازم المتقدم كالبصر بالنسبة الى المعنى فان اوارد بهذا الفرق
به ان يقصر الدال بالانفسير المذكور اني المذموم بالنسبة الى لازمه البين في تعريف
وهو خلاف "وقع وان راد انه بعد انفسير المذكور يبي ما عدا المذموم فيه وانما يخرج
بقوله على ماهية الشيء ففساده ظاهرا ايضا اذ ليس القضية كاسية بعكسها وعكس
نقضها وكذا الله للمركب كاسيا لمدلولها فالوجه في تحريم مراده ما شرنا به
(قوله) ونمنا زاد ان لم يفسد كنهه (هـ) وذلك لانا قد بينا ان الش جعل دال على من المطابق
وعبره ولو لم يقصر الدال كنهه لم يدخل الرسم فيه بامنا وانما ادال على ما هو المذموم به على الدال
المطابق فلا يحتاج الى ايراد المذكور لاجراج الرسم (قوله) واقول جنس لمحمد المذموم
قد عدا كونه مناسب بحال المص في رعاية المتكئين حيث اعتبر سابقا التقسيم المجازي
في الكلبي والجزئي تقريرا الى فهم المتكئين فالمناسب ههنا ان يعتبر ما يعتبره سابقا
(قوله) وباقى القيود اي لما في من القيود وهو قوله دال على كنه ماهية الشيء ففيه اطلاق
يقيد على الجنس اكن المذهب في ذلك على الش في تعريف القضية والفساد المذكور
بما ذكره المحشي ههناك فنظر فعلى هذا كان الازم عليه ان يقول يخرج الرسم
والفيس والواو ان يثبت السابقة على القضية الدالة على عكسها ولما زعم المركب الدال
على لازمه البين واللفظ المركب الدال على ما وضع له لكن لما صرح بخروجها عن قوله
دار على ما حرره كني ههنا بما ذكره كلابيرم خروج الخراج (قوله) ولا يجوز ان يكون
جدا (هـ) لما سيجي في تعريف القضية ان القول اما مشترك لفظي او حقيقة في احدهما
ومحاذق الاخر وعلى الاول يلزم استعمال المشترك في معنييه وعلى الثاني يلزم الجمع
في الحقيقة والمجاز لا يقال لا يصح استعمال مشترك ولا مجاز في التعريف الاقرب
في حقيقة ههنا لا نقول اشتها ان بحث النطق من المعاني قريبة معينة لتكون المراد
من قول قول المذموم في كلام المص قرينة لتكون المراد منه لقول المذموم وهذا
اولى مما قيل انما صرح ارادة كل منهما صرح استعماله (قوله) وقد عدا كنهه بقوله انما
اي التعريف بانفرد وهو وان كان نادرا لكنه واقع مع عدم التركيب فبداهة وان كان
من المعنى على ما ذكره في قالوا في الحراسية بان المذهب في ماهية المركب معنى
بمعنى اذلا كلام ههنا في التركيب المعنوي لفي اللفظي وفيه في الجواب ان المذموم
في كلامه في تعريفه بان كلامه ليس في الصغر المستعمل في النطق الا ان يدل
الضمير لانه من مرجع قوله ذكر كونه كنهه كالمضمير لكن في كون هذا المفرد كافيا في كونه

داخل تحت القول المفوض تردد والحق ان من التزم كون التعريف مركبا اوافيه التركيب
المعنى لا لفظي كما قال في الاشارات فكل محذور مركب في المعنى وقال شارحه الطوسي
ههنا صرح بان تعريف التركيب العقلي انتهى فالارادة المذكورة قد وقع قطعها (قال الش لعلنا)
وهو في حد اشار به في البيان ان التعريف المذكور لم يطل في الحد تاما واما قصا وهذا
خلاف ما ساقه المص وقد عرفت انما حقيقة الدال فيه فتذكر (قوله) فنسبته حد (هـ) ان
معنى حد الذي هو لمع يوجد في الرسم ايضا فم لا يسمى به ايضا لا بامنا ولا بغيره
مصحح لا يطرده ومفاده ههنا ان المركب المذكور يسمى حدا اوجود المنع فيه ولا يلزم منه ان
يكون كل ما وجد فيه المعنى بالحد كالمركب المتكئة العقل يسمى حدا او لا يسمى به
ان يسمى كل مذهب من اهل خيرا هذا (قوله) ما من قيل لسمية بوصوف (هـ) وذلك لان
المراد بسمي بالذات بوصوف بالمنع عن الاعتراف بالمنع المذكور صفة له في النسبة المذكورة
من قيل لسمية بوصوف اني ذات الحد بصفته اعني الحدية التي هي يمنع المنع فذلك ان
تقول من قيل لسمية بالمنع الام بالمتعلق بكسر اللام او من قيل جعل المصدر
ففي هذا لا حجة في لسمية الى اعتبار امره في غير العمل المذكور وما قل من به على
هذه يكون النقل للمصدر المطلق الى قاعه ثم العمام الى الخاص فبأنسبه نقل العمام
الخاص اشرف من المناسبة المعهودة حين النقل ابتداء فحين ان كون المصدر بمعنى الشاغل
من قيل المخرج لا يطلق عليه النقل واما نقل العمام الى الخاص فيوجد في كل اعتباراته
ولا وجه لتخصيصه بالنسبة واما كونه من قبل رجل عدل فدا حل في قوله من قبل سمية
الموصوف باسم الصفة وانما تفتقر له ببعض واورد وجهها ثالثا (قوله) ولذا المشرع ضله
هـ ههنا على تقدير عدم تحقق قول الش بقصده كافي في بعض النسخ اما على تقدير وجوده
كافي حصا حرمها فلا وجه للاجابة لان تفسير كلام المصرح ههنا باعتبار استعماله
على الذات في حجبها او بعضها فيندرج وجهها التسمية في كلام الش ولا يبي قوله
وهذا على ما ذكره (قال الش فلو انما مشاء) بقوله كافي في النطق حمله وكون
قولا وهو ليس له حجة معترضة بين المتكئين والخبر قوله وان كان معاديوه له لصدق
اشار بهذا الى قصور التذيد الذي اشار اليه الش ومقصود كلام الشارح ان مثل النطق
يحتل امور ثلثة في واحد منها يكون حدا ناقصا كمن الجنس البعيد وافضل اقرب
فيكون ذكره تكرارا وفيما عداه يكون حدا تاما او سة ناقصا فلا يصح ذكره في تعريف
الحد النقص هذا فارد عليه المحشي وقال ان مثل هذا لا بد انما في تعريف
الجسم الناطق لانه ان كان معنى الناطق جسم اوجوده له النطق يلزم ان يكون كان
معه شيء له النطق يلزم ان يكون رسميا ناقصا مع انه حد ناقص بانه ناقص في حد ذاته
من اوراق باعتبار التركيب المذكور انما هو في صورة الاكتفاء في تعريف
ملا وانما في صورة تعريف الجسم الناطق فلا يحتاج الى اعتبار ان كان
من لازم المذموم هذا (قوله) ولا حجة في ذكره (هـ) لان ما ذكره من

قوله هـ - ع
هـ كلامه على
بعضهم ههنا
قول المحشي وعده
عن ذلك ليقضي
قوله ونقصانه في حقيقته
فخرج كلامه ح ان قول
الش باعتبار الذاتيات لما
كان متدرجا في جميع
وكان هذا غير مطابق لقوله
وقامه وغضبه صر
ما هو انت در منه
قوله وعده وحذف منه
سابع في كلام
يظهر وجه قوله وهو
غير وجه التسمية ولد
لم يصرض له بل الصوت
في تعريف كلامه هو هذا
روى في تعريفه

شمال التعريف على قيد مستدرك قطعا واما اذا كان التكرار ساجدة بدون ضرورة
كما في تعريف الانف الا فطس انف ذو تعفين لا يكون الا في الانف اومع ضرورة كما في
تعريف المتضامين مثلا الاب حيوان تولد من قطعه حيوان آخر من نوعه من حيث
تولد من قطعه حيوان آخر من نوعه والابن حيوان تولد من قطعه حيوان آخر
من نوعه من حيث تولد من لطفه حيوان آخر من نوعه فقولنا من حيث تولده
في الموضوعين تكرار ضروري يخص البيان بالاب في الاول والابن في الثاني ولولا اصدق
كل من الحدين على كل منهما من جهات اخر مع ان الغرض تعريف المتضامين نص
عليه الشر يف في حواشي المطالع فلا يكون القيد المكرر مستدركا بل يهدم التكرار
في الاول يخرج التعريف عن الكمال وفي الثاني يخرج عن الصحة (قوله واما اذا ذكر)
اي معه الموصوف كما في الجسم الناطق وكذا في الحيوان الناطق وغيره فلا يكون معناه
اي الناطق مثلا كذلك اي شئ له النطق او جوهر له النطق حتى يلزم احد المحذرين
السابقين اقول هذا مبني على ما اشار اليه الشريف في حواشي المطالع من ان ذكر الشئ
في تفسير المشتقات بيان لما يرجع اليه الضمير الذي يذكره لان هذا صريح في انه اذا ذكر
الموصوف الذي هو مرجع الضمير في المشتق لا يحتاج الى القول بان معنى الناطق كذا وكذا
ويدل عليه ان اهل المعقول انما احتاجوا الى القول بان معنى الناطق مثلا شئ له النطق
لدفع الاعتراض الوارد على تعريف النظر بترتيب امور معلومة بمثل الناطق حين اذا ذكر
الموصوف بعد لا يراد الاعتراض حتى يحتاجوا الى اعتبار التركيب المذكور اذ ليس عادتهم
بيان وضع اللفاظ واذا عرفت هذا فاعلم ان الامر كذلك في مثل الحيوان الناطق ولذا
كتب المحشي في ذكره في السؤال والجواب على انه لو سمع ان معنى الناطق مثلا شئ له النطق
لكن الشئ المعبر فيه مضمحل في الموصوف المذكور وعصارة عنه فلا يلزم التكرار
ولا كون الحد ناقص رسما ولا كون الحد التام رسما هذا هو تحقيق المقام فدع عنك
الاوهاول لعل لهذا امر بالتأمل ومن زعم انه اشارة الى دفع الجواب المذكور يلزم الجملح
على البحر يد فقد جرد هو نفسه عن التحقيق المفيد لكن زعمه اشارة الى البحر يد (قوله)
ليكون المركب من الداخل والخارج (خارجا) لان بعض الاجزاء اذا كان خارجا يكون
الكل خارجا على محذاة ما قرر من ان المركب اذا كان بعض اجزائه معدوما يكون الكل
معدوما ولان ذلك المركب ليس عينه ولاجزئه ضرورة فيكون خارجا ضرورة (قوله)
اثر ذلك الشئ) لانه الحاصل بعد تمام ماهيته والرسم في اللغة الاثر فاسب ان يسمى رسما
ولا يلزم من ان كل ما هو اثر رسما عدم لزوم الاطراد في التسمية كما عرفت في النسخة
بالحد (قال الشرح وليكونه ما بهما بالحد التام في ذلك اه) لفظة ذلك اشارة الى قوله
لان المذكور فبان كان جنسا قريبا مقبدا بما يخصه لان العرض من هذا انما هو بيان
الحد

وجه الشبه انما هو في الاشتغال على اجسام مررب المقدم بخصه وانه قد بحث
في تفسير الاشارة اي في كونه جنسا قريبا مقبدا بما يخصه فمضى قوله في كونه اي في
كون المذكور فيه اي في الرسم التام لكن لا باعتبار خصوصه حتى يلزم الدوريل باعتبار
داته كما في اولى قولهم من خواص الاسم لاسناد اليه ان ضمير البحر جمع الى الاسم لا باعتبار
خصوصيته بل باعتبار جنسه البعيد حتى يفيد الحكم سالما عن الدوريل بل من دون
في التفسير يقول في كون المذكور بدون نقطة فيه ليس بشئ (قوله اي عن بهت مسبوقة)
على ما يقتضيه السياق ولعله عدل عن ذلك للتصريح بما به نقصان وهو القصور
عن مرتبة التام (رعاية صنعة الطبايع بين النقصان والتام) قال المص وخواصه اللازمة)
اي البنية على ما سبق تحفيقه وانما قيدت باللازمة احترازا عن الاعراض المفارقة
اذ لا يجوز التعريف بها لوجوب المساواة بين التعريف والمعروف عند التأخرين
واما تفيدها بلبسة فلكونها اوضح واكشف وقد قلوا والمتنفع بها انما هي الخواص
اللازمة لسائلة لبسة وصيغة الجمع محمولة على الموارد والافان تعريف بالخاصة الواحدة
اكثر من ان يخص بالقرينة على ذلك التمثيل بما يشغل الخاصة الواحدة (قوله بل جميعها)
آه) وجه الترفي انه لا يلزم من وجود كل من الاوصاف الاربعة في غير الانسان وحيوانا لجمع
فيه بناء على ان بين الكل الافرادى وبين الكل المجموعى عموما من وجه لتصادقهما في مثل
كل رجل حيوان ووجود الكل الافرادى بدون المجموعى في مثل كل واحد من الانسان
يشبه هذا الرغبة ووجود الثاني بدون الاول في مثل عشرة رجال ترفع هذا الخبر
ولما فهم من كلام السارح ان الجميع من حيث هو الجميع لا يوجد في غير الانسان
اشار بهذا الكلام الى رده الظاهر ان الغير بمعنى المغاير متبادر في الواحد ولو لم يانه
يشمل الواحدوا كثيرا لكنه لا يتفق في دفع ابراده لانه بالنظر الى ما يستفاد من الكل الافرادى
بل زعمهم الغير مضمر اذ فهم من الكلام ان الجميع لا يوجد في غير الانسان واحدا او
اكثر والكل خلاف الواقع اما الاول فلما ذكره المحشي واما الثاني فلان الحد
في غير الانسان من اكثر الحيوان وعلى الله اتكلان (قوله وهو الحيوان البحرى الذى
صورته كصورة الانسان) على ما نص عليه الامام الدميرى في حيوة الحيوان ونقل له
حكاية حاصلها انه صاد به بعض الملوك واحضروه في مجلسه وتكلم فيه مدة طويلة
بعض ندائه وهذا القدر كاف هنا وان لم يثبت عند صاحب القاموس حيث
قال التناسل بالفتح ويكسر جنس من الخلق يشب احدهم على رجل واحد وفي الحديث
ان حيا من عاد عصورا واولهم فمعههم الله تعالى تناسلا لكل ناس منهم يدور رجل
من مشق واحد يشقون كما تنشق الطائر ويرعون كما زعم الهاميه وقل اونت اقرصو
والوجود على تلك الخلقة خلق على حدة او هم ثلاثة اجناس باس وتناسل و
اواناسا الاثلاث منهم او هم ارفع قدر من التناسل او هم باجوج او هم قور

او خلق على صورة الناس وخالفوهم في اشياء انتهى كلامه على ان ما ذكره من المحدث
غير مرضي لاهل الحديث مع ان كلامه اولا وآخره يشعر القول بوقوع هذه الطائفة
وان كان كلامه خالفا عن بيان بحريته وهذا القدر كاف ههنا كما لا يخفى (قوله ان
عدم غيبة آه) بيان لما اراد المذكور لان حاصله ان في بعضها
غيبه عن البعض فبازم نكرار غير محتاج اليه وحاصل الجواب ان عدم الغيبة المذكورة
غير ملتزم في تعريف من التعريف ولو رسمنا ناقصا والاوجب الاكتفاء فيها بالفصول
وليس كذلك ولو سلم ذلك فلو رددته فما نرد في غير هذا المقام واما ههنا فالعصود
التثليل ويكفي فيه فرض عدم الغيبة ولقد اجاد المحشي بهذا البيان فجعل قول الشارح
والفرض التثليل جوابا ثانيا تسليما ولم يجعل من قبيل عطف السلة على المعلول على معنى
ان عدم الغيبة غير ملتزم ههنا لان الفرض التثليل لان الدعوى عام في جميع الموارد
والدليل المذكور لا يفيد على انه يشعر ان عدم الغيبة ملتزم في سائر المواضع وليس كذلك
والا زوم الاكتفاء بالفصول لا يقال هذا يرد على ما قرره المحشي ثانيا لانا نقول بعد بيان
حقيقة الحال لا خلل في الاشعار لانه يكون ح كلاما على سبيل الفرض والتقدير فاقبل
من ان ياتيه هذا بعد كل البديل الاول ان يجعل قوله والفرض التثليل (من عطف السلة)
على المعلول على ان يكون المعنى فان ذلك غير ملتزم هنا لان الفرض التثليل ولا يضمره
تلك الغيبة انتهى كلام فاصر على ما حققناه (قال الشارح واما التعريف بالاضاحك)
كاهجواب عما قيل مثله خارج عن التعريف فلا بد ان يقال وبخاصته فقط وحاصل ما
اشار اليه في الجواب ان الصفة المذكورة لا يد لها من موصوف فان قدر الحيوان الضاحك
فرسم تام داخل في تعريفه وان قدر بالشئ له الضحك فرسم ناقص داخل ههنا
فلا حاجة لادخاله الى قدره وان قدر بالجسم الضاحك فقد ذكر وان مثله رسم ناقص
مع انه غير داخل في التعريف فلا بد من التأويل اما في بعض اجزاء التعريف وهو قوله
من عرضيات بان يراد منه ما يطلق عليه العرضي سواء كان حقيقة كما في المثال المذكور
في المتن او مجازا حواه كان بطريق التغليب بان يطلق العرضي الذي هو اسم
للاضاحك ههنا على الجسم تفاديا لاسم احد الجريتين على الاخر كما في العرنيين
او بطريق اطلاق اسم لكل على الجزء فان الجموع المذكور اعني الجسم الضاحك
يكونه مر كما من الداخل والخارج خارج فهو عرضي يصدق عليه تعريف العرضي
الاصطلاحي كما ان النوع يطلق عليه الذاتي اصطلاحا وكون كل منهما من اوصاف المفرد
اصطلاح آخر لا تخالف بينهما فلا ينبغي ان يتعارض في ذلك واما في نفس التعريف بان يكون
تعريفا لافراد الغالبية الوقوع المشهورة الوجود هذا ولعل الشارح مال في تصحيح
التعريف الى جملة من ينافي على مذهب المتقدمين من يجوزهم الرسم الناقص بالاعم والايخص
الافراد الغالبة الوقوع المشهورة الوجود هذا ولعل الشارح مال في تصحيح

الثالث لا يشمل مثل الجسم الضاحك مع انه رسم ناقص الا ان يقال ان الوجهان الاولان
بينان على اعتبار المعبر فله لا ينتفت الى الله في صورة الرسم التام والتوجيه الثالث
مبنى على تخصيص المصروف بما هو طالب الوقوع لاعلى جعل التعريف اخص من المصروف
تأمل هذا ثم اورد اى الشارح على جعل مثل الجسم الضاحك داخلا في التعريف كما
اشار اليه اوليان مثله ليس من افراد المصروف اذ العرض من التعريف اما التميز او لاطلاع
على الذاتي وكل منهما مفقود في العرض العام فله ليس يرسم ناقص وكذا المركب من
الفصل والخاصة اذ لفصل يفيد كلاهما والخاصة تفيد ما فاده الفصل من التميز
فذكره صحت واجاب بان كون العرض المذكور لازما في احده التعريف فلو اباى المتأخرون
لكنه ليس بحق والحق ان العرض من التعريف لا يخص في احدي القسمين
المذكورتين بل المركب من العرض العام والخاصة اقوى من الخاصة وحدها ومن الفصل
وحده وكذا المركب من الفصل والخاصة اقوى من كل منهما وحده ثم لا كان دخول
هذه الاقسام ههنا لازما وكان تعريف المص آيا عن ذلك لا يتكلف اشار الى وجه
الضبط بحيث يندرج فيه جميع الاقسام فقد مال بذلك الى مذهب المتقدمين من جواز
وقوع العرض العام في التعريف كما مال في التوجه السابق الى مذهب المتقدمين من
جواز تعريف بالاعم والايخص هذا هو تحقيق كلام الشارح بحيث يرفع عنه اعتراضات
الناظرين بحجرا قد صرفت كلفة تجازية كل منهما فتذكر (قوله والاحترز عنه لازم اه)
قلت نعم لكن لا بأس به في تعريف الرسم الناقص ههنا اذ الظاهر انه رسم ناقص ايضا
كالعرف يعني ان اطلاق العرضي على مثله مناسب ومشهور بناء على ان المركب المذكور
عرضي مع ان المركب من الذاتي والعرضي عرضي (قوله مع انه ان اريد بمعنى عرضيات
اه) ذكر هذا الشق توطئة للشق الاخير الثالث والافهم وغير مراد ههنا (قوله وان اريد
المعنى المجازي اه) هذا انما يتم اذا اريد بالمجاز مقابل الحقيقة واما اذا اريد بالمعنى
المجازي العام الحقيقة والمجاز كمثل ما يطابق عليه العرضي على ما حققناه في التمرح في تناول
جميع المواد وليس يلزم عليه شئ الاستعمال المجازي في التعريف وقد عرفت ان امره ههنا
ههنا وشعوله ايضا للرسم التام وقد عرفت ان الشارح مال ههنا الى مذهب المتقدمين
على ان الشمول المذكور غير مسلم ايضا فلا يلزم من اعتبار التغليب او اطلاق اسم الكل
على الجزء في مثل الجسم الضاحك اهتاره في مثل الحيوان الضاحك وبهذا ظهر فوجه
وان اريد كلاهما يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز اقتضاه ان لم يكن تلك الارادة بمعنى
شامل لهما كما هو الظاهر ولما اذا اريد كلاهما بمعنى شامل لهما كما اشار اليه فلا يلزم الجمع
المذكور بل استعمال لفظ مجازي شامل لهما وقد عرفت ما يلزم عليه مع الدفاع وبهذا
التمتع ناقلا لوراء عدم الاحتياط في الرسم التام وشمول جميع
ولا يختص عنه واوصير الى الاحتمالات البعيدة انتهى واقول قد عرفت انما حال

في تعريفه
كما في تعريفه
فروا ههنا
كما في تعريفه
ههنا في شق
حقق ههنا ايضا
قوله بالعكس اه وقع في
حاشية الطرس على ههنا
بديل بالعكس اه
والصواب اه
الطرد يلزم المنع على ما قرر
في محله ولا يلزم ههنا
صورة عدم التأويل اه
هو عدم الجمع ويلزم عدم
عكس اه
مذكور اه
مذكور اه
مذكور اه
مذكور اه

استعمال المجاز ههنا وشمول التعريف بالرسم التام بحيث لم يخرج في دفع الشمول المذكور الى اعتبار قرينة تقابل هذا التعريف بالرسم التام مع ان التعريف ثم التخصيص بقرينة المتباعدة لم يمهده في المحاورات فضلا عن التعريفات وانما ما قبل في دفعه الرسم التام هو الذي يشتمل الذاتيات والعرضيات والرسم الناقص ما اقتصر فيه على العرضيات فليس بشيء اذ لجسم الضاحك رسم ناقص مع انه لم يقتصر فيه على العرضيات فان اراد ان التأويل المدكور يتكفي في الثاني دون الاول اذ لا ضرورة فيه فهو ما حقه فانه لا يدل عليه كلامه والحق ان الشارح مال ههنا الى مذهب من لم يشترط الانكاس والاطراد في التعريف وشارف في التوجيهين الاولين الى الاول وفي الاخير الى الثاني فلا يلزم عليه محذور سوى استعمال المجاز ههنا في عموم المحرر في التعريف ومثله عند وضوح القرينة واقع (قوله يعني ا) يعني ان المعرف ههنا يخص بالاشتمال المادة المذكورة بين يكون المراد منه ما هو الغالب في الوقوع فيكون التعريف المذكور مساويا لما عرفنا في قول قمع مثل هذا الباب يسد باب التعريف بالعكس فاطفا ههنا ان مراد الشارح من التوجيه الثالث بقاء التعريف على مذهب المتقدمين من يجوز زعم التعريف بالاختصاص كما ان التوجيهين الاولين مبني على مذهبهم من يجوز زعم التعريف بالاعم لشمول التعريف على الرسم التام وقد ذكرناه وجه آخر وانكشاف في تقرير المحرر وجعل موافقا لما ذكرناه اكل اول (قوله بلانما ويل في مثل الشيء) الضاحك وعلى المركب من الفصل والخاصة اي فقط او مع الفصل البعيد او الجنس البعيد والعرض العام بالتأويل اي تأويل التغليب وتأويل اطلاق اسم الكل على الجزء مع ان شيئا منها لم يعد من المعارف فيكون تعريف الصل المذكور متفقا لطرده لشموله الاغراب مع ان المعارف ليس بشامل لها (قوله وصالا) مقول مطلق مخدوف عام له وجو باسماء اي فضل فضلا عما ذكرناه كون ما بعده اليق بالحكم مما قبله هذا يمكن في صحة ههنا نظرا اذا الرسم الناقص ادنى التعاريف فاذا لم يكن الشيء معدودا من التعاريف كما اقتضاه ما قبله يلزم منه ان لا يكون معدودا من التعاريف كيف يكون الشيء اليق مما قبله وتخصيصه انه لا مزية للرسم الناقص على الرسم التام في تعريف ما على غيره قطا ههنا وما على نفسه فلا يلزم مزية الشيء على غيره في تعريفه بل لا بد من مزية على المطلق والقول في دفع هذا الايراد بان المقسم هو المعارف المعبر عنه اما آخرين اعني ماله دخل في الاطلاع على الذاتيات او الامتياز بينهما ما عدا ما ليس بشيء لانه بقوى هذا الاعتراض وهو ظاهر وكذا القول بان مادة التعريف ان تكون شائعة في التعريفات ليس بشيء اذ بعد التماسك لا يتحقق في تعريف ما عدا ما ليس بشيء لان المدكور مبني على مذهب المتقدمين من يجوز زعم التعريف بالاعم لا تدفع بالعرضيات ما هي المفيدة لاحد الامر لان دفع الايراد المذكور له كونه بعيد جدا وكذا وقبل ان هذا التعريف مبني على مذهب المتقدمين من يجوز زعم التعريف بالاعم لا تدفع

اقل بل الاول والى في هو

بغير قرينة

هذا ايضا والحاصل ان هذا السؤال مبني على مذهب المتقدمين من ان ذكر العرض العام في الكليات استلزامي وان العرض من التعريفات واحد الفاذتين فلو مبني على مذهب المتقدمين من ان العرض لا يقتصر في احدى الفاذتين وان العرض العام يفيد تصورا لا يحصل بدونه وان الشئ عليه رسم ناقص لم يرد هذا سؤال وهو ما لالجواب الا في الشارح المحقق (قوله والعرض العام) عطف على قرينه والمضى وكذا المركب من الفصل والعرض العام ففيه تعريف للشارح في تركه والظاهر ان المركب من الفصل والعرض العام رسم ليكون المركب من الداخل والخارج خارجا نعم قال شارح المواقف هذه الصورة حد ناقص عند من يجوز اخذ العرض العام في الحد الناقص ولعل لهذا تركه الشارح في السؤال وعلى كل تقدير لا يلتفت الى من حكم بان الصواب اسقاطه (قوله لافائدة ا) التي منسوبة الى قوله مقصودة من التعريف وقوله مقصودة صفة اسم لا وجود الفصل بينه وبينه بالظرف لا يجوز فيه البناء فهو امام رفوع وامام تصوب هذا (قوله على زعم ان التعريف ا) في هذا التعبير اشارة الى مذهب مذهب المتقدمين واستعرف تحقيقه (قوله اى من غير اطلاع ا) هذا القدر استفاده من تردد الشارح بين كونه حقا وبين كونه كذبا لكن الظاهر ان يقال من خبر اطلاع على كونه حقا او باطلا او يقال صدقا او كذا اذ لكذب انما يقابل الصدق والحق يقابل الباطل على ما قرر في محله اكد قلنا في ذلك الشارح المحقق ويمكن ان يقال في كلام كل منهما صنعة احتياك فافهم ما هنالك (قوله اى فهو ان التصور) اشارة الى ان كلمة ان ليست واقعة في موقع التعليل على ان تكون مكسورة الهمزة وليست ايضا واقعة في موقعه على ان تكون مفتوحة الهمزة بتقدير لام التعليل اذ كل منهما خلاف الظاهر وليس بتقدير الضمير مبني على لزوم كون جواب اما جلة كما توهم لانه منقضى على اما زيد فمطلق من التراكيب الشائعة بل لانه لا بد في جواب اما من ضمير يرجع الى المبدأ ولو كان الواقع في موقع الجواب مفردا كالمثل الذي اشرنا اليه ولما كان الخبر ههنا عاريا عن الضمير ففسره بما فسر ولعل وجهه ان ما وقع في موقع جوابه وان كان مفردا صورة لكنه جلة معنى فلا بد فيه من ضمير يرتبط به الى المبدأ فاقبل من انه ان كان تقدير لاجل عدم صحة حل قوله فان التصور ا على الحق فيرد عليه انه بعد التقدير ايضا يكون خبرا عن الضمير الرجوع اليه فلا يصح الحمل ايضا فالظاهر انه تصوير للمعنى لحصول الجزالة لا توجيه الاعراب ليس بشيء بل لان التقدير لازم ههنا لكونه جهة معنى ولو لم يقدر لم يحصل الارتباط اللازم ههنا فالحق انه توجيه الاعراب لا يحصل منه اجلة كما لا يخفى على ذوي الفطنة (قوله فلا يكون قوله كبر على ما ينبغي ا) لان ما افاده هذه المواد من الفائدة سح عن احدى في التعريف ويطابق الفائدة لا يفيد كونها رسوما ناقصة والظاهر ان عرض

العلامة منع حصر العلامة في التعريف الى احد الامرين لا اثبات مطلق القسامة
في المواد المذكورة ففي قوله فكيف لا يكون له ما فائدة مقصودة من التعريف
وهي الاكثلية والاولوية التي لا شك في كونها مقصودة في التعريف فالحصر المذكور
منهم غير تام فعلى هذا يؤيد ما ذكره الى ما ذكره المحشى فالاشراب بقوله بل الحق اه
غير تام الا ان يقال هذا المعنى غير ظاهر من كلام الشارح ولذلك ترقى من الحق الى
الواضح (قوله بل الحق الخقيق بالقبول اه) حاصله ان العرض من التعريف لا يقتصر
في احدي القسامين اذ قد يكون الاطلاع على الشيء بما هو عرضي له مطلوب ايضا
في لاشك ان المركب من العرض العام والخاصة يكون اكمل من الخاصة لحصول
افادة المطلوبة في الاول دون الثاني وقس على هذا وقد قالوا العلم خير من علم
واحد الا يرى انهم قالوا اليونان الناطق الضاحك رسم تلم كل من الحد التام فاذا
اعتبر مثل هذا في الحد التام بما ياله لا يعتبر في غيره فالحق ان المواد المذكورة من قبيل
الرسوم الناقصة هذا وقد عرفت انداج هذا المعنى في كلام الشارح وان لم يدل
عليه دلالة ظاهرة (قوله قد عرفت انداج الخ) اقول نعم لما كان الاندراج
المذكور محتاجا الى تكلفات ركيكة لم يلتفت اليه الشارح واعتبر وجه الضبط بحيث
يسر هذه الاقسام في الرسم الناقص الاكامة وركاكة ولعله لهذا امر بالتأمل
(قال الشارح العلامة فالضبط) اي ضبط اقسام التعريف بحيث يندرج فيه الاقسام
المذكورة بالاكتفاء ان يقال اه وقد عرفت ان هذا الضبط مبنى على مذهب المتقدمين
به على ان المتأخرين لم يعتبروا العرض العام في التعريف بل ذكره عندهم في باب
الكليات على سبيل الاستطراد كما ان ذكر النوع في ذلك الباب استطرادى عند الفرقين
لانه من الماهية ويبحث الكليات مقصود على بيان اجزائها لا يقال ان تعريف الصنف
يتم مع مثل ان يقال الرومي انسان ولد في بلد كذا فقد وقع النوع جزء الماهية
لا يقال مقول ماهية الصنف ماهية اعتبارية فلا يكون وقوع النوع فيه من حيث كونه نوعا
حقيقيا بل من حيث كونه جنسا استيعابا في وقوعه بذلك لاعتبار جزء التعريف
واتمافهم انما هو في النوع الخفي من الماهية لاجزائها وان ذكره في بحث الاجزاء
استطرادى هذا (قال الشارح وبغيره ناقص) اي بغير الجنس اقريب والخاصة سواء
كان تاما ركيبا كما مر من العام مع الفصل او بما يفي الاول دون الثاني في العرض العام
مع سائر معناته مع الفصل والاصل مع الخاصة او بما يفي الثاني دون الاول
وهذا الاحتمال عقلي في قوله وبغيره لكنه لم يوجد له صورة اذ لو انضم الى الجنس اقريب
ما به ايرامه فان كان ذلك فصلا لا يكون حدا تاما وان كان عرضا تاما لا يكون التعريف
مطرادا وان كان عرضا غير خاصة لا يكون التعريف منعكسا فالمضبوط ما ذكره
على ذوى الافهام هكذا ينبغي ان يحقق مباحث التصورات حتى

يحسن الشروع في مباحث التصديقات والمرجوع من قاضي الحاجات جل جلاله ان يهتدى لنا
قدرة على تكمل الباقيات حتى يتم بذلك الصالحات الجالبة لاذهان ارباب الكليات
(قال المصن القضاة القضية قول اه) انما ايراد القضية لان التعريف للماهية لا افراد
فاقول ايضا قول اه لكن التعريف للافراد وهو ليس ممكنا واعاينك كيف يصير
ان يقول هي قول اه على ان يكون واجعا الى القضية التي دلت عليها القضايا فيكون
التعريف ح ايضا للماهية كما قال ابن الحاجب المرفوعات هو ما اشتمل اه بناء على انه يحتمل
ان يرجع ذلك الصغير الى القضايا ويلزم المخدور بخلاف قول ابن الحاجب المرفوعات هو
اه والمراد من القول المركب مطلقا تاما او ناقصا وما قبل عليه من ان الصدق والكذب
صفة النسبية فبصدق ح التعريف على النسبة السابقة اعني الا وقوع له كونهما ركيكة
و يصدق ايضا على المركب من النسبة الحكمية وقيداه كالجبهة والحكموم عليه او قيداه
او الحكموم به او قيداه او النسبة بين بين او قيداه والاثنين متها او زيد متها لا بد ان يكون
المراد من القول المركب التام انما يصح السكوت عليه حتى يندفع تلك المخدورات
والقرينة على هذه الارادة مباحث الباب السبق لانها متعلقة بالمركب الناقص فالظاهر
ان يكون مباحث هذا الباب متعلقة بالمركب التام لا سيما وفي هذا الباب تقسيمات
القضية وبيان احكامها بل يمكن ان يدعى التبادر ههنا ولا يضر هذا التخصص تعميم
الش القول المذكور بحيث يشتمل المركبات التامة والناقصة لا في مقام التوجيه ويكتفي
هذا القدر فغيره ان اليراد او ورد فاعايرد على من عرف القضية بقوله يحتمل الصدق
والكذب وقد اشار اليه ابو لفتح سؤالا وتوجيها في حواشي التهذيب واما ههنا فلا يرد
ذلك اذ لا يصدق تعريف المص على الصور المذكورة قط ما حتى يحتاج الى توجيه
المذكور وانه لم يفرق بين الامر يفين وبالمقابل نعم يمكن ان يرد مثله على تفسير المحشى
ويندفع بالتخصيص المذكور كما اشار اليه ابو القحح لكن اين هذا من ذلك والحاصل
ان هذه العهدة على تقدير تسليمها على المحشى لا على المص هذا وقوله يصح معنى يمكن
امكانا خاصا او عاما وقوله لغالبه اللام فيه للتدليل ولو كانت صلة لوجب ان يزيل انك
صادق فيه اه لما اشتهر ان القول المستعمل باللام بمعنى الخطاب مقابل الغيبة والتكلم
والصغير في قوله اه راجع الى القائل وفي قوله فيه راجع الى القول وعلى هذا يكون الصادق
والكاذب صفة للقائل لا للقول وكذا اول تقسيم الحدود لكون بعض الفاظ التعريف
ماعدا الجنس شاملا للقسامين معا على ما هو علامة كون التقسيم للحدود وحاصله
ان حال القائل المذكور لا يوجب عن احد الامرين وان كان بين الخاتين منع الجمع ايضا
ثم ان هذا التعريف صادق على المذهب الثلاثة في الصدق والكذب بخلاف قولهم
ما يحتمل الصدق والكذب فانه مبنى على مذهب الجمهور وليس الا (قوله اي يحتمل الصدق
والكذب اه) هذا تفسير باللائم لان صدق القائل وكفبه في قوله يلزم صدق القائل
وكفبه على ما يشي اليه ولعله انما اراد ان يبين منه ان الحق في الصدق والكذب

هو مذهب الجمهور وغرضه منه دفع الاعتراض الاتي عنه اذ لو انقضى التعريف على ظاهره
لورد عليه البيهقيات وامثالها لكن اخذ هذا المعنى من هذا التعريف بهيئته جدا
لان الاحتمال المذكور وان لم يصدق القائل وكذبه لا يمكنه لا يلزم صحة القول لقائله انه
صادق فيه او كاذب فيه على ما هو التعريف الا ان يتبرر التعريف عن الخصومات في
تعريف المص ايضا فيقول ما نرى في المص الى ما ذكره ايضا واغاية ما يلزم كون كلمة او
الفاصلة بمعنى الواو والواصلة كما اورد المحشي في تفسيره الواو والواصلة ولا بأس فيه عند
ظهور الاسباب لا يقال بل كلمة الواو والواصلة فيما اشار اليه المحشي بمعنى الواو والفاصلة اذ كل
قول وقضية لا يحتمل الا الصدق والكذب لا نقول لا يتحقق لكلمة الاحتمال معنى اصلا
بل الصواب ان يقال القضية ماصدق وما كذب فالحق ان كلمة الواو في تفسيره على
معناها وان كلمة او الفاصلة مجعولة على الواو والواصلة على مذاقه (قوله بمجرد مفهومه)
اي تصور مفهومه مقارنا لقطع النظر عن خصوص المادة ونفس الامر والدليل بل
عن خصوصية القائل واخبره فقوله مع قطع النظر ظرف مستقر حال مبين الاحتمال بل
بمجرد المفهوم وليس ذلك معنى المجرد حتى يرد عليه انه على هذا يكون قوله مع قطع
النظر مستدركا على انه من قبيل التصریح بما عمتنا ومثله غير عزي (قوله وهو ثبوت
اشي) اي المحمول لشي اي الموضوع وهذا في الموجبة الجدية وقس عليها السالبة فثبت ان
هذا مبني على مذهب المتقدمين من ان النسبة عندهم عبارة عن ثبوت المحمول للموضوع
ولرجحانه اختاره ههنا وذلك الثبوت يقال له مضمون الخبر ايضا لانه عبارة عن اضافة
مصدر المحمول الى الموضوع فاندفع ما قيل فيه اولا ان الثبوت المذكور مضمون الخبر
لا مفهومه وثانياته اقتصر على الموجبات وذلك ان تعريف الشئين لا يوافق التجريد
المذكور انتهى وذلك لان مفهوم القضية عبارة عن اقصاف الموضوع بالمحمول فيقول
الى المضمون ولان الشرع يقتصر عليه لشرفه على ان الغرض دفع الاعتراض الاتي
وما ذكره كاف فيما قصده ولان المراد بالشئين الموضوع والمحمول مطلقا لا معينا وتعيينهما
انما هو لتعيين كون المراد منهما الموضوع والمحمول لا امر آخر ولا يلزم منه كونهما معينين
حتى ينافي التجريدا الاتي (قوله مع قطع النظر) متعلق بقوله يحتمل حال عن فاعله ويحتمل
ان يكون حاله عن قوله بمجرد مفهومه ومعناه ان يقطع النظر في ذلك عن خارج القضية
من سبيل والواقع وتبريرهما بل يكون المصدر فيهما الى ذاتها من حيث هي وان كانت
الامر الى الخارج مساويا لواقع فاندفع ما قيل انه اذا قطع النظر عن نفس الامر
والواقع كيف يجوز العقل صدقه وكذبه اذ هما عبارتان عن المطابقة للواقع وهما
انتهى لان قطع النظر انما هو عن التصديق الواقعي لانه تجوز العقل مطابقة للواقع
وعنده له واصله انه اذا جرد النظر الى مفهوم المركب وقطع النظر عن خصوصية
المركب الى تصور ذلك المفهوم ونظر الى محصل مفهومه وما هيته كان عندا العقل

١٠ حرموني سند
٩ حل فخر خسل سند

بحتملا للصدق والكذب كذا اشار اليه الشرع فلا يرد السماع فوقا بان هذه قصدا
لا تحتمل الكذب بل كلها صادقة فينقض التعريف المذكور جملا نا اولا حفظنا
تلك القضية وقطعنا النظر عن خصوصياتها وجدنا ما يحتمل للصدق والكذب عند
العقل بلا اشتباه الا يرى ان قول الله واحد واجب الوجود لو لم يكنوا يحتمل عند العقل
الكذب لم يتحقق في آيات وجوده مع وتوحيده مع الى السلايل الخارجية وابس كذلك
هذا وقد اجيب عن هذا الاراد بجوابين آخرين احدهما ان يحتمل احتمال الصدق
والكذب على امكانهما بحسب نفس الامر بما هيته المركب التام المجردة عن جميع الخصوصيات
على ما عرفت ولو في ضمن فردين منها والحاصل ان كل خبر يمكن بحسب بوجه صدقه
وكذبه معا ولو باعتبار افراد متعددة بخلاف الانشائيات وثانيهما ان يحتمل ذلك
على امكان الخاص او العام المقيد بجانب الوجود اي مالا يكون ذاته متحصلا بوجوه
صدقه ولا عدم صدقه ولا وجود كذبه ولا عدم كذبه او مالا يكون ذاته مشتتة لمسم صدقه
ولا عدم كذبه ومن الجائز ان يكون عدم الكذب في الاخبار الصادقة ناشيا عن امر خارج
عن ذاتها وكذا عدم الصدق في الاخبار الكاذبة بخلاف الانشائيات هذا (قوله
بحسب القضية المنقوطة اي) قسم هذا لاحتمال الموهبة قسمين في كلام المص في باب التكاليف
حيث اعتبر ههناك التقسيم المجازي تقريبا الى الفهم المتبدئين ولانه المناسب لتعريف المص
(قوله جنس للقضية المعقولة) لا يقال بل في صدق قوله لغاياته اذ القائل لا يضاف الى اللفظ
لان قول على هذا التقدير بقدر فيه مضاف الى لقائل لفظه مع انه اذا كان المراد منه
ما اشار اليه المحشي في تفسيره بدفع ذلك ولا حاجة الى التقدير (قوله مشترك كان) اي انصبيان
كما صرح به ابو القحح (قوله او حقيقيات) اي في احدهما مجزئيات في الاخبار اياها حقيقة وان
في المعقول مجازيات في الملقوطة سمعية للدال باسم المدلول ولا فائدة في ابهام احدهما
والآخر اذ عكس ما ذكرنا ليس بما قررناه وكذا احتمل كونهما مجازيين ثم ان كونهما
حقيقيين في المعقول مجازيين في الملقوطة انساب بنظر العين وهو ظاهر ووافق بها عدة
الاصول حيث قالوا المجاز جبر من الاشتراك وقد وقع في بعض النسخ واحدة في احدهما
ومجاز ان في الآخر ولا يخفى فساد اذ لا معنى لكون لفظ القضية ولفظ القول حقيقة
في المعقول ومجازا في الملقوطة بل هما حقيقيان في المعقول ومجازيان في الملقوطة فافهم
(قوله كذا قرر) احاطه عليه هم للروم استعملوا المشترك والمجاز في تعريف ولا احتمال
الاشتراك المعنوي بل يحتمل كون كل منهما معني بمجاز بالكل منهما وان امكن التخصيص
عن الاول بان اشتها كون بحث المنطوق عن المعاني يعين المعنى الحقيقي او المراد من المشترك
وعر الثاني بكونه غير مناسب لنظر الفنى وعن الثالث انه لا دل لكل مجاز من جهة
وان يتبع ذلك عدة كبير من اهل المعاني (قوله اذ لا يجوز الجمع) اي في اطلاق واحد
على ما سطر به لفظ الجمع وبه يتم التعريف وما قيل من ان الدال فاعر من غير كون

١٠ ي تعريفين سند
١١ المجزئيين سند
١٢ والمجازيين وصحة لاولين
دون اثنين

بتفسير الجمهور والنظام لانه اعتبر في كل منهما جميع الامور التي
اكتنفوا بواحد منهما كذا اشار به التفاتنا في قوله والحق مذهب الجمهور
قال في المفتاح وهو العمد في المطولات لاجماع المسلمين على تكذيب اليهودي
في قوله الاسلام باطل وتصديقه اذا قال الاسلام حق واقول هذا اتم اذ كان النظام
والاجماع مصدقين ومكذبين في الصورتين المذكورتين وهو محل نظر الان قال اني منه
يل الوافقة لان الام عليه ما يريد ايضا له هل يبق الاجماع اذا كانا خريجين عنه ونذهل
يكون الاجماع المذكور حجة ههنا وتحقق الامر فيه يطلب من المطولات (قوله من طرفي
نسبة) كله من تبعضية اي بعض طرفي النسبة فلا وجه لتقدير المضاف بان قال من احد
طرفي النسبة اي قسيميها الى النسبة تنسب للطرفين وهما اي اقسام الثبوت اي النسبة
الثامة الخيرية الثبوتية في الموجبة والنسبة الثامة الخيرية السلبية في السالبة فبعد تسامح
حيث يبادر من ظاهره لاسيما بالنظر الى قوله او وقوعها ان المراد بان ثبوت والاشياء ثبوت
نسبة والاشياء ما وبس كذلك بل ثبوت عين لنسبة في الموجبة والاشياء ما عين لنسبة
في السالبة لان هذا الكلام اشارة الى مذهب المتقدمين وبس في مذهبه الان نسبة الواحدة
وهي الثبوتية في الموجبة والسالبة وقوله او وقوعها او وقوعها عطف
على اثبوت والاشياء اشارة الى مذهب المتأخرين والصغير راجع الى النسبة اكن
على الاستحسان لانهم ثبتوا وراء الوقوع واللاوقوع جزأ آخر وهي نسبة الحكمة التي
يعبر عنها بالنسبة بين بين وهي واحدة في الموجبة والسالبة وانما لا يجاب والسلب بوقوعها
ولا وقوعها لو كانت لنسبة السابقة عبارة عن النسبة الثامة الثبوتية والسلبية كما اشرنا
اليه فلا بد ان يكون مرجع الضمير ههنا عبارة عن النسبة بين بين اذ لا يتصور في النسبة الثامة
الثبوتية والسلبية امر اخر هو وقوعها ولا وقوعها بل ههنا عين النسبة الثامة وتحقق
هذا المقام اهم الخلق في اجراء القضية فذهب القسما الى انها ثامة الموضوع والمحمول
والنسبة الثامة الخيرية الثبوتية والسلبية ويقال لها عندهم الوقوع واللاوقوع لكن
يعني الاتحاد وعدم الاتحاد لا بمعنى وقوع النسبة ولا وقوعها فكل من النسبة الثامة
والوقوع واللاوقوع صفة المحمول فائمه به وليس ههنا جزء اخر وهذا الجزء الثالث
يتعلق به التصور كخلق صورة الشك ويعلق به التصديق في كل صورة الجرم
فمنه ان يدعى مفاير للتصور اذا الجرم يباين الشك قطع راي الخبيرة منها
اعني نسبة الثامة اذ لا يجري التصور بل يتعلق بكل شيء فاجراء القضية عندهم ثامة
ذاتية واردة رادها بآخرين الى انها رابعة لموضوع والمحمول والنسبة بين بين
ووقوعها ولا وقوعها فالوقوع واللاوقوع عندهم صفة للنسبة لا للمحمول كما
عد الاول في هذا الجزء الرابع يتعلق به التصديق ولا يتعلق به التصور فالتصديق
هم عليه رعي التصور انما يمدحها ايضا باعتبار المتعلق صجرا القضية عندهم
معدود فذكر هذا على ذكره انما يتحقق ما يتعلق بالمذهبين في مح

قوله او لا وقوعها هكذا
في التسخ والمعهود
بالواو الواصلة

وقد اشبهنا الكلام فيه وتعلقنا على الخواشي المتخية التهنيدية وما مافيل من
ان تعريف القضية الجلية لا يشتمل الجلية الفعلية اذ لا يتحد المحمول فيها بالموضوع
بل قام زيد فلا بد ان يخصص المقسم بالقضية الواقعة احدي مذهب القياس فليس
بشي لان العبرة في الفن بالمعاني لا بالاعطاف والاتحاد المذكور يوجد في الجمل الفعلية
بالنظر الى معناه على انها يوجد فيها الاتحاد والتأويل وبابه مفتوح على اهل العقول
اذا عرفت هذا فاعلم ان المحشي اراد بهذا الكلام تطبيق كلام الشارح على المذهبين
وتقرر دليله ههنا الفرقين فاصل (قوله اي اداء) ان الحكم اي نسبة الناسة
او وقوع النسبة ولا وقوعها ما به اداء ان الوافق في نفس الامر هو الثبوت او الوقوع
كافي الموجبة او ما به اداء ان الوافق في نفس الامر هو الاشياء او اللاوقوع كافي السالبة
سواء كان الحكم عبارة عن المعلوم كما هو الماشا ادرا عبارة عن المعلوم ادرك نسبة الثامة
او ادرك وقوعها ولا وقوعها كما هو معنى الحكم ايضا وانما كان الحكم باحد المعنيين
سببا لاداء اي الحكم بلغة الخبر اذ لو لم يوجد الحكم باحد المعنيين في الذهن لم يتصور
هناك المستكمل الاداء والتحكم بلغة الخبر هو ظاهر فاذا كان الامر كذلك فلا بد ان يكون
بين طرفي النسبة مع قدم النظر في الثبوت او انتفاء او وقوع او لا وقوع حتى
يكون مافي الذهن سببا لادائه اذ الموجود لا يكون سببا لاداء المعلوم فاب كان المؤدى
هو مافي نفس الامر من الثبوت او الاشياء او الوقوع او اللاوقوع بان كان الحكم
باحد المعنيين سببا لاداء الثبوت او الوقوع على المذهبين وكان مافي نفس الامر ايضا
هو الثبوت او الوقوع او كان سببا لاداء الاشياء او اللاوقوع وكان مافي نفس الامر
ايضا هو الاشياء او اللاوقوع يكون الحكم الذي كان سببا لاداء مطابقا للواقع
والا اي وان لم يكن الحكم المؤدى هو مافي نفس الامر فلا يكون الحكم مطابقا للواقع
هذا اظهر من هذا ان قول الشارح ان الحكم اداء للواقع في نفس الامر محمول على المسألة
لكمال سببية الحكم للاداء قوله له نظرا ترك قولهم في تعريف المعاني تتبع تراكب لاسماء
وقولهم الفقه معرفة النفس ماله او ما عليها او امثال ذلك وبهذا يتدفع لاعتراض الثاني
من المحشي ومن المتأخرين من دفعه بان المراد بالاداء هو المؤدى فذكر الاداء واريده
المؤدى يحسب ان بقرينة شهرة كون الحكم جزء القضية والاداء ليس بجزء بل هو صفة
المؤدى يكسر الدال ولا يخفى ان الفساد لا يكون قرينة على المراد ومنهم من حوّل الاداء
على الاداء التقسي اي الادراك لاهي الاداء اللفظي ولا يخفى انه بعد كونه خلاف لفظ جدا
يرد عليه يلزم ان يكون الحكم في كلام الشارح مقصودا على احد المعنيين اي العبد كور
بيانه قاصرا ومنهم من قال المراد بالاداء ادراك الواقع بطريق ذكر المزمع واردة اللازم
ويرد عليه لزوم المقصور السابق آنفا واستعمال الجحاش في التعريف بدون القرينة ومنهم
من جعل لام الواقع زائدة واعتبر اضافة الاداء الى الواقع فيكون مثل قولهم حصول

الى امر تحقيقى لانه على راجع الى الاصطلاح وتفسير الانطاط كما يوهى عبارة المحشى
 انتهى لان كل ذلك مبنى على عدم التدبر في المقام (قوله اللهم الا ان يحصل على
 احد المعنيين العلم او المعلوم بزوع محصل) وقد عرفت وجوه التحمل من المناظرين
 وركاكتها وعرفت ان الطاهر ان هذا الكلام من الشارح محمول على البالغة والمراد
 ان الحكم ما به ادلة الواقع من طرف النسبة ولاشك ان الحكم سواء كان عبارة عن المعلوم
 او عن العلم يكون سببا لاداء ما هو الواقع ومثل هذا التوجه كثير في الكلام من غير تكبر
 من الانام (قوله فالاولى) اى لما كان ما ذكره الشارح محتاجا الى التحمل فالاولى ان يورد
 في بيان هذا المقام ما لا يحتاج فيه الى التحمل بان يقال بدل قوله لا الحكم اداء للواقع
 او لاحكم في الانشائيات والتقييدات يطابق الواقع او لا يطابقه فالثاني في قوله ولا حكم
 اه متسبب على المقيد اعنى الحكم والقيد اعنى المطابقة وعدم المطابقة جميعا
 لاعلى القيد فقط والازم وجود الحكم في الانشائيات اه وهو خلاف الواقع وانما زاد
 قوله يطابق الواقع اه اشارة الى ان مدار الكلام الذى وجد فيه الحكم على المطابقة
 وعدم المطابقة بل مدار الحكم عليهما ليس الا فاندفع ما قيل من ان هذا القيد هما
 مقصد فكانه حقيق ان الانشائيات حكما لكن لا واقع له حتى يتصور مطابقته او عدم
 مطابقته انتهى لان ذلك مبنى على صرف النفي الى القيد فقط واتى بكون ذلك
 والله الموفق له هنالك ثم ان التقابل بين المطابقة وعدم المطابقة تقابل العدم والملكية
 وهو ظاهر فيجوز ارتفاعهما وان لم يجز اجتماعهما على ما هو شأن المتقابلين بالعدم والملكية
 في قول من انه يلزم منه ارتفاع التقييد ليس بشئ (قوله اما نفس النسبة التامة)
 اى الخبرة اليجابية في الموجبة والسالبة في السالبة وهذا البيان يفهم من تقييد النسبة
 بالتامة فاقيل من ان التقييد بالخبرة لازم ليس بشئ (قوله او الانضام بها) اى بالنسبة
 التامة فقد اكتفى في بيان المقام البناء على مذهب القدماء و اشار الى معنى الحكم عندهم
 واوقرر الكلام على مذهب المتأخرين ليقبل ان الحكم اما وقوع النسبة ولا وقوعها
 او الازعان باحدهما هذا ثم ان الازعان عبارة عن اعتقاد الشئ مطابقا او غير مطابق
 سواء كان في نفسه مطابقا او لا فيدخل الظنيات والجهليات فيه لكن دخول الشرقيات
 فيه محمل تامل (قوله فلانه لا يتصور فيها المطابقة اه) في هذا التقرير اشارة الى ما حققه
 انما من ان النفي في قوله ولا حكم في الانشائيات والتقييدات يطابق الواقع اه مسلط
 على القيد والمقيد جميعا وقد حققنا سابقا الفرق بين النسب الانشائية والتقييدية
 وبين النسب الخبرية وحاصله ان المدلول المطابق للخبر يحتمل الصدق والكذب
 بخلاف الانشائيات والتقييدات وان كان الثانية مشيرة الى نسب خبرية والاولى مستلزمة
 لنسب خبرية تحتمل للصدق والكذب لكن الكلام ههنا في المدلولات المطابقة ليس
 الا (قوله وليس كذلك) اذ القضية من قبيل المعلوم فكيف يكون الاتباع والانتزاع

الذين هما من قبيل العلم جزءا من المعلوم فلا بد من التأويل اما في الاتباع والانتزاع
 بان يكونا عيارين عن الوقوع واللا وقوع وهذا وان كان ملائما لسوق الكلام
 من حيث انه مسوق لبيان القضية التي هي من قبيل المعلوم لكن يتعذر تطبيق
 كلام الشارح على مذهب القدماء اذ عرفت انهم لم يقولوا بوقوع النسبة ولا وقوعها
 مع ان الظاهر الحق ههنا مذهب القدماء واما في قوله في القضية بان يذكر المعلوم
 ويراد العلم به كما اشار اليه المحشى فتحمل تطبيق الكلام على المذهبين اما على القدماء
 فبان يراد بالنسبة الحكمية النسبة التامة الخبرية واما على المتأخرين فبان يراد بها النسبة
 بين بين ولما كان هذا ظاهرا من التعبير بالنسبة الحكمية رجع المحشى فحسبنا ان في التقسيم
 الى الموجبة والسالبة تطبيق كلامه على مذهب المتأخرين ومن هنا ظهر وجه اختيارنا
 اشارة من التوجه ايضا واما ما قيل من ان الاولى ان يبدل لابد في تحقيق حصة
 من ايقاع النسبة اذ الكلام ههنا في المعلوم لاقى العلم فليس بشئ اذ القضية لا تحقق
 في الخارج بل في الذهن قبول الى ما ذكره المحشى مع ان هذا التقدير يوهى خلاف الواقع
 فالاولى ما اشار اليه المحشى (قال الشارح العلامة ونسبة) اى مطابقة حالية واتصاف
 او انفصالية ان كانت ثبوت مفهوم اى مفهوم المحمول لمفهوم اى مفهوم الموضوع
 مال ههنا الى ما حقه الدواني من ان الحكم في القضية على المفهوم لكن على وجه
 لا يسرى الى الافراد في القضية الطبيعية وعلى وجه يسرى اليها في المحصورة وامهلية
 بما قيل من ان بعض كلامه ظاهر في المشهور من ان الحكم في غير الطبيعية على الافراد
 وفيها على المفهوم ليس بشئ (قال الشارح فالقضية القائمة يايقاعها اه) اى من
 حيث العلم بها كما عرفت من محشى آتف (قال الشارح وان كانت ثبوت مفهوم) اى
 مفهوم التالى عند ثبوت مفهوم اى مفهوم المقسم اقول مال ههنا الى مذهب
 اهل العربية من حيث ان الحكم في الشرطية عنددهم في الجزاء وان الشرط قيد له
 وهو الذى حققه العلامة الفنازاني ومذهب ايه صاحب المفتاح والذى حققه الشريف
 ان الحكم في الشرطية عند اهل العربية بين لشرط والجزاء كما هو كذلك عند الميرانيين
 وان هل العربية لا يوافقون الميرانيين في ذلك كيف وهم صدد بيان مفهومات انفسها
 وان صاحب المصحح اعترف بذلك في واصله من كتابه فعلى هذا لا يكون كلام الشارح
 ههنا موافقا لمذهب الميرانيين على ما هو لازم ههنا ولا لاهل العربية
 على ما حققه الشريف بقا ايضا فاصواب يقال وان كانت تصور قضية تحقق
 قضية اخرى او مناهة قضية لتحقيق قضية اخرى اولى بكون المراد ذلك وان كان
 خلاف الظاهر جرحه ويرى غيرنا ذكره (قوله ونسبة) اى مفهوم عن مفهوم (مفهوم
 لانه ظاهر في ان الحكم في المنفصلة بين المقدم والتالى الان انما هو موضوع
 لفظ لثبوت ويقال عبارة مفهوم اه لان النسبة الحكمية في المنفصلة عبارة عن

والتي هي هذا (قوله قبل المراد به مفهوم ما يفهم من اللفظ لا ما يقابل الذات) كانه
 نحاشي عن ان يكون المراد بالموضوع المفهوم مع ان المراد منه الافراد فلذلك جعل المفهوم
 على معنى شامل للافراد ايضا لكن لانه ان يكون المفهوم في جاني الموضوع والمحمول
 شاملا لافراد وهذا ما سد اذ المراد بالمحمول المفهوم قطعا فالخالف ان المراد بالمفهوم
 هو ما يقابل الذات وان الحكم في الجملة بالمفهوم على المفهوم ثم يسرى الى الافراد
 ان امكن ذلك كما حققه الدواني (قوله اعلم ان تسمية القضية اه) لما كان تسمية الموجبات
 بالجملة والمنصلة والمفصلة ظاهرة لوجود الحمل والاتصال والافتصال فيهما دون اسواب
 اردان بين تسمية الموجبات والسواب بالجملة والمنصلة والمفصلة بالنظر الى المعنى
 الاصطلاحي فان القضية التي يحكم فيها بثبوت مفهوم لمفهوم او سلبه عنه تسمى
 جملة لوجود الحمل في بعض افرادها وان لم يوجد في جميعها وهذا القدر كاف
 في التسمية وكذا الامر في تسمية بالمنصلة والمنفصلة وقد سبق ان تسمية النوع بالذات في
 اصطلاحنا وان كان المعنى اللغوي للفظ الذاتي اعني النسبة الى الذات موجودا
 في بعض افراد ذلك المعنى الاصطلاحي اعني الجنس والفصل فقط فكذا الامر ههنا
 هذا وليس مراده من هذا الكلام ان هذه الاسماء ثقات اولاً من معانيها اللغوية
 الى الموجبات ثم الى لسواب على ما توهم اذ لا يدل عليه كلامه اصلاً بل هو ظاهر
 فيما قررناه على انه لا ضرورة في ارتكاب تعقيل كما لا يخفى على ذي عينين نعم ان قوله واما تسميتها
 بشرطية اه يقتضي ان التسمية بشرطية لغوية لا اصطلاحية لكن له وجه ايضا اذا التسمية
 بالنظر الى المعنى اللغوي اصل فها يمكن كاههنا لا يدل عليه واما التسمية بالمنصلة والمنفصلة
 فاجراؤها على هذا الاصل يؤدي الى ارتكاب تعقيل وكل منها خلاف الظاهر فلذا
 فرق بين التسميتين فحمل التسمية بشرطية على المعنى اللغوي وحل التسمية بالجملة
 والمنصلة والمنفصلة على المعنى الاصطلاحي ومن لم يفرق المقال قال ما قال والعصمة
 من الحفظ المسال (قوله وهي الموجبات) التأنيث اعم باعتبار الخبر واما باعتبار
 اكتساب المضاف من المضاف اليه التأنيث (قوله ثبوت مفهوم عند ثبوت مفهوم آخر)
 مال الخشعي كالسراج الى مذهب اهل العربية في شرطية وقد عرفت ما هو الحق
 ههنا وما يمكن التأويل في هذا الكلام بان يكون المراد منه اتصال قضية بتحقيق
 قضية اخرى او سلبه عنه او منقاة قضية لتحقيق قضية اخرى او سلبها عنه
 وهذا القدر من التأويل كاف في تطبيق هذا الكلام لما هو الحق ههنا وان اطال بعضهم
 في التطبيق بعبارة تخلو عن التوفيق فتدبر والله التوفيق (قوله واما تسميتها بشرطية
 من شرطها الى بيان المسألة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي وهذه لا بد ان تفوت
 اذا وحدها كما اثبتنا به (قال اشباح العلامة ومن هذا) اي ومن قوله وان كانت
 ثبوت مفهوم ان ههنا في ان الشرطية ايضا كاصل القضية منقسمة الى قسمين

وهو كما قاله المص اما متصلة واما منفصلة فانه يوم ههنا في انقسام الشرطية
 قسمين لا تنقسم الى متصلة ومنفصلة حتى يرد عليه ان ذلك لم يعلم مما سبق فلا بد
 ان يقول فلا بد ان تسمى شرطية متصلة وانما شرطية منفصلة في بعض
 شرطية متصلة نعم لو صرف قوله ايضا الى التزديد في قوله وان كانت ثبوت مفهوم
 اه لورد عليه ذلك لكن الظاهر انه مصروف الى انقسام مطابق فصفة
 لصرفه الى الثاني بل هو حاصل كون القضية شرطية في فهم (قوله ولو قال به اه)
 قد صرفت ان هذا نشأ من صرف قوله ايضا الى التزديد في قوله وان كانت ثبوت مفهوم
 اه بناء على قرينه لكن الظاهر انه مصروف الى انقسام مطابق لقضية في
 فتح لا يرد عليه ما ذكره ولذا قال فلا بد ان يقل قال الصواب (قال الشارح لانه لا بد
 يحصل عليه والثاني محمول لجملة عليه) هذان الوجهان انما يظهران في الموجهة
 السالبة واعلمه قاص السالبة في ذلك على الموجهة اذ التسمية بالمعنى الاصطلاحي تسمى
 فيها بخلاف التسمية بالجملة والمنصلة والمنفصلة كما فصلناه سابقا ووجهه ان لفظ
 الموضوع في الاصطلاح هو الجزء الاول ولفظ المحمول هو الجزء الثاني فمخ اذا اريد
 بيان التسمية بهما فلا بد ان تنبى على المعنى اللغوي وانما يظهر ذلك في الموجهة دون السالبة
 فتح يحتاج في التسمية في السالبة الى نقل ثان من غير تمسك بقايل من انه لا يفسد بل هو
 ان يقال لانه وضع الحمل عليه بالاثبات والني ايس بشي بل فساد ظهر على نفسه
 وكذا القول بانه اراد ليحكم عليه بالاثبات والني لانه بعد كونه خلاف الظاهر
 لا يجري في قوله لجملة عليه وكذا القول الاول ايضا فالوجه ما اثبتنا به (قوله وهو
 باطع) اي سواء كان جزءا او بالوضع ايضا في الجملة الاسمية او كان في الجملة الفعلية
 زيد فان سأل جزء اول باطع وان كان ثانيا بالوضع (قوله ونعم هو بدعي)
 كافي الجملة الفعلية والاسمية وبالوضع كافي الجملة الفعلية وعلى كلا التقديرين بدعي
 الجملة الفعلية ويدخل ايضا مثل في الدار رجل هذا فالفرق بين التوجيهين
 في الاول مصروفة على المبادر منه بخلاف الثاني ولذا احرره في اليات شرعية في رد
 اليه لمول من زاجان لشيرازي في بعض نصائفه حسب ما انقسمت القضية في قوله
 لا يشمل لهلية ثم قال في اجوب انقسم هو قضية المسئلة في قيس و...
 يستعمله في القياس انتهى وحاصل رده ان لا يتم عدم قبول تقسيم اعم من...
 ولذا انما عدم استعمال القياسية في القياس فانها بعد التأويل...
 من ان المتبادر من القضية في كلام المص القضية المسئلة في...
 اظ به ههنا ولا وجه لما ذكره من الاول اس شيء على...
 انما غاية وان شفي عليه فالحق ما سره استشى على ما سره...
 اذا كان كلام المص محتاجا الى التأويل ومهم وهو ما ذكره...

عن الحصر في صورة ذكره مع من التبعضية وقد التقليلية ولغظ تارة لكن ليس ههنا
 كذلك كما لا يخفى وحاصل الجواب الذي اجاب به الشان الطبيعية كما انها خارجة
 عن الاقسام خارجة عن المقسم ايضا فلا اختلال في الحصر المذكور هذا وما قبل من
 ان قصد الحصر في التقسيم غايي فبعد تسليمه لا يخفى في امثل هذا المثل (قوله كفولنا
 ان ليس بنوع وسوان جنس ههنا في لموجة وفي اسالة سوان ليس بنوع والاسان
 ليس بنوع) ولعل ايراد المثلين اشارة الى هذا فليتهم (قوله والشخصية قد تستعمل
 في الانتاجات) لانها ازالة مبدلة الكلية لانتاجها في كبرى هذا الشكل فاذا قلنا هذا زيد
 وزيد انسان يتبع ان هذا انسان كذا في شرح الشمسية وفيه ان اريد بقوله زيد انسان
 ان المسمى زيد انسان يكون محصورة لا شخصية وان اريد ان ذاته الشخصية انسان
 فيكون الكبرى شخصية لكن ذلك مخالف لما صرح به نفسه في شرح المطالع
 ان الخصوصيات غير معتبرة في الانتاج لكونها في معرض التغير والوال وما صرح الحق
 في شرح الاشارات من ان الشخصيات بما لا يتبدلها في العاوم ولذلك صارت القضايا المقننة
 هي المحصورات الاربعة وما صرح به السيد ايضا من ان الشخصيات لا تعتبر في العلوم وانها
 لا يبحث عنها في الفن اصلا ولذا قال الشيخ بن سينا حيث قرر مثل هذا الكلام واما البحث
 عن الافلاك المحصورة والعقول العشرة واوجب منع فبحث عن الكليات المحصورة
 في اشخاصها انتهى ولاجل ما قررنا عدل شارح الشمسية بما ذكره وقال في شرح المطالع
 في هذا المقام اعتبار القضية الكلية يوجب اعتبار القضية الشخصية لان الحكم فيها
 على الافراد غاية ما في الباب انها لا تكون معتبرة بالذات لكن لا يدل ذلك على عدم
 اعتبارها مطلقا فراد المحشى استعمالها ضمنيا لا صريحا وان ساء شارح الشمسية فيما
 ذكره في بحث القياس لا يقال اعتبار القضية الكلية انما يوجب اعتبار الاشخاص بحجة
 لا مفصلة والكلام ههنا في الثاني لاني الاول لا ناقول الكلام ههنا انما هو في اخذ
 الشخصية وذكرها مع المحصورة دون الطبيعية وهذا القدر من المناسبة كاف في ذلك
 والحق ان الشخصية مناسبة مع المحصورة تقتضي ذكرها معه دون الطبيعية فهي
 وان لم تكن مناسبة في العلوم والانتاجات كما صرحوا به لكن يلحق اخذها ههنا فلذا
 اتفقوا عليه واختلفوا في اخذ الطبيعية ههنا هذا هو مراد شارح المطالع ههنا لكن
 المتبادر من ظاهر كلام المحشى البناء على ظاهر كلامه في شرح الشمسية في بحث القياس
 ان ثبت مع وجوده في احدى توجيها آخر كلام المحشى هذا ولا نشك في ان ذوقه
 (ما صرح به من ان حكمه ههنا على حاشية الرصوع لاعلى طبيعة) بخلافه على
 ان الشخصية مناسبة في العلوم لا في غيرها واحدها انما هو في الوقف المحصورات عليها
 لا في غيرها من العلوم في لا احدا قلنا ياد والعريف للافراد المشهورة
 كما قاله شارح الشمسية فانه في ما قبل يخرج من هذا التعريف الشخصية مع دخولها

في الاقسام ولوقول ههنا اي حكم فيها على غير مفهوم لم يرد عليه شيء على ر تعري
 ح كون باطلا ذالحكم على المفهوم محقق في كل قضية ومضى ر لا يرد في محصورة
 كما حققنا سابقا (قال الشارح والسلب الجزئي ليس كل وليس بعض وبعض ليس) والاختيار
 ظاهر ان في كونها سورين للسلب الجزئي اما الاول فيدل على رفع الايجاب الكلي مطابقة
 وعلى السلب الجزئي التزاما بناء على ان رفع الايجاب عن الكل يلزم دفعه لا يجب عن
 البعض ولا يدل على ثبوت الايجاب للبعض الآخر ولا على رفع الايجاب عن البعض الآخر
 لار كلا منهما يخص من رفع الايجاب عن الكل والعالم لا يدل على الخاص باحدى السلات
 لكنت ففهمنا رفعات اربعة رفع الايجاب الكلي وهو المدلول المطبق ليس كل ورفع الايجاب
 عن البعض وهو المدلول الجزئي او رفع الايجاب عن البعض مع رفعه عن البعض الآخر
 ايضا او مع الايجاب للبعض الآخر وكل منهما ليس بمدلول لا مطابقة ولا التزاما ههنا (قال
 الشارح سلامة لا الحصر) وكيف لا ولا حصر فيما ذكره فان طرأ وقاطعة وكافؤ ولا لا لا
 يصح ان يكون سور الايجاب الكلي بل جميع الالفاظ العامة المذكورة في اصول الفقه سور
 الكلية كما ذكره في سياق النفي والاضافة الاستغرافية بقي ههنا امران الاول بما بين فيه كية
 امراده نحو عشرة حاضرون قال بعض الافاضل مثله جزئية في لبرهان وكيفية في المسائل
 ويصلي كية في الجدييات والازايميات انني ان كان السور اسكلى او البعض المجموعين يكون
 القضية محصورة ومهملة نحو كل الزمانا كول او بعض الزمانا كول لا يقال هذا في
 ما ذكره الميراثيون من ان لفظ جمع سور الايجاب الكلي ولما ذكره الاصوليون من ان
 الالفاظ العامة لا ناقول فرق بين الكل المجموع وبين لفظ جمع لان الثاني انما يدل على
 الافراد وثبت الحكم على كل فرد في ضمنه بخلاف الكل المجموع (قوله اي ثبوت او انتفاء) لك
 وسر على الترتيب اذ لا طرأ الا لزام في الثبوت وانكس انتلاء في الانتفاء اي كل تحقق
 الحكم على الافراد في الجملة تحقق الحكم على بعض الافراد وبالعكس والبرهان عدم
 تحقق الحكم على تقدير تحققه وهو كمال التحقيق الحكم على الافراد في الجملة لم يحقق
 الحكم على بعض الافراد وبالعكس والالزام تحقق الحكم على تقدير عدم تحققه وهو رفع
 (قوله اي في زمان ما) اراد به دفع الوهم الناشئ من الانتشار بله بمعنى الابهام لا بمعنى
 السعة المستدرة في الشمول لما كان هذا متبادرا ايضا في الشمول بناء على ان زمان ما
 يدل على الجمع الازمنة فقه بما ذكره بان الابهام ينظر الى بعض الافراد لا لظرفي قوله
 بجميع الازمنة ولما كان الاشتغال من الانتشار الى هذا المعنى خفيا جدا احتج الى التفسير
 فتصير بالعبين (قال الشارح قسما) هذا هو المشهور وقال مصنفه ههنا - قد
 - يعني منصفة مطلقا ان الحكم فيها ان قديا احد القديس اي لا وجود له في
 لا وجود له في مطلقه ولا يخفى انه لا وجود له في
 فلا وجود له ههنا فمضى على حده مصاعره هو سور (قوله اي في زمان ما)

قبله سبق ان ثبوت التالي للمقدم في الشرطية الكلية انما هو في جميع الازمان والامكان
 الممكنة الاجتماع مع المقدم فمعقول يصدق افراد الدائمة مع وضع عدم ملاحظة
 الضرورة وبناء الحكم عليها دون افراد الضرورية وتخصيصه انما انما كما صدقت
 الدائمة صدقت الضرورية لان من جملة اوضاع المقدم عدم اعتبار الضرورة فيه
 ومن البين انه لا يصدق الضرورية على هذا التقدير فثبت العموم المطلق بينهما
 قطعاً وقد بيني هذا الكلام على ما ذكره ابو التتخ في حواشي التهذيب ولا يخفى انه يبنى
 على القول عن قول المحشي فيكون ضروريا ولو اعتبر بالغير لان مبنى اراده على حل
 الضرورة على الضرورة مطلقا سواء كان من ذاته او من غيره فمعقول كما صدق
 الدائمة صدقت الضرورة ولو مع عدم ملاحظة الضرورة اذ مدار اصدق على وجود
 نسبة المحمول الى الموضوع قطعاً وضرورية وهو ثابت في جميع موارد الدائمة بناء على
 ما ذكرنا وتخصيصه ان عدم الملاحظة ليس ملاحظة عدم فلا يلزم من الاول الذي
 هو من ارضاع المقدم التالي حتى يتأني ذلك صدق الضرورية على ذلك التقدير
 الجواز ان يكون هناك ضرورة ولو من خارج ولكن ان تقول لما حل المحشي الضرورة ههنا
 على مطلق الضرورة كان له ان يقول ان اردت انه لا يصدق كما صدقت الدائمة صدقت
 الضرورة ولو مع عدم ملاحظة الضرورة الذاتية فثبت لكن المراد بالضرورة في قولهم
 الدائمة عدم من الضرورية مطلق الضرورة وان اردت انه لا يصدق كما صدقت الدائمة
 صدقت الضرورة ولو مع عدم ملاحظة مطلق الضرورة ولو من خارج فثبت لكن ذلك اي
 عدم صدق الضرورية مع عدم صدق المقدم اذ لا تصور وجود الدوام بدون الضرورة
 من خارج ولي كل هذا يشير فيما سأتى في رد القول الآتي ثم ان بالفتح بعد ما جزم عدم
 تسمية الجواب المذكور في اشارة الى المحشي قال ويمكن توجيه النسبة المذكورة بان المراد
 بهما هو العموم والتخصص بحسب المفهوم مع قطع النظر عن الواقع والقول لعل مراده
 حل الضرورة ههنا على الضرورة الذاتية على ما سبقته وابس مراده منه حل النسبة
 ههنا على النسبة بحسب المفهوم لا بحسب الصدق والتحقيق كما توهم ابعض وتباهى بانه
 من سألناه فان اراد به ما ذكرنا فلا يدل عليه كلامه (قوله وقيل) الفاء للمحقق الرازي
 ذكره في شرح الشبهة وفصله في شرح المطالع وهو قريب مما اشار اليه الشارح ههنا
 وحاصله ان الضرورة عبارة عن استحالة الاتفكاك بالنظر الى ذاته والدوام عبارة
 عن اجتماع الازمان وان كان الاتفكاك ممكن بالنظر الى ذاته فصدق الدائمة
 ضرورة لا محذور الضرورة وحاصل رده بقوله وفيه امانة اعلم ما ذكرنا اريد
 ضرورة الذاتية واما اذا اريد ما هو اعم بما بالذات وبما بالغير فلا في كل مادة يوجد
 ضرورة مطلق الضرورة فلا يلزم ما ذكره ايضا ونحن نقول ذكر في شرح
 هذه المسألة والمطلقة والضرورة الذاتية اذ لو كان المراد بها

مطلق الضرورة ومن البين ان مواد الدوام لا تنفك عن ضرورتها لكان الضرورة
 والدوام متساويين فيختلح كثير الاحكام في المكوس والتساقيض والاحطاحات
 ثم اشار الى ان لا قسم خمسة للضرورة وعل هذا مراد من قبل ان المراد من ضرورة
 ههنا هو العموم والتخصص بحسب المفهوم مع قطع النظر عن الواقع يعني ان كون
 الضرورة اخص من الدائمة انما هو بالنظر الى ذاته بحيث يقطع النظر عنها من خارج
 ولا فلا معنى لكون مفهوم الضرورة اخص من مفهوم الدائمة ولو سلم فذلك بالنظر
 الى الضرورة والدوام المذكورين في المفهومين فينقل الكلام اليهما فلا جرم يحتاج
 الى القول بان الضرورة ههنا بحسب ذات الموضوع فاعليه لوقال بذلك من اول الامر
 كما حققه شارح المطالع وما اشار اليه بعض المحققين من انه على هذا يلزم ان لا يكون
 الضرورة الازلية اخص منها فدفع به لا يلزم من كون شي كالجواب انما عن ذات
 شي كالنسب ان يكون ثابته اذ لا وابدان في قولنا الله تعالى لا رابدا بخور رب يده
 الكل كافي للمثال المذكور في عدم الجرم بانه لا يتصور منه في الضرورة الازلية
 فالحق ان جواب اني الفتح قريب الى جواب شارح المطالع كما اشار اليه الشارح ههنا
 وان ما اشار اليه الدواني ويلوح ذلك من كتاب المحشي مدفع بما حققته فخلص من ههنا
 البيان ان الدائمة اعم من الضرورة والدوام قد يخلو عن الضرورة كما ان لا قد يخلو
 عن الزموم ونذا اصبغوا على ان الاتفاقيات غير معينة في العموم وان اخذه ههنا
 استطرادى لا يصحح الزمنية وبؤيده ما نقل عن الشيخ ان مهملة احكام كانت
 ومطلقة ههنا ضرورية فافهم هذا المقام اذ قد سها فيه اعلام بعد اعلام والحمد لله
 المفضل المسام (قوله وان كانت) اي تهت الضرورة بالعبارة تشبه من خارج كالمادة
 الموجبة لامن ذاته قال الشارح العلامة لان الصادق اعم في الصدق والكذب معا فقول فعل
 هذا لا بد ان يكون كل من جزئي المفصلة تقيضا للآخر او ما يساوي تقيضا حتى يوجد
 الاتفاق بينهما في الصدق والكذب بخلاف المفصلة المانعة الجمع فان كلامهما اخص
 من تقيض الآخر ولذا لم يجز اجتماعهما لازوم اجتماع التقيضين مع وجاز ارتفاعهما
 لعدم لزوم ارتفاع التقيضين مع ذلك يلزم من ارتفاع الاخص ارتفاع الاعم وبخلاف
 المفصلة المانعة الخلو فان كلامهما اعم من تقيض الآخر ولذا لم يجز خلوها مع الازم
 ارتفاع التقيضين مع ذلك يلزم من ارتفاع الاعم ارتفاع الاخص وجاز اجتماعهما
 لزوم اجتماع التقيضين مع ذلك لا يلزم من جود الاعم وجود الاخص فبعد عن
 والله الموفق لما هاتك اعم ان كلام الجريين في المفصلة اما صادق وان كاذب
 ان يكون احدهما صادقا والآخر كاذبا فهذه اربعة احتمالات فالحق ان
 صادق وكاذب وتكذب عن صادقين وعن كاذبين ومائة الخلو صادق
 وعن صادق وكاذب وتكذب عن صادقين ومائة الخلو صادق

وهو صادق وكاذب ونكذب عن كاذبين والامثلة غير خافية على مثلك (واما اذا كان الشرطية متصلة فتصدق عن صادقين وعن كاذبين وعن مقدم كاذب وتال صادق وذلك لان الاعتناء ههنا انما هو الى الحكم بين المقدم والتالي فعلى تقدير وجود المقدم صادقا او كاذبا يلزمه وجود التالي كقولنا ان كان زيد حجارا يا كل التين وقوله تعالى قل ان كان للرحمان ولد فانا اول العابدين وكذا في قولنا كلما كان زيد حجارا كان حيوانا نعم اذا كان المقدم صادقا والتالي كاذبا يكون المتصلة كاذبة لامتناع استلزام الصادق الكاذب ثم اعلم ان الاعتناء في المتصلة والمنفصلة بالايجاب والسلب انما هو بالنظر الى الحكم بانه محصور لا اتصال له انما هو الى ايجاب المقدم والتالي وسلبهما كما ان النظر في ايجاب الجملة وسلبها الى ايجاب الحكم وسلبه لا الى الموضوع والمحمول فاذا قلنا ان كانت الشمس حارة فليس الليل موجودا كان القضية سالبة كقولنا ليس زيد بحجر وقس على هذا الامثلة بسرها (قال الشارح فهما) اي كون العدد زوجا وكون العدد فردا لا يصدقان ولا يمكن ان كان كلامهما مساو لنقيض الآخر فلو صدقا يلزم اجتماع النقيضين ولو كذبا يبرم ارتفاع النقيضين (قال الشارح وما في الصدق فقط) كقولنا هذا شيء اما حجر واما شجر قد اشترى الى ان كلامنا الجزئين فيها اخص من قبض الآخر فكون الشيء حجير اخص من كونه غير شجر وكونه شجرا اخص من كونه غير حجر فلو صدقا يلزم اجتماع النقيضين لا وجود الاخص يستلزم وجود الاعم لكن لا يلزم من كذبها محذور لان انتفاء الاخص لا يستلزم انتفاء الاعم حتى يلزم ارتفاع النقيضين (قال الشارح وما في الكذب فقط) اي لاني بصدق كقولنا زيد اما ان يكون في البحر واما ان لا يفرق قد اشترى الى ان كلامنا الجزئين فيها اعم من قبض الآخر فكون زيد في البحر اعم من كونه غير بحر وعدم كونه غير بحر من عدم كونه في البحر فلو كذبا يلزم ارتفاع النقيضين لان انتفاء الاعم يستلزم انتفاء الاخص لكن لا يلزم من صدقهما محذور ولا يلزم من وجود الاعم وجود الاخص من وجه آخر مع ان بعض من هذا وما ينبغي ان يعلم ان المراد بامثلة الجمع وامثلة الخلو هو معنى اعم من معنى اعم من الخلو ومعنى اعم من الخلو بالنظر الى الصدق فقط اولى بالكذب فقط ولكل منهما معنى اخر اعم مما هو المذكور ههنا وهو ان منع الجمع ما يكون المناقاة فيه ح الصدق سواء في الكذب ايضا او لا وان منع الخلو ما يكون المناقاة فيه في الكذب سواء في الصدق ايضا او لا وبهذا المعنى يكون كل منهما اعم مطلعا من الحقيقة ويكون كل منهما اعم من وجه من الاخر فذلك بالمواد مجتمعا عن العناد (قال الشارح) انما هو معنى اعم من معنى اعم من الخلو بالمواد مجتمعا عن العناد على ما اشترى من ما هو صدق في وجه موجبة مع الجمع كقولنا هذا شيء اما حجر واما شجر

الخلو اذا المفروض عدم العناد في الكذب وهو عين سالبة منع الخلو وكذبها ايضا موجبة منع الخلو لكونه خلاف المفروض وقد ترك الشئ لوضوحه وسكون كذب لموجة في مادة صدق السالبة فيها ضروريا وكل مادة صدق فيها موجبة منع الخلو كقولنا زيد اما ان يكون في البحر واما ان لا يفرق كذب فيها سالبة وذلك ظاهر بما ذكرنا وصدق فيها سالبة منع الجمع وذلك لان المفروض عدم العناد في الصدق ح وهذا معنى سالبة منع الجمع وكذب فيها موجبة منع الجمع لان كذب السالبة يقضي صدق الموجبة قطعا وترك الشئ لوضوحه وكذا في الامر كما قررنا من جانب سالبتهما يعني ان كل مادة صدق فيها سالبة منع الجمع مثل قولنا ليس هذا الشيء اما لا حجر واما لا شجر ا كذب فيها موجبة والامر اجتماع الايجاب والسلب وهو ظاهر زوما وفسادا وصدق فيها موجبة منع الخلو وذلك لان المفروض عدم العناد في الجمع فقط دورته في الخلو فيكون العناد في الخلو نائبا وهو عين موجبة منع الخلو وكذب فيها سالبة منع الخلو وهو ظاهر وان كل مادة صدق فيها سالبة منع الخلو كقولنا ليس زيد اما ان لا يكون في البحر واما ان لا يكون في البحر موجبة والامر اجتماع الايجاب والسلب وهو ظاهر زوما وفسادا وصدق فيها موجبة منع الجمع وذلك لان المفروض عدم العناد في الخلو فقط فيكون العناد في الجمع نائبا وهو عين موجبة منع الجمع والامر كذلك في المثال المذكور وكذب فيها ايضا سالبة منع الجمع والامر اجتماع النقيضين فهما ربع مواد موجبة منع الجمع وسالبة موجبة منع الخلو وسالبة لكل منهما اعتبارات ثلثة بالقياس الى الآخر واحد منها صادق واثنان منها كاذبان على ما حققناه وان سهى ههنا بعضه فيكون المجموع ثلثا عشر اعتبارا اربعة صادقة وثمانية كاذبة فظهر من هذا البيان ان الايجاب والسلب من نوع واحد اعم مانعة الجمع او مانعة الخلو لا يجتمعان في الصدق ولا في الكذب ايضا ومن النوعين يجتمعان في الصدق فتدبر بان اعم الصادق (قال الشارح العلامة وان كل شئين صدق) من عينيه منع الجمع كقولنا هذا شيء اما حجر واما شجر صدق بين نقيضيهما منع الخلو كقولنا هذا شيء اما لا حجر واما لا شجر وذلك لا به اول بصدق ههنا مع حصوله من الخلو عهدهما والخلو عهدهما يستلزم صدق العينين اعني الحقيقة واشهرية وتزعم ارتفاع النقيضين من الجزئين وهو ح وصدق العينين بط ايضا لكونه خلاف المفروض فثبت ح منع الخلو بين النقيضين قطعا وهو المطلق (قال الشارح وبالعكس) يعني ان كل مادة صدق بين عينيهما منع الخلو كقولنا هذا الشيء اما لا حجر واما لا شجر على تقدير فرض عينين صدق بين نقيضيهما منع الجمع كقولنا هذا الشيء اما حجر واما شجر وذلك لانه لو لم يصدق ههنا منع الجمع جاز الجمع بينهما والجمع بينهما يستلزم كذب له والامر اجتماع النقيضين وهو ح وكذب العينين ح ايضا لكونه خلاف الامر بمر ثبت منع الجمع بين النقيضين قطعا وهو المطلق (قال الشارح لكن هذا) اي صدق منع

الخلو بين التقيضين عند صدق منع الجمع بين العيين في الصورة الاولى وصدق منع
الجمع بين التقيضين عند صدق منع الخلو بين العيين في الصورة الثانية بعد الاتية في
في الكيف اي بعد اتفاق التقيضين اي لقضية الحاكمة بمنع الجمع بين العيين والقضية
الحاكمة بمنع الخلو بين التقيضين وكذا القضية الحاكمة بمنع الخلو بين العيين والقضية
الحاكمة بمنع الجمع بين التقيضين في الاليجاب والسلب بان يكونا موجبتين وقد سبق
مثالهما او سالتين كقولنا ليس اما ان يكون هذا الشيء لاجرا واما لا شجرا وهذه سالبة
مانعة الجمع صادقة وقولنا ليس اما ان يكون هذا الشيء حجرا او شجرا وهذه سالبة
مانعة الخلو صادقة ايضا ولو عكس الامر في المثالين لظهر ايضا صدق سالبة منع
الجمع عند صدق سالبة منع الخلو فافهم (قال الشارح اما بعد الاختلاف) اي اختلاف
التقيضين في الاليجاب والسلب بان يكون منع الجمع بين العيين موجبة ومنع الخلو بين
التقيضين سالبة وبالعكس وبان يكون منع الخلو بين العيين موجبة ومنع الجمع بين
التقيضين سالبة وبالعكس فهذه اربعة احتمالات فالصادق من تلك الاحتمالات الاربعة
عند صدق الموجبة سالبة المتفق في النوع اي مانعة الجمع او مانعة الخلو وذلك امر
ان احدهما موجبة الجمع وسالبة كقولنا هذا الشيء اما حجر او شجر وليس هذا الشيء
اما حجر واما شجر الاول موجبة منع الجمع والثاني سالبة مع الجمع وكلاهما
صادقان والثاني موجبة منع الخلو وسالبة كقولنا هذا الشيء اما لا حجر واما لا شجر
على تقدير فرض عينيهما وليس هذا الشيء اما حجر واما شجر الاول موجبة منع الخلو
والثاني سالبة وكلاهما صادقان ايضا واما الامر ان الاخران فهما المختلفان في النوع
كما كانا مختلفين في الكيف فهما ان صدق واحد منهما كذب الآخر وبالعكس كقولنا
هذا الشيء اما حجر وهو موجبة مانعة الجمع صادقة وقولنا ليس اما ان يكون هذا
الشيء لاجرا او لا شجرا سالبة مانعة الخلو كاذبة والالزم اجتماع العيين هف وكقولنا
هذا الشيء اما لا حجر واما لا شجر موجبة مانعة الخلو صادقة وقولنا ليس هذا الشيء
اما حجر واما شجر سالبة مانعة الجمع كاذبة والالزم اجتماع التقيضين وقد فرضنا منع
الجمع بين عيينهم هف اذ قد سبق انه اذا كان بين العيين منع الخلو كان بين التقيضين منع
الجمع فظهر من هذا ان مراد الش من قوله فالصادق سالبة المتفق ان الصادق من التقيضين
في الكيف عند صدق الموجبة سالبة المتفق في النوع لا سالبة المختلف في النوع كما حرره
وارضهنا بالاشارة وليس الامر كما توهمه المنظرون من ان الصادق انما هو السالبة لا الموجبة
لان هذا توهم فاحذروا لئلا تمحص السالبة بالذكر لكونها محال احتمال الكذب لاسيما مع
ملاحظة قوله سابقا كل مادة صدق فيها الموجبة كذب فيها السالبة وظهر ايضا ان قوله
هذا هو الذي لا يصدق لا يصدق في كل مادة صدق فيها الموجبة كذب فيها السالبة وان
هذه هي الصورة الاولى لان صدق منع الجمع في كل مادة صدق فيها الموجبة كذب فيها السالبة

الجمع ومانعة الخلو واثبات يصدق فيهما احدهما ويكذب الاخرى كما قررناها بالاشارة
والبراهين وبهذا البيان وضح مجملات الحاشية في هذا المقام ولم يبق الحاجة ايضا الى
تحسينها فتدبروا بالله التوفيق ويده ائمة التحقيق وانما اطننا الكلام في هذا المقام اذ قد
تخير فيه اقوام بعد اقوام والحمد لله على نعمه الجسام قال المص (وقد يكون التفصلات)
اي الثلاثة ذوات اجزاء ثمة عطف على مقدار واستيفاء وابتداء كلام اقول لما كان
ظاهر هذه العبارة غير وافي بالمقصود وهو كون كل واحد من التفصلات الثلاثة ذات
احز ثلثة وان امكن تصحيحها يجعل للجمين لانتظام الاحاد على اتحاد على معنى
ان واحد من التفصلات ذات اجزاء واخرى منها كذلك (قال المحشي
رحم الله تعالى على كل من سمع العبارة الصحيحة وقد يكون التفصلة ذوات اجزاء
ثلثة لكن لا يخفى ما فيه ايضا من لزوم جعل الجمع على المفرد لا ينفلج لجمه في جيب
المحمول اشارة الى تعدد اقسام التفصلة فيقول هذا الى ما وجهناه في عبارة المص فلعنا
الصحيحة وقد يكون التفصلة ذات اجزاء ثلثة نعم يمكن ان يعلل لزيادة لوف في قول المحشي
في كلمة ذوات من النسخين فيقول الى ما صححناه هذا وكلمة ذوات جمع ذات بمعنى
الصاحب وشارع ما يفيد التقابل الى قلته اولى منه فافهم وقولهم المدامان قد
اوتانا قص اومسا وليس المراد بالعدد فيه مطلق العدد ولا ينقص باحدى عشر مثلا
والزيادة والمساواة والتفصيلات محمولة على معناها الاصطلاحية الحسية انفعها القوة
لا يجري في المساواة بناء على انه لا يتصور مساواة عدد لعدد الا ان يكون المساواة ح
بالنظر الى العدد ولا الى العدد وعلى تقدير ان ياد بها معانيها الاصطلاحية يكون حدها
على العدد حقيقة عرفية وان كان محال ان ياد بها لغيرها الى معانيها اللغوية هذا قال
الشارح العلامة ومثال المتن ليس معناه) يعني انه ليس المراد بالزيادة والمساواة
والتفصيلات معانيها اللغوية اذ لا يمكن ذلك في المساواة الا بزيادة في اللفظ الى المعنى
والكلام ههنا في العدد بل المراد بها معانيها الاصطلاحية (قوله لان مساواة اعداد لعدد
آه) كما صله انه لو كان المراد بها معانيها الاصطلاحية لم يصح ذلك في المساواة وان صح
ذلك في الزيادة والتفصيلات لان مساواة عدد لعدد مضاي له غير موجودة ولعدد محتمل له
مع اذا المساواة بين الشين تقضى المعادلة قطعا وهو خلاف العروص وقد عرفت
ان هذا مراد الش ايضا وان لم يصح به فقبل من ان ما عاقل به خاص بالمساواة وما عاقل به
الش عام لكل ليس يجيبه نعم لو كان مراد الش ان هذا مسألة حسية فلا يراد بالزيادة
والمساواة والتفصيلات معانيها الاصطلاحية اذ كما ذكرنا في وجه اكره ذكره في وجه
مراد الش (قوله اي حين اقل الامور آه) لانه من مستحيل ان يكون له وجه
في حده الاطراف على معانيها اللغوية ولان المعنى اللغوي لا يصح في
هذه الصورة بل في الصورة الثانية (قوله لانه من مستحيل ان يكون له وجه اكره ذكره في وجه

اليه بقوله اذ ليس لكل عدد كسور واريد بالضمير جنس العدد على طريقة الاستفهام
كما اشار اليه بقوله وامله اراد الاشارة الى ان الكسور تسعة لصح الكلام ولا يقع
الش في الكلام فاندفع قوله فوقع فيما وقع فلا تقع فيما وقع والقول بان اضافة
الكسور الى الضمير للجنس والتسعة حرف وقع على انه خير مبتدأ تقديره هي التسعة تعسف
وارتكاب لما هو خلاف الظاهر (قوله اي العدد الناقص) ما يجتمع فاعل لقوله
الناقص ههنا عنه متعلق بقوله يجتمع يسمى ناقصا اشار به الى ان قول الش والقص
ناقصا من قبيل العطف على معمول واحد اعني يسمى في كلام الش بان يكون
قوله والناقص عطفا على نائب الفاعل المستتر فيه وقوله ناقصا عطفا على مفعوله
ولك ان تقول اشار به الى انه من قبيل عطف الجملة على الجملة غايته انه حذف فيه الخبر
اعتمادا على السابق ان صح جواز حذف الفعل وابقاء معموله فاندفع قوله الاتي
من انه لا وجه لصحة العطف ههنا (قوله والعدد المساوي) اشار به الى بيان معنى
قوله والمساوي مساويا ما يجتمع فاعل لقوله المساوي كما سبق اياه مفعول له يسمى مساويا
ففيه الوجهان السابقان آنفا (قوله تأمل) قد عرفت آنفا وجهه ونقل عنه ان وجه
التأمل ان عطف الاسم على الفعل لا يجوز الا ان الالف واللام في اسم ناقص بمعنى النقص
والناقص بمعنى ينقص وح يكون من عطف الفعل على الفعل فيكون مناسبا بالاول
انتهى وهذا وجه مضار لما اشارنا اليه من انه من قبيل العطف على معمول واحد
وانزعم بعضهم الاشعار الى ذلك لكن في المنقول ركازة ايضا اذ على ما ذكره يكون
من حذف الاسمية على الاسمية لامن عطف الفعلية على الفعلية فاذا ذكره صحح ايضا
لكن لا يما ذكره فافهم والحق ان ضمير يسمى في كلام الش راجع الى الذي يزيد وهو
والزائد متساويان في المعنى وقوله والناقص والمساوي عطف على ذلك الضمير المستتر
ومثله جائز عند عدم الفصل على ما هو المحقق بالاول اذا وجد الفصل كما ههنا وقوله
ناقصا مساويا عطف على مفعول يسمى فلا يخبر في عبارة الش اصلا (قوله
ويمكن ان يراد بهما مصالها القوية) فعلى هذا يكون الزيادة والمساواة والقصان
حال الاجزاء لاحال العدد فيكون الكلام من قبيل صفة جرت على غير ما هي له وما قيل
من ان الابدان السابق بان مساواة العدد للعدد المتساوية له غير موجودة وغير المتساوية له محال
وارد على من اراد المساواة القوية اجريت على ما هي له او على غير ما هي له كما انه
وارد على من اراد المساواة الاصطلاحية فليس بشئ لان المساواة على التقديرين
الاخيرين حال الاجزاء والكسور لاحال العدد كما في الاول ومن البين ان الاجزاء
والكسور مغايرة للعدد ولو اعتبارا وبهذا القدر يصح التساوي الذي يلزمه التباين
نعم لو كان التباين اللازم في المساواة تغايرا اصطلاحيا اعني تغاير احد الوجودين
الاخر او رد ذلك لكن اني يكون ذلك والله الموفق لما ههنا لك (قوله

وقيل اه) هذا معنى اصطلاحيا ايضا لكن على عكس ما ذكره الش في الزائد والناقص
من حيث ان الزائد في ذكره الش يكون قد في هذا الاصطلاح الناقص
يكون زائدا ههنا والاعتراض السابق في المساواة مدقوع ههنا بما شرنا اليه آنفا
فههنا ثلثة معان الزائد والناقص والمساوي احدها ما اشار اليه الش والثاني والثالث
اشار اليهما المحشى والفرق بينهما ان المعنى الاول والثالث يلاحظ فيهما تصاق
المتعلقات بالزيادة والمساواة والنقصان لترجيح الاسم على غيره كما هو حال المنفولات
وفي المعنى الثاني الغوى يلاحظ لصحة الاطلاق كما هو حال الحقيقة والمجزول كان المعنى
الثالث الاصطلاحيا غير مشهور بينهم صذره بما يشعر التمر بص (قال الش فان قلت
اه) مسارضة تقديرية اذ لا دليل المص ههنا على ما ذكره (قوله وجوه ثلثة) اقول
اشار الش ههنا اليها جميعا اما الاول فهو صريح كلامه اولو اما الثاني فقد اشار اليه
بقوله في جواب السؤال الاول والا فلا تفصال الحقيقي في المثال المذكور على الحقيقة
بين ان يكون العدد زائدا او لا يكون ثم على تقدير ان لا يكون زائدا بين كونه ناقصا او مساويا
اذ حاصله انه لا انفصال حقيقة بين الاجزاء الثلاثة بل الانفصال الحقيقي بين الجزء
الاول وبين عدده ومن البين ان علم الجزء الاول مراد بين الجزئين الاخيرين فيكون
الانفصال حقيقة بين الجزء الاول وبين احد الجزئين الاخيرين فيكون الانفصال
بين حلية بسيطة وبين حلية مركبة من المحمول وهذا حاصل الوجه الثاني واما
الوجه الثالث فقد اشار اليه الش بقوله وجهه ان الحقيقة ان اراد بها ههنا
ان الانفصال الحقيقي بين الاجزاء الثلاثة مما لا يتصور لان الجزء الاول منها اذا صدق
فان صدق الثاني يبطل منع الجمع بين الاولين وان لم يصدق فصح ان لم يصدق الجزء
الثالث يبطل منع الخلو بين الاخيرين وان صدق يبطل منع الجمع بين الاول والثالث
والكل خلاف المفروض وكذا اذا لم يصدق الجزء الاول منها فان لم يصدق الثاني
يبطل منع الخلو بين الاولين وان صدق فصح ان صدق الجزء الثالث يبطل منع الجمع
بين الاخيرين وان لم يصدق يبطل منع الخلو بين الاول والثالث والكل خلاف
المفروض فظهر ان الوجوه الثلاثة مما اشار اليه الش مع التصريح باختصاص الوجه
الثالث بالافصال الحقيقية فاذا عاها المحشى من خلال الوجهين لا يخفى عدم تمامية
على ذي العنبين (قوله فلا كلام لاحد فيه) اي في جوازه فلا فائدة في ذكر تركبها
ههنا لا نزاع بخلافه فصح هذا يكون قوله او متعددة لتوسيع الدائرة ومنه كثير الوقوع
في كلامهم (قوله اذ لو كانت واحدة ه) حاصله ان مثل هذه المنفصلة لو كانت
واحدة كما زعموا محبان يمتنع الجزأين منها الحكم بالانفصال لان الانفصال
واحدة لا تكون الا بين الاثنين فبلمه ان يكون احد الاجزاء جزءا او زائدا
جزءا ثانيا ومن البين ان السابق في المثال المذكور امر ان لا امر واحد من كان

الجزء الثاني الواحد المعين منهما ثم المنفصلة به ويكون الآخر حشوا وهو خلاف
 المفروض وان كان واحدا منهما لا على التعيين يكون الجزء الثاني جلية مرادة المحمول
 فكون لا انفصال بين جلية بسيطة وبين جلية مرادة المحمول لا بين اجزاء ثلثة
 فلو ان لا يكون منفصلة المركبة من اجزاء ثلثة على ما هو المفروض مركبة من اجزاء
 ثلثة بل مركبة من جزئين ثانياهما جلية مرادة المحمول وهو محال لكونه خلاف المفروض
 فظهر من هذا ان هذا البيان ليس راجعا الى الوجه الاول كما توهم وان استدل ههنا
 من بعض مقدمات الوجه الاول كما اشرنا اليه بقوله لان الانفصال نسبة واحدة
 وان ما ذكره بقوله اما احد السابقين على التعيين كلام على سبيل الفرض والتقدير
 لانه كلام تحقق حتى يرد عليه انه يجب ان يكون الجزء الآخر تقبض الجزء الاول
 لو ساويه في المنفصلة الحقيقية وذا غير موجود ههنا ح انتهى على انه فساد آخر
 لا يضر المستدل اذ غرضه ابطال هذا الوجه كما هو صريح قوله وفي الآخر زيدا
 حشوا فتأمل ولا تخبط (قوله اقول كون التركيب من جلية ومنفصلة) بذلك المعنى
 لا بتأني كونه منفصلة واحدة اقول نعم الا انه يتأني كونها منفصلة واحدة مركبة من ثلثة
 اجزاء كما هو المطلب ههنا بل غاية كونه منفصلة واحدة مركبة من جلية بسيطة وسلبية
 مرادة المحمول كما فصله المستدل ومن البين انه ليس بمطلب ههنا كما لا يخفى (قوله وثالثها
 ان تركيبها من اجزاء ثلثة) حاصله انها لو تركبت من اجزاء ثلثة مثلا فان تحقق
 الجزء الاول يلزم عدم تحقق الجزء الثاني لئلا يبطل منع الجمع بينهما فح لا بد من تحقق
 الجزء الثالث لئلا يبطل منع الخلو بين الاخيرين فليزيم تحقق الجزء الثالث على تقدير
 تحقق الجزء الاول بقياس من الشكل الاول هكذا كما تحقق الجزء الاول لم يتحقق الثاني
 وكلام تحقق الثاني تحقق الثالث يتبع انه كلما تحقق الاول تحقق الثاني والثالث وهو محال
 لامتناع الاحتجاج بينهما وان لم يتحقق الجزء الاول يلزم تحقق الثاني لئلا يبطل
 منع الخلو بينهما فح لا بد من عدم تحقق الثالث لئلا يبطل منع الجمع بينهما فليزيم
 عدم تحقق الثالث على تقدير عدم تحقق الاول بقياس من الشكل الاول ايضا هكذا
 كما لم يتحقق الاول تحقق الثاني وكما تحقق الثاني لم يتحقق الثالث يتبع
 انه كلما لم يتحقق الاول لم يتحقق الثالث وهو محال لامتناع الخلو بينهما فهذا البيان
 جاري في جميع مواد المنفصلة الحقيقية المركبة من اجزاء ثلثة وان صور المحشى الدليل
 كورق في جري قريبا لفهم المبتدى فظهر ان هذا البيان مما اشرنا اليه الشايد ايضا
 ٢٥ فانه في قوله وجوها ثلثة غايته انه اكتفى بالشق
 الاول وحال الذي عليه (قوله وانما لم يذكر الشايد الوحيات الا...) (سرد
 في اشرانها ايضا في الجواب) وانه صرح ايضا بكون الوجه الثالث مختصا
 بجهة دم انه حص الوجه الاول بالذكر في قبل قوله والحق لكونه جاري

في المنفصلات

في المنفصلات الثلثة وكونه مدبر الوجه الثاني على ما اشرنا اليه بخلاف الوجه الثاني
 والثالث (قال الشايد تركيبها بحسب الظاهر) جواب بغير يرمز ادهم من التركيب المذكور
 واقول كما انه مال بذلك الى جعل استزاع لفظيا اذ التركيب بحسب الظاهر بما لا يتكرره احد
 وترك بحسب الحقيقة كما يفول به احد ايضا (وقوله ولا...) (سرد
 لهذا التبرير فلا يلتفت الى ما تقوله بعضهم ههنا ولما كان دليل التبرير بما في جميع
 المنفصلات وان قرره في مثال المنفصلة الحقيقية وكان هذا محالفا لما صرحوا
 من ان التركيب المذكور غير جائز في الحقيقة وجاز في مانعة الجمع ومانعة الخلو او ردعاه
 او اودا ولا يبطل وجه ذلك الفرق ثم اشار على مذ فهم الفرق بين الحقيقة وبين مانعة الجمع
 ومانعة الخلو في التركيب المذكور وعدمه ثم حقق بانه لا فرق بين الثلثة في عدم جواز التركيب
 من اكثر من اثنين فظهر بذلك ان الوجه الثاني كما اشرنا اليه الشايد بقوله والحق لا فصل
 الحقيقي اما عمل من الوجه الثالث وان الوجه الاول الذي اضي عليه الشايد من الكل (قال
 الشايد واما الاخرين) اي مانعة الجمع ومانعة الخلو فصدقان عند التركيب من الاجزاء الثلثة
 مثلا وان ادعى منع الجمع ومنع الخلو بين جزئين معينين من اجزائها فيصور في الاجزاء
 الثلثة مثلا منع الجمع او منع الخلو ثلث كل منها صادق لان الاستحالة السابقة لما نسبت
 من وجود منع الجمع ومنع الخلو بينهما كما في الحقيقة واذا خلصت الاجزاء الواحدة
 منها ما خصصت المنفصلة من الفساد وذلك لان مانعة الجمع تصدق من جزئين كاذبين
 كما صرح به فتركيب عن الكواذب ايضا من غير لزوم محذور مثل قولنا هذا الشيء
 حجر او شجر او حيوان فيحصل ان يكون الكل كاذبا مع صدق منع الجمع بينهما فصدق
 ومانعة الخلو تصدق عن صادقين كما صرحوا به ايضا وتركيب من الصادق من غير محذور
 ايضا مثل قوائم هذا الشيء اما الاحجر واما الاشجر واما الاحيوان فيحصل ان يكون
 الكل صادقا مع صدق منع الخلو بينهما فصدق ايضا على تقدير ان يكون
 لا خصصين واما ان كان المراد بها المعنى الاعم فيجتمعان ح مع المنفصلة الحقيقية فيزيم
 فيها ما يلزم قهسا (قال الشارح والحق) يعني ان غاية ما قيل في حكمه
 ما ذكرناه لكن الفرق المذكور ليس تام لانهم ان ارادوا بقوله الحقيقة
 من اثنين بخلاف مانعة الجمع ومانعة الخلو ان المنفصلة الواحدة
 من اكثر من اثنين بخلاف المنفصلة الواحدة المانعة الجمع ومانعة الخلو
 ان تركيب من اكثر من اثنين فلا تمانع ان المانعة الثلاثة تباين في شيء
 او بانه حجر او شجر او حيوان فصدق ايضا
 منفصلة استكثيرة فتركيب مانعة الجمع ومانعة الخلو من
 كذلك الحقيقة تركيب من جزئين متكررة وعلى كلا التقديرين لم يكره بين الحقيقة
 في ذلك كذا في...

مر كة من اجزاء لكثيرة حاصلها ان مجموعها لا يتجمع في الموضوع ولا يخلو عنه اعم من
 ان يكون به كل جزئين منها تفصالا ولا ان كل جزئين منها لا يتجمعا ولا يرتفعان وان
 كان ذلك متحققا اذ لو كان ذلك مراد الاورد ذلك الكلام بتفصلات متعددة وهذا المعنى
 تفصال واحد تركب من اجزاء كثيرة وكذلك مواد المفصلة لمائة الجمع المركبة
 من الاجزاء لكثيرة حاصلها ان تلك الاجزاء لا تتجمع في الموضوع وهذا المعنى واحد
 يصعد ووجد بين الاجزاء وكذلك مواد المفصلة المانعة لخلو المركب من الاجزاء المتكثرة
 حاصلها ان تلك الاجزاء لا يخلو عن موضوع وهذا ايضا تفصيل واحد يتحقق بين المجموع ان
 هناك انفصالات عديدة ولا يلزم فيه شيء من المحذورات لان ذلك مبني على اعتبار
 الانفصال بين كل جزئين معينين وليس فليس وتلخيصه ان ايراد الاجزاء لكثيرة بتفصلة
 واحدة اى مفصلة كانت قرينة قوية على ان المراد بها الانفصال الواحد بين تلك الاجزاء
 لان الانفصالات المتعددة والانفصال الواحد بين الاجزاء لكثيرة يمكن ان يكون المراد
 بها عدم اجتماع في الموضوع وعدم الخلوعه او عدم الاجتماع فيه او عدم الخلو
 عنه والقول بالاجتماع يكون حجة حريصة المحصول رجوع الى اول الكلام لا يلتفت الى مثله
 في تحقيق الفاعل فانما المذكور لتركيب من الاجزاء لكثيرة ان يقول فبالا المتكلم ح حيث
 لم يورد الكلام بتفصلات عديدة بل اوردها بكلمات مختصرة فعلى هذا يكون التركيب
 المذكور تركب بحسب الحقيقة لا بحسب الظاهر كما حققه الشافعي اقتصارها بشراح
 المطالع وخلق ان ما اشار اليه المحشى ههنا لا يخلو عن مشائيه وان خفي مراده على
 القاصرين وان الشارح اشارة الى جواز تركب التفصلات من الاجزاء المتكثرة
 في فصول البدايع وقد صرح بذلك صاحب المطارحات حيث قال واما المفصلة
 فالمشهور انها محتمل الكثرة الى غير النهاية ثم فصل وحقق ما حاصله انه يجوز تركب
 الاجزاء اذا نسبت الى موضوع واحد وقبست الى ما يجمعها من زمان ومكان او حال
 انتهى فلعلم المحشى اخذ ما ذكره ههنا من كلامه ولا شبهة في علومه قاله ويدل على ما قررنا
 من ان المطارحات قال في بحث القيس الاسدي في وان كانت المتعددة ذات اجزاء
 اثنتي عشرة حينئذ حيث يتبين ذلك فينتج نقبض البواق او يستثنى نقض احدها
 من سبب تلك الحجج منقطة في البواق وليتبع من ذلك احدها وهكذا الشارح
 حصول البدايع فلا ينبغي ان يترك كل ذلك بكلام صدر عن شارح المطالع وان احتاره
 في ما سعى به فيقول ع بين الشارح والمحشى ههنا ما هو في كون التركيب
 المذكور تركب بحسب الظاهر كما قاله الشارح او بحسب الحقيقة كما قاله المحشى والظاهر
 هذا ان اراد من اشارة المفصلة المتكثرة الاجزاء انما هو التزديد الواحد بين
 تلك الاجزاء لا يخلو عن موضوع وهذا ايضا تفصيل واحد يتحقق بين المجموع ان
 هناك انفصالات عديدة ولا يلزم فيه شيء من المحذورات لان ذلك مبني على اعتبار
 الانفصال بين كل جزئين معينين وليس فليس وتلخيصه ان ايراد الاجزاء لكثيرة بتفصلة
 واحدة اى مفصلة كانت قرينة قوية على ان المراد بها الانفصال الواحد بين تلك الاجزاء
 لان الانفصالات المتعددة والانفصال الواحد بين الاجزاء لكثيرة يمكن ان يكون المراد
 بها عدم اجتماع في الموضوع وعدم الخلوعه او عدم الاجتماع فيه او عدم الخلو
 عنه والقول بالاجتماع يكون حجة حريصة المحصول رجوع الى اول الكلام لا يلتفت الى مثله
 في تحقيق الفاعل فانما المذكور لتركيب من الاجزاء لكثيرة ان يقول فبالا المتكلم ح حيث
 لم يورد الكلام بتفصلات عديدة بل اوردها بكلمات مختصرة فعلى هذا يكون التركيب
 المذكور تركب بحسب الحقيقة لا بحسب الظاهر كما حققه الشافعي اقتصارها بشراح
 المطالع وخلق ان ما اشار اليه المحشى ههنا لا يخلو عن مشائيه وان خفي مراده على
 القاصرين وان الشارح اشارة الى جواز تركب التفصلات من الاجزاء المتكثرة
 في فصول البدايع وقد صرح بذلك صاحب المطارحات حيث قال واما المفصلة
 فالمشهور انها محتمل الكثرة الى غير النهاية ثم فصل وحقق ما حاصله انه يجوز تركب
 الاجزاء اذا نسبت الى موضوع واحد وقبست الى ما يجمعها من زمان ومكان او حال
 انتهى فلعلم المحشى اخذ ما ذكره ههنا من كلامه ولا شبهة في علومه قاله ويدل على ما قررنا
 من ان المطارحات قال في بحث القيس الاسدي في وان كانت المتعددة ذات اجزاء
 اثنتي عشرة حينئذ حيث يتبين ذلك فينتج نقبض البواق او يستثنى نقض احدها
 من سبب تلك الحجج منقطة في البواق وليتبع من ذلك احدها وهكذا الشارح
 حصول البدايع فلا ينبغي ان يترك كل ذلك بكلام صدر عن شارح المطالع وان احتاره
 في ما سعى به فيقول ع بين الشارح والمحشى ههنا ما هو في كون التركيب
 المذكور تركب بحسب الظاهر كما قاله الشارح او بحسب الحقيقة كما قاله المحشى والظاهر
 هذا ان اراد من اشارة المفصلة المتكثرة الاجزاء انما هو التزديد الواحد بين
 تلك الاجزاء لا يخلو عن موضوع وهذا ايضا تفصيل واحد يتحقق بين المجموع ان
 هناك انفصالات عديدة ولا يلزم فيه شيء من المحذورات لان ذلك مبني على اعتبار
 الانفصال بين كل جزئين معينين وليس فليس وتلخيصه ان ايراد الاجزاء لكثيرة بتفصلة
 واحدة اى مفصلة كانت قرينة قوية على ان المراد بها الانفصال الواحد بين تلك الاجزاء
 لان الانفصالات المتعددة والانفصال الواحد بين الاجزاء لكثيرة يمكن ان يكون المراد
 بها عدم اجتماع في الموضوع وعدم الخلوعه او عدم الاجتماع فيه او عدم الخلو
 عنه والقول بالاجتماع يكون حجة حريصة المحصول رجوع الى اول الكلام لا يلتفت الى مثله
 في تحقيق الفاعل فانما المذكور لتركيب من الاجزاء لكثيرة ان يقول فبالا المتكلم ح حيث
 لم يورد الكلام بتفصلات عديدة بل اوردها بكلمات مختصرة فعلى هذا يكون التركيب

هذا الكن على هذا يكون النزاع لفظيا لان كلام الشارح ههنا على ان يكون المراد
 بالافصلة ههنا حقيقة ههنا وذلك لا يكون الا بين القضيةين على ما هو مصرح به في كلامهم
 ومقتضى تصريحهم بالشرطية وكلام المحشى مبني على ان يكون المراد بالافصلة المتكثرة
 الاجزاء ما هو الا لازم انها اعني التزديد بين الاجزاء فان اراد الشارح فيما سبق بالتركيب
 الظاهري هذا الذي ذكره المحشى لم يبق نزاع الا في القول بان التركيب المذكور
 ظاهري كما قال به الشارح او حقيقي كما قال به المحشى واعلم الشارح نظرا الى حقيقة
 الانفصال في حكم بان التركيب المذكور ظاهري والمحشى نظرا الى مراد من ذلك لتركيب
 في حكم بان التركيب المذكور بحسب الحقيقة فيكون الحقيق هو ما يوافق الظاهرى حقيقة
 فمدعى ههنا او اهما الساطع في ٩ فافهم هذا المعام (قوله عني لمطالع اه) من
 عن موجودات فان شئت منها او احكامها من اثنى فحق وعبره لم يذكر في هذه الرسالة
 (قول الشارح يخرج اختلاف مردي) مردي ان اختلاف جنس اعمد وانفصالين
 فخص بهما يخرج الفصول المذكورة وما قبل من ان الصور المذكورة تخرج بقوله لا يخلو
 والسلب من لا حاجة الى هذا القول ايضا لاخراج الاختلاف الواقع بين انفصالين
 غير ان يجب والسلب كالعدول والتحصيل وغيرهما لان ذلك خارج عن قوله بحسب
 يقتضى لذاته اه فالظاهر ان يقال هذا الاختلاف يقتضى اذاته صدق احدي القضيتين
 وكنس الاخرى فمدعى بان مثله من قبيل عاه اشافي من الاول ومثله لا يبعد مستدركا
 والارام الاكتفاء في كل تعريف باليد لا خبر والتجديد ان اقيود الواقعة في تعريف
 لا سيما في الحدود والتحقيق مفهوم المعرفة وذلك لا يكون الا باخذ القيد ومع ذلك
 جعلها على كونها قيودا مخرجة ما يمكن ذلك كما فعله الشارح اولى واخرى (قوله
 وبالعقول والتحصيل اه) عطف المجموع على مجموع قوله بالجل والشرط كما اشار
 اليه في الموضوعين بقوله بان يكون اه ونظيره ما اشار اليه ائمة التفسير في قوله تعالى هو
 الاول والاخر والظاهر وبسائط هذا واعلم ان حرف السلب ان كان جزءا من احد
 العرفين يسمى القضية معدولة قال من الموضوع فمدولة الموضوع وان من المحمول
 فمدولة المحمول وان من الطرفين معدولة الطرفين والا يسمى بمعدولة وكذا الشرطية
 فلا خلاف لسبق بالجل والشرط هذا بالعقول والتحصيل سواء كانا حائتين
 او شرطيتين او مختلفتين (قوله يشمل الصور المذكورة) التي اشار اليها مفصلا وما قبل
 من ان القيد انما يخرج ما ينافيه لا ما يوافيه في الجملة ففي هذه الصور كما يكون الاختلاف
 بالعقول والتحصيل والجل والشرط يكون ايضا بالاجتناب والسلب كما اشار الى
 المحشى فلا بد للشارح ان يقال بالعقول والتحصيل بالجل والشرط فقط او بال
 وما يؤدي مؤداه فوع بان اظهر ههنا انما هو في الاختلاف بالعقول
 والعقول والتحصيل بالجل والشرط بالتحصيل مثلا ولو كان محذورا

وهو ان ما ذكره المحشى
 لازم الكلام لمطووقه
 في الشرطية وهو الحكم
 في وقوعه
 وعدها على ما هو وان
 ما ذكره حلية مرده
 المحصول
 المذكور يرجع المفصلات
 كلها الى الجملة وهو
 صحيح
 في الانفصال
 الانفصال كونه
 بالمدعى قصد عموم
 صرحوا انتهى وكل فئات
 ليس من حيزه وعدمه
 مراد المحشى من لا يخلو
 ذكره ان شئت
 المذكور على
 فيه زددوا احد
 متعدده فافهم
 بل مراد في مشاء
 فافهم
 المذكور
 تركب حقيق
 بحسب صاهر
 من سبب
 حقيقه

بغير الاختلاف بالاجاب والسلب فقط كما هو المراد من التعريف هذا فاقول في دونه
 بان الاختلاف بالعدول والتخصيل مثلا اعتبارين والخارج بهذا القيد اعني قيد
 الاختلاف بالاجاب والسلب انما هو اعتبار العدول والتخصيل فقط لا ما عداه ليس
 بشئ ناس من عدم الاطلاع على ما هو المراد من القيد في التعريف ثم ان القائل الاول لما
 اطلع على ما حررنا القيد في التعريف استشعر اعتراضا وقال فحق قوله بحيث يقتضي
 لذاته مستدركا ذكركي ان يقال انه اختلاف القضيتين بالاجاب والسلب على ما حققه
 مفصلا في المطارحات فالحق ان قيد الاجاب والسلب ليس للاحتراز بل هو لتحقيق مفهوم
 التناقض وان اختلاف القضيتين بحيث يقتضي لذاته لا يكون الا بالاجاب والسلب
 كما اوضحه التفسير في وفيه ان كون القيد في التعريف لتحقيق مفهوم المعروف لا ينافي
 كونه مخرجا ايضا على ما اشار اليه وانه لا يكون اغناء القيد الثاني عن القيد الاول
 مستلزما لاستدراكه كما حققناه فالحق ان حمل القيد المذكور على كونه قيداً مخرجا مع
 كونه لتحقيق مفهوم التناقض اولي من كونه مقصورا على كونه لتحقيق المفهوم فقط
 كما ينبغي على افطن وما ذكر في المطارحات لا ينافي ما شرنا اليه فافهم (قوله اي غير
 الحمل والشرط والعدول والتخصيل) فيه اشارة الى ان التخصير في كلمة غيرها ضمير
 التانيث كما في بعض نسخ الشرح ولو كان ضمير التثنية كما في بعض آخر منها لقان
 اي عية الحمل والشرط وعدول والتخصيل لان قال نسامح في ذلك الظهور (قوله
 في ربح البعض) فيه اشارة الى تزييفه وقد قبل الرجم مطية الكذب واذا قال والتحقيق
 انهم ان هذا التحقيق مما صرح به الشريف العلامة في حواشي مختصر المنتهى وان كان
 محتمل لم يقره كثير منهم شارح المطالع وصاحب قسطدس وغيرهم وتوهموا انهم
 في حواشي التهذيب وقال ما حاصله ان التناقض في الاصطلاح اعم من ان يكون
 في القضايا وفي المفردات والاصل في الاستعمال الحقيقة وقد قالوا نقبض كل شئ برحمه
 وجعلوا مطلق التناقض من اقسام التقابل واما تخصيص التعريف ههنا بنقض
 القضايا فلكون الكلام فيها وكون تناقض القضايا عمدة في اتيان العكوس واتضح
 الاقضية لان التناقض مخصوص بالقضايا فعلى هذا كان التناقض مشتركا معنويا
 بين نقض القضايا ونقض المفردات ومنهم من زعم ان التناقض مشترك بينهما لفظيا
 وان رد كلا القولين اشار السيد السند في حواشي المختصر الحاشية حيث فسر اولا
 المتناقضين بالتناقض لذاته كما قال وما ذكره المنطقيون من تقابض من اطرف القضايا
 فعلى وجهين احدهما ان يشرى لاطراف الى الذات بقيد الجساي اوسلياي ومن
 نقضا بمعنى السلب وتانيهما ان يلاحظ مفهومها من حيث هي وهي ويجعل
 معنى حرف السلب مضموما اليها صاعدا معها شيئا واحدا ويسويته نقضا

المشايان لذا تهما والتناقض اما في التحقيق والاستغناء كما في القضايا واما في المفهوم
 بانه اذا قبس احدهما الى الآخر كان اشد بعدا مما سواه فوجد ايضا في تصورات
 كنهوى الغرس والافرس وبهذا المعنى قيل رفع كل شئ بنقضه وهو كـ
 رفعه في نفسه اورفعه عن شئ انتهى فقد اشار الى ان التناقض بالمعنى اعم
 عنه لا يوجد في التصورات الا على سبيل المجاز والتأويل الان يعرف
 بالمشايين لذا تهما فتح يوجد التناقض في التصورات ايضا وهو كـ
 المصطلح كما فصله المحقق ونحن نقول بتوفيق الله تع التحقيق درجته
 من ان التناقضين هما اللذان يتناقضان لذاته كما في التصورات لا في المفهوم
 على ان اجتماع شقيذين في رفعه لم يضمن في الوجود بل في المفهوم
 في التصورات ومن الذين ان المفهومين المتناقضين وانما اجتماعهما في الوجود
 لكن يجوز متفاوتهما معا عن الموضوع المعلوم كما لو قدر شرب الماء
 وشربك الباري لا يصح فكلاهما متقايان عن الموضوع كبر موضوع
 لكن ما جدهوا عليه من المقدمة الآتية فاسد الى كذا ارفع شقيذين جزمهم
 مع انهم نقلوا احد منهم ولا من غيرهم فالحق ان التناقض الحقيقي اعم من جزم القضايا
 كما اعتقوا به في ايات تينك المتقدمين المسلمين وان اصطلاحهم في التناقض على المعنى
 الذي عملا اوجده بل اصطلاحهم على ذلك المعنى متافض مع اعتراف تينك المتقدمين
 فلذا حال الشارح وكثير من المحققين الى ما حققه الشريف ولم يلتفت الى ما اشتهر
 قديما بينهم وان صدر ذلك عن مثل شارح المطالع وصاحب القسطاس ومن تهمهم
 مثل ابي القمح وغيره فلا يلتفت الى اطالة بعضهم في ترويج مذهب الجمهور بمجرد
 جلالة شأنهم فالحق ما اشار اليه الشريف وان ما اشاروا اليه من وجود التناقض
 في التصورات مساخمة منهم وليس هذا اول حادثة وقعت فيهم وقد زعموا
 في حواشينا على الحاشية (قوله بناء على ان التناقضين آه) ليس هذا استدلالا بالتعريف
 على المدعى بل بيان المشي عليه لما اشار اليه الش يعني ان ما اشار اليه الش معنى على ما حققه
 الشريف من ان التناقضين هما المفهومان المتناقضان لذاته كما اجتماعا وارتفاعا ولشئ
 مع عدوله لا يكون كذلك فهما ليسا بمتناقضين وقد عرفت آصا مدار ما حققه الشريف
 (قوله اجتماعا وارتفاعا) اي وجودا وعدما وتفسيره بقوله بالا اجتماع والارتفاع في جميع
 الازمنة والاحوال ليس يجيب بل ذلك ليس معنى الاجتماع والارتفاع وان زعمهم (قوله
 اللهم الا ان يفسر المتناقضان آه) هذا من كلام الشريف كما فصلناه واسره الى بعد
 التفسير المذكور جدا وقد عرفت وجهه فتذكر ايضا ولذا قال اكن ذلك التفسير
 ما بعد فلا يلتفت الى اطالة بعض ههنا ايضا (قوله وهذا المعنى اي تهمهم
 ان المفهوم احدا ولذا قدم (قوله لكن ذلك التفسير آه) على هذا الكلام يعني تهمهم

ما حقه الشريف المحقق كما يدل عليه قوله كذا حقه المرتضى قدس سره فالوجه
 ما شرنا اليه ثم ان حاصل الجواب ان مفهوم الانسان مثلا لما خوذ بلب صدقه
 على ذات واحدة وان كان نقبضا بمعنى السلب لكن التناقض بينه وبين الانسان
 لما خوذ بصدقه على تلك الذات في قوة تناقض القضاء كيف لاوهما في المال حكيم
 متناقضان كالتضمين اللذين هما محمولاهما فالتناقض المذكور بين المفردين في الحقيقة
 تناقض بين القضيتين فلذا عرفت ان التناقض باختلاف القضيتين اه بحيث يندرج فيه جميع
 افراد التناقض ويؤيده تصريح بعضهم ايضا به لاندق في التصورات ما عرفت
 المذكور جامع لجميع الافراد قطعا (قوله كذا حقه المرتضى قدس سره في حاشي
 البحر يد) بل في اكثر تصانيفه وتبعه كثير من المحققين كالمس والخيالي وغيرهما وقبل من انه
 ربما يشعر كلامه في بعض تصانيفه الى كون التناقض مشتركا معنويا بين القضاء
 والمفردات بل بعض كلامه يشعر بكونه مشتركا لفظيا بينهما فهو على تقدير تسليمه
 كلام على مذاقهم لا على مذاقه ومثل هذا الاضطراب غير لائق بمنصبه الشريف
 والقول بان تراعه انما هو في كون ما ذهب اليه مختارا لاحتمال شي بل الحق
 ان السيد المرتضى قدس سره لا يرتضى بما ذهبوا اليه وانهم في بيان التناقض لا تصورات
 متسامحون والحق ما اشاروا اليه في تعريف التناقض (قوله واجب عنه بوجه آخره)
 جواب بتخصيص المعرف بحسب الغرض وهذا ما اشار اليه شارح المطالع حيث قال
 في الجواب عن الاعتراض بان التناقض كما يقع في القضاء يقع في المفردات فاختصاص
 الاختلاف في الحد بالقضيتين يحصل التعريف غير جامع المراد من المرفق ههنا
 التناقض بين القضاء لان الكلام في احكامها وانما خصصوا بمفهومه بذلك وان وجب
 ان يكون مباحثهم عامة منطبقة على جميع الجزئيات لان عموم مباحثهم انما يجب ان يكون
 بالنسبة الى مقاصدهم واغراضهم ولما لم يتعلق لهم بالتناقض بين المفردات غرض
 مقيد بل جل عرصهم انما هو في التناقض بين امضاء ما يجب صارقا لاس الخف
 الموقوف على معرفته عمدة في اثبات المطالب في العلوم الحقيقية بل وفي اثبات حكمهم
 من المكوس واتساج الاقضية لا يحرم اخنص نظرهم بالتناقض بين القضاء وغيره
 في تعريفهم اياه على ذلك انتهى ولعله مال بذلك لتوجيه الى مذهب الجمهور ولا يخفى
 على ذوي فطنة انهم كما اشاروا الى بيان نسب بين العمين اشاروا اليه ايضا من غير
 كما يشهد الرجوع الى جانب التصورات فلا بد عليهم ان يعرفوا التناقض في صورته
 في ذلك الجانب او يدرك ههنا فان زعموا انه لا تنفع في بيان انهم في التصور قد عرفت
 ان اللازم ان يترك بيان التنسب بين التقضيتين ايضا فالحق ان النقص محصور
 بالقضيا وان ما اشاروا اليه في ذلك الجانب ليس ناقصا بل محزى على سبيل
 تاوان ما اشاروا اليه في بحث القضاء ما هو حقه المأخوذ وهو

ما حقه الشريف المحقق كما يدل عليه قوله كذا حقه المرتضى قدس سره فالوجه
 ما شرنا اليه ثم ان حاصل الجواب ان مفهوم الانسان مثلا لما خوذ بلب صدقه
 على ذات واحدة وان كان نقبضا بمعنى السلب لكن التناقض بينه وبين الانسان
 لما خوذ بصدقه على تلك الذات في قوة تناقض القضاء كيف لاوهما في المال حكيم
 متناقضان كالتضمين اللذين هما محمولاهما فالتناقض المذكور بين المفردين في الحقيقة
 تناقض بين القضيتين فلذا عرفت ان التناقض باختلاف القضيتين اه بحيث يندرج فيه جميع
 افراد التناقض ويؤيده تصريح بعضهم ايضا به لاندق في التصورات ما عرفت
 المذكور جامع لجميع الافراد قطعا (قوله كذا حقه المرتضى قدس سره في حاشي
 البحر يد) بل في اكثر تصانيفه وتبعه كثير من المحققين كالمس والخيالي وغيرهما وقبل من انه
 ربما يشعر كلامه في بعض تصانيفه الى كون التناقض مشتركا معنويا بين القضاء
 والمفردات بل بعض كلامه يشعر بكونه مشتركا لفظيا بينهما فهو على تقدير تسليمه
 كلام على مذاقهم لا على مذاقه ومثل هذا الاضطراب غير لائق بمنصبه الشريف
 والقول بان تراعه انما هو في كون ما ذهب اليه مختارا لاحتمال شي بل الحق
 ان السيد المرتضى قدس سره لا يرتضى بما ذهبوا اليه وانهم في بيان التناقض لا تصورات
 متسامحون والحق ما اشاروا اليه في تعريف التناقض (قوله واجب عنه بوجه آخره)
 جواب بتخصيص المعرف بحسب الغرض وهذا ما اشار اليه شارح المطالع حيث قال
 في الجواب عن الاعتراض بان التناقض كما يقع في القضاء يقع في المفردات فاختصاص
 الاختلاف في الحد بالقضيتين يحصل التعريف غير جامع المراد من المرفق ههنا
 التناقض بين القضاء لان الكلام في احكامها وانما خصصوا بمفهومه بذلك وان وجب
 ان يكون مباحثهم عامة منطبقة على جميع الجزئيات لان عموم مباحثهم انما يجب ان يكون
 بالنسبة الى مقاصدهم واغراضهم ولما لم يتعلق لهم بالتناقض بين المفردات غرض
 مقيد بل جل عرصهم انما هو في التناقض بين امضاء ما يجب صارقا لاس الخف
 الموقوف على معرفته عمدة في اثبات المطالب في العلوم الحقيقية بل وفي اثبات حكمهم
 من المكوس واتساج الاقضية لا يحرم اخنص نظرهم بالتناقض بين القضاء وغيره
 في تعريفهم اياه على ذلك انتهى ولعله مال بذلك لتوجيه الى مذهب الجمهور ولا يخفى
 على ذوي فطنة انهم كما اشاروا الى بيان نسب بين العمين اشاروا اليه ايضا من غير
 كما يشهد الرجوع الى جانب التصورات فلا بد عليهم ان يعرفوا التناقض في صورته
 في ذلك الجانب او يدرك ههنا فان زعموا انه لا تنفع في بيان انهم في التصور قد عرفت
 ان اللازم ان يترك بيان التنسب بين التقضيتين ايضا فالحق ان النقص محصور
 بالقضيا وان ما اشاروا اليه في ذلك الجانب ليس ناقصا بل محزى على سبيل
 تاوان ما اشاروا اليه في بحث القضاء ما هو حقه المأخوذ وهو

(فإن السارح للامنة فالشيء وعدوله يرتفع لعدم لا ثبات) قبل معنى هذا الكلام
 أن الشيء المحصل مفهوم مفرد من حيث هو هو وعدوله أن يحصل معنى
 حرف السلب مضموما إليه صائرا معه شيئا واحدا ومن البين أن لا ثبات في المحصل
 حتى يكون عدوله رفعا لذلك الشيء وسلبه ونقيضا وانما هو وعدوه وهو مان مفردان
 يرتفعان بانفسهما فقط واقول لو كان معناه ما ذكره لفهم منه فهما طاهرا أن الشيء
 وعدوله لو امتد إلى شيء آخر لم يجوز ارتفاعهما كذا وأو عند عدم الموضوع وهو مع كونه
 مخالفا لما مرح به الشريف في حاشية المطالع من أن الشيء وعدوله إذا نسب إلى شيء
 يجوز ارتفاعهما كذا حيث قال السيد فيحصل ح فضاءتان متافيتان صدقا لا كذا
 مخالف للواقع أيضا لأن الشيء وعدوله مفهومات يجوز ارتفاعهما كذا
 عن ذات لا احتمال انصافها بمفهوم مقابلهما وإله اشتبه عليه العدول والسلب
 فحذف مما يقرره المحشي في صورة السلب فوجه عبارة الش بما يقتضى ما يخالف الواقع
 وما حققه الشريف أيضا فالحق أن معناه أن الشيء وعدوله يرتفعان عن الموضوع
 المعدوم لأن كلامهما عبارة عن مفهوم ثابت وح إذا كان الموضوع معدوما لا يوجد
 الا ثبات بشيئ معهما عليه فيجوز ارتفاعهما ولا كذلك السلب بمعنى النقيض على ما سلف
 على ما حققه وعلى هذا المعنى مشي المحشي في هذا المقام والجب من القائل الفاضل موقع
 بظاهر عبارة الش فيه مع أنه بصادق تسليم تحقيق الشريف والش ههنا والخال أن الثاني
 لا يتم الابان يكون مراد الش ما قرره كما أشار إليه المحشي ويشير إليه (قوله أي حين
 عدم الموضوع لا مناع اه) يعني أن مراد الش من قوله لأن الشيء وعدوله يرتفعان
 لعدم الا ثبات أن الشيء وعدوله يرتفعان عن الموضوع المعدوم لعدم وجود الا ثبات
 بكل منهما ح لأن الا ثبات على غير الثابت من حيث أنه غير ثابت تمتع ضرورة أن ثبوت
 الشيء للشيء فرع ثبوت المثبت له أن في الذهن في الذهن وأن في الخارج في الخارج
 ولما كان حرف السلب جزءا من المعدول صائرا معه شيئا واحدا كان المعدول مفهوم مان
 معناه محصل المفرد مع يجوز ارتفاعهما عند عدم موضوع ولا كذلك النقيض
 السلب إذ كل مفهوم سوى الشيء ونقيضه بمعنى السلب يصدق عليه أحدهما فلا يجوز
 ارتفاعهما كما فصله سابقا وهذا ما أشار إليه الشريف في حواشي المطالع من أنه
 لا مناع بين التصورات بدون اعتبار النسبة وأما إذا اعتبر النسبة إلى شيء وح أن كان
 حرف السلب جزءا من المفرد يحصل هنا قضيتان متافيتان صدقا لا كذا ببناء
 على أنه يجوز ارتفاعهما عند عدم الموضوع هذا فلا يلتفت إلى ما قيل من أن مراد الش
 ليس ما فهمه بل مراده أنه لا ثبات للمحصل المفرد في نفسه فعدوله ليس نقيضا له
 معهما بانفسهما انتهى لأنك قد هرقت أنه ظاهر العبارة غير ملتفت إليه بل الحق
 ما حققه واتم ما قبل بقوله من حيث أنه غير ثابت إذ يمكن

ثبات الضحك على زيد المعدوم في الخارج غايته أن يكون الفضية كاد ما
 ليس من حيث أنه غير ثابت بل من حيث أنه ثابت في الخارج ثم أن قولهم ثبوت الشيء للشيء
 في طرف فرع ثبوت المثبت له في ذلك الطرف مقبوض بحمل الوجود المطلق وبحمل
 الصفات السابقة على الموجود كالإمكان إيجاب عنه شارح المواظف في بحث الوجود
 بأن الوجود يتضمن إلى المساهبة لا بشرط كونها موجودة بل في زمان كونها موجودة
 بهذا الوجود لا بوجود آخر وصاصله ههنا أن ثبوت الشيء للشيء لا يفتك عن ثبوت
 المثبت له في نفسه ولو كان بهذا الثبوت وكذا الخلق في حل الصفات السابقة على الوجود
 وههنا كلام لا يتعمله المقام (قوله وقد مر أن المتناقضين اه) تأييد لعدم وجود التناقض
 في المفهومين اللذين يجوز ارتفاعهما كما قرره أولا (قوله لذاتهما) ويلزمه التنازع في جميع
 الأزمنة والأحوال بل يلزمه التنازع اجتماعا وارتفاعا فقوله اجتماعا وارتفاعا بيان للتنازع
 الذاتي ولذا اكتفى الشريف للامنة في تفسير المتناقضين بالتنازعين لذاتهما هذا
 ولا تلتفت إلى ما قيل هنا (قوله فيها مفردة) لكن التناقض فيها في قوة تناقض
 القضايا أقول قد سبق منا أن تناقض المفردات لا يكون في قوة تناقض القضايا لا باعتبار
 قياس إلى ذات واحدة كما اعترف به المحشي سابقا على هذا يكون التناقض باعتبار
 الحكم وبها وهذا لا ينافي مراد الش ههنا من أن المفردات إذا اعتبر معها الحكم تحقق
 التناقض هناك حقيقة لكن لا يكون ما وقع فيها التناقض مفردة بل احكاما والحق
 أن المفردات بدون اعتبار الحكم فيها لا يقع فيها تناقض وباعتبار الحكم فيها يكون
 التناقض فيها من التناقض القضايا (قوله أي الاختلاف بالاجتماع والسلب يكون)
 مستقلا في ذات الافتضاء ولا يكون محتاجا إلى أمر آخر كما في حواشي التحرير لمسه
 أقول وذلك لا يكون الإبرامية جميع الشروط إذ لو اتى شرط منها لم يتحقق ذلك الاختلاف
 فلا يوجد التناقض فما قيل من أنه أن اراد به أن الصورة عليه تأمة لذلك الافتضاء
 ولا مدخل لخصوص المادة فيه كما هو المستفاد من كلام السيد لزم أن لا يتحقق تناقض
 بين قولنا كل إنسان حيوان وليس كل إنسان بحيوان لأن صورتها الموجبة الكلية
 والسالبة الجزئية ليست متعالة مستقلة لذلك الافتضاء والالزام أن يتحقق التناقض
 في كل مادة يوجد فيها هاتان الصورتان مثل كل إنسان حيوان وليس كل حيوان إنسان
 وليس كذلك وأن اراد به أن تلك الصورة مدخلا في ذلك لزم أن يتحقق التناقض
 في قولنا كل إنسان حيوان ولا شيء من الإنسان بحيوان وليس كذلك أيضا انتهى
 ليس بشيء لأن المراد أن نفس الاختلاف بحيث يراعى فيه جميع الشروط عند استعمال
 في ذلك الافتضاء ومن البين أن المواد المذكورة لم يراع فيها جميع الشروط والحق
 أن نفس الاختلاف مستقل في ذلك الافتضاء لكن لا يوافق ما ذكره من أن
 جميع الشروط (قوله وكذلك) أي كما خرج المادة من ذكره

مذكورة ههنا واسطة حرج ائدة التي يكون الاختلاف فيها بخصوص المادة فان قوت
كل انسان حيوان ولاشي من الانسان يحبوا ان يختلفان ايجابا وسلبا بحيث يقتضي
صدق احدهما وكذب الاخرى وان قولنا بعض الانسان حيوان وبعض الانسان
ليس بحيوان مختلفان ايجابا وسلبا بحيث يقتضي صدق احدهما وكذب الاخرى ايضا
لكن كل من الاختلاف المذكور ليس لذاته بل بخصوص المادة وهي كون الموضوع
اخص من المحمول ولو كان الموضوع اعم من المحمول لكذب الكلتيان وصدق
الجزئيتان مثل كل حيوان انسان ولاشي من الحيوان انسان وبعض الحيوان انسان
وبعض الحيوان ليس بانسان كما يشير اليه المص هذا ولعل هذا مبني على جعل الواسطة
ههنا مقابلا لخصوص المادة كما اشار اليه شارح الشمسية والافلاخ اختلاف بخصوص
المادة من جزئيات الاختلاف بالواسطة ولعل لهذا تركه الش ولما كان ما ذكره
من ان الانسان غير شامل للاختلاف بخصوص المادة اورد المحشي (قوله لما اختلف
المقتضيات ضرورة ان مقتضى الطبيعة النوعية لا يختلف في افرادها) وان اختلفت
لافراد متشخصاتها فما قيل من انه كما ان الجنس ماهية مبهمه متحصلة بافصول
كذلك الطبيعة النوعية متحصلة بالعوارض المتشخصة فلم لا يجوز ان يختلف مقتضى
الطبيعة النوعية ايضا ليس بشي بل نش من عدم الفرق بين الطبيعة النوعية
وبين المتشخصات ولا يلزم من اختلاف الافراد اختلاف مقتضى الطبيعة النوعية
اعم من ان يختلف مقتضى الطبيعة النوعية في افرادها لكن ذلك اختلاف في الشخصيات
في مقتضى الطبيعة كما هو المتيقن ههنا (قوله قيل نقبض القضية) فيه اشارة الى
ان بعض انما يكون للقضية كما عرفته والا فلا وجه للتخصيص بالقضية اذ نقبض
المفرد على تقدير وجوده وقمعه بعينه ايضا ولو قيل وجه التخصيص هو كون الكلام
في القضية لكان هذا رجوعا الى ما سبق فما قيل من ان في الاضافة المذكورة اشارة
الى نقبض المفردات ليس بشي (قوله ولا حاجة اي والحال انه لا حاجة اه)
ويحتمل ان يكون ابتداء كلام والاولى ان يقال فلا حاجة اه (قوله الى اعتبار شي من
الاشياء) كما وحدات اشياء وعبرها (قوله نعم قد يعتبرون اه) ناهية عنهم
في اعتبار ما في اصناف المصنوع وقد يعتبرون لوازمها المساوية فيجب ان يكون
في تحصيل تلك اللوازم المساوية الى تلك الشروط وان لم يحتاجوا في معرفة النقائص
الجمعية اليها وقد اشار الى هذا البيان شارح المطالع وغيره لكن هذا يقتضي
ان يوجد لهم في القضاة نقائص حقيقية ولا يمكن لهم ذلك فلا بد ان يصرف هذه
الاعتراضات عن حمل كلمة قد على التحقيق وصيغة المضارع على الاستمرار
في العمل بها

فالمراد من النقبض ههنا ليس الا المساوي للنقبض الحقيقي كما اشار اليه شارح القسطاص
واستحسنه الشريف في الحاشية الصغرى فن لم يفتن بهذا قال ما قال فظهر من
هذا ان عرضهم من اشتراط الوحدات وغيرها تحصيل تلك اللوازم المساوية غاية
انهم اختلفوا في طريق تحصيل تلك اللوازم المساوية منهم من اكثر الشروط ومنهم
من قل لها وارجع بعضها الى بعض ومقصود الكل انما هو تحصيل تلك اللوازم المساوية
فلا نزاع بينهم في المقصود واتسكان على الملك المعبود (قوله فسادا تحقيقا لتفسير
فيه) لان الاختلاف المذكور ليس لذاته بل بخصوص المادة الا ترى انه اذ تحقق القضية
الاولى عندها لم يتحقق الاخرى بينهما على ان الابوة صفة لا تحقق امس تحققت اليوم
فقد صدق الاولى وكذب الاخرى لكن لا يلزم من الاخرى كذب صدق الاولى ايضا على
ما هو اللازم في الناقض اذ يجوز ان يكون زيدا بالعمرو اليوم ولا يكون اباه امس فظهر
ان الاختلاف المذكور بعدم الانفعال صدقا لا كذبا نعم هو من خصوص المادة
لذاته حتى يلزم وجود الناقض بدون الاتحاد في الزمان فاقبل من انه لا حاجة في النقضي
من تلك المادة الى ما ذكره بل يكفي ان يقال المراد من الاختلاف المذكور هو اختلاف
القضيتين بحيث لا يتجهان ولا يرتفعان معا والوجود ههنا الاول لا الثاني اذ يجوز
ارتداد عهد معا انتهى ناش من عدم تحرر عمر المحشي بل ذلك مراد المحشي ايضا كما حرره
والحق ان خصوص المادة قد يكون باجتماع القضيتين في الصدق دون الكذب كما في
قوله لبعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بانسان وقد يكون باجتماع القضيتين
في الكذب دون الصدق كما في قولنا كل حيوان انسان ولاشي من الحيوان انسان وما نحن
فيه من هذا القبيل والله در المحشي حيث اشار الى هذا البيان في تحشية قوله فخرج به الشارح
اه كما اوضحناه هناك في الحاشية فن حروا المقام بان يقال الاختلاف المذكور بخصوص المادة
والا لزم ذلك في كل شخصيتين مختلفتين بالايجاب والسلب مع عدم وحدة الزمان وليس
كذلك فان قولنا زيد كان امس زيد ليس بكتاب اليوم فلا يجوز صدقهما معا وكذا ههنا
نعم اعترض عليه بما اشار اليه القائل السابق لم يفتن لما اراد المحشي ههنا وان كان ما ذكره
من دراهم صدر الكلام (قال المص والزمان والمكان) في زمان سببه المحمول ان الموضوع
ومكانه لازمان التكلم ومكانه اذ لا اختلاف في زمان التكلم ومكانه لا يدفع التخصيص
الشارح بخلاف الجملة بفرق البصري من بل العين جعله بعضهم من الفرق بينه وبينهم
واستدل على ذلك بقوله الامس الاسود جامع للبصري مع السواد امس جملة البصري مع
الاسود فاستدل منه ان البصر لا يستقر على السواد ولا على الاسود فلهذا لم يرد
الذلا في كونهما من افرق اعتبار ان قولهم المذكور لا يدل على ما ادعاه اولون ليكا
باعتبار السواد وما نحن فيه فليجوز من كتب الله انما ما اشار اليه القائل (قوله)
على ما استدل به شارح هول وقوله ورد على صفة من سواد

وحيث عبر بخصوصية الذات فيها في هذا الاشتراط هذا ومنهم من دقق وقت المراد
من اتحاد الموضوع في المحصورات اما الاتحاد في اللفظ وهو يستلزم شغل المنطوق
بالافتراض وهو فاسد واما الاتحاد في المفهوم وهو محتمل لما ثبت بالدلائل القاطعة
ان المراد من جانب الموضوع الذات لا المفهوم واما الاتحاد فيما صدق عليه وذا غير
منصور بين الكلية الجزئية ثم اجاب بان البعض داخل في الكل فموضوع الكلية متحد
مع موضوع الجزئية في البه من الذي اجتماعه غايته ان في الكلية بعضا آخر من الافراد
وهو لا يتأتى اتحاد الكلية والجزئية في الموضوع والعجب من هذا القائل انه سمي
ما ذكره اولاً تدقيقاً وما ذكره ثانياً في الجواب سماعاً مع ظهور فساد تدقيقه وسره
اذ لا يحتمل ان يكون المراد بالموضوع ههنا الموضوع في اللفظ ولا يجوز ان يكون المراد به
ههنا ما صدق عليه والالكان المتناقضان في المحصورات هما الكليتين والجزئيتين
وهو بطايق اهل العقول على خلافه وما ذكره في الجواب مدعي انه من الاسرار
في اسرار الوهم لان اسرار العقل فالحق ما شربنا اليه اولاً وثانياً (قال لمص فالمحصورات
لا يتحقق التناقض بينهما) هذا اجود التسخ وفي بعض منها يضمير الثانية فقلته
رجع الى المحصورتين في ضمن المحصورات او الجمل في الاول يحمل على الشبهة بجازا
وفي بعض منها المحصورتين بلفظ الثانية فضمير بينهما بلفظ الثانية كذا في بعض
حرمها اجود وفي بعض آخر منها بينهما بلفظ الافراد والتأنيث فالضمير المذكور
رجع الى المحصورات التقدم حكماً ففهمه نسخ اربعة اثبات منها لاتحتمل ان
يكون اول اثبات تحتمل ان يكون الاول منها اولاً من الثانية (قال الشارح فحكمها)
اي حكم مهملة حكمها في حكم الجزئية فالضمير الاول راجع الى المهمة واما في راجع
في حريته كما شاربه الحسي والعكس في الضميرين حائراً ايضا لكن ما ذكرته اوفق
من ان لا يكون لها كانت مذكورة في المن فانسب ان يقاس حال المهمة عليها
وذلك يكون بما شربنا اليه اولاً (قوله الحاصل) اي حاصل الكلام في هذا المقام
رجع الى كلام الشارح فيه اقول لما كان صاهراً تميزت مقتضياتها لكون العكس جعل
موضوع احدى هو عبارة عن الافراد مجعولا وجعل المحمول السى هو عبارة عن المفهوم
موضوعه ويمتدح يكون اذراد وصفه ووصف افراد او هو مع كونه ذات الحقيق يستمر
ان يكون الموضوع في العكس عبارة عن المفهوم والمحمول عبارة عن الافراد وهو
المراد بالموضوع في القضية الافراد ومن المحمول المفهوم
فسر الشارح عبارة المص بقوله اي يجعل الموضوع في الذكراه ولما كان هذا
غير وافي بالمعنى من حيث ان المفهوم منه ان العكس ان يجعل الموضوع العنواي مجعولا
فلم يرد عليه بحسب القذا ان يكون الموضوع في العكس عبارة عن الوصف
بين حاصل كلامه بان مراده جعل عنوان

الموضوع ومفهومه مجعولا والمحمول عنوان لموضوع مع هذا افراد لموضوع
على التقديرين على حالها فلا يلزم شيء من المحذورين اعني ذات الحقيق ومحمول
ما طبعوا عليه وقوله اوجعل عنوان المحمول اء من قبيل التحير في تعبير لاحق لموقف
الاعتبار في الموضوع من عنوانه والا فالمحمول في القضية لا يرد به الاصول ومفهومه
فامضاة العنوان في قوله عنوان المحمول بيانية من قبيل خاتم قضية ولا كذلك قوله
عنوان الموضوع فان الاضافة فيه لامية او بانية بالمعنى القوي فظهر من هذا ان ذات
الموضوع في لامل هو ذات الموضوع في العكس وانما التبدل وقع في عنوان الموضوع
وتقسس المحمول وما وقع في شرح المطالع وغيره من ان ذات الموضوع في العكس ذات
المحمول فلاجل تصادق الموضوع والمحمول في تلك الذات على ما يقتضيه الحمل فان
للمحمول ذاتا ووصفا في الاصل وفي العكس يكون تلك الذات موضوع القضية
كما توهمه بعضهم ههنا وزعم الدقة بين ما في شرح المطالع وبين ما ذكره الش
والحشي ههنا اذ كيف يتصور من قائل ان للمحمول في الاصل ذاتا ووصفا يكون
تلك الذات في العكس موضوعا فان ذلك وهم فاسد لا يقول به من له ادنى تأمل فضلا
عن مثل شارح المطالع بل تلك الذات اعم من ان الموضوع لكن يقتضي لاتحاد الحمل
يكون ذات المحمول ايضا وفي مثل هذا لا يكون نزاع بين اصغلاء قائل في به لا لاراء
الركاسدة (قوله هذا في عكس الجمليات اء) موضوع في تحسبه تعميم لش لموضوع
والمحمول ههنا بالمقدم والثاني ايضا اذا المعروف ففما يبينهم في تعريف العكس المستوي
جعل الجزء الاول تاسيا والثاني اولاه وهذا بظاهره يشمل عكس الجمليات والشروطيات
ولما كان ظاهر تعريف المص منه مقصورا على بيان عكس الجمليات عمده الش بضمير
الموضوع والمحمول فاشار الحشي بهذا الكلام الى تحسبه يعني ان ما ذكرته في احص
اندهو في عكس الجمليات وفي ارادة الموضوع والمحمول معبهم لمعروفان واما ان يرد
بهما الموضوع والمحمول الحكميان والفا عان مقدمهما فلا حاجة الى التأويل المذكور
اذ لا يلزم من جعل المقدم تاسيا والثاني مقدما شيء من المحذورين لكون المراد منهما
مفهوما ففما بلافاضة في عكس المتصلات اذ المفهوم من قولنا العدد اماروح
او فرد اعني معاندة الفردية لازوجية عين المفهوم من قولنا العدد امارد او زوج اعني
معاندة الزوجية للفردية فلافاضة في ادخاله في تعريف العكس بان تنكيب التكلف هذا
ولعل الش انما ارتكب ذلك التكلف لاجل ادخال عكس المتصلات على ما ذكره
فلا يرد عليه ما ذكره هذا ثم ان قوله بل لافاضة في عكس المتصلات محاشد اليه
شارح الشمس حيث جعل قولهم لا عكس للمتصلات على نقي الفضة فيه لاعلى في الحكم
نفسه حيث قال وكانهم ما عني بلسن قوهم لا عكس للمتصلات ففما لا يرد عليه
وكانه ذلك دفع المدة بين زعم سهم عكس وبقوهم لا عكس للمتصلات

[illegible]

دون الآخرين وقد لا يحصل من تبدلها القضية واحدة كما في الموجبة كما ذكرنا -
او جريته فانه لا يحصل من تبدلها الاموجبة جريته فقولنا اخص قضية ائمة عو
على الصورة الاولى دون الثانية فالمراد منه انها اخص قضية على تقدير حصول قضايا
متعددة من ذلك التبدل هذا (قوله يكون المحمول مساويا للموضوع) هذا انما يظهر
في مثال كل انسان ناطق دون مثال لاشئ من الانسان بحجر مع ان يات به بالنظر الى المثالين
المذكورين كما صرح به فانفق الناظرون على انه وقع ههنا سهوا من القلي والمراد
مساوية او امثالية ولو حمل المساواة على المساواة وجودا وعدما بمعنى وجود احدهما
صند وجود الآخر ونفي احدهما عن وجود الآخر كليا لاستقام الكلام وتخلص ان المساواة
تتلمز الكلية فالمراد بها هو الكلية وجودا وافتقاء وهذا وان كان خلاف انظار احدنا
لكنه اهون من الحمل على السهوه وهذا انما قال في كل مادة يتكون المحمول اه اذ لو كان
المحمول اعم من الموضوع مثل قولنا كل انسان حيوان فصديق العكس وان خالف
الاصل في الإيجاب والسلب كما اذا قلنا في عكس القضية المذكورة بعض الحيوان ليس
بإنسان لكنه انما يختلف في مادة مساواة المحمول للموضوع لا بطلاق على مثله العكس
في الاصطلاح اذ قواعد الفن عامة لما يختلف فيها في بعض الصور خارجة عن ذوق
الفن (قوله فيه ان معناه اه) اقول لما كان قول المص والتصديق والتكذيب بحاله
مقتضيا بحسب الظاهر صدق الاصل موجبا لصدق العكس وكذب الاصل موجبا
للكذب العكس مع ان الاول حق دون الثاني صرفه الش المحقق عن ظاهره وحرره
يان التصديق من جانب الاصل والتكذيب من جانب العكس وقال معناه ان صدق
الاصل صدق العكس وان كذب العكس كذب الاصل لان العكس لازم القضية وصدق
المترزم يستلزم صدق اللازم كذب اللازم يستلزم كذب المترزم ولما كان اخذها
المعنى من لفظ التصديق والتكذيب يسيدا جدا مع اياه لفظ البقاء عنه قطعا اورد
عليه المحشي بان معناه ليس كما اشار اليه لان ما ذكره على تقدير تسليمه انما هو معنى لفظ
الصدق والكذب لا لفظ التصديق والتكذيب والكلام في الثاني بل معنى الاول انه
ان كان الاصل صادقا في اعتقاد المخبر يبين العكس صادقا كذلك لانهما صدقتان اليه
كما اشار اليه الش في معناه فعلى هذا يتناول عكس الكواذب قطعا بخلاف ما ذكره الش
فان قوله ان صدق الاصل اه يتبادر منه انه ان صدق الاصل في نفس الامر صدق العكس
في نفس الامر فلا يتناول عكس الكواذب ظاهرا فلا يكون التعريف جاءه ما وكما المعنى
في قوله والتكذيب على ما يقتضيه لفظ البقاء ان كذب الاصل في اعتقاد المخبر
سقى العكس كذلك لان كذب العكس كذب الاصل اذ لا يدل على ما ذكره الش صراحة
تعريف قطعا وليس مراده ان قوله والتكذيب في موقعه بل مقصوده بيان المعنى
الذي دل عليه عبارة العرف والافهم حاكم بان قوله والتكذيب وقع ههنا استطرافا

كاستطاع عليه هذا فاقبل من ان مراده انه حمل التصديق على اعتقاد الصدق فملى
 هذا معنى بقاء التصديق الكائن قبل التبدل المذكور بعده ان اعتقاد الصدق واقع
 في الاصل لم يزل بالتبدل البتة لانهما صادقتان ابنة في نفس الامر وهذا لم يوجد
 في بعض النسخ القديمة لفظ ان كان اه فملى هذا يكون قوله في اعتقاد المخبر على تقدير
 وجود ان كان كافي للنسخ المحدثه صوابا مستدركا اذا الفرض والتقدير لا يكون الا بالنظر
 الى الاعتقاد انتهى منظوره لان نزاعه مع الشارح ليس في ارادة الفرض والتقدير
 ههنا كما زعمه حتى يكون قوله ان كان اه محذورا ويكون ح قوله في اعتقاد المخبر صوابا
 وذلك لانهم اطبقوا على ان الفرض والتقدير مراد ههنا حيث قالوا معنى قولنا مع بقاء
 الصدق اه انه بحيث لو فرض الاصل صادقا يكون العكس صادقا كما اشار اليه الشارح
 وصرح به شارح الاشارات وشارح المطالع وغيرهما بل في اخذ هذا المعنى من لفظ
 التصديق كما ههنا فان ظاهر ان معناه ان كان الاصل صادقا في الاعتقاد كان العكس
 كذلك فيناول عكس الكواذب قطعا بخلاف ما ذكره من انه ان كان الاصل صادقا
 كان العكس صادقا فان المتبادر منه انها صادقتان البتة لاسيما وقد اضيف اليه
 لفظ البقاء وهو يقتضي ان الصدق الموجود في العكس موجود في الاصل ايضا وهذا يقرر
 في محله ان الشرطية تتركب عن صدقين وبمجرد الفرض والتقدير لا يقتضي اعتقاد
 صدقه فالحق ان عبارة القوم على المعنى المذكور وان شملت عكس الكواذب ايضا
 لكن فتعول عبارة المصنف على ما اشار اليه من المعنى اوضح وانه لا يستدرك في تقريره
 وان نزاعه مع الشارح انما هو في وضوح هذا المعنى من عبارة المصنف وقد اعترف به القائل
 ايضا ثم قال اذا كان المعنى في عبارة القوم على الفرض والتقدير كما صرحوا به كان
 ما ذكره الشارح عين ما ذكره اى المحشى في التصديق واما حمل التكذيب على ما ذكره
 فاعل الداعي اليه ان التكذيب بذلك المعنى لما كان لازما للتصديق بالمعنى المذكور
 عكس قبض هذه القضية فان ذكره ثانيا عكس قبض القضية الاولى فالابحى للمعتبر
 ان لا يهمل اعتباره في مفهوم العكس هذه الاسمي لا يتم بدون ذكره كما فعله صاحب
 المطارحات نعم لفظ البقاء يأتي هذه نوع اياه لكن الامر فيه سهل لمن هو اهل انتهى
 واقول هذا غاية ما يتكلف في الصحيح عبارة المصنف وفيه بحث اما اولاه فلا تالانم ان
 ما ذكره الشارح عين ما ذكره في التصديق والسند مامر انما هو ثانيا فلان غاية ما ذكره
 ان التكذيب لازم للتصديق بطريق عكس القبض واذا كان الثاني لازما للاول
 كان هناك ملغوظا قطعا فلا وجه للتصريح به واما اذا فلان تمام الحد او كان
 يذ كر لازمه لم يوجد لشي من الانبياء حد اذ ما من حد الاول لا يتم بل لو لم يذ كر
 فيه مع ان احدا من العقلاء لم يحكم بنقصان مثله على ان اعتراضه انما هو على ما يتبادر
 وبالتوجيه المذكور لا يندفع ذلك واما القول بان الذنب وقع في تعريفهم لفظ

التكذيب هم علام الحقيقة سات والتدقيقات فخطبتهم غير مناسب فالاولى ان توجه
 بالتوجيه المذكور وان كان ذلك تكلفا فكلام آخر لا يضر باقرره المحشى ههنا من بعد
 التوجيه المذكور وفساده بحسب الظاهر والاستدلال بجلا لة شان القائلين غير
 مقبول في المناظرة على ان مثل هذه البسارة غير موجودة في كثير من كتابات المحررين
 بل لم توجد ايضا في بعض نسخ الاشارات وقد قال المحقق شارحه هناك رتبة عند
 الكذب ههنا وقعت سهوا من ياحسى الكتاب فان اكثر كتب المنطقين خالية عنها
 وقد رأيت بعض نسخ هذا الكتاب يعنى كتاب الاشارات خالية عنها ايضا وكثير
 من المتأخرين لم يتنبهوا لهذا وذكروا قيد الكذب في مصنفاتهم انتهى فالعهد في هذا
 الخطأ على الحكيم المحقق لاعلى المحشى واطق ان توجيه المذكور بعيد جدا لاسيما
 في مقام يطلب فيه الايضاح والبيان وعلى الله التكلان (قوله فيه ان مثل اه) يعنى
 ان ما اشار اليه الشارح ثانيا في توجيه قوله والتكذيب من قبيل اطلاق الكل واردة
 الجزء والمعهود في مثله فيما بينهم ان يذ كر اللفظ التام على المعنى المركب ويراد به جزء
 المعنى مثل ان يذ كر البيت ويراد به الجدران او السقف واما ذكر المنطقين الذين
 على العشرين ويراد به احدهما فغير معهود بل غير واقع فلا ينبغي ان يتركب مثله سيما
 في مثل هذا المقام واقول مراده ليس ما فهمه بل المراد ان المجموع من التصديق
 والتكذيب ببقائه عبارة عن بقاء احدهما اعنى التصديق بان يكون حكم المجموع
 حكم واحد منهما وكأنه مبنى على ملاحظة عطف والتكذيب على التصديق اولا
 وانحساب البقاء اليهما ثانيا وعلى كون بقاء المجموع كناية عن بقاء التصديق فقط
 ومثله غير مستبعد لاجل دفع فساد ظاهر الورد والقرينة على هذا قوله اطلاق اللفظ
 على احد محتمل لانه لان هذا الكلام على هذا المعنى يحتمل امورا ثلاثة والمراد بقاء التصديق
 بحاله فقط فعلى هذا يندفع بحثه ومار وجه بعضهم باوهام فاسدة لا تليق بمصنف
 الشارح (قوله محل بحث) اى السند المذكور فاسد لمخالفته المعروف فيما بينهم وليس
 المراد منه انه ممنوع حتى يرد عليه ان ما اشار اليه منع وسند فيكون مقابلة لمنع منع
 وهو خارج عن قانون المناظرة ثم انك قد عرفت انما الدخايع عن الشارح قد ذكر (قوله
 دليل لقوله معناه اه) يعنى ان قول الشارح اطلاق اللفظ على احد محتمل لا يصح ان يكون
 قبيلا لقوله يراد به التصديق اه لان بقاء التصديق والتكذيب بحاله لا يراد به الاول
 فقط ولو اراد بالبقاء الوجود يأتي عنه قوله بحاله فهو دليل لقوله سابقا معناه ان مجموع
 التصديق اه وفيه ان هذا الكلام ان كان مبني على ان يراد ببقاء التصديق والتكذيب
 بحاله بقاء كل منهما محاله فلا يصح قول الشارح معناه ان مجموع اه مجموع وان كان
 ان يراد ببقاء التصديق ابقاءه لمجموع من حيث هو مجموع تحاله كما هو ظاهر
 اصح يصح عمل غيره المذكور فانه يراكون ا

فقد الذين لا يعلمون في خصوصهم يعلمون (قوله وبالتصادق) اي تصادق الموضوع
 والمحمول على شيء واحد يصدق الموجبة الجزئية من الطرفين اي الموجبة الكلية
 والموجبة الجزئية اما الاول فلان الموجبة الكلية اخص من الموجبة الجزئية وصدق
 الاخص مستلزم صدق الاعم واما الثاني فلان الموجبة الجزئية اللازمة هناك تنعكس
 جزئية على ما سبقته المص فثبت ان التصادق يقتضي صدق الجزئية من الطرفين
 اي الاصل والعكس فيلزم صدق الجزئية من طرف العكس ولا يلزم صدق الكلية
 وان كان لازما في مادة تساري المحمول للموضوع فحاصل كلامه ان بالتصادق يصدق
 الايجاب من الطرفين ولما بطل الكلية من طرف العكس نعين الجزئية وهو المظ
 و بهذا ظهر فساد من قسم الطرفين بالموضوع والمحمول لا بالقضيتين اذ لا معنى لصدق
 القضية الجزئية من طرفي الموضوع والمجموع للذين هما من قبيل التصور (قال المص
 لا نأذا قلنا كل انسان حيوان اه) اقول للقوم في بيان عكوس القضية ان ثلث طرق الاول
 طريق الافتراض وهو فرض ذات الموضوع شيئا معينا وحل وضع الموضوع
 والمحمول عليه ليحصل مفهوم العكس وهو لا يجري الا في الموجبات وهو الذي اشار اليه
 المص ههنا فقول فرض ذات الموضوع ههنا (د) ولا نقول زيد حيوان زيد انسان
 فينتج من الشكل الثالث بعض الحيوان انسان وهو المظ وفس عليه الثاني طريق
 العكس وهو ان يعكس نقبض العكس ليحصل منه ما ياتي في الاصل فقول ههنا لو
 لم يصدق قولنا بعض الحيوان انسان الذي هو عكس قولنا كل انسان حيوان لصدق
 نقبضه اعني لاشي من الحيوان بانسان فيعكس الى لاشي من الانسان بحيوان وقد كان
 الاصل كل انسان حيوان ههنا الثالث طريق الخلف وهو ضم نقبض العكس مع الاصل
 لينتج محالا فنقول ههنا لو لم يصدق قولنا بعض الحيوان انسان الذي هو عكس قول
 كل انسان حيوان لصدق نقبضه اعني لاشي من الحيوان بانسان ونضمه الى الاصل
 ونقول كل انسان حيوان و لاشي من الحيوان بانسان ينتج انه لاشي من الانسان بانسان
 وهو سلب لاشي عن نفسه وهذا المحال لا يلزم من الاصل لانه مفروض الصدق
 ولان الصورة لانه على هيئة الشكل الاول فتبين انه من الكبرى وهو محال فيكون نقبضه
 اعني بعض الانسان حيوان حقا وهو المظ وهذه الطريقان يجريان في السوالب
 ايضا بخلاف الاول كما شرنا به واذا عرفت هذا فاعلم ان الطرق الثلاثة تجري في
 في انعكاس الموجبة الجزئية موجبة جزئية كما فصلنا هذا هو ان لا تجري في
 ههنا والتفصيص في الطولات (قال المص) و قد مضى بيان هذه
 بهذا الى بيان انعكاس السالبة سالكين الى العكس كما فصلنا و قد مضى بيان
 سبب المحمول له وحاصله انه لو لم يصدق لاشي من الحيوان بانسان لصدق
 بعض الحيوان بانسان فمستلزم ان يصدق لاشي من الحيوان بانسان

الوجه الثاني و بين قوله براد آه فان صح الاول يصح في قصه مع ب دره
 و قوله و لم يأت ذكر الكذب و مع (ب) يعني ان كلام "وجهين في تصحيح قوله
 والتكذيب محدود فالحق ان ذكره وقع استطرادا وتبع لقوله والتصدق بقى لنا نسبة
 بينهما وما قيل من ان هذا بحسب النظر الجليل واما بحسب النظر الدقيق فيقيد
 التعويل على الوجه الاول من الوجهين ففيه انك قد صرفت ماقى الوجه الاول الى التعويل
 على الوجه الثاني اولى من التعويل على الوجه الاول كما حققناه نعم لو قيل في مراد
 المحكي ان الكتب لازم للتصدق بطريق عكس القيص على ما قرر في الوجه الاول
 فلا جل المناسبة بينها ذكر استطرادا لكان له وجه صحة في الجملة كما قرر به بعضهم
 في "وجه" الاول وان كان فيه ما فيه و لم يله هذا قال وقع استطراد اولم يقل وقع سهوا
 كما قاله شرح الاشراث ويمكن ان يقال وقع سهوا ناديا عنهم هذا (قوله اقول
 ما كان رد ثره نص في حيل المستئلة) اعني قوله والموجبة الكلية لا تنعكس كلية لانها
 كلية دلوكا كرفع الايجاب بكل لرم انعكاسه في بعض المواد ومن المعلوم
 ان الانعكاس في بعض المواد ليس بعكس عندهم وان كان عكسا بالمعنى العمومي فثبت
 ان اقول المذكور سالبه كلية واطلاق المسئلة عليها مع لزوم كونها موجبة كما قرر لموقفه
 قوله بل تنعكس جزئية اذ لا شك انها مسئلة لكونها موجبة كلية وبالجملة ما ذكره المص
 في تعليل تلك السالبة الكلية مادة جزئية لا يثبت بها تلك الكلية من حيث هي كلية
 وان كان يثبت عدم الانعكاس بمادة جزئية على ما قرر في محله علل الش على وجه
 كلي وجعل ما ذكره المص كالنور بالتمثيل على ان قوله بل تنعكس جزئية كلية ههنا
 المص يبرهان كلي اشار اليه بقوله فانما نجد شيئا معينا آه فالتساوية ان يعلى قوله
 لا تنعكس كلية على وجه كلي ايضا فعلى هذا يجوز ان يراد من كلامه انه لما كان ماد كره
 ههنا في تعليل ما كان على صورة المسئلة من حيث كليتها مادة جزئية ههنا الش
 لا جل المناسبة لعدم يلها على وجه كلي فاقبل من ان عدم الانعكاس يثبت بمادة
 جزئية فلا يحتاج الى تعليله على وجه كلي فاذكره بخطناش من عدم الاطلاع على
 تحرير اتمهم ليس بشي نعم قال شارح الشمسية اعلم ان معنى انعكاس القضية انه يلزم
 كس ما ههنا بعد ج م ههنا يثبت على جميع المواد ومع عدم انعكاسه
 ليس يلزم ههنا كليا فيصح ذلك بالتخلف في مادة واحدة فلهذا الكافي في بيان عدم
 الامكان بمادة واحدة دون الانعكاس انتهى قد بيني القائل المدكور عليه ما دعاه من خط
 المحكي لكنه لم يفهم كلام شارح الشمسية اذ كلامه انما هو في صورة الاكتفاء وهو لا يفي
 ان يكون بيان عدم الانعكاس يبرهان اولى واخرى اذ يدل على ذلك انه نفسه بين هناك
 عدم انعكاس الموجبة الكلية الى الموجبة الكلية بل الى انعكاسها موجبة
 كلبين كما اشار اليه الش ههنا من غير فرق ولعمري ان ما طوله ههنا

كاتبه عن موضوع معين

جرية فيه كس الى بعض الانسان حجر وقد كان الاصل لاشئ من الانسان بحجر
هنا اذ يلزم اجتماع القيصين وهذا المحال انما يلزم من صدق تقيض العكس فهو محال
فيكون العكس حقا وهو الماط (قال الشارح العلامة او نضعها اه) اشارة الى ان العكس
يظهر في الخلف ويانه ههنا انه لو لم يصدق لاشئ من الحجر بانسان صدق تقيضه
بعض الحجر انسان ونضمه الى الاصل وتقول هكسنا بعض الحجر انسان ولاشئ
من الانسان بحجر ينتج ان بعض الحجر ليس بحجر وهذا خلف وهذا يلزم من الصفة
لانها على هيئة الشكل الاول ولان الكبرى لانها مفروضة الصدق فتعين انه من الصغرى
فهو محتمل فيكون تقيضه اعني لاشئ من الحجر بانسان حقا وهو المطلوب واما ان السالبة
لا تقتضي وجود الموضوع فيكون سلب الشئ عن نفسه جائزا فهو وان كان واردا
لكس لا يلتفت الى امثاله في مثل هذا المقام فظهر ان عكس السالبة الكلية الى نفسها
مبين بهذين الطريقين واما الافتراض فقد عرفت انه مخصوص بالموجبات فعلى هذا
معنى قوله بين نفسه انه يدهي بالنظر الى ذاته ولا يلزم من ذلك بدهية الحكم بدهيته
اذ ربما يكون الشئ يدهيا ويكون الحكم بدهيته نظرا على ما حقق في محله فالطريقان
المدكوران للتأني لا الاول او تقول معناه انه يدهي حتى يحتاج الى تنبيه كما اشار اليه المص
بالتنبيه المدكور او تقول معناه انه بين طاهر بالطريقين المذكورين فيندفع ما توهموا
ههنا من ان دعوى البدهية يناقض اثباتها بالبرهان وعلى الله التكلان (قال المص والسالبة
الجزئية لا عكس لها زوما) قد وقع في بعض نسخ الحاشية هذا فيه ان عكس القضية
بدهية كره هكسنا لزوم للقضية كما عرفت فيما سبق فقيدها زوما مستدرك بل لا بد
من السالبة الجزئية لا عكس لها والقضية الحاصلة من تنبيهها ليست بلازمة لها
لانها وان صدقت في بعض المواد لكنها لا تصدق في البعض الاخر فلا يكون عكسها
انتهى اجيب عنه بان قوله زوما قيد للنفي بمعنى ان عدم عكسها لازم اي واجب
اذ لو جاز لا يمكن عكسها فيلزم المحذور المذكور في الشرح وبانه يجوز ان يرجع النفي
الى القيد والمقيد جبره على هذا يكون المراد بالعكس معناه اللغوي وبالتحديد بالزوم
حصل لمعنى الاصطلاحي فالتأني في الحقيقة راجع الى المعنى الاصطلاحي فلا استدراك
هذا والذي يظهر من الشرح انه حل العكس ههنا اعلى المعنى اللغوي حيث قال وليس
ان يصدق العكس في كل موضع يصدق الاصل فيه يعني وان صدق العكس
في بعض ذلك الموضع وقال ايضا لو اصدق عكسها احبا بان يخص الماده فكلها
مدرجة في وجود العكس في بعض المواد وما ذلك الا العكس اللغوي امكن الشرح
ههنا في فصول البدائع على العكس الاصطلاحي مع ارجاع النفي الى القيد حيث قال
عكسها لجواز كون الموضوع اعم وامتناع سلبه عن الاخص
كأن الخاصين صفة خاصة وزادوا لذلك في الشكل

الرابع ضروريا ثلثه قبيح على تعيين الموضوع ولذا يثبت الافتراض وذلك خروج عن
مفهوم الجزئية ويبحث في الحقيقة عن الشخصية او الكلية وكان اول من تنبه لا خراجه
اثير الدين الابهرى فانا اول من تنبه لجوابه من طرف المتقدمين انتهى فهذا ينقضي
ان معنى قول المص والسالبة الجزئية لا عكس لها زوما انها لا عكس لها زوما كذب
اي في جميع المواد وان كان لها عكس اصطلاحى في بعض المواد كالسالبين الخاصتين
ويؤيده انهم لم يذكروا ههنا نقيد الزوم بل المص ايضا لم يذكروا في قوله والموجبة
الكلية لا عكس كلية فاخذ هذا القيد ههنا يؤيد ما فهمه الشرح لكن يرد عليه ان
كلام المص ههنا في المطلقات لا في الموجبات فاخذ هذا المعنى منه بعيد الا ان يكون
هذا الكلام منه في كتاب آخر للمص بين فيه المطلقات والموجبات ولعله كتاب الهداية
اذ القسم الاول منه مفود لبيان المنطق بين هذه احكام القضايا غير مقصورة على المطلقات
واخذ صدقته في اوان التحصيل في بعض بلاد الروم وبهذا البيان يتدفع المناقاة بين
ما قرره ههنا وبين ما قاله في فصول البدائع (قال الشارح العلامة واعلم اه) عرصه
الاشارة الاولى الى الاعتدال على مذاق الناظرين عن ترك المص مباحث عكس القيص
وحاصله ان عكس القيص غير مستعمل في العلوم والانتاجات لعدم رعاية حدود القضية
فيه بخلاف عكس المستوى بخري ان يترك في مثل هذه رسالة المعقودة بين ما يجب
استحضاره في العلوم واما ارادهم مباحثه في المطولات فلو جود بعض المنفع ههنا
الاعتراض عليهم بانه مستعمل في العلوم والانتاجات كما لا يخفى على من تبع كتب السمع
ففيه تعرض للمص ايضا بان المناسب ان يشير الى بعض مباحثه لانه ايضا مما يجب
استحضاره في العلوم على ما اشار اليه رئيس القوم ومن لم يفهم المقال قال ما قال
واما تساهل الشيخ في بعض كتبه عن مباحثه فلهذا لاكتفاء بما ذكره في كثير من كتبه
اولا لاشارة الى انه في الاستعمال في العلوم والانتاجات ليس كعكس المستوى ولذا اعتنى به
في جميع كتبه المنطقية دون عكس القيص فلو قال احد بانه لم يستطع لمصر ههنا
لكان له وجه ويتدفع تعرض الشرح للمص (قال الشارح العلامة يستخرج بعكس القيص)
اكتروا جزء الجوهر يوجب ارتفاع ارتفاع الجوهر وكل ما ليس بجوهر لا يوجب
ارتفاع ارتفاع الجوهر ينتج بواسطة عكس تقيض الكبرى ان جزء الجوهر جوهر
لانه اذا عكسنا الكبرى بعكس القيص وقلنا كل ما يوجب ارتفاع ارتفاع الجوهر
فهو جوهر وضم هذا الى الصغرى المذكورة يحصل النتيجة المذكورة من الشكل الاول
اكتنه لكونه بالواسطة اخرجوه عن القياس كما سيجي الاشارة اليه من لاش واما ما عترض
على اخرجه عن تعريف القياس بانه من الطرق الموصلة الى الصدق كاعتراض البرز
بالعكس المستوى فقد اجاب عنه بان لا يقال من القياس البين بعكس
بمعنى خلاف القياس البين بعكس المستوى والقول بان الشكل رابع بعينه الطبع ايضا

انهم ادرجوه في تعريف القياس وعدوه من عداد الاشكال مدفوع بان حدود القضية فيه
مرصعة وركان الانتقال فيه بعيدا عن القطع ولا كذلك القياس بواسطة عكس القبض
وسندع لهذا زيادة تحقيق في شدة (قوله اي على تابع الشيخ وط لبي استنتاجه بعكس
عكس) بتفسيره على ترتيب اللف اذ موجود في نسخ الشرح تقدم الكلمة التي
تبعين المهمة على التي بالفتح الموحدة وان كان الامر بالعكس يكون التفسير على غير
ترتيب ولا بأس في ذلك (قوله فقيه تفكيك الضمير) حيث كان الضمير الاول راجعا
الى الشيخ والضمير الثاني راجعا الى الاستنتاج المدلول بقوله يستنتج (قوله او حذف
المضاف) وهو لفظ الاستنتاج في الثاني اي الثاني في كلام الش والتسا في كلامه
على الحد من الحرية اولنا في بيان المحشى فقط دون الشرح ان كان نسخ الحاشية
على عكس ما شرنا ابدا اولا اذ قد وقع في بعضها اي على طالي الشيخ وتاخي
اسد جدي لكن نصا هو نسخة الاولى فافهم (قوله من الاتباع على وزن الافعال)
ففيكون الكلمة المذكورة من باب الافعال على وزن مفعليه وهذا هو اظهر من قوله
وروي ذلك ان تقول قوله من الاتباع تشديد التاء من الاتصال فيكون كلتا الكلمتين
من الافعال (قوله اما اذا كان من التبع) اخذنا من المضارع المحذوفة منها احدي التائين
وهي تاء ان فعل اذ قد تقرر في علم الصرف ان احدي التائين من المضارع من فعل
وتفاعل وتفعيل تحذف تخفيفا الاستئصال الحاصل من اجتماع التائين فالامر اظهر
في شأن الكلمة المذكورة لكن الشأن في انه هل يجوز الحذف المذكور في اعداد المضارع
وقد تقرر في محله ان الحذف المذكور مشروط بامرين احدهما كون كل منهما مفتوحا
والثاني امتناع الادغام لا يجلب همزة الوصل كما في ادثروا ثاقلا وزيلوا زينا واثاله
وسنقره فيه ان شرط الادغام وجود حرف بعدها تقار بها في المخرج او ما دام التاء
في هي الفعل كما هو الموجود ههنا فغير معروف في ذلك العلم فالج ان اخذها
من غير مطابق للبرية فالوجه ما اشار اليه اولنا وتاينا فلا ينبغي ان يحمل هذه
على هو واحد مما كان التوجيه بالوجهين لسابقين كالخفي على المتسابقين
(الشرح ساراج) اي اللفاظ المخصوصة على ما هو المختار من الاحتمالات
السبعة المشهورة في مثاله في مقاصد التصديقات اي المباحث المتعلقة بها وهو اي الباب
الرابع باب القياس اي المباحث المتعلقة به من تعريفه وتقسيمه وما يتعلق به
منه من مسائل وادله اوصوجه حذوه في بيان وهذا اليين على نسق ما اشر
اليه في صدر الكتاب على ان الفرض ههنا بيان ان الباب الرابع لما عده ويلزم
ليانه بيان ان مقاصد التصديقات باب القياس ايضا فالدفع ما اشار اليه المحشى ههنا
ان مقاصد التصديقات باب القياس اي مقاصد التصديقات الاقضية
بين مما ذكره ان الباب الرابع لما عده في

التردد في ان مقاصد التصديقات لما عده وان لم ذلك من بيان ان الباب الرابع
باب القياس بناء على ان الباب الرابع عبارة عن مقاصد التصديقات وفيه عرض
ههنا انه هو بيان ان الباب الرابع من الابواب اي باب منه نعم لم يمان ان الباب الرابع
اذى هو باب القياس لا شيء هو كما انه وظيفة الشرح والكلام ههنا في ترجمة
كلام المتن فالج ان اظهرته انما هو بالنسبة الى اخذ الاشكال وضروبها (قوله
واول الموافقة) الظاهرة بينه وبين ما منه في المبادئ حيث قال في القضايا واحكامها وفيه
ان مراد الشارح باب القياس الكائن في تعريفه وتقسيمه وما يتعلق به ولت ان تصور
في تقسيمه اقترايين واستثنائين ضروريا واشكالا ولعل لهذا قال تأمل وقس في وجهه
ان رعاية الموافقة بين المقاصدين ليست بلا دون من رعايتها بين المقاصد ومبادئها
فما لم يصح هذا وان لم يوافق لما قررته في قوله القضايا واحكامها لكنه موافق لما قررته
في القول الشارح فاورد المقاصدين على وتيرة واحدة وفيه ان كلامه ههنا ليس في ايراد
لفظ القياس بلفظ المفرد فقط بل في ترك الشارح ضروب القياس واشكالها وايراد
الاقضية بلفظ الجمع استطرادي ومن البين ان مثله غير موجود في القول الشارح فالوجه
ما شرنا اليه (قوله الكائن في تعريفه وتقسيمه) اشار به الى ان الظرف اعني قوله
في تعريفه اه صفة باب القياس وقد راعاه اسماعيل فالدلك وان كان المشهور بتقديره
فهذا او اسما منكرا وقد اصاب في ذلك لرعاية جانب المعنى اذ لا يجوز ان يكون ظرفا
لغيره ولا لباب القياس لكونه ليس بمعنى المصدر ولا يحسن جعله حالا لان المقصود
ههنا ان الباب الرابع باب القياس الكائن في تعريفه وتقسيمه لا لب القياس حال كونه
في تعريفه وان كان المأل واحدا وقس عليه امثاله من التركيب وراع فيها جزالة
المعنى وان اخرجك الى زيادة تفديره هكذا اشار اليه الشارح في قول صاحب التحصيص
في قول المص والفصاحة في المفرد والفصاحة الكاشفة في المفرد واما الاعتراض عليه
بان فيه حذف الموصول مع بعض الصلة وابقاء بعض آخر منها فردديان الامار اذ
في مثل الكائن حرف تعريف يلائق ولهذا البحث مقام آخر (قوله والقول ههنا
كالقول في تعريف القضية) بانه اما مشتركة لفظي بين المفروق والمفعول واما حقيقة
في الثاني في محاز في الاول كما هو الظاهر في هذا المقن فان كان المراد به المفروق كان جفا
للقياس المفروق وان كان المراد به المفعول كان جنسا للقياس المفعول كما سبق الاشارة
الى مثله في تعريف القضية فالقياس المفعول قول مفعول مؤلف من قضاي في اصل
تألفا فأتدبى الى التصديق بشي آخر والقياس المفروق ما ذكر ايضا ولا فرق بين
مفعول في التوجيه الا ان لقول القضية باقي الاول من المفعولات وفي قوله
قد اسبح في الشفاء القياس المجموع ليس بقياس من حيث اللفظ فان
هو لفظ لا يتلزم لفظا آخر بل من حيث انه دال على معنى مفروق

معنى كاف في تحصيل المقادير الهائية وما في حذر واختصاصه والسمطة
 معرفه بقس السموع لا يستغنى عنه في زيادة الغرض المتعلقة بهما على هذا
 كانه لا يثبت له تعريف ولا تعريف على المنطوق حيث ذكر المصالح الكل في عدد
 القياس وما قيل من انه لو ارد بالقول المنطوق لم يصح قوله لزم عنها لذهنها قول
 حذر منه بامتناعه لا يستغنى عن التلخيص بالنتيجة فمدفوع بان القول المنطوق ما قصد
 بجزء منه الدلالة على جزء معناه فهو لا يكون قولاً الا اذا دل على معناه فيكون القول
 المعقول لازماً للمسموع والنتيجة لازمة للقول المعقول فيكون لازمة للقول المسموع
 ايضاً وعلى هذا يكون المراد بالقول اللازم القول المعقول فان التلخيص بالمدامات
 يستلزم تعقل معانيها وتعقل معانيها يستلزم تعقل النتيجة لا التلخيص بها (قال المص)
 مؤلف من اقوال) ذكر المؤلف بعد القول ليعلم به قوله من اقوال ولاه لو قيل قول
 من اقوال لتوهم انه بعض من الاقوال مع ان القياس عين تلك الاقوال فلا يكون ذكر
 مؤلف مستدركا كما زعم شارح المطالع والمراد بالاقوال ما فوق الواحد وهكذا كل
 جمع ذكر في التعريف في تناول القياس البسيط المركب من المقدمتين والمركب المؤلف
 من اقوال ثلثة فصاعداً وقد قيل ان القياس هو المركب من قولين وان المركب
 من اقوال ثلثة او ازيد اقبية في الحقيقة فعلى هذا يكون المراد بالجمع الاثنان فقط
 وانما قال من اقوال ولم يقل من مقدمات لئلا يلزم الدور والقياس مأخوذ في تعريف
 المقدمة حيث قبل في تعريفها ما جعلت جزء قياس اوجبة فان قلت المراد من الاقوال
 القضايا فان عني بهما ما هي بالقوة دخلت القضية الشرطية ولو عني بها ما هي بالفعل
 خرج القياس الشرعي وايضاً فهنا قياسات هي قضايا مفردة كقولنا فلان متفلس
 فهو حي ولما كان الشمس طالعة فالتهمام موجود فلا يكون التعريف جاء ايضاً
 قلت تختار الشق الاول والقضية الشرطية تخرج بقوله متى سلمت فان اجزائها لا تختل
 التسليم لوجود المانع اعني ادوات الشرط والعناد او تختار الشق الثاني وتقول المراد
 بالقضية ما يقتضى تصديقاً او تنجيلاً فيدخل القياس الشرعي فيه لتضمنه التخييل
 ويخرج الشرطية لعدم تضمنها شيئاً من التصديق والتخييل وتقول ايضاً في الجواب
 عن الثاني القياس الاول لا يتم الا بمقدمة محدودة هي قوائمه وكل متفلس فهو حي
 والقياس الثاني مشتمل على مقدمتين الاتصال ووضع المقدم للدلالة كلف لما عليها كذا
 في شرح المطالع (قوله وبمعناها) عطف تفسير لقوله وحقيقتهما اذا لم يعرف بمعناها
 من القضية المدعولة بدلالة قوله حقيقتهما فبعد هذا القول لا يثبت ان يكون المراد به
 المقدمتان بل لا يثبت ان يكون المراد بالمدعى ههنا المدلول كما توهم وتسل
 اخذه بمد قوله حقيقتهما اشارة الى ان المراد بهما حقيقتهما المعقولة دون حقيقتهما الخارجية
 كما هو المنبأ من لفظ الحقيقة (قوله بالفعل) قيد للايجاب والسلب (قوله انعكس

وعكس نقضها كانه لا يرضى بتعميم لفظ انعكس اليهما بل زاده على زعم القاري
 بينهما فقال ثانياً لانعكس ولم يقل انعكس على ان يكون المراد به كلا العكسين وفيه
 امر يضئ شارح المطالع حيث عرّف لفظ انعكس اليهما (قوله بل لو كانت منكراً كانية)
 لكنها بحيث لو سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر يسمى قياساً في قولنا زيد جار وكل
 جار يأكل التين فانهما بحيث لو سلمت لزم عنهما لذاتها قول آخر وهو زيدا كل التين
 فان القياس من حيث هو قياس انما يجب ان يؤخذ بحيث يتصل البرهان والجدل
 والخطا في السوفسطاقي والشرعي والجدلي والخطا في السوفسطاقي لا يجب
 ان يكون مقدماتها حقة في نفسها بل تكون بحيث لو سلمت لزم عنها ما يلزم وما القياس
 الشرعي فانه وان لم يحاول التصديق بل التخييل لكن يظهر اشارة التصديق ويستعمل
 مقدماته على انها مسلمة فاذا قال فلان حسن فهو خير فكانه قال هكذا فلان
 حسن وكل حسن قرفه لازماً او قال العسل مرقة فهو شبع اي فبيح فكانه قال
 العسل مرقة وكل مرقة فهو شبع فالعسل شبع فهو قول اذا سلم ما فيه لزم عنه
 قول آخر لكن الشاعر لا يتخذ هذا اللازم وان كان يظهر انه يريد حتى يجعل
 في رغبته او يفر كذا في شرح المطالع (قوله قال المص) لزم منها لذاتها او اقوله الضمير
 في الموضوعين لكان فيه اشارة الى ان الهيئة جزء من القياس والدليل المطلق على
 ما هو مدعيهم خلافاً للاصوليين فانهم جعلوا الدليل اعم من المفرد والمقدمات
 المتفرقة والمرتبة ايضاً على ان يكون الهيئة خارجة عنه واما عند اهل المعقول
 فلا يطلق الدليل الاعلى الشائفة مع الهيئة فيكون في توجيه الضمير اشارة الى ان
 الهيئة مأخوذة معها جعلتها شيئاً واحداً وقد اشار اليه ابن الحاجب حيث قال في
 تعريف الدليل المعقول اقوال يكون عنه قول آخر ولو قيل اشار المص الى هذا الامر
 بقوله قول حيث انى بالافراد لكان له وجه لكنه يأتي عنه بمد قوله لزم عنها لذاتها
 على انه يأتي عن حل قوله قول وعلى هذا المبنى قوله مؤلف امره المتفرقة والمرتبة
 المأخوذة معها الهيئة اولا فالوجه ان يؤخذ هذا المعنى من قوله لزم قول آخر ان زوم
 القول الآخر من الاقوال لا يكون الا بان يكون الهيئة مأخوذة معها فافهم (قوله المستقره)
 المنبهة على وزن اسم المعقول على الكلي متعلق بالاسند لا (قوله يسمى قياس متصفاً)
 المشهور انه يكسر السين وجوز به بعضهم بفتح السين بل رحمه (قوله لافادة لزم)
 يستفاد منه ومن قول الشئ لكونهما ظنيين ان المراد يلزم قول آخر اليقين في قوله
 الصناعات الاربع ما عدا البرهان وفيه ان الصناعات الاربع مقيدة لليقين في قوله
 صورها على تقدير تسليم مقدماتها وهو المراد ههنا وان كانت تلك الصور
 الى هذه المواد غير مقيدة وقد سبق ما يتعلق به واما عدم اليقين في قوله
 وانما لا يثبت ان يكون المراد بالمدعى ههنا المدلول كما توهم وتسل

الاسفل عند المصغ لان الانسان والسبع وسائر الحيوانات كذلك لا يكون صورة القياس موجودة فيه لكون كلمة الكبرى شرطا في الشكل الاول مثلا والا ص في هذه الصورة مبنى على الغالب وكذا حال الثقل فافهم (قوله هذا اذا كان المراد) اقول هذا انما يراد اذا كان المراد بالمرزوم في تعريف القياس هو الاعم من الزوم وبحسب الصورة وبحسب ذات القياس واما اذا كان المراد منه هو الزوم بحسب نفس الامر بالنظر الى صورة القياس كما هو المراد ههنا فلان ذلك الزوم لا يكون الا قطعا فلا يوجد في الاستقراء والتثليل والامتناع خلف مدلولهما عنهما اصلا وانما قال ما قبل لاجل الصناعات الاربع ماعدا البرهان لدخولها في التعريف مع ظنيها لكن قد عرفت ان دخولها في التعريف من حيث صورها وهي قطعية الاستلزام في الكل وان كانت ظنية او كاذبة من حيث المواد صرح به الشريف في شرح المواقف ولا كذلك الامتناع والتثليل (قوله يعني آه) وحاصله ان معنى زوم القول الآخر من الافعال حصول علمه من علمها ومن البين ان علم الجزء سابق على علم الكل فلا يوجد الزوم بالمعنى المذكور في المقدمتين المستلزمين لاحديهما وان وجد فيهما لزوم خارجي فالمراد من الحصول في قوله دخلا في حصول القول وكذا في قوله الاترى آه الحصول في الذهن لا الحصول في الخارج ولك ان تجعل الحصول الثاني اعم والحق ان هذه المادة خارجة بكلمة عن فان الموجود في هذه المادة هو الاستلزام لا الزوم عنها (هذا قوله وايضا آه) هذا ما اشار اليه شارح المطالع في الصورة المذكورة اعني قولنا لاشي من الانسان بحجروكل حجر جساد وان وجد فيه الاستلزام لقولنا لاشي من الانسان بحجرا دليلين لا يوجد فيه الزوم عنها كما هو اللازم ههنا اذ لو بد لنا الكبرى بقولنا وكل حجر جسم او بد لنا الصغرى بقولنا لاشي من الشجر بحجر او بد لنا هما بهما ما كان النتيجة الايجاب وهو ان كل انسان جسم وان كل شجر جساد وان كل شجر جسم فالمركب من الصغرى السالبة والموجبة لا يلزمه النتيجة السالبة وان استلزمها في المادة المذكورة فذلك استلزام لها لا لزوم عنها ناشئ منها (قوله لكن هذا يخرج قوله لذاته) بسبب ان مثله من خصوص المادة لذاته يعني فلا حاجة الى اخراجها بقوله لذاتها وما قبل من ان شارح المطالع اخراجها عن التعريف بملاحظة الهيئة والصورة فلعلم النقل المذكور يختلف ايس بشي لان الاخراج بملاحظة الصورة يؤل الى الاخراج بملاحظة الزوم عنها يشهد به الرجوع الى شرح المطالع (قوله يكون متعلق بمحمول اوليهما موضوع الاخرى) اي بشرط ان يكون المحمولان في القضيتين متحدين كما في المثال المذكور وبهذا الاشتراط يحصل الاحتراز عن القياس الغير المتعارف فانه ايضا مركب من متعلقين متعلق بمحمول واحد بهما جزءا من الاخرى موضوعا او محمولا فيكون ان فيه قطعا وهذا الى القياس الغير المتعارف قطعي الاستلزام لاحتياج

فيه الى مقدمة اجنبية وينبغي فيه الاشكال الاربعة على ما فصل في الزوم بل لمعونة لذلك فعلى هذا الاحتياج في اخراجه عن تعريف قياس المساواة الى الشرط المذكور بل يخرج بقوله يكون متعلق بمحمول احدهما موضوع الاخرى ذا المراد به فقط وذلك القياس الغير المتعارف لانه في الشكل الاول منه وان كان كذلك لكنه لا يكون كذلك في الاشكال الباقية منه فبملاحظة قيد فقط في تعريف قياس المساواة يخرج غير المتعارف منه ولا حاجة الى الاشتراط المذكور ان اجمعوا عليه (قوله من جهة ان كل مساوي المساوي للشيء مساو له لشيء) وهي مقدمة اجنبية عن كل ما سبق هذا ما اختاره بعضهم كما في شرح المطالع ثم قال فان المقدمتين المذكورتين تتجلى ان مساوي مساوي ج فاذا ضمتها الى تلك المقدمة انتجت ان مساوي ج قولي هذا كونه داخلا في تعريف القياس ويكون قياسا ثم قال وانت تعلم ان قياس المساواة مع تلك المقدمة لا ينتج بالذات لعدم تكرار الوسط لاني القياس الاول وهو ظاهر ولا في القياس الثاني لان محمول الصغرى مساو لمساوي ج وموضوع الكبرى مساوي المساوي وهما متغايران قلتن قلت هب ان الوسط غير متكرر ولكن لا ثم ان القياس لا ينتج بالذات اذا تكرر الوسط فتقول فيج يكون احد الامرين لازما اما اختلال تعريف القياس بدخول قياس المساواة فيه واما بطلان القاعدة القولية لكل قياس قتر في فهو مركب من مقدمتين يشتركان في حد لان قياس المساواة بالنسبة الى قولنا مساوي ج ان لم يكن قياسا يلزم الاختلال وان كان قياسا بطل القاعدة لعدم اشتراكه في حد اوسط انتهى فظهر منه ان قياس المساواة وان ادخله بعضهم في تعريف بملاحظة الانضمام المذكور واعتباره قياسا مركبا من مقدمتين لكن القيد وانه خارج عن التعريف كما انه خارج عن المصريف وهو المرضي عند صاحب الكشف وههنا كلام لا يخفى له المقام (قوله ان يراد به مادة عنوان المساواة) مثل المثال المذكور فيرد عليه انه لا يفيد الاحتراز عن عين تلك المادة مع ان للقياس المساواة مواد اخر غيرها الا ان يكون مراده بقوله الا ان يراد به اي بقياس المساواة المصنف اليه ليس مادة عنوان المساواة فيكون المثال شاملا لجميع المواد ومادة المساواة ايضا على طريق الكناية كقولك مات فلان فاضمير المذكور في كلمة به راجع الى الفاعل لا الى المثال ولك ان تقول اذا حصل الاحتراز عن مادة المساواة يحصل الاحتراز عن مادة ايضا لانها من اشهر افراده فلا حاجة الى التكافؤ المذكور في دفع التردد (قوله ان يكون القضية ان يكون واحد في بوي) لازما لاحدى مقدمتيه فانه اذا كان حدها متغايرا لحدود القياس بخلاف المنهج بواسطة عكس المستوي فانه هنا وان كان بواسطة مقدمة لازمة لاحدى المقدمتين ايضا لكن ان يكون حده متغيرا لحدود القياس لم تعد عربية بل مقدمة بواسطة والخاص ان اخرج عن سائر

بقيد لذاته امر ان الاول ما كان الانتاج بواسطة مقدمة غير لازمة لاحدى المقدمتين
 كافى قياس المساواة فالنتيجة فيه ليست لازمة لصورة القياس ولذا تختلف عنها
 في صورة عدم صدق تلك الواسطة كافى النصفية والربعية وغيرها التى فى قياس
 المين بمكس التقيض فالنتيجة فيه وان كانت بواسطة مقدمة لازمة لاحدى المقدمتين
 بحيث لا تخلف عن صورة القياس لكن لما كان حدها مغاير الحد ود القياس
 فى كلا طرفين كافى عكس التقيض على مذهب القدماء او فى احدهما كما فى مذهب
 من غير مذهب لما خرجت اخرجوه عن القياس نعم يرد عليه انه يفتى ان لا يخرج
 عنه كما اشار اليه شارح المطالع وهو الذى اشار اليه الشيخ كما اشار اليه الش سابقا
 عن انه لا يخرج بفتح بفتح بمكس التقيض ولعل قوله تأمل اشارة اليه فى هذا
 يكون اخراج الش ياء عن تعريفه للمساواة معهم والا فهو لا يرضى بمخالفة الشيخ
 كما سبق واما ما قبل من ان وجه الاخراج اياه عدم تكرار الحد الاوسط فيه وبعد
 قال منه الى النتيجة بالقياس الى القياس المين بعكس المستوى ففيه ان عدم
 التكرار وان ... كور سبب الاخراج ومنهم ان يتركوا الشكل الرابع وان يخرجوه
 عن تعريفه قال شارح المطالع واعلم انه بوجه الاستلزام بطريق عكس التقيض
 ذلك لا فى تعريف القياس واقتصر فى الاستلزام بواسطة المقدمة الاجنبية
 لكان له وجه لان الغرض من وضع القياس استعمال المجهولات على وجه الزوم
 والمقدمات كما تستلزم المطالب بطريق عكس المستوى كذلك تستلزمها بواسطة
 عكس التقيض من غير فرق فى الاستلزام فانك كما تقول فى عكس المستوى متى صدقت
 المقدمة متان صدقت احديهما مع عكس الاخرى ومتى صدقتا صدقت النتيجة
 كذلك ان تقول ذلك بعينه فى عكس التقيض بخلاف المقدمة الاجنبية فان الزوم
 بالحقبة ايس هو المقدمتان بل معها وح يدخل فى القياس ما لا يحتاج الى البيان
 لا يضره التغير بطرفيه او احد طرفيه انتهى
 بالقياس بانظر الى اوجه قياس الذين دون معلوم
 عكس التقيض عن التلبس والتلبس نعم انجاب الازهان
 فى عده من القياس وادخاله فى النظر والبهيم
 واهل الكلام اني اجمع ههنا على ان ذلك تأمل لمساواة (ق) شارح ونص
 اخرج من مثل (ه) لا يقال هـ ... من الشكل (ا) فى فكيف يجوز عنه لا تا تقول لان
 انه قياس من الشكل الثانى وان لا يضره التغير بطرفيه او احد طرفيه انتهى
 لا يضره التغير بطرفيه او احد طرفيه انتهى
 لا يضره التغير بطرفيه او احد طرفيه انتهى
 لا يضره التغير بطرفيه او احد طرفيه انتهى

لاول من الشكل الاول كما ينتج موجبة كلية ينتج موجبة جزئية ايضا لان الذى
 يعم من الاول والمستلزم الاخص مستلزم الاعم وكذا ضرب كفى فى كفى
 سلبية كلية ينتج سلبية جزئية بناء على ان الذى يعم من ثوب وديس ...
 كورين قياسات بالنسبة الى الكليتين ...
 تفرع اقيس بهما ... قطعاً اجيب عنه بان ...
 القول الآخر هو لزوم بلا واسطة فى نفس الامر وجميع نتائج الاشكال كمن ...
 الواسطة فيما عدا الشكل الاول فى العلم بالانتاج لاقى الانتاج نفسه وس ...
 الضرب الاول والثانى الجزئيتين المذ كورين بواسطة استدلال مذهب ...
 النقض المذ كور واجيب ايضا بان القول الآخر هو الغرض من ترتيب هذه ...
 من ترتيب المقدمتين فى الضرب الاول هو الموجبة الكلية لا اوجبة جزئية وفى ...
 هو السالبة الكلية لا السالبة الجزئية وبان القول الآخر هو المطالب فكون الجزئيتين
 مطلوبتين ههنا ولا تخفى ما فيه فان كون الخاص غرضاً ومطلوباً يستلزم كور ...
 غرضاً ومطلوباً مع ان هذا الخبر يرد لادليل عليه فى التعريف فالتفت ان مثله خارج
 عن التعريف بقيد لذاته (قوله كافى المساواة وانظر بقية) وكذا القول الاى يفتى
 ان يرد على تحسية قوله عن مثل حر الجوهر وعلله وقع لا يخرجها من ...
 الكلام وكذا التصور بلا مثله ظه (قال ناصر قول آخر) لى لزم عن ههنا ...
 والارزوم المذ كور اما عدى كاذب اليه اهل السنة واعداى كما عرفت انه حكيم
 او نويدى كاذب اليه المعتزلة او بطريق الروم كاذب به امام وتخصص فى غير
 الكلام ثم ان الزوم المذ كور اعم من ان لا يكون بواسطة اسلاك كافى لقياس الكمال او يكون
 بواسطة لكن لا يكون ضرورية بان لا يكون شئ من طرفيهما مغاير الحدود القياس كافى عبر
 الكمال او يكون واحد من طرفيهما مغايراً ولا آخر غير مغاير كافى الا قد سئل لشرعية
 فالتعريف يتناولها جميعاً كذا فى شرح المصباح والمراد بالكادل هو ما كان من اسلاك
 لاول وغير الكمال ما عدا من سائر الاشكال (قوله اما عين المقدمتين) وهذا وان كان
 ... لا يستلزم كون الشئ عين نفسه لكن على تقدير ان لا يكون القول اللازم مغاير
 يكون محتملاً والكلام ههنا فى صدد ابطال مثله فلا يتوهم انه لا يكون محتملاً (قوله)
 لانها) اى المصادرة فى الاصطلاح كون المدعى جراً من الدليل اما ...
 قيس اكن اطالع من مألهسا واحد وهو هذا يرد تعريف اى ...
 وهو المستلزم ... ليس اوقع وما دبل من
 الابوة على النبوة وبالعكس فان كلامهما لا يتصور يدون الا تخرج اة
 فقد سها لان احد المتضادين كما لا يجوز اخذه فى تعريف آخر على ما مضى
 استثنائى وغيره والابلزم الدور المهم وب عنه كذلك

لمن ما ذكر من المحذور فان اراد هذا السائل بان بينهما توقفا مع قطع النظر عن وقوع
 احدهما في دليل الآخر وليس بحال فهذا المقام ليس محل ولا محرم في كثرة الكلام
 في دفع ما سجد في ملام (قوله) ايضا نتيجة مطلوبة غير مفروضة (المسلم)
 خلاف المقدمات فانها مفروضة المسلم فلو لم يكن النتيجة مغايرة لهما لان تكون
 من مسلمة كالمقدمات لم يخرج هذا الى قياس والحاصل ان لو كانت النتيجة إحدى
 من مبادئ لم يخرج هذا الى قياس هكذا ذكر الشيخ في الشفاء ويلزمه ان يكون النتيجة
 عرضيا لتركيب من الاقوال وعلمه مطلوب بان علمها وكون الحركة اولاً منها البها ثم
 من المقدمات البها فلو كانت النتيجة عين احدهما لاختل تلك الامور ولكن هذا
 المحرر لا دليل عليه من الفاظ التعريف بل هو مستفاد من الوقوع (قال الشارح)
 العلامة كذا اجابوا (ه) احاطه عليهم لعدم كونه مضاعفة في التعريف المذكور بظاهره
 صادق عليها اذ هي قول مؤلف من اقواله وعدم تسعيتها اقوالا لا يضمن صدق
 التعريف عليها ولما لم يجب المحقق الرازي عن تلك المسألة لافي شرحه شمسية ولا
 في شرح المطالع فكأنه مصرح عليهم بان جوابهم لا يدفع الاعتراض وان دفعه حين
 ان الموجود في المسألة المذكور انما هو الاستلزام لا لزوم عن الاقوال وان عقل الماهرة
 الابطال (قوله) اشار الى ان في الجواب نظرا) ووجه صدق التعريف عليه بعد
 التحرير المذكور فخرج بهم لا يفتي من الحق شيئا وما قيل من ان ناقض التعريف مستدل
 ووجهه مانع فكانه قال المراد من الاقوال ما لم يخرج امتزاجا شديدا ولذلك لا يخلو
 القياس عن الادوات الدالة على الاقتران والدالة على الاستثناء. والفضيلة المركبة ليست
 كذلك واذا دخلت في تعريف العضية ولم تدخل في تعريف القياس فن قيل
 التحرير بعد التحرير بما لا يدل عليه لفظ التعريف ولا محارره المجيئون عليه عنه
 وانقول بان مرادهم ما ذكرناه والا يلزم تجهيلهم قرنا بعد قرن من قبيل الاستدلال
 بشأن الحال على حال الحال ومقام المناظرة يقتضي ان يكون الامر بالعكس فالحق
 ان التحرير المذكور لا ينفعهم في دفع الاعتراض عن ظاهر تعريف ولذا جرم المحشي
 بعدم تمايزه بقوله بالارباب وليس مقصوده من قوله بالارباب دعوى البداهة حتى
 يرد عليه ان دعوى البداهة في محل النزاع غير مسموعة على انه لا فائدة في تحريرهم
 المذكور حتى يصحى الى تراجمهم (قوله والجواب الصحيح هـ) هذا ما اختاره الشارح
 العلامة في حصول البداهة لكن بان زاد في التعريف قيد المكسب كما يشهده الوجود
 في قوله لا يفتي من الحق شيئا وما قيل من ان ناقض التعريف مستدل
 ووجهه مانع فكانه قال المراد من الاقوال ما لم يخرج امتزاجا شديدا ولذلك لا يخلو
 القياس عن الادوات الدالة على الاقتران والدالة على الاستثناء. والفضيلة المركبة ليست
 كذلك واذا دخلت في تعريف العضية ولم تدخل في تعريف القياس فن قيل
 التحرير بعد التحرير بما لا يدل عليه لفظ التعريف ولا محارره المجيئون عليه عنه
 وانقول بان مرادهم ما ذكرناه والا يلزم تجهيلهم قرنا بعد قرن من قبيل الاستدلال
 بشأن الحال على حال الحال ومقام المناظرة يقتضي ان يكون الامر بالعكس فالحق
 ان التحرير المذكور لا ينفعهم في دفع الاعتراض عن ظاهر تعريف ولذا جرم المحشي
 بعدم تمايزه بقوله بالارباب وليس مقصوده من قوله بالارباب دعوى البداهة حتى
 يرد عليه ان دعوى البداهة في محل النزاع غير مسموعة على انه لا فائدة في تحريرهم
 المذكور حتى يصحى الى تراجمهم (قوله والجواب الصحيح هـ) هذا ما اختاره الشارح

لا لزوم عنها كما هو شأن القياس ولا يعد ان يكون مراد المحشي هذا ايضا ويمكن
 ان يجاب ايضا بان المراد بالاقوال القضايا بالفعل والجزء الثاني في القضية المركبة
 ليس بقضية بالفعل على انه يمكن دفعه ايضا بان القول الآخر ما هو المطلق سبق من المحشي
 آنفا ولازم ان العكس المستوي وعكس النقيض في القضية المركبة كذلك هذا
 ولا تنفذ الى تقولات الاوهام والمجد لله على نعمه الجسام (قال الشارح سلامة ان
 يمكن التمسك وتوضيحها من كوراه بالعل) صورة هـ قيد مردي في
 في نص والمعاد ان ذكر النتيجة او نقيضها في الاستثناء في وعده في الافتراض
 انما هو بحسب الصورة اي على الترتيب الذي في الدليل بدو اعتبار الحكم معه بحسب
 الحقيقة اي بحسب اشتراكه على الحكم ولا لا يكون قولاً آخر في صورة ذكر عين النتيجة
 في الدليل ولم انصدق بالنقيض عند ذكر نقيضها فيه والكل بط بل يرم ان يكون
 مطلوباً وان لا يكون ايضا محتسجا الى الاستدلال عليه فلما قيد بمرتين اند كورين
 بالقيد المذكور وهذا ما اختره من اصل المحشي وثان تقول ابو بقيد لمر بعد
 المذكور لا نقص تعريف الاستثناء في جهة اذا النتيجة او نقيضها ليست مد كور
 بالفعل لانها فضيلة مشتملة على الحكم واطراف الشرطيات لا يوجد فيها الحكم والنقص
 تعريف الافتراض في منعا بحيث يدخل صور الاستثناء في فيه وحاصل ما اشار اليه
 في الجواب ان المراد بذكر النتيجة او نقيضها فيه الذكر الصوري اي على التقريب
 الذي في الدليل يدون اعتبار الحكم معها والامر كذلك في صور الاستثناء في فهذا
 القيد يسلم التعريفان عن الانقراض وهذا ما اختاره بعض الاصل وهذا وان كان
 واضحاً لكن الاول انساب الى ذوق المتدبرين وافيد مع ان فيه اشارة الى التقرير الثاني
 يدون العكس فلما اختاره والمجد لله وحده ولما ما قيل من انه نوقال الش في تعريف
 الاستثناء في ما كان النتيجة او نقيضها مذكورة فيه بالقوة القريبة الى الفعل لم يرد عليه
 شيء ففيه ان تلك القوة ليست محض فعل وهو ظاهر ومن البين ان النتيجة او نقيضها
 مذكورة في الافتراض ايضا بالقوة على ما صرحوا به فتتقضى التعريفان ولا واعطة
 بين القوة والفعل يسمى قوة قريبة الى الفعل فالحق ما اشار اليه بشرح مردي ما حارره
 هذا والذي يستفاد من شرح الشمسية ان التعريفين لو لم يقيدا بقيد بالفعل لدخل
 الافتراضات في تعريف الاستثناء في ثم بعد هذا القيد لو لم يقيد به
 الامر بالعكس وشارح الشمسية وان لم يقيد بهما بهذا القيد لكنه صرح بانه مراد
 والاصل الاستثناء في تعريف الافتراض فلما ارد الشارح العلامة هذا القيد
 فيبصر وانما يسمى الاول اقتراب لاقتران الحد وفيه والثاني استثناء لاشتماله على لا
 الاستثناء اعني لكن كذا في شرح الشمسية (قال المحشي وموضوع المطلوب ان) اصغر
 هذه الاصطلاحات والاساسي انما هو بالنظر الى لا

بأنه قد تعرضي هو أحد المفروضات وهو يسلم لأول قطعه وكذا
 لحل في الامتداد المعنى الا يرى ان الامتداد العرضي لا يمكن اعتباره الا بعد اعتبار
 الامتداد الطولي والامتداد المعنى لا يمكن اعتباره الا بعد اعتبار الامتداد الطولي
 وتعرضي في آخر تسع رادي اذ ما من عقل من يفتي كلام وعرضه طال على
 تسع في عرضه (قد لمص ولا شك ان بعد آه) هذا المصير مع ما لا وجه المرد
 بين النفي والاثبات المتعدي لكون الحصر المذكور عقلياً مبني على ما ذهب اليه المتأخرون
 والذي اشار اليه القدماء هو ان الحد الاوسط اما ان يكون مجموعاً في احدى المقدمتين
 موضوعاً في الاخرى واما ان يكون مجموعاً فيهما واما ان يكون موضوعاً فيهما فاخرجت
 الاشكال الثلاثة من قسمتهم وهم يتبعوا المصير نفسه لاول في فحين فيخرج الشكل الرابع
 منها واما آخرون لما نسبوا لذلك احتذروا الهم بان الرابع قد حذفه بعده من الطبع
 وذلك لان الاول هو المراتب على الترتيب الطبيعي والرابع يخالف له في مقدمته
 ججعا فهو بعيد عن الطبع جدا وان كان من عادتهم بيان الشكلين الاخيرين بعكس
 احدى المقدمتين يرجع الى الشكل الاول ولما كان بيان الرابع محتسباً الى عكس المقدمتين
 ججعا حكما وانه مشتق على كافة شاقفة كذا في شرح الاشارات فحصل كلام المتأخرين
 ان الشكل الرابع محقق كالاشكال الثلاثة الاول واما عدم الثقات المتقدمة بين اليد
 فبعده واحتياجه الى كافة شاقفة في بيان انتاجه هذا وما قبل من ان بعده لعدم
 وقوعه في القرآن بخلاف الاشكال الثلاثة لاول فانها موجودة فيه قطعا فليس
 معنى لا عدم وقوع الرابع فيه على تقدير تسليمه لا يقتضي بعده على ان الحق
 قد وقع الواقعة في لرأى على تقدير كونها افتراضية لا بد ان يكون على هيئة اشكال
 الاول وكيف يزعم عاقل ان الحكم تعالى صور الادلة على خلاف النظم الطبيعي الذي
 هو الشكل الاول وما يترأى في القرآن على هيئة الشكل الثاني او الثالث فيجى على زعم
 من ادكوا على الوقولت شدي كيف يدوخ عاقل الحكم بانه لا مضمرة
 من فضله (قال الشارح العلامة الى الواسطة) التي يقتضي حكمه حكم المطالظا
 ان المراد بحكم الواسطة الحكم بالا كبر عليها فهو الذي يقتضي حكم المطلوب لاندراج
 حكم المطلوب في ذلك الحكم فان قيل فيجى توقف العلم بكيفية الكبرى على العلم بالنتيجة
 فيلزم الدور بل لا يحتاج الى الاستدلال عليه قطعا فلنا الاحكام تخلفا بخلاف
 المنوالات فالاحكام الجارية على خصوصيات افراد موضوع الكلية مندرجة فيها
 فيستدل بالكتابة عليها حتى تخرج من القوة الى الفعل نعم اذ كان العلم يتعال الكلية
 ساداً من العلم بحال كل فرد بخصوصه لم يمكن الاستدلال به على حكم الفرد
 فيكون العلم بالكلية هو العلم بالافراد وهو العلم بالافراد وهو العلم بالافراد
 وهو العلم بالافراد وهو العلم بالافراد وهو العلم بالافراد وهو العلم بالافراد

كلامه على هذا ان الطبيعة تقتضي الانتقال من شيء الى الموضوع الى الواسطة الى
 تقتضي حكمه اعني اندراج ذلك الموضوع فيها والاندراج في الا كبر حكم المطلوب
 لان ذلك الاندراج لمد كبر حكم الواسطة وحاله وذلك الاندراج يقتضي حكم المطلوب
 قطعاً وبه ينظر كون الانتقال فيه من النظم الطبيعي فهو تقرير هو مست
 لسوق كلام الشارح ولا يدعيه الاعراض المذكورة نفاً ايضاً وان كان دفعه هيا
 على ما حققناه وبهذا اندفع الالهام التي ساطت على المحشي ههنا (قوله والمراد به
 اوسطاً) يعني انه ليس الحكم ههنا بمعنى المحكوم عليه بل بمعنى الاثر والصفة
 وقد عرفت تمامه ودفع ما علة من الناطقين فذكر (قوله) وادكاره هي
 يكون اولى لا يحتاج) ولما كان البديهي اعم من ان يكون اولياً وكان قول الشارح لانه
 بديهي الانتاج بظاهره غير منطبق على قوله فهو الشكل الاول زاد هذا الكلام
 للتطبيق في المرام وتاد بذلك ان المراد بالاول في كلام المص هو اول البديهيات ليس
 الاقلا يلتفت الى ما صدر عن بعض الافاضل ههنا (قال الشارح العلامة كل انسان
 حيوان ولا شيء من الفرس بحيون) اقول هذا قياس كاذب بعض مقدماته وقد عرفت
 ان القياس الكاذب المقدمات من افراد القياس اذ العبرة فيه بالصور لا بالمواد فقدم
 في اشكال انساني على سائر الاشكال لبقية اى على باقيه وذلك الذي من سائر الاشكال
 الثالث والرابع فيكون المقدم للند كبر شكلاً ثانياً بقوله ما ترعى الباقي وقوله البقية
 محفظة الاشكال لانساً تركا بوجههم تقرير لبعض المعنى قدم الشكل الثاني على الباقي
 من الاشكال الثلاثة والسابق بعد اخراج كل ثمانى منها هو الثالث وازاح فكون
 منه ثانياً (قوله فيكون) اى المحمول احسن من الموضوع وكبر منه
 اشتملت عليه احسن من المقدمة التي اشتملت على الموضوع (قوله حتى اسقط بعضهم)
 كافتار اى وابن سينا من درجة الاعتبار ولم يعدوه شكلاً وهو الذي مال اليه صاحب
 المواقف وان ادريجه بعضهم في الاول حيث فسروه كما نقلناه سابقاً كما كان لا وسط
 مجعولاً في احدى المقدمتين وموضوعاً في الاخرى كما نقله الامام الرازى عن اوسط وسكن
 لاشك ان اندراج في الاول بعيد جداً واهل مراد اسطوا انه مندرج في القسم الاول
 من الاقسام الثلاثة لاقى الشكل الاول (قال الشارح العلامة وبجسب الانتاج) اى
 ما الفرق بحسب الانتاج وموضوعه انحصاره فلا يفتى الى قضية على ما علة
 في قول اراد ان هذا ايات شتى في اشكال مراد من قوله
 في اطار لانت (ص) اى من اقسام الاشكال بحسب (ص) وادكاره هي
 اى كبرى والكبرى كلمة مراد من الاشكال مراد من قوله
 في اطار لانت (ص) اى من اقسام الاشكال بحسب (ص) وادكاره هي
 اى كبرى والكبرى كلمة مراد من الاشكال مراد من قوله

ورد هذا في رد على قول المحشي سابقا لا يشترط كنه في العلة ومن البين ان ليس معناه
 في امله يقتضي التعرض لسانه بل معناه انه يقتضي الاكتفاء به كراحد
 شرطين ومنه مقرر من آراءه شرابه وانحجب عنه ومن غيره ان مثله واضح
 في اصداف فكيف يمكنه لا يلقى بكعب المحشي المدفق (قوله بل لأم)
 من مشتركين في ان يكونا ليس الا بحسب الصغرى وكذا الكبرى ولا كان الا في م
 بالسكل الاول اقتضى ذكر ضروريه المنتجة وامكن ايضا استفادة شروطه من ضروريه
 اكتفى ببيان ضروريه في التعرض وشروطه بخلاف الشكل الثاني فان الاهتمام به
 دون الاهتمام بالشكل الاول قللاشارة اليه نرى ان ضروريه فلزم بيان شرط انتاجه
 صراحة فيما يخالف شرط الاول (قوله على مقتضى الشرطين) اعني الاختلاف
 في مقدمته بالانجذاب والسلب وبحسب هذا الشرط سقط من الاحتمالات الممكنة
 الانعقاد فيه ثمانية وكذا الكبرى وبحسب سقط اربعة اخرى فبقى ضروريه المنتجة
 اربعة ايضا كقولنا كل ج ب ولا شيء من ا ب فلا شيء من ج او كقولنا لا شيء من ج ب
 وكل ا ب فلا شيء من ج ب كقولنا بعض ج ب وكل ا ب فبعض ج ب او كقولنا بعض ج ب
 وكل ا ب فبعض ج ب ليس او التفصيل في المطولات (قوله بناء على انه لا عبره
 في خصصه وانظمة في الاشياء) وهو الحق واما المذهب في قوة الجرسة فلا حاجة
 الى اعمده ههنا على الاستقلال او بناء على ان الشخصية في قوة الجرسة او الكلية
 اذ لا فروع موحدها صغرى في الصرب الثالث والرابع من الشكل الاول كقولنا زيد
 انسان وكل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بفرس ووقوع سالبته صغرى في الضرب
 الرابع من الشكل الثاني كقولنا زيد ليس بجماد وكل جماد في جافز يد ليس بجماد واما الثاني
 وادفوعها كبرى في الشكل الاول كقولنا زيد و زيد انسان فهذا انسان هذا هو
 المشهور والتحقيق ان الشخصية لا تقع كبرى بل غير نافعة في العلوم وقد صرحوا
 بان الجزئي لا يبحث عنه في العلوم اصلا نعم يذكر ان الشخصية في مقام تقسيم القضايا
 الى اقسامها بناء على ان الحكم في القضية الكلية على الافراد الشخصية فلا شخصية
 تدخل في ابصاح الكلية على ما حققناه سابقا نقلا عن شارح المطالع لكن الكلام
 ههنا في كونها نافعة في العلوم والانتاجات فالحق فيه ما اشار اليه اول بقوله بناء على
 انه لا عبرة اه هذا هو التحقيق ناقص (قال المص وضروريه المنتجة اربعة) اي باعتبار
 ما بين المذكورين وما قبل من ان الصغرى السالبة الكلية مع الكبرى الموجبة
 المقصود على موضوعها محمولها ينتج سالبة كلية في هذا الشكل تمولا لشيء
 من الجبر نحو ان بعض الحيوان هو الصهال فلا شيء من الجبر بصهال فبقي ههنا

عن مفهوم القضية كالتصديق القائل فيما ادعاء ان الضروريات كورة وكذا
 انتاجاتها الاربعة وكذا شرطهاها المتباهي بالنظر الى ذوات القضايا ومن البين ان ماد
 مخصوص بهذه المادة لا يجري في غيرها وهذا بحث لا يتصل بها (قوله وكذا)
 باعتبار المقدمات كانه عرض بذلك الشارح المحقق في الحصر الذي اشار بقوله ولما
 ترتيب هذا الترتيب اذ يستفاد منه ان ترتيب هذه الضروريات انما هو باعتبار ترتيب
 مقدماتها وليس كذلك بل ترتيبها باعتبار ضروريه ايضا الاول من مودعات
 والثاني من موجبة كلية وسالبة كلية والثالث من موجبة جزئية وسالبة كلية
 من موجبة جزئية وسالبة كلية ومن البين ان الاول اشرف من البواقي والثاني اشرف
 من الاخيرين والثالث اشرف من الرابع ولا ينفذ في دفعه القول بان ترتيب الضروريات
 في الشرف باعتبار المقدمات لا يوجد في ترتيب ضروريات الشكل الرابع بخلاف ترتيب
 الضروريات باعتبار انما يقع فانه مطرد في الكل لان كلام الشارح ههنا في الشكل الاول
 و ترتيبه باعتبار المقدمات كما ينبغي تحقيق قطعا فلا خلاص عن ذلك لا بل يقال
 هذا الحصر انما هو بالنظر الى ما هو الملقى من الضروريات وهو لا ينبغي للمقدمات او يقال
 كلمة ان لا تقيد الحصر عند بعض فانما زيد قائم مثل ان زيدا قائم فعلى هذا لا يوجد
 في كلام اشارح في اعتبار المقدمات في هذا الترتيب ولعل لهذا قال تأمل فتأمل
 واما ما قيل من ان شارح المطالع قال انما رتب هذه الضروريات هذا الترتيب اما بالنظر
 الى ذواتها او باعتبار تسابحها تقديمها للاشرف او لما ينتج الاشرف على غيره انتهى
 فالاحتمالات في السبب ثلثة واهذا قال فتأمل فليس بشيء لان التأمل المذكور على
 تقدير تسليم صحته لا يتجاوز الامر من على ما حققناه فالوجه في الامر بان تأمل ما شرنا اليه
 ثم في ان كلام الشارح اشارة ايضا الى ترتيب الضروريات في الشرف باعتبار المقدمات ايضا
 وذلك لان ما ينتج الاشرف يكون اشرف قطعا فثبت ان الشارح ايضا اشار الى
 ما اشار اليه المحشي فالحصر المذكور في كلامه ليس الا بالنظر الى ما المقصود فافهم
 (قال الشارح العلامة والقياس الاقتراني خمسة اقسام من وجه آخر) اي غير القسم
 المذكور في السابق وهو القياس الاقتراني الجملي اذ الظاهر ان البين السابق من المص
 بالنظر الى الاقتراني الجملي فقرضه ههنا انما هو بيان اقسام الاقتراني الشرطي فبقي كلام
 الشارح ان القياس الاقتراني خمسة اقسام من وجه آخر فبقيت تضمينه اليها يكون ستة
 اقسام فبظهر ح امتزاج قوله لانه اما من حليتين قاهر واما من متصلتين اه في محل
 كلام الشارح على سهوه ههنا (قال الشارح من مودعات ودر مودعات)
 ملحق الشمس ملزم بالكون الارض مضبوطة وهو النتيجة واهل هذا من الشر وكذا بين
 في سبب في الاقسام لانه لا ينافي ان الشارح الاقتراني الشرطي من مودعات ودر مودعات
 وورد قبل ايضا ان شذوذا من الاقترانات الشرطية ليس بمضبوطة بل كنهه غير مودعات

والص وبهذا ظهر ان حل هذا على التبيين كاقوله المحشي محتاج الى البيان الا ان يكون
مراد النظر الى هذا القسم فقط واما القول بان هذه المقدمة متعوضة بان الاسم
مترجم للكلمة المترجمة فلا تقسم الى الاقسام الثلاثة فيلزم انقسام الاسم الى الاقسام الثلاثة
فدفعه بان اللازم للكلمة هو فرد من افراد الكلمة والمترجم للاقسام الثلاثة انما هو
الكلمة من حيث هي فتعبر بالمراد من ضرورة فلا يلزم المحذور نعم لو قال لان لازم
اللازم لازم لكان اولي لكن الامر في مثله هين (قوله الزوج ان قبل التنصيف ا)
حاصله ان للزوج اقساما ثلاثة زوج الفرد وهو القابل للتنصيف مرة واحدة وزوج
الزوج وهو القابل للتنصيف الى واحد كسنة عشر وزوج الزوج والفرد وهو القابل
للتنصيف الى واحد كالعشرين فاذا انقسم هذه الاقسام الثلاثة الى الفرد يكون الاقسام
اربعة فلا يصح حصر النتيجة الى الثلاثة المذكورة مع ان الشارح بين الحصر المذكور
بما ذكره فهذا في الحقيقة مع لقول الشارح فان زوجة محصورة في القسمين
فلا يختص عن ذلك الا بان يحمل زوج الزوج اعم من زوج الزوج وزوج الزوج والفرد
ويدرج هذان القسمان فيه كما اشار اليه المحشي ويمكن ان يقال لعل الشارح في كلامه
على اصطلاح آخر وهو ان زوج الزوج ما ينقسم الى المتساويين سواء كانا منقسمين
الى المتساويين او لا واما القول بان مقدمات القياس لا يجب ان تكون صادقة كما سبق
فالتقياس المذكور من قبيل استلزام الكاذب بالكاذب فهو وان دفع الاعتراض عن اصل
القياس لكنه لا يدفعه عن الشارح وخرص المحشي اليراد على الشارح فلا يدفع عنه
الانما اشار اليه وبما اشارنا ايضا (قال الشارح لان الصادق) وهو الجسم ههنا على
كل ما صدق عليه اللازم وهو الحيوان ههنا وما صدق عبارة عن هذا الانسان وذلك
الانسان وهذا الفرس وذلك الفرس وغير ذلك صادق على اللزوم وهو الانسان ههنا
وهذا ظاهر وما قبل من ان الجنس يصدق على الحيوان الصادق على الانسان
فيلزم ان يصدق الجنس على الانسان وهو يصدق فدفعه بان الجنس انما يصدق على
طبيعة الحيوان ومفهومه لا على افرادها والكلام ههنا في الثاني يشهد به قوله هلى كل
ما صدق عليه (قال الشارح العلامة) لان انقسام كل ما صدق عليه اللازم وهو الحيوان
ههنا وما صدق عليه عبارة عن افرادها الشخصية كما اشارنا اليه انما يستلزم انقسام
المترجم وهو الانسان ههنا فاصله ان انقسام اللازم يستلزم انقسام المترجم ويرد
عنه ان انقسامه يستلزم انقسام المترجم مع انه لا يلزم انقسام الاسم الى الاقسام
الثلاثة وقد عرفت منادفة آتيا (قال الشارح العلامة فهدى) اى المذكورة ههنا لا بد
انتاجها هي الاقسام الخمسة الاقترابية الشرطية واما القسم الجملي منها فقد عرفت
تفصيله ومن قال بان الشارح سهيا ههنا ايضا قد سهيا (قوله قد عرفت ان القياس
ا) في بعض النسخ

وحاصله ان القياس الاستثنائي كما عرفت ما يكون النتيجة ونقيضها مذكور فيه بالفعل
صورة اى على الترتيب الذي في النتيجة والى هذا اشار بقوله ويظهر ان النتيجة لو نقيضها
لا يجوز ان يكون احدى مقدمتيه والا يلزم في الاول المصادرة وعدم الاحتياج
الى الاستدلال ايضا والتصدق ببق النقيضين في الثاني واما عدم جواز كونها هين
المقدمتين قطعا هر ولذا لم يلتفت اليه ولعرض في السابق لمجرد ارضاء السنان
فاذا كان الحال كذلك فلا بد ان يكون النتيجة او نقيضها جزءا من احدى المقدمتين
وتلك المقدمة شرطية لاحتمال تلك الشرطية سواء كانت متصلة او منفصلة بشرط
ان تكون موجبة اذ لو كانت سالبة ومن البين ان معناها سلب اللزوم او العناد لم يكن
بين اجزائها لزوم او عناد فلا يلزم من وجود احدهما او عدمه وجود الآخر لو عدمه
وان تكون زمنية ايضا ان كانت متصلة وعنادية ان كانت منفصلة لان العلم بصدق
الانفكية موقوف على العلم بصدق احد طرفيها او كذبه فتو استبعد العلم بصدق
احد الطرفين او كذبه عن الانفكية لزوم الدور وان يكون الشرطية او الاستثنائية كلية
ايضا فانه لو اتى الامر ان احتمل ان يكون اللزوم او العناد على بعض الاوضاع
والاستثناء على وضع آخر فلا يلزم من اثبات احديهما في الشرطية او ثبوت
الآخر او نفيه او اللهم الا ان كان وقت الاتصال والانفصال ووضعهما هو عينه
وقت الاستثناء ووضعهما فانه ينتج ضرورة كقولنا ان قدم زيد في وقت الظهر مع
عمرو اكرمه لكن قدم مع عمرو في ذلك الوقت فاكرمه كذا في شرح الشبهة هذا
هو البيان الكافي ههنا والفصلان في المطولات ثم ان حاصل كلام الشارح والمخاشبة
ههنا ان الشرطية ان كانت متصلة لزومية فلها نتيجةان وضع المقدم ينتج وضع
التالى لان المقدم لازم ووجود المترجم مستلزم وجود اللازم بدون العكس اذ لا يلزم
من وجود اللازم وجود المترجم لجواز كون اللازم اعم من المترجم ووجود الاسم لا يستلزم
وجود الخاص قطعا ورفع التالى ينتج رفع المقدم لان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء
المترجم بدون العكس لجواز ان يكون المترجم اخص من اللازم وانتفاء الخاص لا يستلزم
انتفاء العام وان كانت منفصلة حقيقة فلها اربع نتائج وضع المقدم ينتج رفع المترجم
وبالعكس ورفع المترجم ينتج وضع التالى وبالعكس لان هذه هي العنادى الصادق والكذب معا
وقد صرحوا في محبت تلازم الشرطيات ان كل متصلة حقيقة تستلزم اربعة نتائج
مقدم الاثنين عين احد الجارئين وتاثيرهما في بعض الاخر مقدم لآخر بغير عكس
احد الجارئين وتاثيرهما عين الاخر وان كانت مائة الجمع فلها اربعة نتائج وضع المقدم
ينتج رفع التالى ووضع التالى ينتج رفع المقدم وذلك بغير عكس كل من طرفي التالى
اخص من بعض الآخر فوجود الخاص يستلزم وجود العام بغير عكس ووجود
فى يجب تلازم ان مائة الجمع تستلزم مائة من مائة كل مائة

عن بعض الحروف كانت ما عدا الخلو فيه فيجوز ان يضاف رفع المقدم بنسخ
عن ان يرتفع بنسخ عين المقدم وثالث ان نقبض كل من جر في رابعة الخلو
عن من عين لا آخره وود الاعم يستلزم وجود الاخص من غير عكس وقد قالوا في ذلك
بعض ما عدا الخلو يستلزم منصبتين مقدم كل منهما نقبض سد الجارئين
ونهما عين الاخر فظهر بهذا ان المنجيات عشرة ثلث في المتصلة واربع في المنفصلة
خفيفة وثلاث في مانعة الجمع وثلاث في مانعة الخلو والعقبت ستة اثنان في المتصلة
واثنان في مانعة الجمع واثنان في مانعة الخلو هذا هو الكلام في هذا المقام ومن اراد
التفصيل فليقرأ جمع الى كتب الاعلام الكرام (قال الشارح العلامة الملازمة
المساوية في الحقيقة ملازمتان) حاصله ان النتائج الاربع في المتصلة اتفاقا في مادة
الملازمة المساوية من حيث ان تلك المادة في الحقيقة عبارة عن ملازمتين لكل منهما
فيجوز ان تلك النتائج الاربع محصورة بتلك المادة وكلام المص ههنا انما هو بالنظر
الى جميع المواد فالتصلة بالنظر الى جميع المواد تنجس ثلثين لا غير وهذا هو المفهوم
من قصود السامع لشرح ايضاً وبه يدفع اعتراض المحشى ههنا قوله الحكم
في السر صمد آه حاصله ان الحكم في السر صمد ملو جبة اللزومية اسماء هو يزوم التالي
للمقدم بدون العكس سواء كانت الملازمة من الطرفين او من طرف واحد فلي هذا
واستثناء عين المقدم ينتج عين التالي واستثناء نقبض التالي ينتج نقبض المقدم وهذا
عمومي في جميع المواد وما انتاج استثناء عين التالي عين المقدم وانتاج استثناء نقبض
المقدم نقبض اي في مادة المساواة من خصوص المادة واعني متصلة اخرى ههنا
ومن ان النتائج اثبات كون ادوات المقدمات من غير اعتبار امر آخرها والامر في مادة
المساواة ليس كذلك فالاعتراف المذكور غير وارد عن اصله حتى يحتاج الى الجواب الذي
ارتكبه على خلاف الفاسقون اقول قد عرفت ان فرض الشارح ايضا دفع الاعتراض
بالبناء على ان مثله من خصوص المادة واعتبار متصلة اخرى ههنا ولا يضركون انتاج
المادة في جمع ابو رينجيين فما قيل من ان ما ذكره المحشى حق فداشار اليه الشارح
وقصود اليه ايع بشعر بان ما ذكره ههنا مغاير لما اشار اليه هناك ولقد راجعناه فوجدنا
كلامه ههنا مغاير لما اشار اليه هناك والحق ان ما اشار اليه الشارح يؤل الى ما ذكره المحشى
(قوله اي كما يجب ان يبحث) محل المشبه والمشبّه في الموضوعين على الوجوب وصرف
بذلك كلام الشرح عن ظاهره والامر ما له رايه فان المنطقي من حيث هو منطقي يجب له
البحث من الصورة فكما يجب ذلك يجب له البحث عن المادة ايضا ان العصمة عن
الخصا في اخر كما هو شأن علم المنطقي لا يعلم الا به من البحث في هذا الشأن
على كثير منهم حيث زعموا ان الواجب ان يشرح عن الصورة اسما
ان بحثهم عن المواد كل من سبق على جميع المواد فهو كالمبحث عن الصورة والافا البحث

عن جريئات المواد من شأن سائر العلوم فافهم (قوله سواء كانت تلك المقدمات
بقيمة ضرورية او ممكنة سببية) الاولى ان يقول ضرورة او ممكنة من الضرورية
كما هو مقتضى العربية والمقدمات الضرورية ستة على ما ثبت باليه المص ايجلاها
اوليت وهي قضايا ضرورية ههنا كاف في جزم بهما كقوله كل صمد من
ويظهر من تعريفها ان نظرية الاطراف لا تنافي بداهة الحكم فقد يكون الاطراف
واحد ههنا نصريا ومع ذلك يكون الحكم بداهيا وكذلك قد يكون مصر في ههنا
ومع ذلك يكون الحكم كسبيا فلا عسار في بداهة لقضايا ونظريتها ههنا
ليس الا فليكن هذا على ذكر منك (قوله اعم ان الحد الاوسط) من في شرح
البرهان فبما ان برهان لمي وبرهان اني لان الوسط فيه لا بد ان يكون
لا كبير لا صغيرا كان مع ذلك علة لوجوده كبري الا صغر في الخارج يسمى
لجباله يعطى البلية في الذهن وهو معنى اعطاء السبب في التصديقي والية في الخارج
وهو معنى اعطاء السبب في الحكم في الوجود الخارجي والمراد بالحكم ههنا ثبوت الاكبر
للاصغر كقولنا هذه الخشبة مستها النار وكل ما مستها النار محترقة فهذه الخشبة
محترقة وان لم يكن كذلك يسمى ربهنا ايلانه بعيدانية الحكم في الخارج
وان اتبادلية التصديقي كقولنا هذه الخشبة محترقة وكل محترقة مستها النار
الخشبة مستها النار انتهى فقط ههنا ان يكون معلولا في الخارج كالاحترق كونه
في الذهن وان البلية في التصديقي موجود في كلا البرهانين والفرق بينهما اتفاقا في
في الخارج واما موجود في البرهان اللمي دون البرهان الانفي ولذا قيل التعرض ههنا
البلية في التصديقي محالا مدخله في الفرق بينهما وانما الفرق بينهما بوجود
في الخارج في احدهما والانية في الخارج في لاخر لكن بيان الابهتياز بينهما
بعد بيان ما به الاشتراك ولذا تعرضوا للامر ههنا ثم ان قولهم ههنا في
ظرف لوجود الاكبر في الاصغر على ما هو ظاهر كلام شارح المطالع فيلزم منه كون الاكبر
موجود في الخارج لان الموجود لا يحسن ما كان خارج طره ووجوده لا يكون
ان لا يكون في ما قوسا ههنا صمد يزومون في خارج كونه
لاعتبارية وان كان ذلك يقول صمد يزومون في خارج كونه
المحشى ههنا يلزم ان يكون التسبب من دورنا اربعة اقسام
الموجود لخارجي ما كان خارجي
الخارجية قطعاً وما قاله بعض الافاضل من ان المراد بوجوده
تحقق ما ذهبتا به وهو وجوده في عين الامر وان كان في
الامر في الخارج كونه في عين الامر
شأنه من كونه في عين الامر

فالوجه ان الوجود في كلام شارح المطالع معنى النسبة ومعنى كلامه ان الحد الاوسط
 ان كان علة للنسبة الا كبرالى الاصغر كما قرره المحشى ههنا وان اضافة الوجود ههنا
 الى النسبة يسانة ومعنى الكلام ههنا فان كانت علة لتلك النسبة في الخارج فعلى هذا
 يكون كلمة في الخارج نفرا نفس النسبة دون وجودها فلا يلزم ان يكون النسبة
 موجودة في الخارج وان كانت من الامور الخارجية وذا ليس بمحذور بل هو الواقع على
 ما حقق في قوله الخبر ما يكون نسبته خارج تطابقه اولا تطابقه ثم ان يقال الذي
 لورده المحشى لا يحتاج عن تسامح وذلك لان العلة والمعلول في نفس الامر هما وتضمن
 الاخلاط والحمى لا تمتنع الاخلاط والمحموم وهو ظاهر وكذا المثال الذي ذكره
 شارح المطالع والحد الاوسط في الوجود المذكور ليس علة في الحقيقة بل مأخوذ منها
 ووضوح الامر في مثله لا يخفى في انقرب ههنا فلا حاجة الى ما قيل من ان الحد الاوسط
 ليس من البرهنيين في شئ نعم قد يستعملان في غير البرهان من الادلة ايضا اما بالاشتراك
 واما بالتجوز انتهى وان اردت بهذا الكلام معنى آخر فعليه البيان حتى يتكلم عليه ثم
 اقول ما ذكره في تصوير البرهان انما هو في الافتراض وكذا الحل في قياس الاستثنا في
 النسبة وعله تركه مبدية واداد ادر اجد فيما ذكره بتعميم الاوسط ولا كبر ولا اصغر
 ههنا فاعلم هذا المقام فانك لتجد في صدور لكرام (قال شارح العلامة فالقياس
 جنس اه) هذا مبنى على ما اشار اليه المص من اخذ القياس في تعريفات الصناعات
 من حيث قد حقق اعلامه انفسا في بين لبرهان مخصوص بالقياس دون ما عداه
 من صناعات وقبل الحق ان البرهان ايضا غير مخصوص بالقياس كالصناعات الخمس
 وقولك ان القياس من المدعوى والمفعول كما حققه شارح المحشى وهو الذي
 اشار اليه شارح المطالع نقلا عن الشيخ اريئس فكل من الصناعات مخصوص بالقياس
 من حيث هو في الحقيقة ليس بالقياس ايضا لما يوجد في الصناعات اذا كانت
 في حد ذاتها اما انما هي اسرار اختصاص القياس بالقياس له على وقد اشار
 به شارح المطالع في كلامه في تحمله المقسام (قوله اي قوله مؤلف من مقدمات اه)
 اقول لما كان الضريح في الحقيقة لمطابقة وغيره ما عن تعريف البرهان (قوله بنية) كان
 هذا القول محتسجا الى موصوف اعني مقدمات وكان كل من في هذا القول محتسجا
 ايضا الى متعلق نسب الاخراج المذكور ان مجموع قوله مؤلف من مقدمات اه
 من حيث هو في حد ذاته كونه مقدمات (قوله كل مركب صادر اه) مخصوصه
 انما اعمل لما اختاراه ووجب وعلى كلا التفسيرين فالصادر منه اما بسيط او مركب فلهذا
 صورته مع فالفاعل اذا كان مختارا والصادر منه مركبا فلا بد هناك من علل اربع
 مادته وهي العلة التي يكون المعلول معها بالقوة وصورية وهي العلة التي يكون المعلول

يكون لاجلها وجود المعلول كالتدريس والتدريس للدرس وان كل الفعل موجبا
 واصداره مركب فبفتح هذا الى علة مادية وصورية وقائية ولا بد من علة
 الغائية اذا الموجب يصدر عنه المعلول ايجابا ولا تصوله في فعله حتى يوجد انقراض
 فيه وان كان الفاعل مختارا والصادر منه بسيطا يحتاج هنا الى امرين فقط العلة
 القائية والغائية وان كان الفاعل موجبا واصداره بسيط يحتاج هنا الى امر واحد
 فقط العلة القائية وهذا اما لشرائط وارتفاع انواع في بعض اصو. فمركب
 من تمة الفاعل اذ لا بد للقائية الفاعل من استجماع لشرائط وارتفاع النوع واما
 من تمة المادية لانه لا بد في قابلية القابل من استجماع لشرائط وارتفاع المراتب
 ولهذا تراهم لم يعدوا قسامين مستقلين برأسهما لا يقال عدم كونهما مؤثرين في كونهما
 من تمة الفاعل وكذا عدم كونهما داخلين في ايضا كونهما من تمة المدة لا نقول
 ليس معنى كونهما من تمة الفاعل انهما من اجزائه بل ان لهما مدخلا في تأثير الفاعل
 وكذا ليس معنى كونهما من تمة المادة انهما من اجزائها بل ان لهما مدخلا في قابلية المدة
 فكل من التوجيهين المذكورين يمكن من غير ان يكون في الحصر المذكور خلل (قوله
 واما البسيط الصادر عن المختار اه) وتعلق ارادته وسبق العلم عليهما من تمة العلية
 كما شرنا اليه آنفا واما امكان المعلول فمعتبر في جانب المعلول لا في جانب العلة وقد حقق
 ذلك في محله (قوله واحتسباج المركب الصادر عن المختار) خص هذا لبيان المركب
 مع ان الامر كذلك في البسيط لصادر عن المختار ماله العلل الاربع لا يوجد في الثاني
 والكلام ههنا فيما يشتمل عليها واما ان غرضه بيان الاختلاف الواقع فيما بين متكلمين
 وهم لا يقولون بالمعلول البسيط فاندفع ما قيل الصواب اسقاط لفظ المركب واطلاق
 لفظ الصادر ليعتزم المركب والبسيط في نظام انتهى (قوله ومع ذلك افعاله تعالى
 منزهة عن الغرض) الغرض والعلة الغائية متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار وانما
 لاجله اقدم الفاعل على الفعل اذ انسيب الى الفعل يسمى علة غائية وان نسب الى
 يسمى غرضا كما ان الفائدة والغاية متحدان بالذات ومختلفان بالاعتبار (قوله
 المترتبة على فعل من حيث انها ثمرة ذلك الفعل تسمى فائدة ومن حيث هي علة
 الفعل تسمى غاية والاخيران اهم من الاولين اذ ربما يترتب على "الفعل" ثمرة
 مقصودة لفاعله اذا تقرر هذا فاعلم انهم اختلفوا في ان افعاله من
 بعد الاتفاق على ان منافع تلك الافعال راجعة الى العباد لا الى الله عز وجل
 معلومة عن جميع ما سواه لا يحتاج في ذلك وجهه الى شئ فذهب من اثبتوا وهم
 من اهل السنة وغيره عنها كوكيل والمصنف وهو الذي يصدر الشرع
 افعاله تعالى في عباده به كما هو المصنف مع ما ذكره في قوله عز وجل
 وما اكرم الله من الله تعالى وما اكرم الله تعالى وما اكرم الله تعالى

انه نع لايفعل افرض فراجع ومنهم من انكر كون افعل معاملة باعراض وهم
 جمهور الاشاعرة وقد حققه المولى خسرو في مرآته والحاصل انه لا نزاع بينهم
 في ان افعاله لا تكون معاملة باعراض لعدم اليه تع لانه تع غنى عن جميع مناسواه وانما
 النزاع في ان القوائد المباشرة الى العباد هل هي باعثة له تعالى على الفعل وهو الذي
 ذهب اليه المعتزلة وجمهور اهل السنة وحققه صدر الشريعة على ما مضى
 طواهر التصوص الاول وهو الذي ذهب اليه جمهور الاشاعرة ومال اليه شارح المقاصد
 وظهر من هذا قصور تقرير المحشي لانه يدل على ان اهل السنة لا يقولون ههنا بانه
 المتزلة وقد عرفت انه خلاف الواقع ثم الظاهر ان يقول بدل قوله ومع ذلك افعاله
 معززة عن الغرض ومع ذلك فهو تعالى منزّه في افعاله عن الغرض او يقول ومع ذلك
 له تعالى منزّهة عن الالة الخائبة اذ عرفت انما ان الغرض ينسب الى الفاعل والالّة
 تنسب الى الافعال الان يقال ساع في ذلك لانك لا تذاقي بينهما كما سبق
 ويمكن ان يجاب عن القصور السابق بانه مال ههنا الى مذهب جمهور الاشاعرة
 فكأنه قال اهل السنة لا يقولون الا بانه الاشاعرة فافهم (قوله وقد عدوا من لطائف
 الاشاعرة انما يكون الاشغال على كل واحد من اعلل لطيفة واشغاله على
 المجموع لا يحرى وما به فاشي بانفس الى الالة واحدة او علة اثبات
 علل هذا ثم انهم انما يجعلون التعريف مشتقاً على اعلل الاربع اذا ارادوا بين حقيقة
 المعرف اي ماهيته الموجودة بيانا على الوجه الاكمل لانه اذا وجد تلك العلل كلها
 في الذهن وهو معنى اخذ المحصول منها لزم وجوده اي المعرفة فيه على الوجود الذي
 هو في نفسه ووجوده فيكون هذا تعريفاً رسمياً لا شغاله على الامور الداخلة في الماهية
 بل على ما يتصل به على الاصل من ههنا احدثت والاشي من ههنا جلت اكمل
 من الحد التام لشعوره الذاتيات بامر ههنا مع بعض الخواص المكمل لقصورها من حيث
 وجودها كذا في الحاشية الكبرى فظهر من هذا ان قوله مفهومات بانظر الى افراد
 مثل هذا التعريف قائماً خور ههنا من اعلل انما هو مفهوم واحد لا مفهومات
 اذ لمفهوم المأخوذ ههنا هو قول وما عداه قبله وقيد وقع في الحاشية الصغرى فمحمولت
 بدل مفهومات ههنا والمأل واحد والمراد بالجل الجمل الظاهري ولك ان تقول الجمل
 التعريفي اذ لا جل حقيقة بين التعريف والمعرف ههنا (قوله لان صورة الفكر)
 اي ترتيب اموره معلومة والمراد بالترتيب المتصاف اليه الحاصل بالمصدر لا المعنى المصدرى
 اذ لا يصح اضافة الصورة اليه ولك ان تقول المراد بالتركيب الامور المترتبة فلا كلام ح
 في رسمه اذ صورة اليه وكون الفكر عبارة عن التركيبين غير صحيح ههنا لما ذكرناه
 (قوله وانما ههنا اي امورة ليس نفس المؤلف) لانه عبارة عن الامور

طريقة لها مسببة عنها فكيف يكون العارض عين المروض والسبب عين السبب
 وكيف يكون الامر ما فهم من ظاهره ولو كان المؤلف عين الصورة وكان دلالة
 عليها باطابقة لا متع حله على البرهان المعروف المسمى آغا من ان الالة باين الاول
 وار معنى حد اليه و امر يقبل الملول هو اخذ المحمول من الالة وحله عليها (قوله
 ههنا فاعلة لآلها) قد تقرر ان النفس الناطقة بحسب تأريها عم فوقها من اليدى
 ونسب تأريها في تحتها من الايدان فبين الاول قوة نظرية والثاني قوة عملية
 وكل من امرين لآله من لآله في تأريها وتأريها فاعل جعل القوة المسافرة
 فاعلة لا أليفت معنى على ظاهر الحال والا فالحق يقاها الالة له لآله (قوله ولو لم
 ما يقترن بقولنا لا به) هذا التعريف مقول عن الشيخ الرئيس عبد الله بن حسين
 ابن سينا وهذا بالنظر الى الشكل الاول وكانه معنى على ملاحظة رجوع باقى الاشكال
 اليه او على التعريف بالا افراد المشهورة (قوله هو البصر) وهي قوة مودعة في تحتها
 لآلتهن تلاقين في الدماغ ثم يعترفان فتأريان الى العينين والسمع وهي قوة مودعة
 في اعصاب المعروش في مقعر الصماخ يدرك بها الاصوات والشم وهي مودعة
 في الزائدين الثابتين من مقدم الدماغ الشبهتين بجلتي الشدى والدوق وهي قوة
 مديّة في العصب المعروش على جرم اللسان يدرك بها الطعم واللمس وهي قوة مديّة
 في جميع البدن اي كثرها هذه هي الخواص الظاهرة واما الخواص الباطنة فهي خمسة
 ايضا اللبس المشترك وهي قوة مرتبة في مقدم التجويف الاول من التجاويف الثلاثة
 في الدماغ تقبل جميع الصور المنطبقة في الخواص الظاهرة فالخواص الظاهرة
 كجواسيس لها وانطبال وهي قوة مرتبة في مؤخر التجويف الاول من الدماغ تحفظ
 جميع صور المحسوسات ونهها بعد الغيوبة وهي خزانة الحس المشترك ولوهم قوة
 مرتبة في آخر التجويف الاوسط السماع يدرك المعنى لآله موجود في صدره
 كاسود الخ في اشارة الى ان مذهب هذه ولو لم يصفوا لآله وجوده
 في تحتها في اول التجويف من صدره مبدرك هو وهو مرتبة في صدره
 الشريفة من صدره موجود في الصدر وهي مرتبة في صدره
 المتصرفة فهو قوة مرتبة في صدره الاوسط من صماغ ارضه
 في الحافذ والجلال من المعاني والصور بعضها مع بعض كذا في الهداية للخص والمصيل
 في كتاب شكره واوراها لمعارضة مذهب المعتزلة
 (قوله وانما ههنا اي امورة ليس نفس المؤلف) لانه عبارة عن الامور
 مرتبة في صدره مبدرك هو وهو مرتبة في صدره
 الشريفة من صدره موجود في الصدر وهي مرتبة في صدره
 المتصرفة فهو قوة مرتبة في صدره الاوسط من صماغ ارضه
 في الحافذ والجلال من المعاني والصور بعضها مع بعض كذا في الهداية للخص والمصيل
 في كتاب شكره واوراها لمعارضة مذهب المعتزلة

المشهور قيا بينهم والذي حققه النقاشاني في شرح الشريعة ان المشهورات قد تكون
يقينية بل اولية بل الجدل بات والخطايا والمشهورات ايضا كذلك فحققت المقام
ان مقدمات البرهان تؤخذ من حيث انها يقينية وان اتفق صكو انها مشهورة
ووجب كونها مسلمة ومقدمات الجدل تؤخذ من حيث كونها مشهورة او مسلمة وان كانت
في الواقع يقينية بل اولية ومقدمات الخطابة تؤخذ من حيث انها مقبولة او مضمونة
سواء كانت في الواقع يقينية او مشهورة او مسلمة ومقدمات الشعر تؤخذ من حيث انها
مؤثرة في النفس يقينية او مشهورة او مقبولة او مضمونة وكذا الحال في الوهميات فظهر
ان الاقسام السبعة اعني اليقينية والمشهورات والمسلمات والمقبولات والمضمونات
والخيالات والموهومات متصادقة فلا بد من اعتبار قبولها في تعريفات الصناعات
لان الدليل الواحد ان اعتبر المقدمات فيه من حيث كونها يقينية يكون برهانا
ومن حيث كونها مشهورات او مسلمات يكون جدلا ومن حيث كونها مقبولات
او مضمونات تكون خطابة وهكذا (قوله اما لاهر سماوي من المعجزات اه) لا يقال
خير النبي يفيد اليقين لا الظن مع انه قد تقرر في موضعه ان غاية الخطابة الاقتناع ولذا
جاز استعما الاستقراء والتثليل والضرر والغير المتجه من الاشكال الاربعة لانا نقول
فقد عرفت ان مقدمات الخطابة يجب ان تؤخذ من حيث انها مقبولة او مضمونة
وان كانت في الواقع يقينية او مشهورة او مسلمة والكلام كذلك في الامور السماوية
على انه انما يكون يقينيا اذا ثبت بالتواتر وعلى تقدير تواتره يجوز ان يكون دلالة
على المظنات واما استعمال الاستقراء والتثليل والضرر والغير المتجه فيه كما اشار
اليه شارح الاشارات فبني على تقدير عدم لزوم قبساية الخطابة والمص لا يرضى به
وقد اشرنا اليه سابقا فنذكر (قوله كما يفعله الخطباء والوعاظ) لم يذكر الفقهاء لان ادلتهم
خارجة عن القياس كما سبق لان قياسهم تمثيل لا قياس منطقي وما قبل من ادلتهم
يقينية فلذا لم يذكرهم فمخالف للواقع لان الفقهاء عبارة عن طن المجتهد فاما انه
يجب عليه العمل بما أدى اليه اجتهاده فيكون مقطوعا عنده على ما قالوا (قوله ويريد
في ذلك ان يكون الشعر اه) يشير الى ان الوزن ليس يعتبر في الشعر انما الاعتبار فيه
التخييل وهو ما عليه القدماء وما المتحدثون فقد اعتبروهما معاصيه والجمهور لا يعتبرون
فيه الا الوزن والقافية كما في شرح الاشارات والوزن هيئة تابعة لنظام ترتيب الحركات
والسكنات وتناسبها في العدد والمقدار بحيث يجد النفس من ادراكها لذات مخصوصة
يقال له الذوق (اعلم ان الكلام اذا كان على هذه الهيئة يسمى شعرا اذا كان المنظم
فامداه متمسكا بذلك الوزن فيه فوقعه في القرآن والجد بثانها هو على سبيل
الاتفاق من غير قصد وتمسك من الله تعالى ورسوله ذلك الوزن ولذا لا يجوز طلاق
الشاعر على الله تعالى ورسوله كذا قالوا والضاهر ان مرادهم ان ذلك الوزن ليس

مقصودا اصلها الله تعالى ورسوله فيما وقع في القرآن والحديث والاولا والاخلاق يمكن
مقصودا لهما اصلان يصح وقوعه في كلامهما فافهم فانه دقيق واما عدم اطلاق
الشاعر على الله تعالى وعلى رسوله فلعدم ورود الاذن من الشرع بالطلاق ولا
مما يوهم النقص في العادة وقد حقق في الكلام ان اسماء الله تعالى توقيفية (قوله
اعلم ان جهة الصورة مسكوة لاصورة اه) والغلط فيه ان اطلاق لفظ الفرس على تلك
الصورة ان كان بطريق الحقيقة فالصغرى كاذبة وان كان بطريق المجاز والاشبه
فالكبرى كاذبة وان مجازا في الصغرى وحقيقة في الكبرى فهما وان كانتا صادقتين
لان الوسطية ليس بمركرر كذا قيل فباعتبار ان الخطأ في هذا القياس انما هو في اطلاق
الفرس على الصورة المنقوشة على الجدار والا فالقياس حق بحسب الصورة ليس
بشيء اذ لا فساد في اطلاق الفرس على الصورة بطريق التشبيه ولو سلم فواجبه
التخصيص بهذا الاحتمال والجزم بحقيقة القياس بحسب الصورة وكذا وهم ذلك
من عقابلة الصورة بالمعنى وان يكون ذلك والحق ان ما ذكره هذا القائل بعد تسليمه
قاصر (قوله واعظم فائدتها) اي مسافع فائدتها على ما هو المتبادر المراد منه فاندفع
المؤخذة اللفظية فيه وهي ان اسم التفضيل اذا اضيف يشترط ان يكون ما اضيف
اليه متكررا فاذا لم يكن متكررا وجب ان يكون تثنية او جمعا وهنا ليس كذلك لان المضاف
اليه معرف بالاضافة المعنوية الى التثنية واما التوجيه بان يقال التقدير اعظم افرادا
فائدتها الاحتراز فريك بحسب المعنى كما لا يخفى (قوله قبل في قوله تعالى فكان في الآية)
الكرية على هذا اشارة الى شرف البرهان والجدل والخطابة والاعتراف نفسه كذلك
اذ البرهان ينال الى المطالب العالية والجدل يلزم الخصوم ويظهر الفهم والخطابة
ينظم امر الخلاق بدفع الموانع والعوائق ويوصل الى الدرجات العالية في النساء
الآخرة وكل ذلك من عادة يسارات القرآن والاحاديث واما الشعر فبني على امور مخيلة
لا ياتي في الامر بها في الآيات القرآنية وانما ذلك عادة اصحاب الخيالات للوصول الى المآرب
والحاجات فلا اعتداد به لمن كان يصدد الترقى الى اعلى المقامات نعم قد كان دأب
الحكماء كما قاله صاحب المحاكات اذا حاولوا التعليم ابتداء في الاستدلال بالشعر
لايات الخيل ثم الخطابة حتى يجد الظن بالمطلوب ثم الجدل الانشاع والالزام وعند
تمام استعداد المتعلم لتحقيق الحق انتهى به الى مناهج الحق اعني البراهين القاطنة انتهى
لكن ذلك لا ينفي كون كل من الامور الاربعة عمدة عندهم بل العمدة عندهم على هذا
هو البرهان وما عداه تمهيد وتوطئة له فحق قال ان العمدة عند الحكماء على ما قاله
الحاكم اربعة لا ثلاثة كما قاله المحشي ام يأت بشي والجواب ان المحشي يريد الجموع بين
الحكمة والشرعية وهذا القائل يريد الفرق بينهما جعلنا الله تعالى من اهل العلم
الواصلين الى عين اليقين بل الى حق اليقين (قوله ولهذا حصر النص العمدة

في البرهان بناء على ما تقرر في علم المعاني ان المبدأ اذا عرف بلام الجلس يكون مقصودا
 على الخبر سيما وتبين الفصل ههنا يفيد هذا الحصر على ما نقل عن ان مختصري
 من الضمير الفصل يفيد قصر المبدأ على الخبر فبدأ كد القصر المطلوب به نعم قد تقرر
 في تلك العلم ايضا ان الخبر المعروف بلام الجلس يكون مقصودا على المبدأ وان ضمير
 الفصل يفيد قصر المبدأ على المسند اليه فبدأ كد القصر الثاني به ايضا لكن المطلوب ههنا
 انما هو قصر العدة على البرهان لا البرهان على العدة اذ لا يلزم من كون البرهان مقصودا
 على العدة ان لا يكون ماعداه عدة مع ان مقصود المص ههنا قصر العدة على
 البرهان وعدم كون ماعداه عدة اذ غرضه اظهار شرف البرهان والترغيب اليه
 وذا لا يحصل الا بقصر المبدأ على الخبر دون عكسه وبالجملة العدة اي المعتمد عليه
 هو البرهان لا غير البرهان وهو المستعان في كل حين وأن وعلمه التكلان في جميع
 الاحيان قوله جعل الله تعالى من الواصلين الى العدة لامن السامعين اياه يهدون
 الوصلة اليها فيهمون عن حقيقة الحقائق ويقنعون ويحجروا الاصغاء الى الله فابق
 من غير مطلع عليها فيهمون في زهرة الحجبين ولا يترقون عن حضيض النص والتقليد
 حتى يدخلوا في زهرة أهل العليين ويرتفعون بعناية الله تعالى الى نهاية اليقين يقول
 الفقير الى رحمة ربه الباري الشيخ عبد الله بن حسن الانصاري الكائن قري غفر ذنوبهم
 واسترحمهم وبهم قد وقع خيام الاختام بعون الله الملك العلام عن نفائس حرائر
 الانظار والطائف فوائد الافكار مكتسبة بحلل البيان والاعلام مسبوكه بأيدي العبارات
 ونفحات الاقلام يوم السبت وقت الطلوع من ربيع الاول مع كونه ربيع الايام وهو
 العشر الاول من الثالث الثاني من الجزء الثالث من العشر الخامس من الثالث الثالث
 من العقد الثالث من الالف الثاني من النصف الثاني من الهجرة النبوية الى
 المدينة المنورة على ساحتها افضل الصلوة والصية وعلى آله واصحابه
 اجمعين * فن فهم هذا الكلام وبلغ المرام فقد وصل الى ما
 لم يصل اليه العوام مدى الدهور والاعوام نسئل الله
 تعالى بحسب حبيبه التقي عن خفض النفس
 الى زروة الكمال حتى تعلى بحلبة
 الجلال ونصل الى غاية المنى التي
 هي روضة الجلال في دار
 السلام بالاعزاز
 والاكرام

تم طبع هذه الحاشية الشريفة على القنارى شرح ايساغوجي * المنسوبة الى عبد الله
 افندي كاتقري * في ظل راقصة حصرة السلطان ابن السلطان
 السلطان عبد العزيز خان * ادام المولى جناح حاجته
 على منار الانام * في دار الطباعة العاصرية *
 في اوان نظارة المكرم السيد احمد كمال
 افندي ناظر المعارف العمومية *

وتصادف ختام طبعتها
 في اوائل شهر الربيع الآخر
 لسنة تسع ومئتين
 ومائتين
 والف

